



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



ارسلنا  
عليكم يا صابغ  
الرماد

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

مَدَارِكُ الْعُرُوَّةِ الْوَالِدِيَّةِ

وَقِيَّةُ السَّبْعَةِ

تَالِيَةً

الْمَكْتَبَةُ الْعِلْمِيَّةُ الْوَالِدِيَّةُ

الجزء الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# فقه الشيعة – كتاب الطهارة

كاتب:

آيت الله سيد ابوالقاسم خوئي

نشرت في الطباعة:

آفاق

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

# الفهرس

٥	الفهرس
٩	فقه الشيعه - كتاب الطهاره المجلد ٣
٩	اشاره
٩	[المقدمه للمحقق]
٩	اشاره
١٠	معطيات الفقه الإسلامى
١٠	مهمه الكتاب
١١	الاجتهاد و عامل الزمن
١١	قيمه الاعتبارات العقلية
١١	التعليلات و الظنون الشخصية
١٣	دور العله و الحكمه التشريعييتين
١٤	الاجتهاد و التصويب
١٥	مكانه المؤلف من هذه المحاضرات
١٦	[مقدمه المؤلف]
١٨	[اتمه كتاب الطهاره]
١٨	[اتمه فصل فى النجاسات]
١٨	[اتمه فصل فى تعداد النجاسات]
١٨	[الخامس الدم]
١٨	اشاره
٤٢	[ (مسأله ١): العلقه المستحيله من المنى نجسه]
٤٤	[ (مسأله ٢): المتخلف فى الذبيحه و ان كان طاهرا لكنه حرام]
٤٨	[ (مسأله ٣): الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس]
٥٠	[ (مسأله ٤): الدم الذى قد يوجد فى اللبن عند الحلب نجس]
٥٠	[ (مسأله ٥): الجنين الذى يخرج من بطن المذبوح]

- ٥٠ ..... [مسأله ٦]: الصيد الذى ذكاته بأله الصيد فى طهاره]
- ٥١ ..... [مسأله ٧]: الدم المشكوك فى كونه من الحيوان أو لا]
- ٥٦ ..... [مسأله ٨]: إذا خرج من الجرح أو الدملى شىء أصفر]
- ٥٧ ..... [مسأله ٩]: إذا حك جسده فخرجت رطوبه يشك فى أنها دم أو ماء أصفر]
- ٥٨ ..... [مسأله ١٠]: الماء الأصفر الذى يجمد على الجرح عند البرء طاهر]
- ٥٨ ..... [مسأله ١١]: الدم المراق فى الأمراق حال غليانها نجس منجس]
- ٦٥ ..... [مسأله ١٢]: إذا غرز إبره أو أدخل سكينه فى بدنه]
- ٦٥ ..... [مسأله ١٣]: إذا استهلك الدم الخارج من بيان الأسنان]
- ٦٧ ..... [مسأله ١٤]: الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد]
- ٦٨ ..... [السادس و السابع الكلب و الخنزير]
- ٨٨ ..... [الثامن الكافر]
- ٨٨ ..... اشاره
- ١٣٢ ..... [مسأله ١]: الأقوى طهاره ولد الزنا من المسلمين]
- ١٣٥ ..... [مسأله ٢]: لا إشكال فى نجاسه الغلاه]
- ١٦٣ ..... [مسأله ٣]: غير الاثنى عشرية من فرق الشيعة إذا لم يكونوا ناصبين و معادين]
- ١٧٣ ..... [مسأله ٤]: من شك فى إسلامه و كفره طاهر]
- ١٧٥ ..... [التاسع الخمر]
- ١٧٥ ..... اشاره
- ٢٠٣ ..... [مسأله ١]: ألحق المشهور بالخمر العصير العنبي]
- ٢٥٣ ..... [مسأله ٢]: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان]
- ٢٥٧ ..... [مسأله ٣]: يجوز أكل الزبيب، و الكشمش، و التمر فى الأمراق]
- ٢٥٨ ..... [العاشر الفقاع]
- ٢٥٨ ..... اشاره
- ٢٦٤ ..... [مسأله ٤]: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم]
- ٢٦٤ ..... [الحادى عشر عرق الجنب من الحرام]
- ٢٦٤ ..... اشاره

- ٢٧٢ ..... [مسأله ١: العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس]
- ٢٧٥ ..... [مسأله ٢: إذا أجنب من حرام ثم من حلال]
- ٢٧٦ ..... [مسأله ٣: الجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل]
- ٢٨٠ ..... [مسأله ٤: الصبي غير البالغ إذا أجنب من حرام]
- ٢٨٣ ..... [الثاني عشر عرق الحيوان الجلال]
- ٢٨٨ ..... [فصل فى أحكام النجاسات]
- ٢٨٨ ..... اشاره
- ٢٨٨ ..... [مسأله ١: الأحوط الاجتناب عن الثعلب، و الأرنب، و الوزغ، و العقرب، و الفأر]
- ٢٩٧ ..... [مسأله ٢: كل مشكوك طاهر]
- ٣٠٠ ..... [مسأله ٣: الأقوى طهاره غسله الحمام]
- ٣٠٥ ..... [مسأله ٤: يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصارى]
- ٣٠٦ ..... [مسأله ٥: فى الشك فى الطهاره و النجاسه لا يجب الفحص]
- ٣٠٨ ..... [فصل طرق ثبوت النجاسه]
- ٣٠٨ ..... اشاره
- ٣١٥ ..... [مسأله ١: لا اعتبار بعلم الوسواسى]
- ٣١٨ ..... [مسأله ٢: العلم الإجمالى كالتفصيلى]
- ٣٢٠ ..... [مسأله ٣: لا يعتبر فى البيئه حصول الظن بصدقها]
- ٣٢٠ ..... [مسأله ٤: لا يعتبر فى البيئه ذكر مستند الشهاده]
- ٣٢٣ ..... [مسأله ٥: إذا لم يشهدا بالنجاسه بل بموجبها كفى]
- ٣٢٤ ..... [مسأله ٦: إذا شهدا بالنجاسه و اختلف مستندهما]
- ٣٢٩ ..... [مسأله ٧: الشهاده بالإجمال كافيه أيضا]
- ٣٣٢ ..... [مسأله ٨: لو شهد أحدهما بنجاسه الشىء فعلا، و الآخر بنجاسته سابقا]
- ٣٣٥ ..... [مسأله ٩: لو قال أحدهما: انه نجس، و قال الآخر: انه كان نجسا و الان طاهرا]
- ٣٣٧ ..... [مسأله ١٠ إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها]
- ٣٣٨ ..... [مسأله ١١ إذا كان الشىء بيد شخصين كالشريكين]
- ٣٣٩ ..... [مسأله ١٢: لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين ان يكون فاسقا أو عادلا]

- مسأله ١٣: فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا اشكال [ ٣٣٩ -----
- مسأله ١٤: لا يعتبر فى قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال [ ٣٤١ -----
- [فصل فى كيفية تنجس المتنجسات] ----- ٣٤٣
- اشاره ----- ٣٤٣
- مسأله ١: إذا شك فى رطوبه أحد المتلاقيين [ ٣٥٢ -----
- مسأله ٢: الذباب الواقع على النجس الرطب [ ٣٥٣ -----
- مسأله ٣: إذا وقع بعر الفأره فى الدهن أو الدبس الجامدين [ ٣٦٠ -----
- مسأله ٤: إذا لقت النجاسه جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى الى سائر أجزائه [ ٣٦٣ -----
- مسأله ٥: إذا وضع إبريق مملوء من ماء على الأرض النجسه [ ٣٦٣ -----
- مسأله ٦: إذا خرج من أنفه نخاعه غليظه [ ٣٦٥ -----
- مسأله ٧: الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس [ ٣٦٥ -----
- مسأله ٨: لا يكفى مجرد الميعان فى التنجس [ ٣٦٨ -----
- مسأله ٩: المتنجس لا يتنجس ثانياً [ ٣٦٩ -----
- مسأله ١٠: إذا تنجس الثوب- مثلاً- بالدم مما يكفى فيه غسله مره [ ٣٧٣ -----
- مسأله ١١: الأقوى ان المتنجس منجس [ ٣٧٦ -----
- مسأله ١٢: قد مر أنه يشترط فى تنجس الشئ ء بالملاقاه تأثره [ ٤١٧ -----
- مسأله ١٣: الملاقاه فى الباطن لا توجب التنجيس [ ٤١٨ -----
- تعريف مركز ----- ٤٢٠



اشاره

پديد آورنده (شخص) خوئی، ابوالقاسم، ۱۲۸۷ - ، شارح

عنوان فقه الشيعه

تكرار نام پديد آور [شارح] ابوالقاسم الموسوی الخوئی

مشخصات نشر .. ۱۴۰۰ ق. = ۱۳۶ - مؤسسه آفاق ([بی جا: نیکوئن]).

مشخصات ظاهری ج. نمونه

مندرجات ج.. کتاب الطهاره

یادداشت این کتاب بخش الطهاره از کتاب عروه الوثقی محمد کاظم بن عبدالعظیم یزدی است

یادداشت فهرست نویسی بر اساس جلد پنجم: ۱۴۱۰ ق. = ۱۳۶۸

یادداشت کتابنامه به صورت زیر نویس

موضوع یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۷. عروه الوثقی

موضوع اصول فقه شيعه

شناسه افزوده (شخص) یزدی، محمد کاظم بن عبدالعظیم، ۱۲۴۷؟ - ۱۳۳۷. عروه الوثقی. شرح

شناسه افزوده (شخص) موسوی خلخالی، محمد مهدی، گردآورنده

رده کنگره ۵/۱۸۳، BP، ۴۴/۱۳۷۴، ۴۰۲

رده دیوئی ۲۹۷/۳۴۲

شماره مدرک م ۶۹-۱۵۸۹

[المقدمه للمحقق]

اشاره

---

المقدمه بقلم فضيله السيّد مرتضى الحكيمى

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩

.....

---

باسمه تعالى ان الفقه الإسلامى - بكامل انظمته و تشريعاته - استجاب واقعيه و دقيقه لجميع حاجاتنا، و متطلبان حياتنا و حضارتنا، و ان مختلف تلك الانظمه و التشريعات التى تنسق مختلف تصرفات الإنسان و فعالياته: تنظم - كذلك - علاقاته و اتجاهاته من الناحيه الروحيه و السلوكيه.

### معطيات الفقه الإسلامى

و يتجه الفقه الإسلامى فى أشمل خطوطه و موضوعاته إلى استيعاب:

العبادات، و المعاملات، و العقود و الإيقاعات، و الأحكام. و هى - بمجموعها - تحدد وظيفه الإنسان و تنظم مختلف علاقاته و شؤنه، و تعالج مشكلاته العامه و الخاصه على صعيد الحلول الجذريه، و تحمى حقوق افراده و جماعته بكثير من تشريعاته الحقوقيه الكفوءه، و تضمن - كذلك - مصالحهم فى ظل قوانين اقتصاديه رشيده تنظم صناعتهم و زراعتهم و تجارتهم، كما تحقق أمنهم و سلامتهم بكلّ تشريعاته السياسيه العادله التى تخطط لهم الجهاد و الدفاع و انظمه القضاء، و سائر أنواع الحدود و العقوبات الواقيه، و ما إلى ذلك مما تعالج به الشريعه الإسلاميه واقع الحياه البشريه بطريقه الواقيه، و التوجيه و الهدايه.

و يدور الفقه الإسلامى - فى فاعليته - على تصعيد الافراد إلى مستويات ذات قدره ذاتيه على التصرف السليم، و تكييف المجتمعات إلى مستويات حضاريه بفعل نوااميس تقييم العدل و التكافؤ و المساواه، لإيجاد حياه متطوره، و حضاره بعيده عن التعقيد و المتناقضات.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠

### مهمه الكتاب

---

و أبحاث الكتاب هذا، و ان بدأت فى تصوير و استيعاب الجانب الأول من الفقه الإسلامى، و هو تشريعات العباديه التى تقرب الإنسان و توثق علاقاته بخالقه بالطراز الصحيح من العبادات، و لكنها تنتقل - مرحله بعد مرحله - إلى الموضوعات الفقيهيه الأخرى، و تنتهى إليها.

و الكتاب فى جميع مجالاته- بعد ذلك- يبحث عن دليل الحكم، و مستند التشريع، و يلتمس طريق الوصول إلى الأحكام الشرعيه من أدلتها التفصيليه، فان النفاذ إلى أصول الأحكام و مصادرها، و معرفه استنباطها من تلك الأصول و المصادر الاساسيه يعطينا الدليل القاطع على شرعيتها، و تنجزها فى حق المكلفين بها.

## الاجتهاد و عامل الزمن

و يدور الاجتهاد على اختيار المباني و القواعد الأصوليه العامه، و التماس النصوص الشرعيه المعتره التى يستخرج منها- ضمن هذا الإطار- مختلف الأحكام الفقهيه. و فى ظل ممارسه عمليات الاجتهاد يبقى الفقه الإسلامى كائنا حيا ينمو و يتكامل، و تتجدد أحكامه و دلالاته، و تبقى منطبقه على واقع الحياه الإنسانى فى جميع أدوار المجتمع و حالاته.

و لهذه الضروره الحياتيه ظل الاجتهاد قائما عند الشيعه الإماميه، و ظل عامل الزمن من مقومات إبداعه و جدّه أحكامه و تشريعاته، و ظل الفقه الشيعى يستوعب جميع متطلبات الحياه، و يتحكم فيها بفعل مرونته و قابليته و حكمته.

## قيمه الاعتبارات العقليه

و بالرغم من منطقيه الفقه الشيعى، و انسجامه و ترابطه مع الواقع

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١١

.....

الزمنى المتطور فإنه لا يتجه إلى اعتبار ان للعقل - بمعناه العام- أو للتحليلات العقليه دورا إيجابيا فى إدراك الأحكام، أو جعلها، أو استنباطها لأنّ: «دين الله لا يصاب بالعقول» و لان الله لم يوكل الإنسان إلى مجرد عقله، فأرسل له دينا يهتدى به لنفسه، و يتبصر به إلى سبيله. و قد نحا إلى ذلك الفقه السنى أيضا- فى بعض مذاهبه- فى خصوص العبادات، باعتبار أنها أمور توقيفيه لا مجال لإدراك العقل لعلها، و لا مسرح للتعليقات العقليه فيها. ألا اللهم المستقلات العقليه، باعتبار: «ان كل ما حكم به العقل حكم به الشرع» سواء فى ذلك ما استحسنته العقل استحسانا ذاتيا فأوجبه الشارع و دعا إليه، أو ما استقبحه- كذلك- فحرمه الشارع و نهى عن ارتكابه.

## التعليقات و الظنون الشخصيه

كما ان الفقه الشيعى- أيضا- لا يتجه الى اعتماد التعليقات الكيفيه- بطريق أولى- فى تشريع الأحكام، و اعتبارها مصادر لها صفه الحجيه و الاعتبار الشرعى، أو العقلى القاطع.

فليس للذوق و لا للاستحسان و أشباههما- مما يأخذ به الفقه السنى- اعتبار شرعى فى تشريع الأحكام و استنباطها، كما انه ليس للمصالح المرسله، و لا- للقياس غير منصوص العله- الذى مناطه مظنه العله- محلا فى أصول الأحكام و مبانيها. إذ ليس للظنون

غير المعتبره حجيه فى مفهوم الفقه الشيعى، و لا لمطلق الظن أى اعتبار شرعى، ما لم يستند جعله و اعتباره الى الشارع الحكيم.  
و يتمسك الفقه السننى بهذه المبانى الموضوعه على أساس: ان النصوص و القواعد العامه، و جميع الإطلاقات و العمومات قاصره  
عن ادراك جميع الأحكام. و هى - بمفردها - لا

تستوعب الحوادث الواقعة عبر الزمن، و بدون هذه المباني لا يمكن ان يستوعب التشريع الإسلامى المتناهى

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٢

.....

ما يتجدد من هذه الوقائع الجزئيه غير المتناهيه. و الحجه فى الأخذ بها هى:

التأكيد على نقصان الدين، و نقصان أصوله التشريعيه العامه، و هى مبان تستند الى الظنون و الاستحسانات الشخصيه، و إذا كان دين الله لا يصاب بالعقول فكيف يصاب بظنون المجتهدين و استحساناتهم، أو يكمل بها. و مع ذلك فقد سدوا باب الاجتهاد لكثرت تناقضاته على أساسها، و لقصوره و تخلفه عن مواكب الحياه. بينما الفقه الشيعى لا يرى أى نقص فى الدين - بعد أن أكمله الله و أتمه - لتداركه هذه المباني الموضوعه، كما لا يرى سد باب الاجتهاد و تعطيله الا عزلا للدين عن الحياه، و عجزا منه عن مجاراتها، و مجاراه تطورها، بل ان الدين عنده هو الذى يطور الحياه، و يصعد بها الى مدارج الحضاره و التكامل.

و ليس ما يتميز به الفقه الشيعى من التكامل، و سعه الاستيعاب، و عمق الاجتهاد و استمراره، و اداركه لجميع وقائع الحياه و ابعادها و ابداعاتها: الا لتدفقه من معدن الوحي، و معين العتره، و استنباطه من الأصول التشريعيه الأصيله.

### دور العله و الحكمة التشريعتين

كما ان الفقه الشيعى لا يستند فى أحكامه إلى الحكمة الخاصه من جعلها و تشريعها فان وجود هذه الحكمة لا يدخل ضمن مصادر الفقه، و لا ضمن اختصاص الفقيه و واجباته بل ان جميع العلل الواقعيه التى أوجدت لها هذه الأحكام الإلهيه لا يمكن - ايضا - ان يكون مستندا فقيها لحكم من الأحكام، الا - ان تكون عللا منصوصه أدركها الشارع الحكيم. و أمّا ما تكون منها علّه مظنونه يفرضها المجتهد و

يظنها- كما عليه القياسيون- فليست لها آية حجية شرعية تحكى عن ادراك الشارع لها، و اعتباره إياها. بل ان الفقه الشيعي يلح على إبطال هذا القياس، و يشدد في نكيره، و يؤكد على: «ان

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٣

.....

السنة إذا قيست محق الدين».

و في عرض هذا التقويم للعله غير المنصوصه، و الحكمه الخاصه بكل حكم من الأحكام، فان هناك حكمه عامه لهذه التشريعات الإلهيه يمكن معرفتها، و الوصول إليها عن طريق الاعتقاد بان مناط جميع هذه الأحكام في نظر المشرع الحكيم هو إما وجود المصالح الملزمه التي تنشأ عنها تلك الأحكام التشريعيه المعبر عنها بالواجبات في جميع الأوامر الإلهيه الإلزاميه، و إما وجود مفسد منهى عنها، و هي التي يتفرع عليها تشريع كثير من المحرمات التي يجب الاجتناب عنها في جميع النواهي الإلهيه الإلزاميه أيضا في فقها هذا.

و هذا ما يتدارك به عن فهم ادراك كل حكمه تشريعيه خاصه، أو عله يمكن ان تعتبر سببا لوجود بعض الأوامر و الواجبات المأمور بها، أو النواهي و المحرمات المنهى عنها.

### الاجتهاد و التصويب

و كما ان تركيز الاجتهاد على الأصول العامه عصمت الفقه الشيعي من ان تدخلها، أو تتخللها أحكام فقهيه شاذه تقتضيها تلك المباني الموضوعه: فإن الأدله الاجتهاديه، و الأصول العامه التي يلتمسها المجتهدون للوصول إلى الأحكام الإلهيه الواقعيه قاصره عن تبدل تلك الأحكام، أو إنشائها على وفقها. إذ لم يحصل بهذه الأدله غير أحكام ظاهريه أو تنزيليه أدت إليها تلك الأدله الاجتهاديه، أو الأصول العمليه، نعم: ان تعبد الشارع بطريقتيها، و اعتبار معذريتها و منجزيتها في حق المكلفين بها جعلت مؤداها أحكاما واقعيه يسقط بها البحث عن حكم آخر لم تصل إليه هذه الأدله

الشرعيه المعتمده، كما يسقط بها التكليف فى مجال الامتثال و العمل عن المكلفين بها.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٤

.....

و على هذا: فان حكم الله الواقعى لم يكن تابعا لآراء المجتهدين - كما عليه المصوبون من الأشاعره و المعتزله، و هو تصويب باطل لخلو الواقع عن الحكم عند خطأه و انكشاف خلافه، بل ان جميع تلك الأدله - على اختلاف رتبها - طرق ظنيه كاشفه عن تلك الأحكام الإلهيه الواقعيه، و تابعه لها، و موصله إليها، قد تخطى أو تصيب.

و لذلك: لم يكن الفقه الشيعى فقها تصويبيا من حيث الغايه و المؤدى، كما انه لم يكن فقها استحسانيا من حيث المبدأ و المبنى.

### مكانه المؤلف من هذه المحاضرات

و أما هذه المحاضرات الفقيهيه فتتميز بسعه التحقيق، و شمول الأدله، و محاكمتها و غربله الأحاديث و فحصها، و تحقيق نصوصها فى كل ما حفلت به هذه الموسوعه الفقيهيه من أصول الاستدلال، و هى - فى مفهوم الحوزات العلميه - دراسات نموذجيه عليا يتمرس عليها طبقه ممتازه من ذوى الكفاءات العلميه، و القدرات العاليه، من متفهمى الاجتهاد، من أمثال مؤلفنا هذا.

و هذه الأبحاث الفقيهيه التى استوعبها و ضبطها هى النظريات و الابداعات التى انتهجها أستاذه الامام، و هو تلميذه النابه الذى توسم فيه ان يتسنى دست المرجعيه فى الفتيا، و يتولى زمامها، و هو ممن خلّد بجهدده هذا مدرسته الفكرية و أحيى منهجه فى الاجتهاد فيها اثر عنه من علوم الفقه، و الأصول، و التفسير، و الحديث، بل ظل نموذجا حيا لقدرة الامام على بناء أمثاله من الشخصيات العلميه فى العالم الإسلامى، و اطروحه فذه فى النبوغ و الألمعيه العلميه التى جعلته فى مصاف العلماء و المحققين ممن تفخر بهم الأمة الإسلاميه فى حاضرها و

مستقبلها.

و قد استوعب في كتابه «فقه الشيعة» دراسات أستاذه الامام الفقيه،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥

.....

و كتب تقريراته و محاضراته بدقه و تحقيق دل على عمقه و مراسه في العلم، كما دل على روعه أسلوبه و بلاغه بيانه، و دقه تعبيره.

و قد اصدر الجزء الأول و الثاني من كتابه هذا، فاحتضنتهما الحوزات العلميه، و جعلتهما محورا لدراستها العلميه، و مدارا لوقوفها على آراء و مناهج الامام الفقيه.

و دأب استاذنا الآيه الباهره السيد الخلخالي - دام ظله - على متابعه فصول هذه الموسوعه الفقيهيه، و إخراج اجزائه كتابا بعد كتاب، لينتفع بجهده هذا طلاب العلم، و هوامه التحقيق، و رواد الفقه و الاجتهاد. و الله الموفق للصواب، و الهادي إلى سواء السبيل.

طهران: غره رمضان المبارك ١٣٩٣ هـ مرتضى الحكمي

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦

### [مقدمه المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي أرسل لعباده رسولا من أنفسهم، يبلغ رسالاته، و يصدع بأحكامه، و يقيم حدوده، و يحيى سننه، و يهديهم الى الصراط الأقوم.

و الصلاه و السلام على خير خلقه محمّد و آله الأئمه الهداه، أمناء أهل الأرض، و سفن النجاه.

و بعد: يقول أقل خدام العلم المفتقر إلى رحمه ربّه، الراجي تسديده، و توفيقه «محمّد مهدي» خلف العلامه الفقيه الورع المغفور له «السيد فاضل الموسوي الخلخالي» طاب ثراه لّمّا وجدت الدروس الفقيهيه التي حضرتها على سماحه آيه الله العظمي استاذنا الأكبر «السيد الخوئي» دام ظلّه العالی حقيقا بان ينتفع بها الفضلاء من طلاب العلم في الحوزات العلميه عقدت العزم - باذن الله تعالى - على مواصلة إعدادها و إنجازها.



و أحمده تعالى على ما أولاني به من نعمه التوفيق في هذا السبيل، و أسأله جل و

علا- ان يضاعف فى عونى و توفيقى لا- كمال طبعها، و ان يجعلها سبيلا الى مرضاته، و ان تحظى بقبول وليه الغائب عجل الله تعالى فرجه الشريف، و ان تكون لى ذخرا و زادا يوم لا ينفع مال و لا بنون. و الله ولى التوفيق.

المؤلف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧

[تمه كتاب الطهارة]

[تمه فصل فى النجاسات]

[تمه فصل فى تعداد النجاسات]

[الخامس الدم]

اشاره

نجاسه الدم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨

.....

---

الدم مما له نفس سائله و ما لا نفس له.

الدم المتخلف فى الذبيحه. دم العلقه و البيضه.

الدم المشكوك. الدم فى الباطن. فروع و تطبيقات.

وقع تخريج روايات هذا المجلد على كتاب وسائل الشيعة طبع مؤسسه آل البيت عليهم السلام:

قم

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩

«الخامس»: الدم (١) من كل ماله نفس سائله، إنسانا أو غيره.

---

(١) لا خلاف و لا إشكال فى نجاسه الدم فى الجملة، بل هى مما اجمع عليه المسلمون أو كادت ان تكون من ضروريات الدين. و ان نسب «١» الخلاف فى نجاسه بعض مصاديقه إلى بعض الأصحاب كابن جنيد، فإنه نسب إليه القول بطهاره ما دون الدرهم. و كذا نسب «٢» إلى الصدوق القول بطهاره ما كان أقل من الحمصه على ما يأتى الكلام فيهما. إلا ان أصل نجاسته فى الجملة مما تسالم عليه المتشرعه بحيث لا مجال للتشكيك فيه، و معه لا حاجه بنا إلى الاستدلال بقوله تعالى:

«قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا، أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ.» «٣» بدعوى: اراده النجس من الرجس، لإمكان المناقشه فيه بوجهين:

الأول: ان الرجس - لغه - هو الخبيث و الشىء الدنى، المعبر عنه فى الفارسيه ب «پلید». و من هنا

يطلق على الأفعال أيضا، كما فى قوله تعالى:

إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ «٤»:

فان الميسر- و هو القمار- من الأفعال، و لا معنى لنجاسه الفعل.

فيحتمل ان يكون المراد ان أكل الميتة و الدم و لحم الخنزير من الأفعال الدنيّه، فمع صحه إطلاق الرجس على الذات و الفعل معا لا دليل على إرادته الأوّل فى الايه الكريمه.

الثانى: انه لو سلم اراده النجس من الرجس لكان الاستدلال بالآيه

---

(١) الحدائق ج ٥ ص ٣٩ طبعه النجف الأشرف.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ٤٣-٤٤ طبعه النجف الأشرف.

(٣) الانعام ٦: ١٤٥.

(٤) المائده ٥: ٩٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٠

.....

---

مبنيا على عود الضمير إلى كلّ واحد من المذكورات فيها. و لكنه لم يثبت، لاحتمال رجوعه إلى خصوص الأخير- و هو لحم الخنزير- لقربه لفظا. و كيف كان فلا ينبغى التشكيك فى أصل نجاسه الدم فى الجملة.

على انه قد دلت جملة من الروايات المتفرقة على نجاسه كثير من مصاديقه، كدم الحيض «١» و الرعاف «٢» و القروح و الجروح «٣» و ما يخرج عند قلع السن أو الثالول أو نتف بعض لحم الجرح «٤» و الدم الخارج عند حك الجلد «٥» و غير ذلك «٦» إلّا ان الكلام فى عموم النجاسه لكلّ دم،

---

(١) لاحظ وسائل الشيعة ج ٢ ص ٢٧٥: الباب ٣ من أبواب الحيض و ج ٣ ص ٤٣٢ و ص ٤٤٩ و الباب ٢١ و ٢٨ من أبواب النجاسات ط مؤسسه آل البيت (ع) قم. إذ قد ورد فى جملة من الروايات النهى عن الصلاه فى الثوب الذى أصابه دم الحيض

كما ورد فيها الأمر بغسل الثوب منه، وهما

إرشاد في أمثال المقام إلى النجاسة.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٧: الباب ٢٤ من أبواب النجاسات و ج ١ ص ٢٦٤ الباب ٧ من أبواب و النواقض الباب ٢ ج ٧ ص ٢٣٨ الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة و ج ١ ص ١٩٣ الباب ٢١ من أبواب المياه ففي جملة من الروايات الأمر بغسل دم الرعاف و قطع الصلاة ان لم يمكن الغسل أثناءها و الأمر في مثله إرشاد إلى النجاسة.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٩ و ص ٤٣٣: الباب ٢٠ و ٢٢ من أبواب النجاسات.

(٤) وسائل الشيعة ج ٧ ص ٢٤٢: الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة، الحديث ١٥ و ج ٧ ص ٢٨٤ الباب ٢٧ منها: الحديث ١.

(٥) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٠: الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥.

(٦) كالدّم الخارج من المجرى، كما عن حريز عن أبي عبد الله عليه السلام انه قال: «إذا كان الرجل يقطر منه البول أو الدم إذا كان في الصلاة، اتخذ كيسا و جعل فيه قطناً ثم علقه عليه و ادخل ذكره فيه ثم صلى، يجمع بين الصلاتين» وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٩٧: الباب ١٩ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث: ١، صحيحه و دم الحجامه، كما عن عبد الأعلى عن الصادق عليه السلام قال: «سألته عن الحجامه، أ فيها وضوء؟ قال: لا- و لا يغسل مكانها، لان الحجام مؤتمن إذا كان ينظفه و لم يكن صبيا صغيرا» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٩: الباب: ٥٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١. بناء على اراده الغسل من التنظيف. مجهوله بعلى بن يعقوب الهاشمي.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١

.....

و انه هل

هناك في اخبار الباب إطلاقات تدل على نجاسه مطلق الدم، بحيث يلتزم بأصاله النجاسه في كل دم حتى غير المنصوص على كدم العلقه، و البيضه، و ما في العروق، و تكون مرجعا عند الشك في نجاسه بعض الافراد، الا ان يدل دليل على طهارته، كالدم المتخلف في السديحه، و دم ما لا- نفس له، أو ان الأصل في الدماء الطهاره إلما ما ثبت بالنص نجاسته؟ و الصحيح هو الأول: لطائفتين من الروايات في المقام يمكن الاستدلال بإطلاقهما على المطلوب.

الأولى: ما وردت لبيان حكم الدم في موارد خاصه، كالصلاه في الثوب الذي اصابه الدم، أو وقوعه في البئر، أو الماء القليل، أو غير ذلك مما يستفاد منها: ان المرتكز في أذهان المتشرعه نجاسه طبيعي الدم أينما تحقق، و انما كانوا يسألون عن حكمه في بعض الموارد الخاصه. و ذلك لعدم التقييد- في الأسئلة و الأجوبه- ببعض اقسامه، فإطلاق سؤال الرواه، و ترك استفصال الامام عليه السلام في الجواب يدلان على صحه هذا الارتكاز و إمضائه لدى الشرع، و ان اشتملت تلك الروايات على أحكام آخر أيضا، و ذلك ك:

صحيحه محمّد بن مسلم قال: «قلت له الدم يكون في الثوب على و أنا في الصلاه قال: ان رأيتك و عليك ثوب غيره فاطرحه و صلّ في غيره، و ان لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك و لا اعاده عليك ما لم يزد على مقدار الدرهم.» (١).

و موثقه سماعه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرى في ثوبه الدم فينسى أن يغسله حتى يصلّي؟ قال: يعيد صلاته، كي يهتم بالشئ ء

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٩: الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث:

.....

إذا كان في ثوبه، عقوبه لنسيانه. قلت: فكيف يصنع من لم يعلم، أ يعيد حين يرفعه؟ قال: لا، و لكن يستأنف» «١».

و موثقه أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «ان أصاب ثوب الرجل الدم فصلّى فيه و هو لا يعلم فلا اعاده عليه، و ان هو علم قبل ان يصلّى فنسى و صلّى فيه فعليه الإعادة» «٢».

و صحيحه ابن بزيع قال: «كُتبت إلى رجل أسأله ان يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البئر تكون في المنزل للوضوء، فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو يسقط فيها شىء من عذره كالبعره و نحوها، ما المذى يطهرها حتى يحلّ الوضوء منها للصلاة؟ فوقع عليه السلام بخطه في كتابي: ينزح دلاء منها» «٣».

و الأمر بالنزح فيها انما يكون من آثار وقوع النجس في البئر لا من آثار تنجسها، كما أوضحنا ذلك في بحث ماء البئر. فإذا لا منافاه بين استحباب النزح و دلالة الصحيحه على مفروغيه نجاسه الدم عند السائل.

و كموثقه سعيد الأعرج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجرّه تسعمائه رطل من ماء تقع فيها أوقيه من دم، اشرب منه و أتوضأ؟ قال:

لا» «٤».

الى غير ذلك من الروايات الداله على مغروسية نجاسه مطلق الدم في أذهان المشرعه.

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٩ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٤ الباب ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٦ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٢١.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٣ الباب ٨ من



.....

و يؤيد ذلك: انه لم يقع السؤال في بعض الروايات إلا عن نجاسه بعض مصاديقه المشكوكه: كدم البق «١» و انه هل يكون مثل دم البراغيث في جواز الصلاه فيه الثابت بالنص «٢» لدلالته على ان المرتكز في ذهن السائل نجاسه مطلق الدم، بحيث يحتاج في الخروج عن ذلك الى دليل يدل على الطهاره و لو بمثل القياس.

الثانيه: إطلاق لفظ الدم الوارد في كلام المعصوم عليه السّلام في بعض الروايات: كموثقه عمار بن ابي عبد الله عليه السّلام قال: «سئل عما تشرب منه الحمامه، فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره و اشرب، و عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا ان ترى في منقاره دما، فإن رأيت في منقاره دما فلا تتوضأ منه و لا تشرب» «٣».

فإن إطلاق لفظ الدم في كلامه عليه السّلام يشمل جميع افراده، و من آثار نجاسته منعه عليه السّلام عن الوضوء أو شرب الماء الملاقى للدم الذي في منقار الطير.

و ربما يشكل على الاستدلال بالموثقه: بأنها ليست في مقام تشريع

(١) كما في مكاتبه محمد بن ريان قال: «كتبت الى الرجل هل يجرى دم البق مجرى دم البراغيث؟ و هل يجوز لأحد ان يقيس بدم البق على البراغيث فيصلى فيه، و ان يقيس على نحو هذا فيعمل به؟ فوقع عليه السّلام: تجوز الصلاه، و الطهر أفضل» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٦ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٢) كصحيحه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن دم البراغيث يكون في الثوب،

هل يمنعه ذلك من الصلاة فيه؟ قال: لا، و ان كثر.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣١ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣١ الباب ٤ من أبواب الاسئار، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤

.....

نجاسه الدم كى يتمسك بإطلاقها، لأنها فى مقام جعل الحكم الظاهرى عند الشك فى وجود الدم- المفروغ عن نجاسته- على منقار الطير، و انه يحكم بطهاره الماء الملاقى لمنقاره إلا إذا علم بوجود الدم عليه.

و يدفعه: انه لا- تعرض فى الموثقه لصورتى العلم و الجهل كى تكون وارده لبيان الحكم الظاهرى، و انما فصل فيها بين فرض رؤيه الدم على منقار الطير و عدمها، و ظاهرها لحاظ الرؤيه على وجه الطريقيه فيكون مفاد الروايه: انه ان كان فى منقاره دم لا يتوضأ من سؤره و لا يشرب منه، و ان لم يكن فيتوضأ منه و يشرب، فهى فى مقام بيان الحكم الواقعى لا الظاهرى، فلا مانع من التمسك بالإطلاق حينئذ.

و عليه تكون محتملات مفهوم الشرط فيها ثلاثه، إما طهاره بدن الحيوان بزوال عين النجس، كما هو المعروف. و إما عدم تنجسه رأسا بملاقاه النجس، كما هو أحد القولين فى المسأله. و إما إلغاء استصحاب النجاسه فى بدن الحيوان، بحيث لو علم بوجود النجس على بدنه ثم شك فى بقاءه لحكم بطهارته تخصيصا فى دليل الاستصحاب كما احتمله بعض الأجله «١» لأن عدم رؤيه الدم فى منقار الطير حين ملاقاته للماء يشمل بإطلاقه ما إذا علم بوجود النجس عليه سابقا ثم شك فى بقاءه، و هذا لا ينافى كونها فى مقام بيان نجاسه الدم ايضا. فتكون الروايه داله على حكمين، أحدهما بالمطابقه،

و هو أحد ما ذكر من الاحتمالات، و الثانى بالالتزام و هو نجاسه مطلق الدم، لأنها لو دلت على طهاره بدن الحيوان بزوال الدم-  
مثلا- كانت داله على نجاسه الدم بالالتزام.

---

(١) و هو الفقيه الجليل الميرزا محمد تقى الشيرازى (قده).

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥

.....

---

بل مفاد منظوقها نجاسته كذلك من دون حاجه الى لحاظ الدلاله الالتزاميه للمفهوم، فإن النهى عن الوضوء و الشرب عما شرب  
منه طير كان فى منقاره الدم إرشاد إلى نجاسته على وجه الإطلاق، لعدم التقييد فيه بقسم خاص.

و بالجمله: المحتمل فى الموثقه- بعد دلالتها على نجاسه الدم- أحد الوجوه الثلاثه المتقدمه، دون قاعده الطهاره. و ليست من  
صغريات الكبرى المسلمه فى محلها: من ان ثبوت الإطلاق من جهه لا يلازم ثبوته من جهه أخرى ما لم يكن المتكلم فى مقام  
البيان من جميع الجهات، كما فى قوله تعالى:

﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ﴾ «١».

فإنه ليس فى مقام البيان الا- من ناحيه جواز أكل صيد الكلب المعلم بما هو صيده، و ان مات قبل إدراكه حيًا فلا- يمكن  
الاستدلال به على طهاره موضع عضه الكلب لعدم كونه فى مقام البيان من هذه الجهه، بل يجب تطهير موضع عضه بمقتضى  
دليل نجاسه الكلب من دون تناف فى البين.

و ذلك لظهورها فى ان وجوب الاجتناب عما شرب منه الطائر الذى كان فى منقاره الدم انما هو من آثار نجاسه مطلق الدم لا  
خصوص بعض اقسامه، فلا مانع من التمسك بإطلاقها على جميع المحتملات الثلاثه لأنها فى مقام بيان نجاسه الدم ايضا.

فظهر مما ذكرناه: انه لو لم يكن عندنا دليل على نجاسه مطلق الدم لكفتنا هذه الموثقه فى الحكم بنجاسه مطلقه، سواء أ كان من

الدم المسفوح أم من المتخلف فى الذبيحه، و سواء أ كان مما له نفس سائله أم كان من غيره، إلى

(١) المائده ٥: ٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٦

.....

غير ذلك من الأقسام. الا ان يقوم دليل على طهاره بعضه، كالدّم المتخلف فى الذبيحه، و دم ما لا نفس له. كما يأتى.

و أما دعوى: انصراف الموثقه إلى خصوص دم الميتة، لغلبه تلوّث منقار الطيور الجوارح - كالباز و الصقر و العقاب التى هى مورد السؤال فى الموثقه - بدمها، لاعتيادها أكل الجيف، فليس لها إطلاق يشمل سائر الدماء:

فمندفعه بمنع الغلبه بحيث يكون الفرد الآخر من النادر الملحق بالعدم، لجواز تلوّث منقارها بدم السمك أو غيره مما لا نفس له، أو بالدم المتخلف فى الذبيحه، لإمكان أكلها الحيوان المذكى، فالغالب عدم العلم بان الدم الذى على منقارها من أى الأقسام، فحملها على صورته العلم بكونه دم الميتة حمل لها على الفرد النادر.

نعم: الغالب - كم ذكرناه - هو الشك فى ان الدم الذى على منقار الطيور الجوارح هل هو من القسم النجس، كالدّم المسفوح، أو الطاهر، كدم مالا - نفس له. فالحكم بوجوب الاجتناب عنه مطلقا يدل على تقديم الظاهر على الأصل، لأن غلبه أكلها الميتة توجب الظن بنجاسه الدم الذى على منقارها، و هى أماره على النجاسه فى خصوص المورد، اعنى الدم الذى على بدن جوارح الطيور، و ان كان مقتضى الأصل فيه الطهاره، لأن الشبهه موضوعيه، كما فى نظائر ما نحن فيه مما يشك فى ان الدم من القسم الطاهر أو النجس، كالدّم على الثوب أو البدن.

ثم ان الإطلاق الذى ندّعه فى هذه الموثقه، بل عليه ارتكاز المشرعه انما هو فى خصوص الدم الخارج من بدن الحيوان،

لأنه الذى يتلوث به منقار الطيور و يألفه الناس، فلا تشمل دم غير الحيوان، كالنازل من السماء آيه، كما فى زمان موسى عليه السلام أو المشاهد تحت الأحجار عند

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧

قليلا كان الدم أو كثيرا (١)

---

قتل سيد الشهداء عليه السلام.

بل يمكن منع الصدق الحقيقى على مثله، لقرب دعوى وضع لفظ الدم لما يجرى منه فى عروق الحيوان، فإطلاقه على ما ذكر مبنى على المسامحه و المشابهه فى اللون.

و كيف كان فلا تشمل الموثقه دم غير الحيوان، كما لا تشمل الدم الجارى فى العروق حال حياته، لان موردها الدم الخارج.

و المتحصل من جميع ما ذكرنا: ان الأصل فى الدم الخارج من بدن الحيوان هو النجاسه إلا ما استثنى، كدم ما لا نفس له، و المتخلف فى الذبيحه.

(١) كما هو المشهور لإطلاق موثقه عمار المتقدمه «١»، و عموم ارتكاز المتشرعه على نجاسه الدم، من دون فرق بين القليل و الكثير، بل لو تنزّلنا عن ذلك و قلنا بعدم ثبوت نجاسه الدم إلّا فى الجمله فلا يفرق الحال بين قليله و كثيره فيما ثبتت نجاسته. و قد أشار المصنف «قده» بعدم الفرق بينهما إلى أقوال آخر فرقت بين القليل و الكثير.

أحدها: ما نسب الى الشيخ «قده» فى الاستبصار «٢» من ظهور كلامه فى طهاره ما لا يدركه الطرف من الدم، مستدلا على ذلك ب:

صحيحه على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: «سألته عن رجل رعف فامتخط، فصار بعض ذلك الدم قطعا صغارا، فأصاب إناءه، هل يصلح الوضوء منه؟ فقال: ان لم يكن شىء يستبين فى الماء فلا بأس، و ان كان شيئا

---

(١) فى الصفحه ١٩.

(٢) ج ١ ص ٢٣

طبعه دار الكتب الإسلاميه، فى ذيل الحديث ٥٧ قال «قدس سره» «الوجه فى هذا الخبر- يعنى صحيحه على بن جعفر- ان نحمله على أنه إذا كان ذلك الدم مثل رأس الإبره التى لا تحس ولا تدرك فان مثل ذلك معفو عنه».

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٨

.....

بيننا فلا يتوضأ منه.» (١).

وقد أوضحنا الجواب عن هذه الروايه فى بحث المياه (٢) بما لا مزيد عليه.

و خلاصته: ان هذه الروايه و ان كانت صحيحه السند الا ان دلالتها على المطلوب غير واضحه، لاحتمال ان يكون المراد من عدم الاستبانة عدم العلم بوقوع الدم داخل الإناء و اصابته للماء، فتكون مجرى قاعده الطهاره.

و دعوى: ان مثل على بن جعفر لا يسأل عن مثل ذلك مما هو من الأمور الواضحه. مندفعه: بأن مظنه إصابه الدم للماء و احتمال حجيتها أوجبت السؤال عنه، كما ورد نظيره فى روايه زراره (٣) فى الاستصحاب، من السؤال عن حكم ما إذا حرّك فى جنبه شىء و لم يعلم به، حيث انه يكون مظنه النوم حينئذ. و لو سلّم فنهايه ما هناك انها تدل على عدم انفعال الماء القليل بنحو هذا الدم، لا عدم نجاسته، كما هو محل الكلام.

ثانيها: ما نسب الى الصدوق من القول بطهاره ما دون الحمّصه. قال فى الفقيه (٤) «و ان كان الدم دون حمّصه فلا بأس بان لا يغسل، الا ان يكون دم الحيض، فإنه يجب غسل الثوب منه و من البول و المنى، قليلا كان أو كثيرا، و تعاد منه الصلاه علم به أو لم يعلم».

و الظاهر: ان هذه العبارة مأخوذه من الفقه الرضوى بتغيير ما، على ما هو دأب الصدوق من نقل عباراته

- (١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٥٠ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.
- (٢) ج ١ من هذا الكتاب ص ١٥٣-١٥٧ الطبعة الأولى و الثانية.
- (٣) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٤٦ الباب ١ من أبواب نواقض الوضوء الحديث: ١.
- (٤) ج ١ ص ٤٢ طبعه دار الكتب الإسلاميه.
- فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩
- .....

بطهاره ما دون الحمصه من الدم- إلى ما فى الفقه الرضوى «١» من قوله «و إن كان الدم حمصه فلا بأس لا تغسله إلا ان يكون الدم دم حيض، فاغسل ثوبك منه و من البول و المنى قلّ أو كثر، و أعد منه صلواتك، علمت به أم لم تعلم.»

و قال فى الحدائق «٢»: «الظاهر ان لفظ «دون» سقط من النسخه- يعنى نسخه الفقه الرضوى- حيث ان الكتاب لا يخلو من الغلط إلا ان الموجود فى البحار- حيث انه ينقل عبائر الكتاب المذكور- كما هنا.»

و عليه لا بد من استناد الصدوق فى هذه الفتوى اعنى فتواه بطهاره ما دون الحمصه من الدم فى الفقيه «٣» إلى:

روايه مثنى بن عبد السلام عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «قلت له إنى حككت جلدى فخرج منه دم؟ فقال: ان اجتمع قدر حمصه فاغسله و إلا فلا» «٤».

لأنها تدل على وجوب غسل قدر الحمصه، و اما دونها فلا يجب غسله، و كيف كان فلا يمكن الاعتماد على شىء من الروايتين لضعف سندهما.

بل لم يثبت كون الفقه الرضوى روايه، كما مر غير مره. هذا مضافا إلى احتمال

(٢) ج ٥ ص ٤٤ طبعه النجف الأشرف.

(٣) ج ١ ص ٤٢، طبعه دار الكتب الإسلامية، إلا ان الصدوق «قدس سره» لم يذكر روايه مثنى بن عبد السلام فى الفقيه و لم ينقل عن سائر كتبه أيضاً، و هذا مما يبعد استناده إليها فى هذه الفتوى و ان قال فى الحدائق - ج ٥ ص ٤٤- بتعين ذلك، فلا حظ.

(٤) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٣٠ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث ٥ ضعيفه ب «مثنى ابن عبد السلام» إذ لم تثبت وثاقته، بل و لا مدحه مدحاً يعتد به.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠

و اما دم ما لا نفس له فظاهر (١). كبيراً كان أو صغيراً، كالسمك، و البق، و البرغوث.

اراده العفو فى الصلاه دون الطهاره، كما هو محتمل كلام الصدوق أيضاً، فإذا لا خلاف فى المسأله.

ثالثها: ما عن ابن الجنيد من القول بطهاره ما دون الدرهم من الدم- بل غيره من النجاسات- إلا دم الحيض و المنى، لما حكى عنه فى كتابه المختصر من قوله: «كل نجاسه وقعت على ثوب، و كانت عينها مجتمعها أو منقسمه دون سعه الدرهم الذى يكون سعته كعقد الإبهام الأعلى لم ينجس الثوب بذلك. إلا ان تكون النجاسه دم حيض أو متياً، فان قليلهما و كثيرهما سواء»: و كأنه- اعتمد كما قيل - فى استثناء الدم على النصوص الدالّه على العفو عما دون الدرهم، و فى غيره على القياس عليه. و لا استبعاد فى عمله بالقياس، لموافقته جملة من فتاواه للعامه.

و كيف كان: فإن أراد ما هو ظاهر عبارته من طهاره ما دون الدرهم من النجاسات، فلا دليل عليه، لا فى الدم و لا فى غيره. بل مقتضى



إطلاق أدلّه النجاسات ثبوت النجاسه و لو لأقل من الدرهم. و ان أراد العفو عما دونه فى الصلاه فهو مختص بالدم، و لا يعم غيره من النجاسات.

(١) دم ما لا نفس له كما هو المشهور، بل عن جمله من الأصحاب- كالسيد، و الشيخ، و ابن زهره، و ابن إدريس، و المحقق، و العلامة، و الشهيدين و غيرهم- دعوى الإجماع على الطهاره. نعم: عن الشيخ فى المبسوط و الجمل و المراسم و الوسيله ما يوهم نجاسته. و العفو عنه فى الصلاه، كما دون الدرهم. و كيف كان فيستدل للمشهور بوجوه:

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١

.....

الأول: الإجماع. و فيه: ان الإجماع- على تقدير ثبوته- ليس من الإجماع التعبدى- كما فى نظائر المقام- لاستدلال بعضهم على طهارته بمفهوم قوله تعالى «أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا» (١) و قد عرفت (٢) منع دلالة منطوقه على نجاسه الدم المسفوح فكيف بدلاله مفهومه على طهاره غيره. و من المحتمل استناد الآخرين إلى بعض الوجوه الاتيه.

الثانى: الروايات النافيه للبأس عن دم البق و البراغيث، و يقاس عليها غيرها مما لا نفس له، كالذباب و السمك، و نحوهما.

منها: روايه الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دم البراغيث يكون فى الثوب، هل يمنعه ذلك من الصلاه فيه؟ قال: لا، و ان كثر. (٣).

و منها: مكاتبه محمد بن ريان (٤).

و منها: صحيحه عبد الله بن أبى يعفور قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فى دم البراغيث؟ قال: ليس به بأس. قلت: انه يكثر و يتفاحش. قال: و ان كثر.» (٥).

و منها: موثقه غياث عن جعفر عن أبيه قال: «لا بأس بدم البراغيث، و البق، و بول الخشاشيف» (٦).

و

(١) الأنعام ٦: ١٥٤.

(٢) فى الصفحه ١٩.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣١ الباب ٢٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧. ضعيفه بابن سنان، و هو محمد، بقرينه روايه أحمد بن محمد عنه، و روايته عن ابن مسكان.

(٤) تقدمت فى تعليقه ص ١٨ ضعيفه بسهل بن زياد.

(٥) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٥ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٦) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٧ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥. و فى الباب ١٠ منها، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٢

.....

سبيل منع الخلو، لأنها إما ان تدل على خصوص العفو عن الصلاه فى دم الحشرات دون طهارته، كما فى روايه الحلبي، و مكاتبه محمّد بن ريّان. و إما ان تدل على طهاره خصوص دم ما لا يكون له لحم مما لا نفس له، كالبق و البرغوث، و أما ما فيه لحم كالسمك و الحية فخارج عن مورد النصوص المذكوره. و مجرد الاشتراك فى عدم سيلان الدم لا يوجب الجزم بالاشتراك فى الحكم، فلا يخلو ذلك عن القياس. نعم نهايه ما هناك إمكان التعدى إلى مثل الذباب و الزنبر مما ليس فيه لحم. و ذلك كما فى صحيحه ابن أبى يعفور و موثقه غياث المتقدمين، فإنهما و ان دلنا على طهاره دم البق و البرغوث، لنفى البأس عنه على وجه الإطلاق، إلّا أنه لا يمكن التعدى عن موردهما إلى ما لا يصح قياسه عليه.

الثالث: روايه السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ان علياً عليه السلام كان لا يرى بأساً بدم ما لم يذك يكون فى الثوب فيصلّى

فيه الرجل يعنى: دم السمك» (١).

و الجواب عنها أولًا: انها مختصه بما فيه اللحم - كالسمك فلا تعم غيره، نعم: هذا مبنى على ان يكون التفسير بقوله «يعنى دم السمك» من أبى عبد الله عليه السلام لا الراوى. و ثانيا: انها لا تدل إلا على العفو عن دم السمك فى الصلاه، و أما طهارته فهى قاصره عن الدلاله عليها. هذا مع غض النظر عن الضعف فى سندها «٢».

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٣٦ الباب ٢٣ من أبواب النجاسات، الحديث، ٢.

(٢) يمكن تضعيفها بالنوفلى - و هو حسين بن زيد - فى طريقها، فإنه لم يوثق. و قد يقال بضعف السكونى - و هو إسماعيل بن ابى زياد - أيضاً، لتضعيف ابن الغضائرى له. و لكن فى تضعيفه له اشكال، بل منع. كما نبه عليه السيد الأستاذ دام ظله فى كتابه «معجم رجال الحديث ج ٣ ص ١٠٤» و الا ظهر انه ثق، لما عن الشيخ فى العده من ان الأصحاب عملت برواياته، و ظاهره توثيقه و ان كان عامياً. و كيف كان فلا إشكال فى سند الروايه، لأن الرجلين - النوفلى و السكونى - وقعا فى اسناد كامل الزيارات «ب ٣٠ - ح ١ و ب ٢٥ - ح ٧» و قد ذهب الأستاذ دام ظله أخيراً إلى وثاقه جميع من وقع فى اسناد الكتاب المذكور اعتماداً على توثيق جعفر بن محمد بن قولويه - مؤلفه - لهم فى أول كتابه «ص ٤» فكل من وقع فى إسناده ثقه الا ان يبتلى بمعارض. و حيث انا قد نعثر فى ضمن كتابنا هذا على مثل هذه الروايه فلا بأس بذكر ما افاده دام ظله فى هذا المقام تتيماً للفائده قال دام ظله - فى ج ١ من

معجم رجال الحديث ص ٦٤ فى ضمن البحث عن التوثيق العامه - «و بما ذكرناه نحكم بوثاقه جميع من وقع فى اسناد كامل الزيارات أيضاً، فإن جعفر بن قولويه قال فى أول كتابه: «و قد علمنا بأننا لا نحيط بجميع ما روى عنهم فى هذا المعنى و لا فى غيره، لكن ما وقع لنا من جهه الثقات من أصحابنا رحمهم الله برحمته، و لا أخرجت فيه حديثاً روى عن الشذاذ من الرجال يؤثر ذلك عنهم عن المذكورين غير المعروفين بالروايه المشهورين بالحديث و العم.» فإنك ترى ان هذه العبارة واضحه الدلاله على انه لا يروى فى كتابه روايه عن المعصوم الا و قد وصلت اليه من جهه الثقات من أصحابنا رحمهم الله. قال صاحب الوسائل - فى ج ٢٠ ص ٦٨- بعد ما ذكر شهاده على بن إبراهيم بأن روايات تفسيره ثابتة و مرويه عن الثقات من الأئمه عليهم السلام: «و كذلك جعفر بن محمد بن قولويه فإنه صرح بما هو أبلغ من ذلك فى أول مزاره» أقول: ان ما ذكره متين، فيحكم بوثاقه من شهد على بن إبراهيم، أو جعفر بن محمد بن قولويه بوثاقته، اللهم الا ان يبتلى بمعارض. و قد زعم بعضهم اختصاص التوثيق بمشايخه فقط، و لكنه خلاف ظاهر عبارته كما لا يخفى». تنبيه: قد عدل سيدنا الأستاذ دام ظله عن توثيق رجال كامل الزيارات بما ذكره فلا بد من إحراز وثاقتهم عن طريق آخر.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣

.....

---

و الأولى: الاستدلال بالروايات الدالّة على طهاره الماء - أو مائع آخر - الملقى لميته ما لا نفس له، فإنها تشمل بإطلاقتها صورته  
تفسّخها و اصابه الدّم الخارج منها للماء. و قد اعتمدنا

على هذه الروايات في الاستدلال على طهاره بولها و خرئها بمقتضى نفس الإطلاق - كما سبق «١» - و تلك:

كموثقه حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال:

---

(١) في الجزء الثاني من الكتاب ص ٢٧٣ - ٢٧٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٤

و كذا (١) ما كان من غير الحيوان، كالموجود تحت الأحجار عند قتل سيد الشهداء - أرواحنا فداه - و يستثنى من دم الحيوان المتخلف في الذبيحه (٢) بعد خروج المتعارف.

---

«لا يفسد الماء إلّا ما كانت له نفس سائله» «١».

و موثقه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن الخنفساء، و الدّباب، و الجراد، و النّمل، و ما أشبه ذلك يموت في البئر و الزيت و السمن و شبهه؟ قال: كل ما ليس له دم فلا بأس» «٢».

و نحوهما غيرهما «٣» فإن إطلاق نفى البأس فيهما يشمل صورته تفسخ ميتة ما لا نفس له و اصابه الدم الخارج منها الماء و الزيت و السمن. و كذلك البول و الخرز.

هذا كلّ بناء على ثبوت أصاله العموم في نجاسه الدماء، حيث نحتاج في الخروج عنها إلى دليل مخصص، و الا فالمرجع - كما زعم بعضهم - هي قاعده الطهاره فيما شك في نجاسته من الدماء، لان الثابت بالإجماع نجاسه الدم المسفوح مما له نفس سائله.

(١) لعدم وجود إطلاق في أدله نجاسه الدم يشمل ذلك، و كذا الدم النازل من السماء آيه لموسى عليه السلام، لأن غايه ما ثبت انما هو شمول الإطلاق لدم الحيوان. هذا مضافا إلى إمكان منع كونه دما حقيقه.

(٢) الدم المتخلف في الذبيحه لا خلاف و لا إشكال في طهاره الدم المتخلف في الذبيحه في

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص

٤٦٤: الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٤: الباب ٣٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة في الباب المذكور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥

.....

الجملة، و إنما الكلام فيما يمكن ان يستدل به لهذا الحكم، و ما ذكر له في كلمات الأصحاب وجوه. و ليعلم قبل ذلك أنه لا حاجة بنا إلى الاستدلال على طهارته لو قلنا بعدم وجود إطلاق في دليل نجاسة الدم يشمل جميع أفرادها، لأن القدر المتيقن في النجاسة إنما هو الدم المسفوح، فيرجع في المشكوك نجاسته - كالمختلف في الذبيحة - إلى قاعده الطهارة. و أما بناء على ما اخترناه من ثبوت الإطلاق فلا بد في الخروج عنه من اقامه دليل.

و استدل له بوجوه:

الأول: الإجماع، كما عن جماعه، منهم: المختلف، و كنز العرفان و غيرهما، و في الحدائق «١» دعوى اتفاق الأصحاب على الطهارة و الحليّه من غير خلاف ينقل.

و فيه: ما مر - عدّه مرّات - من ان ثبوت الإجماع التعبدى في أمثال هذه الموارد في غايه الإشكال، إذ يحتمل استناد المجمعين إلى سائر الوجوه المذكوره في المسأله.

الوجه الثاني: إطلاق ما دل على حليّه لحم المذكى. بيان ذلك: ان اللحم لا ينفك عن اشتماله على شىء من الدم، بل يتعذر غالباً تخليصه منه، إلّا ببعض المعالجات التي يعلم بالضروره من الشرع عدم اعتبارها في حليّته، إذ بعد المبالغه في غسله نجده يتقاطر منه مائع احمر. لا سيما من المذبح، و خصوصاً عند الطبخ، و تخليصه منه يتوقف إما على تقطيعه قطعاً صغاراً و غسلها منه، أو وضعه مدّه طويله في الماء بحيث يدخل في أعماقه، و نحو ذلك ما يقطع بعدم اعتباره في حليّته، فكلما

دل على حليّه أكل اللحم بدون هذه المبالغات يدل على حليّه ما يتضمّنه من الدم، فإذا كان حلالاً كان طاهراً أيضاً، لأن الحليّه أخص من الطهاره، فإن النجس لا يجوز أكله.

---

(١) ج ٥ ص ٤٥ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٦

سواء كان في العروق، أو في اللحم، أو في القلب، أو في الكبد، فإنه طاهر (١).

نعم إذا رجع دم المذبح الى الجوف - لرد النفس، أو لكون رأس

---

و فيه: أن غايه ما يدل عليه هذا الوجه طهاره خصوص الدم التابع للحم المستهلك فيه، الصادق على أكله أكل اللحم. و اما مطلق الدم المتخلف حتّى المستقل في الوجود و الاسم الذي يصدق على أكله أكل الدم - كالدّم الكثير الموجود في بطن الذبيحه، أو في قلبها، بحيث يعد جزء مستقلا - فلا يجرى فيه هذا الدليل، لعدم شمول دليل حليّه أكل الذبيحه لمثله.

الوجه الثالث: و هو العمده في المقام - استقرار سيره المتشرعه على عدم الاجتناب عن هذا الدم مطلقا حتّى المستقل بالوجود، مع اعتياد هم اليومى بذبائح البعير و البقر و الغنم، بحيث لو كان الدم المتخلف فيها نجسا لعرفه كل أحد من المسلمين، و هذا المقدار كاف في الخروج عن عموم دليل نجاسه مطلق الدم.

(١) هل يختص الحكم بطهاره الدم المتخلف في الذبيحه بالمتخلف في الاجزاء المحلله الأكل، أو يعم المتخلف في الاجزاء المحرمه، كالطحال، و النخاع، و الأنثيين، و المثانه، و غيرها من محرمات الذبيحه؟ الظاهر هو الثاني، لعموم ما هو العمده في المقام من السيريه المستمره على عدم الاجتناب من مطلق الدم المتخلف في الذبيحه. فلا ينبغي التأمل في المتخلف في الاجزاء المحرمه، فضلا عن المحلله، كما نسب التردد إلى المدارك

فى المتخلف فى القلب و الكبد.

نعم: لو كان المستند فى الحكم بالطهاره الإجماع لكان للتشكيك فى المتخلف فى الاجزاء المحرمه مجال، لإمكان دعوى: ان القدر المتيقن من كلمات المجمعين هو المتخلف فى الاجزاء المحلله. و كذلك لو كان الدليل على الحكم ما دل على حليه أكل الذبائح، إذ عدم شموله للاجزاء المحرمه واضح.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧

الذبيحه فى علو- كان نجسا (١).

---

(١) قد يرجع الدم بعد خروجه عن المذبح إلى جوف الذبيحه- إما لرد النفس، أو لكون رأس الذبيحه فى العلو- فيكون نجسا، و منجسا لكل ما لاقاه من اللحم و غيره، و لا يعد من المتخلف فى الذبيحه، لأنه عباره عما تخلف فى الذبيحه بعد خروج المتعارف، و أما ما تعارف خروجه، فيحكم بنجاسته، و تنجس ملاقيه، و ان رجع إلى جوف الذبيحه لعله خارجيه، و أما رجوعه من الداخل إلى الداخل- كما قيل- فغير متصور فى المقام، لان الدم الجارى فى العروق إما ان يخرج بالذبح و قطع الوريدين، و إما ان يبقى فى الباطن لضعف الدافع. و أما رجوعه إلى جوف الذبيحه قبل خروجه من الوريدين فغير صحيح.

نعم: هناك صوره أخرى، و هى منع الدم من الخروج بعد قطع الوريدين بطريقه ما، كوضع اليد على المذبح، أو كيه بالنار، أو خوف الحيوان الموجب لانجماد الدم فى الباطن، و نحو ذلك. إلا ان هذا لا يكون من الرجوع إلى الداخل فى شىء، بل هو عدم الخروج رأسا لمانع عن ذلك. و كيف كان فلا إشكال فى نجاسته أيضا، لا لأجل الحكم بنجاسه الدم فى الداخل، بل لأجل صيروره الحيوان حينئذ ميتة نجسه، لما حققناه فى محله من أنه يعتبر فى



التذكية أمران: حركة الذبيحة بعد الذبح اختيارا و لو يسيرا، و خروج الدم بالمقدار المتعارف، كما يقتضيه الجمع بين الأخبار، لما في بعضها «١» من اعتبار الأمر الأول خاصة، و في بعضها الآخر «٢» اعتبار الأمر الثاني، فلا بد من الأخذ

---

(١) كما في صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: «في كتاب علي عليه السلام: إذا طرفت العين، أو ركضت الرجل، أو تحرك الذنب فكل منه، فقد أدركت ذكاته» وسائل الشيعه ج ٢٤ ص ٢٣: الباب ١١ من أبواب الذبائح، الحديث: ٦.

(٢) كما في صحيحه زيد الشحام، فقد روى في حديث عن ابي عبد الله عليه السلام: «إذا قطع الحلقوم، و خرج الدم فلا بأس». وسائل الشيعه ج ٢٤ ص ٢٥: الباب ١٢ من أبواب الذبائح الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨

و يشترط في طهاره المتخلف ان يكون مما يؤكل لحمه على الأحوط، فالتخلف من غير المأكول نجس (١) على الأحوط.

---

بهما جمعا بين الطائفتين، فإذا انتفى أحد الأمرين صارت ميتة، فتكون نجسه بجميع اجزائها، و منها الدم الباقي فيها. نعم بناء على القول بكفايه أحد الأمرين، أو الحركة بعد الذبح فقط، تحصل التذكية و لو لم يخرج الدم بالمقدار المتعارف، و يجوز أكل اللحم، و يكون طاهرا ذاتا. إلا ان الدم المحبوس فيه يكون نجسا و منجسا لملاقية، لأن السيره في عدم الاجتناب عن المتخلف انما تكون في الدم المتخلف بعد خروج المتعارف، فهي لا تشمل المورد، فيبقى تحت عموم ما دل على نجاسه الدم. نعم بناء على إنكار العموم فالمرجع قاعده الطهاره، و لكننا قد أثبتناه.

(١) الدم المتخلف في غير المأكول نسب

القول بنجاسته إلى المشهور، بل عن الذخيره، و البحار، و شرح الدروس، و شرح المفاتيح: اتفاق الأصحاب عليه، و عن بعضهم- كصاحب كشف اللثام، و العلامه الطبائبي «قده»- القول بطهارته. بل عن منظومته «١» نسبه القول بالطهاره إلى معظم الأصحاب.

و كيف كان فالصحيح هو الأول، لأنه مقتضى عموم نجاسه الدم، و لا مخرج عن هذا العموم- على وجه يمكن ان يعتمد عليه في استثناء الدم

---

(١) قال في منظومته على ما في الجواهر ج ٥ ص ٣٦٦ طبع النجف الأشرف:

و الدم في المأكول بعد قذف ما يقذف طهر قد أحل في الدماء

و الأقرب التطهير فيما يحرم من المذكي و عليه المعظم

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٩

**[ مسأله (١): العلقه المستحيله من المنى نجسه ]**

(مسأله ١): العلقه المستحيله من المنى نجسه، من انسان كان أو من غيره، حتى العلقه في البيض (١).

---

المتخلف في الذبيحه سوى سيره المتشرعه. و القدر المتيقن منها هو الحيوان المحلل أكله، لقله الابتلاء بذبح مالا- يؤكل، كالسباع، فلا- يمكن إحراز سيرتهم على عدم التجنب عما يتخلف في ذبيحه غير المأكول، إلا أن يمنع العموم، فيكون مقتضى القاعده طهارته، لأن المتيقن في النجاسه إنما هو الدم المسفوح- و هو الخارج بالذبح- فيتساوى المأكول و غيره في الحكم بالطهاره، كما يساعده الذوق. و لكن لا مجال للرجوع إلى الأصل مع وجود الدليل على خلافه.

كما انه لا يصح الاستدلال بالإجماع على طهاره المتخلف في الذبيحه، لأن القدر المتيقن منه الحيوان المحلل الأكل. و أيضا لا يمكن الاستناد إلى دليل حليّه أكل الذبيحه بعد خروج الدم المتعارف، لان المفروض أنها محرم الأكل.

(١) دم العلقه و البيض.

ادعى الشيخ في الخلاف «١» الإجماع على نجاسه دم العلقه، و عن جماعه

ممن تأخروا عنه أنهم أفتوا بذلك صريحا، كالقاضي، والحلي، والمحقق، وابن سعد، والعلامة، وغيرهم، بل لم يعرف الجزم بطهارته إلا عن صاحب الحدائق «قده» «٢» وقد حكى عن جماعه: التردد في ذلك، كالشهيد في الذكرى، والأردبيلي، وغيرهما.

---

(١) ج ١ ص ١٨٣ في المسألة ٢٣٢ من مسائل كتاب الصلاة حيث قال: «مسأله. العلقه نجسه، و به قال أبو حنيفه و أبو إسحاق المروزي من أصحاب الشافعي، و هو المذهب عندهم و قال الصيرفي من أصحابه و غيره انها طاهر. دليلنا إجماع الفرقه، و أيضا ما دل على نجاسه الدم يدل على نجاسه العلقه، لأنه دم و دليل الاحتياط أيضا يدل على ذلك».

(٢) ج ٥ ص ٥٢ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤٠

و الأحوط الاجتناب عن النقطة من الدم الذي يوجد في البيض (١).

---

و كيف كان: فان قلنا بوجود إطلاق في دليل نجاسه الدم بحيث يشمل الموارد الثلاثة المذكوره في المتن - من علقه الحيوان، و علقه البيضه، و الدم الموجود فيها مما ليس بعلقه فيتعين الحكم بالنجاسه - كما هو المختار - فإن إطلاق موثقه عمّار المتقدمه «١» لا مانع من شموله للموارد المذكوره. و منع صدق الدم على الموجود في البيضه خلاف المفهوم المألوف عند العرف. و لو منعنا عن الإطلاق كان المرجع حينئذ قاعده الطهاره لا محاله، لأن القدر المتيقن من دم الحيوان المحكوم بالنجاسه ما يكون جزء منه، و العلقه المستحيله من المنى المتكون في الحيوان لا يكون جزء منه، بل الحيوان يكون ظرفا لها.

و أما الإجماع المدعى في الخلاف على نجاسه العلقه فغير ثابت لدينا.

و على تقدير التسليم فالقدر المتيقن منه هو

علقه الحيوان المستحيله من المنى، فلا يشمل علقه البيضة و الدم الموجود فيها. و لو سلم العموم لكل ما هو مبدء نشوء الحيوان و لو المتكون فى غيره كعلقه البيضة فلا يمكن تعميم الحكم بالنجاسه لدم البيضة، لخروجه عن معقد الإجماع المذكور جزما.

(١) وجه التردد هو التشكيك فى شمول الإجماع أو إطلاق ما دل على نجاسه الدّم لدم البيض، لانه ليس جزء من الحيوان، و لا متكونا فيه، و لا مبدء لنشوئه. و لكن الأظهر هو شمول إطلاق موثقه عمار له، كما تقدم.

---

(١) فى الصفحه ٢٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤١

لكن إذا كانت فى الصفار و عليه جلده رقيقه لا ينجس معه البياض (١) إلا إذا تمزقت جلده.

**[ مسأله ٢): المتخلف فى الذبيحه و ان كان طاهرا لكنه حرام ]**

(مسأله ٢): المتخلف فى الذبيحه و ان كان طاهرا لكنه حرام (٢).

---

(١) لأن جلده تمنع عن ملاقاته البياض لها. بل إذا احتمل تكوّن النقطه فى باطن الجلده بحيث كانت هناك جلده اخرى تمنع عن ملاقاتها للصفار، فالصفار أيضا محكوم بالطهاره، لعدم العلم بملاقاته لنقطه الدم.

(٢) حرمة الدم المتخلف فى الذبيحه الدم المتخلف فى الذبيحه إذا لم يكن تابعا للحم و مستهلكا فيه - بأن كان مستقلا فى الوجود و الاسم، بحيث يصدق على أكله أكل الدم - فهو و ان كان طاهرا - كما سبق - إلا انه يحرم اكله، كالدم الموجود فى بطن الحيوان، و قلبه، و كبده، و نحو ذلك. و الدليل على ذلك: ما دل على حرمة أكل الدم، فمن الآيات قوله تعالى **إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ** \* «١».

و من الروايات ما عقد لها بابا فى الوسائل، مما دلت على محرّمات الذبيحه و قد عدّ منها الدم «٢»، و مما دلت على حرمة مطلق

الدم «٣». و حمل الدم- في الآيه الكريمة و الروايات- على خصوص ما يخرج بالذبح خلاف الإطلاق، لا موجب للمصير إليه بغير دليل مخصص. و من الواضح عدم دلالة حلّ أكل الذبيحه على حليّه الدم المتخلف في مثل القلب و الكبد مما يمكن، تخليصه منه بسهولة. فلا مشقه في التخليص بحيث يقطع بعدم اعتبارها في حليتها.

---

(١) الانعام ٦: ١٤٥.

(٢) وسائل الشيعه كتاب الأُطعمه و الأشربه: الباب ٣٠.

(٣) وسائل الشيعه كتاب الأُطعمه و الأشربه الباب: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤٢

.....

---

و قد خالف في ذلك صاحب الحدائق «قده» «١» فذهب إلى القول بطهاره المتخلف في الذبيحه و حليته مطلقا. و استدل لذلك بوجوه:

الأول: اتفاق الأصحاب على كلال الحكمين - الطهاره و الحليه - من غير خلاف يعرف.

و يدفعه: أن الأصحاب لم يصرحوا بحليه الدم المتخلف، و انما صرّحوا بطهارته، و هي أعم من الحليه. بل عدّهم الدم من محرّمات الذبيحه يشمل المتخلف بإطلاقه. كيف و قد دلت الآيه الكريمة و الروايات- التي تقدّمت الإشاره إليها- على حرمة الدم بإطلاقه. غاية ما هناك نخرج عن إطلاق الحرمة في خصوص المتخلف في الذبيحه إذا كان تابعا و مستهلكا في اللحم.

الوجه الثاني: حصر المحرمات في الآيات فيما لا يشمل الدم المتخلف في الذبيحه. و مراده «قده» من الآيه الحاصره قوله تعالى  
قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعُمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا. «٢»

بدعوى: ان مقتضى الحصر فيها حليّه غير المسفوح، و منه المتخلف في الذبيحه، و بها يقيد إطلاق آيه التحريم المتقدمه.

و الجواب عنه: ان الاستدلال بها إما بمفهوم الحصر، أو بمفهوم الوصف، فإنه «قده» و ان لم يصرح بكيفيه الاستدلال

و لكن لا تخلو الحال من إرادته أحد الوجهين، و في كليهما نظر و إشكال.

أما مفهوم الحصر، فيرده أنه إضافي لا- حقيقى، و إلما لزم تخصيص الأ-كثر المستهجن، فان المحرمات من الحيوانات البريه و البحرية كالسباع، و

---

(١) ج ٥ ص ٤٥ طبعه النجف الأشرف.

(٢) الانعام ٦: ١٤٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤٣

.....

---

المسوخ، و غيرها، و كثير من المطعومات غير الحيوانات فوق حد الإحصاء، فلا بد من حمله إما على الحصر الإضافى بالنسبه إلى ما كانت العرب تحرّمه على أنفسها «١» افتراء على الله تعالى. أو على أنّ المحرم فى زمان نزول الآيه لم يكن إلما الأمور المذكوره فيها، فيكون الحصر حقيقيا بالنسبه إلى زمان خاص، ثم نزلت بقيه المحرمات. تدريجا و على أى تقدير لا يثبت للايه مفهوم بالإضافه إلى مطلق الدم المذكور فى الآيه الأخرى.

و أما مفهوم الوصف فى قوله تعالى أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا. مراد به الدم المنصب من العروق كما فسره به «٢».

ففيه: أن المشهور و ان أنكروا مفهوم الوصف مطلقا، إلما أنا حققنا فى

---

(١) لقد كانت العرب تحلل و تحرم أشياء على أنفسها افتراء على الله تعالى. و قد أشار فى الكتاب العزيز الى ذلك بقوله تعالى:

وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَ حَزَتْ حِجْرٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَزَعِمِهِمْ، وَ أَنْعَامٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَ أَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ سَيَجْزِيهِمْ بِمَا كَانُوا يَفْتَرُونَ وَ قَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَ مُحَرَّمٌ عَلَيْنَا أَزْوَاجِنَا وَ إِنْ يَكُنْ مِثْنَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ الانعام ٦: ١٣٨ - ١٣٩.

و مما كانت تفتريه مشركو العرب: انهم كانوا يحرمون الانعام- من الإبل و

البقر والغنم- و الحرث الذين جعلوهما لآلهتهم و أوثانهم على الناس، و لا يطعمونها الا لمن قام بخدمه أصنامهم من الرجال دون النساء، كما انهم كانوا يحرمون ركوب بعضها و الحمل عليها، كالسائبه، و البحيره، و الحام، و أيضا يحللون بعض الانعام بدون ذكر اسم الله عليها، و إذا ذكوها أهلوا عليها بأصنامهم افتراء عليه تعالى، و كانوا أيضا يحرمون ما فى بطون بعض الانعام من الأجنه على النساء إذا ولد حيا، و إذا ولد ميتا كان الذكور و الإناث فيه سواء «مجمع البيان ج ٣ و ٤ ص ٣٧٢-٣٧٣» هكذا كانت العرب تحرم و تحلل، و قد نزل فى زجرهم عن ذلك قوله تعالى قُلْ لَّا أَجِدُ. الأنعام ٦: ١٤٥.

(٢) قال فى كتاب الحدائق ج ٥ ص ٤٤ طبعه النجف: «الأول: المسفوح، و هو لغه:

المصبوب، أى الذى انصب من العرق بكثره يقال: سفح الرجل الدمع و الدم من باب منع صبه، و سفحت دمه إذا سفكته.»

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤٤

.....

---

الأصول ثبوته فى الجملة، لا- بمعنى نفى الحكم عن غير المقيّد بالوصف مطلقا، كما يقوله القائلون بالمفهوم، بل بمعنى دلالة القيد على عدم ثبوت الحكم لنفس الطبيعه من حيث هى، و إلّا كان التقييد لغوا، و ذلك لا ينافى ثبوت الحكم لها بضميمة قيد آخر. ففى مثل قولنا: «لا تكرم رجلا فاسقا» يدل التقييد بالفسق على عدم ثبوت الحرمة لطبيعى الرجل و إلا كان التقييد بالفاسق زائدا فى الكلام، و أما انحصار الحرمة فى الفاسق- كما توهم- فلا- لإمكان ثبوت الحرمة لسببى الخلق أيضا، و عليه فالايه الشريفة لا تدل على انحصار الحرمة فى الدم المسفوح و ان دل

على عدم ثبوتها لطبيعي الدم بما هو، فلا تنافى ثبوت الحرمة للدم المتخلف غير التابع للحم، أو مطلق غير المسفوح، كالدم الخارج عند حك البدن، و الخارج من الجروح، و دم الحيض و غيره، مما يعترف صاحب الحدائق «قده» بنجاسته أيضا.

هذا مضافا الى إمكان دعوى: ان المسفوح هو الدم المراق، بمعنى المتجاوز عن محله، و لا- اختصاص له بالدم الخارج من العروق بالذبح، فالدم الخارج من بطن الحيوان عند شقه حيا كان أو ميتا يصدق عليه انه من الدم المسفوح، فينحصر غير المسفوح بما يكون تابعا للحم، و يعد جزء منه.

الوجه الثالث: الروايات الداله على عدّ محرّمات الذبيحه و لم تذكر الدم المتخلف منها، و ان كانت الدلاله لا تخلو من ضعف.

و وجه الضعف: ان الروايات المذكوره لم ترد في مقام حصر محرّمات الذبيحه كى تكون داله على حليه غير ما فيها من المحرمات، بل هى وارده لبيان حرمة الأمور المذكوره فيها، فلا تنافى وجود محرّم آخر و قد عدّت جمله من الروايات مطلق الدم من محرّمات الذبيحه، مضافا الى صراحه الآيه الكريمة فى ذلك، كما ذكرنا فالصحيح: هو ان الدم المتخلف إذا لم يكن تابعا و

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤٥

الا ما كان فى اللحم مما يعد جزء منه (١).

### [ (مسأله ٣): الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس ]

(مسأله ٣): الدم الأبيض إذا فرض العلم بكونه دما نجس (٢)، كما فى خبر فصد العسكرى- صلوات الله عليه- و كذا إذا صب عليه دواء غير لونه الى البياض.

---

جزء للحم يكون حراما، و ان كان طاهرا، و حينئذ لا تلازم بين الحكمين.

(١) مر آنفا انه لو كان الدم المتخلف تابعا للحم لزم الحكم بحليته مضافا الى طهارته، لما هو المعلوم



من سيره المتشرعه من عدم التزامهم بتخليص اللحم منه.

(٢) أشار «قده» في هذه المسأله الى عدم مدخله اللون في نجاسه الدم، فلو فرض وجود دم أبيض و صدق عليه عنوان الدم كان نجسا للإطلاق. و هكذا لو انقلب لونه الى البياض و نحوه بصّب دواء عليه بقى على نجاسته. و قد ورد في روايه فصد العسكرى- صلوات الله عليه- انه خرج منه دم أبيض كالملاح «١». و فى اخرى: انه كاللبن «٢».

---

(١) الكلينى «فى أصول الكافى ج ١ ص ٥١٢ الحديث ٢٤: باب مولد أبى محمد الحسن بن على» بإسناده عن بعض أصحابنا عن بعض فصادى العسكر من النصارى: «أن أبا محمد عليه السّلام بعث الى يومنا فى وقت صلاه الظهر، فقال لى: افصد هذا العرق. قال: و ناولنى عرقا لم أفهمه من العروق التى تفصد، فقلت فى نفسى: ما رأيت أمرا أعجب من هذا، يأمر لى ان أفصد فى وقت الظهر و ليس بوقت فصد، و الثانيه عرق لا- أفهمه ثم قال لى: انتظرو كن فى الدار، فلما أمسى دعانى. و قال لى: سرح الدم، فسرحت، ثم قال لى: أمسك، فأمسكت، ثم قال لى: كن فى الدار، فلما كان نصف الليل أرسل الى و قال لى: سرح الدم. قال: فتعجبت أكثر من عجيبى الأول، و كرهت أن أسأله. قال: فسرحت، فخرج دم أبيض كأنه الملاح، قال: ثم قال لى: احبس. قال: فحبست. قال: ثم قال: كن فى الدار، فلما أصبحت أمر قهرمانه أن يعطينى ثلاثه دنانير، فأخذتها و خرجت».

و فى وسائل الشيعه ١٧ ص ١٠٧ الباب: ١٠ من أبواب ما يكتسب به، الحديث: ١.

ضعيف بالإرسال، و الاشتمال على بعض المجاهيل، كابن مكفوف.

(٢) سفينه البحار

ج ١ ص ٣٦٤ و في البحار ج ٥٠ ص ٢٦٠-٢٦١- طبعه الإسلاميه. نقله عن الخرائج مرفوعا.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤٦

#### [ (مسألة ٤): الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس ]

(مسألة ٤): الدم الذي قد يوجد في اللبن عند الحلب نجس (١) و منجس للّبن.

#### [ (مسألة ٥): الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح ]

(مسألة ٥): الجنين الذي يخرج من بطن المذبوح و يكون ذكاته بذكاه أمه تمام دمه طاهر (٢). و لكنه لا يخلو عن إشكال.

#### [ (مسألة ٦): الصيد الذي ذكاته بآله الصيد في طهاره ]

(مسألة ٦): الصيد الذي ذكاته بآله الصيد في طهاره ما تخلف فيه بعد خروج روحه اشكال (٣)، و ان كان لا يخلو عن وجه، و أما ما خرج منه فلا إشكال في نجاسته.

---

(١) و الوجه فيه ظاهر، لانه من الدم المسفوح، كما أشرنا إليه، فيكون نجسا و منجسا لملاقية.

(٢) دم الجنين.

ربما يستدل على طهاره الدم الخارج من الجنين المذكى بذكاه أمه بصدق الدم المتخلف في المذكى عليه، فيكون طاهرا.

ال- انه يشكل ذلك كما أشار إليه في المتن تبعا لصاحب الجواهر «قده» (١): بأن عمده الدليل على طهاره الدم المتخلف في الذبيحه انما هي السيره، و القدر المتيقن منها انما هو المتخلف بعد خروج المتعارف بالذبح، فلا تشمل الدم الموجود في الجنين قبل ذبحه، و ان كان تابعا لأمه في التذكية. نعم لو ذبح مستقلا كان المتخلف فيه طاهرا، فالأقوى نجاسه دمه قبل الذبح. الا ان يمنع عن عموم نجاسه الدم، و يرجع الى قاعده الطهاره، لكنه خلاف التحقيق، لوجود العموم، كما مر.

(٣) استشكل «قده» في طهاره الدم المتخلف في الصيد. و الأظهر

---

(١) ج ٥ ص ٣٦٥- طبعه النجف الأشرف.

**[ مسألة (٧): الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا ]**

(مسألة ٧): الدم المشكوك في كونه من الحيوان أو لا محكوم بالطهارة (١).

---

عدم الإشكال فيه بخلاف دم الجنين لنفس ما تقدم في المتخلف في الذبيحة، إذ لا فرق فيه بين ما تخلف بعد الذبح و النحر أو آله الصيد- من كلب، أو سهم، أو غيرهما- لخروج المتعارف بذلك كله، و ان اختلف ما تعارف في كل منها بحسبه، لقيام السيره على الطهارة في جميع ذلك. و أما ما خرج منه بآله الصيد فلا مجال لتوهم الاشكال فيه،

لأنه من الدم المسفوح.

(١) الدم المشكوك بعد الفراغ عن نجاسه بعض الدماء و طهاره بعضها الآخر يقع الشك في موارد.

و الصور المذكوره فى هذه المسأله خمس، فتاره: يشك فى كون شىء أحمر دما أولا. و اخرى: يعلم بكونه دما و لكن يشك فى انه دم حيوان أو غيره، لاحتمال كونه آيه نازله من السماء أو من الموجود تحت الأحجار عند قتل سيد الشهداء عليه السلام- مثلا- و ثالثه: يعلم بأنه دم حيوان و لكن يشك فى كونه مما له نفس أولا، و هذا على قسمين لانه إما ان يشك فى حال حيوان بخصوصه من جهه الشك فى أن له نفسا سائله أولا، كالحيه و التمساح، و إما ان يشك فى حال الدم نفسه، و انه من أى الحيوانين الشاه أو السمك مثلا- و من ذلك: الشك فى الدم المرئى فى الثوب، و انه من البدن أو من البق أو البرغوث، فهذه أربع صور. و خامسه: يعلم بأنه دم حيوان ذى نفس إلا- انه يشك فى انه من القسم الطاهر منه و هو المتخلف فيه بعد الذبح أو النجس، كالداخل فى الذبيحه بعد الخروج لرد النفس، أو الباقي فيه قبل خروج المتعارف من جهه علو رأس الحيوان، أو نحو ذلك.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤٨

.....

و الصور الأربعة المتقدمه كلها محكومه بالطهاره، إما لقاعدتها. أو لاستصحاب العدم الأزلى فى العنوان المترتب عليه النجاسه.

ففى الصوره الأولى: يجرى استصحاب عدم كونه دما، و لا يعارضه استصحاب عدم العنوان الأخر، لعدم ترتب أثر عليه.

و فى الصوره الثانيه: يجرى استصحاب عدم كونه دم حيوان و عموم نجاسه الدم لا يشمل دم غيره، كما تقدم.

و فى الصوره الثالثه: يجرى

استصحاب عدم كون الحيوان مما له نفس سائله.

و فى الصورة الرابعه: يجرى استصحاب عدم كون الدم من الحيوان الذى له نفس سائله.

و أما الصورة الخامسه فىأتى الكلام فيها.

ثم انه ربما يقال «١» بأن الأصل فى الدم المشكوك الحكم بالنجاسه، ففى غير الصورة الأولى- التى لم يحرز كونه دما- لا بد من الحكم بوجوب الاجتناب. و ذلك لقوله عليه السلام فى موثق عمار.

«فإن رأيت فى منقاره دما فلا تتوضأ منه و لا تشرب» «٢».

فإنه بإطلاقه يعم الدم المشكوك كما يشمل الدم المعلوم كونه من أى الأقسام. بل الغالب هو الجهل بحال الدم الذى يرى فى منقار الطيور- و لا- سيما السباع منها- بحيث يكون تخصيصه بصوره العلم بحال الدم حملا له على الفرد النادر. و هذا نظير الحكم بالحضيئه على من رأت الدم مع عدم علمها بكونه

---

(١) نسب هذا القول الى الشيخ و غيره- كما فى كتاب الطهاره لشيخنا الأنصارى «قده»- نقلا عن شرح المفاتيح-

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٣٠: الباب ٤ من أبواب الأستار، الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٤٩

.....

---

استحاضه، و بالجنابه على من رأى بللا مشتبهه قبل الاستبراء.

و قد أشكل عليه «١» بمعارضته بذيله فى روايه الشيخ له فى التهذيب و الاستبصار، و المروى فى الفقيه أيضا- من قوله: «و سئل عن ماء شربت منه الدجاجه قال: ان كان فى منقارها قدر لم يتوضأ منه و لم يشرب، و ان لم تعلم ان فى منقارها قدرا توضحاً منه و اشرب» «٢».

فإن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام: «و ان لم تعلم ان فى منقارها قدرا.» هو الحكم بطهاره الدم المشكوك للشك فى كونه قدرا أولا، و مقتضى صدر الروايه

هو الحكم بالنجاسه كما تقدم، و حيث ان المعارضه بين الصدر و الذيل يكون بالعموم من وجه، و لا ترجيح لأحدهما على الأخر، إذ كما يمكن تخصيص الذيل بغير الدم من سائر النجاسات، كذلك يمكن تقييد الصدر بصورة العلم بنجاسه الدم، فيسقطان بالمعارضه في الدم المشكوك، و يكون المرجع قاعده الطهاره التي هي الأصل المعتمد في أمثال هذه الموارد.

و يندفع: بلزوم إبقاء صدره على إطلاقه و تقديمه على الذيل. و ذلك لوجود القرينه على ذلك، و هي ما أشرنا إليه آنفا: من ان تخصيص الصدر بصورة العلم بحال الدم حمل له على الفرد النادر، لان الغالب هو عدم العلم بحال الدم الموجود على منقار الطيور السباع، و انه من المذكى أو الميتة، أو مما له نفس أو من غيره، و هذا بخلاف ذيله، فان حمل القدر على غير الدم من سائر النجاسات لا محذور فيه، فلا معارضه بينهما.

هذا و لكن مع ذلك لا يمكن المساعده على أصل الدعوى، أعنى:

أصالة النجاسه في مطلق الدماء المشكوكه، بل غايه ما هناك هي دلالة الموثقه

---

(١) المستشكل هو الشيخ الأنصارى «قده» في كتاب الطهاره في أواخر بحث نجاسه الدم.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٣١ الباب: ٤ من أبواب الأسئار، الحديث ٣، ٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٥٠

كما أن الشىء الأحمـر الذى يشك فى أنه دم أم لا كذلك، و كذا إذا علم أنه من الحيوان الفلانى و لكن لا يعلم أنه مما له نفس أم لا، كدم الحيه و التمساح، و كذا إذا لم يعلم أنه دم شاه أو سمك، فإذا رأى فى ثوبه دما لا يدرى انه منه أو من البق أو البرغوث يحكم

على ثبوت هذا الأصل في خصوص موردها و هو الدم الموجود على منقار الطيور الجوارح، كالباز، و الصقر، و العقاب من باب تقديم الظاهر على الأصل، لأن الغالب أكلها من فريستها أو الميتة، فيكون الدم في منقارها أماره معتبره على نجاسته، و انه من القسم النجس، فلا يرفع اليد بها عن عموم قاعده الطهاره في غير موردها، كالدّم المشكوك في الثوب و البدن، أو الموجود على منقار الطيور غير الجوارح، كالديك و الدجاجة و غير ذلك.

و بالجملة: ان للموثقه دالتين، إحداهما: الدلاله على الحكم الواقعي، و هو نجاسه مطلق الدم. و قد تقدم: انها أحد المستنديين فيما اخترناه من عموم نجاسته. الثانيه: الدلاله على الحكم الظاهري، و هو نجاسه الدم المشكوك فيه، و وجوب الاجتناب عن ملاقيه.

أما الدلاله الاولى: فلا يمكن التمسك بها في الدماء المشكوكه، لأنه من التمسك؟ بالعام في الشبهه المصادقيه، فإن العموم المذكور مخصص بما دل على طهاره بعض الدماء، كالمختلف في الذبيحه، و دم ما لا نفس له، و نحو ذلك، و من المحقق في محله عدم صحه التمسك بالعام المخصّص في الشبهات المصادقيه للخاص.

و أما الدلاله الثانيه فلا مانع من التمسك بها في الدم المشكوك. الا انها مختصه بموردها- من منقار الطيور الجوارح- تقديمًا للظاهر على الأصل فيها، فلا يمكن التعدى إلى مطلق الدماء المشكوكه. فلا أصل لأصالة نجاسه الدم المشكوك على وجه العموم.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٥١

و اما الدم المختلف في الذبيحه (١) إذا شك في انه من القسم الطاهر أو النجس فالظاهر الحكم بنجاسته- عملاً بالاستصحاب- و ان كان لا يخلو عن اشكال. و يحتمل التفصيل بين ما إذا كان الشك من جهه احتمال

رد النفس فيحكم بالطهاره لأصالة عدم الرد و بين ما كان لأجل احتمال كون رأسه على علو فيحكم بالنجاسه عملاً بأصالة عدم خروج المقدار المتعارف.

(١) هذه هي الصورة الخامسة- للدم المشكوك من الصور المذكوره في المتن، و هي: ما إذا علم انه دم حيوان ذي نفس سائله الا انه يشك في انه من القسم الطاهر منه أو النجس.

فقد استظهر المصنف «قده» أولاً الحكم بالنجاسه، عملاً بالاستصحاب و مراده: استصحاب نجاسه الدم حال كونه داخل الحيوان و في عروقه قبل التذكيه، و لكنه «قده» استشكل في ذلك. و وجه الاشكال: انما هو عدم ثبوت الدليل على نجاسه الدم قبل خروجه من بدن الحيوان، و القدر الثابت من الأدله انما هو الدم الخارج، فلا حاله سابقه للنجاسه كي تستصحب.

ثم احتمل التفصيل بين ما إذا كان من جهة احتمال ردّ النفس فيحكم بالطهاره، لأصالة عدم الردّ، و بين ما إذا كان لأجل احتمال علو رأس الحيوان فيحكم بالنجاسه، لأصالة عدم خروج المقدار المتعارف.

و الحق هو التفصيل المذكور، و لكن لا- لما ذكره في المتن في الصورة الاولى من أصالة عدم الردّ، لأنها لا- تثبت كون المشكوك من الدم المتخلف، إذ لا أثر لعدم الرد شرعاً، و الملازمه بينه و بين كون المشكوك من المتخلف عقلياً لا شرعيه، بل لاستصحاب عدم خروج الدم المشكوك حين الذبح، و يترتب عليه الطهاره بعد إحراز خروج المقدار المتعارف من الدم.

و بيان آخر: ان موضوع الحكم بطهاره دم الحيوان مركب من

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٥٢

**[ (مسألة ٨): إذا خرج من الجرح أو الدمل شيء أصفر ]**

(مسألة ٨): إذا خرج من الجرح أو الدمل شيء أصفر يشك في أنه

أمرين، خروج المعتاد بالذبح، و بقاء مقدار منه داخل الحيوان، فإذا



أحرز أحد جزئيه- وهو خروج المعتاد- بالوجدان يجرى الاستصحاب فى الجزء الأخر، و يتم الموضوع بضم الوجدان إلى الأصل. و لا نريد من استصحاب عدم خروج المشكوك إثبات عنوان المتخلف فى الذبيحه له كى يورد عليه بأنه يبتنى على الأصل المثبت، لانه عنوان وجودى مترتب على عدم الخروج، بل المراد إثبات نفس عدم الخروج و بقاء الدم داخل الحيوان، لعدم ترتب الطهاره على عنوان المتخلف فى الذبيحه فى لسان الأدله الشرعيه، بل غايه ما هناك قيام السيره على طهاره الدم الباقى داخل الحيوان بعد خروج المعتاد بالذبح. فإذا شك فى دم انه من القسم الخارج أو الباقى فى الذبيحه فلا مانع من استصحاب عدم خروجه، و أثره الطهاره، بعد ضمه إلى مفروضيه خروج المعتاد. و مع الغض عن هذا الأصل فلا مانع من إجراء الأصل الحكمى، و هو استصحاب الطهاره أو قاعدتها.

و أما الصورة الثانيه: و هى ما إذا كان منشأ الشك فى طهاره الدم المشكوك: الشك فى خروج الدم بالمقدار المعتاد، فيحكم فيها بالنجاسه، لاستصحاب عدم خروج المعتاد، و أثره الشرعى ارتفاع الطهاره بارتفاع موضوعها، لما ذكرناه آنفا: من تركب موضوع الطهاره من أمرين: خروج الدم بالمقدار المعتاد، و بقاء الباقى فى الذبيحه، فإذا شك فى أحد جزئيه فلا مانع من جريان استصحاب عدمه، بل لا مانع من التمسك بإطلاق ما دل على نجاسه الدم، لشموله للدم الباقى فى الحيوان قبل خروج المعتاد بالذبح، و باستصحاب عدم خروجه ينقح موضوع العموم.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٥٣

دم أم لا محكوم بالطهاره (١)، و كذا إذا شك من جهه الظلمه انه دم أم قيح، و لا يجب الاستعلام (٢).

[ (مسأله ٩): إذا حك جسده فخرجت رطوبه يشك فى أنها دم أو ماء أصفر ]

(مسأله ٩): إذا

حك جسده فخرجت رطوبه يشك في أنها دم أو ماء أصفر يحكم عليها بالطهاره (٣).

**[ مسأله ١٠): الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر]**

(مسأله ١٠): الماء الأصفر الذى ينجمد على الجرح عند البرء طاهر، إلا إذا علم كونه دما (٤) أو مخلوطا به فإنه نجس، إلا إذا استحال جلدا (٥).

**[ مسأله ١١): الدم المراق فى الأمراق حال غليانها نجس منجس]**

(مسأله ١١): الدم المراق فى الأمراق حال غليانها نجس منجس، و ان كان قليلا مستهلكا، و القول بطهارته بالنار- لروايه ضعيفه- ضعيف (٦).

(١) لأن الشبهه موضوعيه، و المرجع فيها قاعده الطهاره، أو استصحاب عدم كونه دما، بناء على ما هو المختار من جريانه فى الأعدام الأزليه، و كذا إذا كان الشك من جهه الظلمه.

(٢) لعدم وجوب الفحص فى الشبهات الموضوعيه، و ان أمكن بسهوله، لإطلاق أدله الأصول الجاربه فيها. و أما وجوب الفحص فى بعض الموارد- فان تم- فلدليل خاص.

(٣) لما ذكرناه آنفا فى المسأله السابقه.

(٤) فإن الانجماد لا يخرج عن صدق الدّم عليه، فيشملة دليل نجاسته، كما ان اختلاطه بالدّم يوجب نجاسته من دون فرق بين الملاقاه فى الخارج أو الداخلى إذ الاختلاط يوجب استمرار الملاقاه إلى الخارج.

(٥) فيحكم عليه بالطهاره لتبدل الموضوع بالاستحاله.

(٦) الدم المراق فى الأمراق ينبغى ان تذكر هذه المسأله فى بحث المطهرات- كما صنعه

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٥٤

.....

بعض الأصحاب- «١» لأن البحث فيها يكون عن مطهرته النار و قد نسب «٢» القول بذلك إلى الشيخ فى النهايه، و الاستبصار، و

إلى ظاهر الفقيه، و المفيد فى المقنعه.

و الصحيح: ان النار بنفسها لم يدل دليل على مطهريتها لشيء، و ان إحالته إلى شيء آخر فضلا عما إذا أوجبت فيه مجرد التجفيف أو الغليان، فالخشبه المتنجسه - مثلا- إذا استحالت بإحراق النار رمادا أو دخانا تطهر بالاستحاله لا بالنار، إذ لو كانت الاستحاله بغير النار لطهرت أيضا بل عدّ الاستحاله من

المطهرات لا يخلو عن المسامحة، لأن ارتفاع النجاسة حينئذ إنما يكون بارتفاع موضوعها، والمستحال إليه يكون موضوعا آخر محكوما بالطهارة، لعدم تعدد الأحكام الثابتة للموضوعات النجسة إلى غيرها. فمتى صارت العذرة رمادا لحقها حكم الرماد وارتفع عنها حكم العذرة، إذ لا يعقل بقاء الحكم مع ارتفاع موضوعه، فالنار بنفسها لا ترفع نجاسة النجس و إن إحالته إلى شيء آخر، فضلا عما إذا جففت كخبز العجين المتنجس، أو أوجبت الغليان فيه، كطبخ المرق المتنجس بالدم، كما هو المبحوث عنه في هذه المسألة.

و كيف كان فالروايات التي تتوهم دلالتها على مطهرية النار خمسة، اثنتان منها وردتا في خبز العجين المذى عجن بماء وقعت فيه الميتة، و ثلاثة منها في المرق الذي وقع فيه الدم. و لا يمكن الاعتماد على شيء منها لضعفها سندا أو دلالة.

---

(١) راجع الحدائق ج: ٥ ص ٤٦٥ طبعه النجف الأشرف. و الجواهر: ج ٦ ص ٢٧٣ طبعه النجف الأشرف. و مصباح الفقيه، كتاب الطهارة ص ٦٣٢.

(٢) كما في الجواهر: ج ٦ ص ٢٧٤ في كتاب الطهارة طبعه النجف الأشرف و أيضا في كتاب الأَطعمة و الأشربة في الأمر الثاني من المائعات المحرمة - و هو الدم -

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥

.....

---

أما الأوليان: فإحدهما: مرسله ابن أبي عمير عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام: «في عجين عجن و خبز، ثم علم ان الماء كانت فيه ميتة.

قال: لا بأس، أكلت النار ما فيه» «١».

و فيها أولا: انها ضعيفه السند بالإرسال، و ان كان المرسل ابن أبي عمير الذي اشتهر: ان مراسيله كمسانيده، لما ذكرناه مرارا: من عدم الفرق بينه و بين غيره عندنا، لاحتمال وثاقه المروى عنه عنده دوننا.

و

ثانيا: انها ضعيفه الدلاله، لأن تعليل الجواز بأكل النار ما فى العجين انما يناسب كون السؤال عن حرمة أكله من جهة اشتماله على الماء الملاقى للميته أو الممتزج بالاجزاء الدقيقه منها، دون نجاسته، و إلا لكان الأنسب أن يجيب الامام عليه السّلام بتطهير النار له، كما أجاب بذلك فى صحيحه الحسن بن محبوب قال: «سألت أبا الحسن عليه السّلام عن الجص يوقد عليه بالعدره و عظام الموتى ثم يجصص به المسجد، أ يسجد عليه؟ فكتب إليّ بخطه: ان الماء و النار قد طهراه» (٢).

فلا بد إما من حمل الماء على ما لا ينفعل بالملاقاه، كالبر كفا هو مفروض الروايه الثانيه أو الكثير. أو حمل الميته على ميته ما لا نفس له، و يكون تعليل جواز أكل الخبز- الذى عجن بالماء الذى وقع فيه الميته- لرفع الاستقذار، لا رفع النجاسه.

و الثانيه: روايه عبد الله بن زبير عن جدّه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن البر تقع فيها الفأره أو غيرها من الدواب، فتموت، فيعجن من مائها، أ يؤكل ذلك الخبز؟ قال: إذا أصابته النار فلا بأس بأكله» (٣).

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٧٥: الباب، ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١٨.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٨٦: الباب ١٨ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٧٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٥٦

.....

---

و يردّها أولا: ضعف سندها، و لو بأحمد بن محمد بن عبد الله بن زبير الأسدى فإنه مهمل أو مجهول. و ثانيا: ضعف دلالتها، بابتناء الاستدلال بها على انفعال ماء البر بملاقاه النجس، مع ان المحقق فى محله

عدم انفعاله، لدلاله جمله من الروايات على ذلك، و يمكن عدّ هذه الروايه من جمله تلك الروايات أيضا. نعم قد التزمنا بحدوث مرتبه من القذاره لا يجب الاجتناب عنها، و يزيلها نزع المقدّرات، فمن الجائز ان تكون اصابه النار أيضا كالنزع رافعه لتلك القذاره.

و لو سلّم دلالتهما على مطهريّه النار، و ان مفروض السؤال فيهما تنجس الماء الّذى عجن به بملاقاه الميته لعارضتهما الروايات «١»- الّتى رواها ابن أبى عمير أيضا- الدالّه على بيع الخبز الّذى عجن بالماء النجس على مستحل الميته، أو انه يدفن و لا يباع، إذ لو كانت اصابه النار له- عند صيرورته خبزا- مطهّرا له لم يأمر الإمام عليه السّلام ببيعه من مستحلّ الميته، أو دفنه. و مع التساقت بالمعارضه يرجع إلى عموم انفعال الماء بملاقاه النجس، أو استصحاب النجاسه، بناء على جريانه فى الشبهات الحكيمه.

و أما الروايات الوارده فى المرق المراق فيه الدم:

فإحداها: روايه زكريّا بن آدم قال: «سألت أبا الحسن عليه السّلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم كثير، و مرق كثير؟ قال:

---

(١) عن ابن أبى عمير، عن بعض أصحابنا، و ما أحسبه إلا عن حفص بن البختري، قال:

«قيل لأبى عبد الله عليه السّلام: فى العجين يعجن من الماء النجس، كيف يصنع به؟ قال: يباع ممن يستحل أكل الميته» مرسله.

و عنه أيضا، عن بعض أصحابنا، عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «يدفن و لا يباع» و هى مرسله أيضا وسائل الشيعه ج ١ ص ١٦٧ الباب ١١ من أبواب الأستار، الحديث: ١، ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٥٧

.....

---

يهراق المرق، أو يطعمه أهل الذمّه، أو الكلب، و اللحم اغسله و كله.

قلت:

فإنه قطر فيه الدم. قال: الدم تأكله النار إن شاء الله. «١».

و هي ضعيفه سنندا بابن المبارك، سواء أ كان حسن - كما في طريق الشيخ - أو حسين - كما في طريق الكليني - فإن الأول مهمل، و الثاني مجهول و ضعيفه دلالة: بما أوردناه على روايه ابن أبي عمير المتقدمه، من ان التعليل بأكل النار ما في القدر من الدّم انما يناسب كون السؤال عن حرمه أكل المرق المراق فيه الدّم دون نجاسته بالملاقاه، و إلّا لكان الأنسب التعليل: بان النار مطهره له. و عليه فلا بد من حمل الدّم الطاهر - كالمتخلف في الذبيحه - أو دم ما لا نفس له، و هو مع ذلك يحرم أكله و لو امتزج بشيء آخر، إلّا إذا استهلك فيه بنفسه، أو بعلاج، كالغليان بالنار، فان المشاهد ان ما في القدر يتغير لونه بوقوع الدم فيه، لكنه يزول بالغليان، و ذلك علامه استهلاكه فيه، و به تزول الحرمة لزوال موضوعها.

و توهم: ان مقتضى سياق الروايه أنها في مقام بيان حكم النجاسه، لأن السؤال في صدرها أنّما يكون عن حكم وقوع الخمر و النبيذ المسكر في المرق فأمر الإمام عليه السّلام بإهراق المرق، أو إطعامه أهل الذمه، أو الكلب، و أنه يغسل اللحم، ثم يأكله لا يكون إلا للنجاسه.

مندفع: بإمكان حمل السؤال فيهما على الحرمة أيضاً، لعدم ثبوت نجاستهما عند الجميع، و المسلم عند الكل انما هي الحرمة فيكون الأمر بالاجتناب عن المرق حينئذ، مع استهلاك الخمر و النبيذ فيه بالغليان لشده الاهتمام بشأنهما، بخلاف الدم كما أنه يمكن حمل الأمر بغسل اللحم على

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٧٠ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، الحديث: ٨. و في الباب ٢٦ من

.....

تخليصه من آثار الخمر و النبيذ. و لو كان لأجل التطهير لأمكن حمله على الإرشاد إلى النجاسة زائدا على ما هو محط نظر السائل، من الحرمة.

و ثانيها: صحيحه سعيد الأعرج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قدر فيها جزور، وقع فيها أوقيه من دم، أ يؤكل؟ قال: نعم، فإن النار تأكل الدم» (١).

ثالثها: ما عن كتاب علي بن جعفر عن أخيه قال: «سألته عن قدر فيها ألف رطل ماء، يطبخ فيها لحم، وقع فيها أوقيه دم، هل يصلح أكله؟

فقال: إذا طبخ فكل، فلا بأس» (٢).

و الجواب عن هاتين: هو ما ذكرناه عن الرواية الاولى، من قوه احتمال أن يكون السؤال عن حرمة أكل المرق المراق فيه الدم. لا سيما في هاتين، لان المفروض فيهما وقوع دم كثير في القدر لا يستهلك بمجرد وقوعه فيه إلا بالغليان بالنار، و هذا بخلاف مفروض الرواية الاولى من وقوع قطره من الدم في القدر، فلا بد من حمله على الدم الطاهر.

فلو سلم صحة سند الروايات لم يمكن العمل بها، لضعف دلالتها على مطهرية النار للمرق المتنجس بالدم. و لو سلم تماميه دلالتها أيضا كانت معارضة بما دلّ على وجوب الاجتناب عن الماء الملاقي للدم، إذ مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين المطبوخ و غيره. و ذلك.

كصحيح علي بن جعفر عن أخيه قال: «و سألته عن رجل رعف و هو يتوضأ، فتقطر قطره في إنائه، هل يصلح الوضوء منه؟ قال: لا» (٣).

(١) وسائل الشيعة: الباب ٤٤ من أبواب الأطحمة المحرمة، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة: الباب المتقدم، الحديث، ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٠ الباب ٨ من



أبواب الماء المطلق، الحديث: ١. ج ١ ص ١٦٩ الباب ١٣ منها، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩

### [ (مسألة ١٢): إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً، في بدنه ]

(مسألة ١٢): إذا غرز إبره أو أدخل سكيناً، في بدنه، أو بدن حيوان، فإن لم يعلم ملاقاته للدم في الباطن فظاهر (١)، و إن علم ملاقاته لكنه خرج نظيفاً فالأحوط الاجتناب عنه (٢).

### [ (مسألة ١٣): إذا استهلك الدم الخارج من بيان الأسنان ]

(مسألة ١٣): إذا استهلك الدم الخارج من بيان الأسنان في ماء الفم فالظاهر طهارته، بل جواز بلعه (٣). نعم لو دخل من الخارج دم في الفم

---

و كموثق عمار المتقدمه «١».

و تكون النسبه بينهما العموم من وجه، و مع التساقط في مورد المعارضه- و هو المرق المراق فيه الدم- يرجع إلى استصحاب النجاسه، لكنه مبنئ على جريانه في الشبهات الحكميه، و لا نقول به، فيرجع إلى قاعده الطهاره، و لكن العمده في المقام هو ان الروايات المذكوره بين ما هي قاصره السند أو الدلاله- كما عرفت- فلا تصل النوبه إلى المعارضه.

(١) لأصالة عدم ملاقاته للدم، أو استصحاب الطهارة، أو قاعدتها.

(٢) يبتنى هذا الاحتياط على أمرين، الأول: نجاسه الدم في الباطن.

الثاني: تأثير الملاقاه في الباطن في نجاسه الملاقى و كلاهما محل منع و إشكال، كما تقدم ذلك «٢» في مثل شيشه الاحتقان. فلا موجب للاحتياط المطلق، لكنه حسن على كل حال.

(٣) أما طهاره ماء الفم فلكونه من البواطن- كباطن الفم نفسه- فلا- يتنجس بملاقاه النجس و لو كانت النجاسه خارجيه. و أما مجرد الملاقاه في الباطن فلا- يمنع عن التنجيس بالنجاسه الخارجيه- كالدّم الخارج من بين الأسنان- فإن المراد من النجاسه الخارجيه ما خرج عن محله الأصلي و

(٢) فى ج ٢ من هذا الكتاب ص ٢٨٠ فى ذيل «مسأله ١» من مسائل نجاسه الغائط.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٦٠

فاستهلك فالأحوط الاجتناب عنه (١). و الاولى غسل الفم

ظهر للحواس، كما أوضحنا ذلك بما لا مزيد عليه في ذيل المسأله الاولى من مسائل نجاسه البول و الغائط فراجع «١».

و أما جواز بلعه فلاستهلاك الدم فيه على الفرض، فلا موضوع للنجس، أو الحرام.

(١) فرّق «قده» بين دم الأسنان و الدم الخارجى، فاحتاط لزوما فى الثانى دون الأول.

و يتنى ذلك على جعل دم الأسنان من النجاسات الداخليه، فلا يتنجس بملاقاته ماء الفم، بخلاف الدم الخارجى، فإنه يكون منجسا له لكونه خارجيا. و لكن الصحيح: ان الدم الخارج من بين الأسنان أيضا يكون من النجس الخارجى، و ان بقى فى داخل الفم، لادن المراد به ما خرج عن محلّه الأصلى و ظهر للحواس. إلا أنه مع ذلك لا يحكم بالنجاسه فى شىء من الصورتين، لأن الملاقى و هو ماء الفم يعدّ من الأجزاء الداخليه، و لا دليل على تنجسها بملاقاه النجس، و ان كان من الخارج.

و يؤيد ذلك: ما دل من الروايات على طهاره بصاق شارب الخمر، مع ان الخمر من النجاسات الخارجيه.

كروايه عبد الحميد بن أبى الديلم قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

رجل يشرب الخمر، فيبصق، فأصاب ثوبى من بصاقه؟ قال: ليس بشىء» «٢».

(١) راجع ج ٢ من هذا الكتاب ص ٢٧٥ ص ٢٨٠- الطبعه الأولى.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٧٣ الباب ٣٩ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

ضعيفه بابن أبى ديلم لانه مهمل أو مجهول لم يوثق.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٦١

### [ مسأله (١٤): الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد ]

(مسأله ١٤): الدم المنجمد تحت الأظفار أو تحت الجلد من البدن ان لم يستحل و صدق عليه الدم نجس (١). فلو انخرق الجلد

و وصل الماء اليه تنجس، و يشكل معه الوضوء أو الغسل. فيجب إخراجه

ان لم يكن حرج، و معه يجب ان يجعل عليه شيئاً مثل الجبيره، فيتوضأ أو يغتسل. هذا إذا علم أنه دم منجمد، و ان احتمل كونه لحماً صار كالدم من جهة الرض - كما يكون كذلك غالباً (٢) - فهو طاهر.

---

و روايه الحسن بن موسى الحنّاط قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يشرب الخمر ثم يمّجه من فيه، فيصيب ثوبى؟ فقال: لا بأس» (١).

و هي محموله على ما فى الروايه الاولى من استهلاك الخمر فى البصاق.

(١) لان الانجماد ليس من المطهرات. و مع بقائه تحت الجلد أو الظفر يصح الوضوء و الغسل، لطهاره الماء، و كفايه غسل ظاهر البشره.

و أما لو انخرق الجلد يتنجس الماء بملاقاته، و يبطل معه الوضوء و الغسل لنجاسه الماء. بل و يشكل من جهة كونه حاجباً عن وصول الماء إلى البشره، فحينئذ يجب إخراجها ان لم يكن حرج، و معه يسقط الأمر بالإخراج. و هل ينتقل فرضه حينئذ إلى التيمم أو الجبيره: فيه كلام يأتى فى محله. و الأظهر لزوم التيمم و عدم كفايه الجبيره، لعدم معلوميه مشروعيتها فى أمثال هذا الفرض. و ان كان الأحوط ضمّها إلى التيمم.

(٢) كون الغالب كذلك غير معلوم، بل الغالب أنه دم منجمد.

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٧٣ الباب ٣٩ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

بحسن بن موسى الحنّاط، فإنه لم يوثق.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٦٣

### [السادس و السابع الكلب و الخنزير]

نجاسه الكلب و الخنزير

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٦٤

.....

نچاسه الكلب و الخنزير البرّيين. حكم البحرّيين منهما. نچاسه ما لا تحلّه الحياه من الكلب و الخنزير. حكم المتولّد منهما. المتولّد من أحدهما و من حيوان طاهر.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣،

«السادس، و السابع»: الكلب و الخنزير البريَّان (١).

(١) نجاسه الكلب و الخنزير البريَّين لا خلاف بيننا في نجاسه الكلب و الخنزير في الجملة، و هو المذموم استقر عليه مذهب الشيعة «١». نعم خالف السيّد المرتضى «قده» فيما لا تحله الحياه منهما، كالشعر، و العظم، و نحوهما. و عن الصدوق «قده»: القول بالفرق بين كلب الصيد و غيره، فقال بكفايه الرش في تطهير ملاقى الأول، و لزوم الغسل في ملاقى الثانى. و الصحيح نجاستهما مطلقا.

نجاسه الكلب.

أما الكلب فقد استفاضت بل تواترت الروايات على نجاسته، على مضامين مختلفه ففي بعضها «٢» الأمر بغسل الثوب الملاقى له برطوبه و في

(١) و أما العامه فقد اختلفوا في نجاستهما فذهبت المالكيه إلى القول بطهارتهما و الحنفيه إلى القول بطهاره الكلب و نجاسه الخنزير و ذهب الشافعيه و الحنابله إلى القول بنجاستهما.

قال في متن كتاب الفقه على المذاهب الأربعة- ج ١ ص ١٦، الطبعه الخامسه:- «و منها- يعنى من النجاسات- الكلب و الخنزير، و ما تولد منهما أو من أحدهما و لو مع غيره. و قال في تعليقه- في بيان اختلاف المذاهب- المالكيه قالوا: كل حى طاهر و لو كلبا أو خنزيرا، و وافقهم الحنفيه على طهاره عين الكلب ما دام حيا على الراجح الا ان الحنفيه قالوا بنجاسه لعابه حال الحياه تبعا لنجاسه لحمه بعد موته، فلو وقع في بثر و خرج حيا و لم. يصب فمه لم يفسد الماء و كذا لو انتفض من بلله فأصاب شيئا لم ينجسه.» و يلوح ثبوت الاختلاف في نجاستهما عندهم مما ذكره ابن رشد- في بدايه المجتهد ج ١ ص ٧٨- حيث يقول ما محصله: «ان العلماء قد اتفقوا على

نجاسه أربعة أشياء من أعيان النجاسات. الميتة، و لحم الخنزير، و الدم، و بول ابن آدم و رجيعة. و أما باقى أعيانها فقد اختلفوا فى نجاستها» فراجع. و راجع أيضا كتاب خلاف الشيخ «قده» ج ١ ص ٤٧ م ١٣١ و كذا تذكره العلامة ص ٧ طبعه مكتبه المرتضوية و فى نقلهما لأقوال العامة اختلاف فى الجملة.

(٢) كما فى صحيح الفضل بن العباس. قال: «قال أبو عبد الله عليه السّلام إذا أصاب ثوبك من الكلب رطوبه فاغسله.» - وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٥: الباب ١ من أبواب الأسئار، الحديث: ١.

و فى ج ٣ ص ٤١٤: الباب: ١٢ من النجاسات، الحديث: ١.

و عن خصال الصدوق- فى الصحيح- بإسناده عن على عليه السّلام «فى حديث الاربعمائه» قال: «تنزهوا عن قرب الكلاب، فمن أصاب الكلب و هو رطب فليغسله» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٧ فى الباب المتقدم، الحديث: ١١.

و كذا مرسله حريز و روايه قاسم عن على عن أبى عبد الله عليه السّلام المرويتان فى الوسائل ج ٣ ص ٤٤١ فى الباب: ٢٦ من أبواب النجاسات الحديث: ٣، ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٦٦

.....

---

آخر «١»: أنه رجس نجس. و فى ثالث «٢»: هو نجس، يقولها ثلاثا. و فى رابع «٣»: لا- و الله انه نجس، لا و الله انه نجس و فى خامس «٤»: الأمر بغسل الإناء الذى يشرب منه.

و فى سادس «٥»: النهى عن الشرب من سؤره. و فى سابع «٦»:

---

(١) كما فى صحيح أبى العباس «فى حديث»: «انه سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن الكلب، فقال: رجس نجس، لا يتوضأ بفضله.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥: الباب ١٢ من أبواب

النجاسات، الحديث: ٢، و في ج ٣ ص ٤١٣ الباب: ١١ منها، الحديث: ١.

(٢) عن أبي سهل القرشي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لحم الكلب، فقال: هو مسخ. قلت: أ هو حرام؟ قال: هو نجس، أعيدته (ها) عليه ثلاث مرات، كل ذلك يقول: هو نجس» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦: الباب ١٢ من النجاسات، الحديث: ١٠.

(٣) عن معاوية بن شريح عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «انه سئل عن سؤر الكلب، يشرب منه، أو يتوضأ؟ قال: لا. قلت: أ ليس هو سبع؟ قال: لا و الله، انه نجس، لا و الله، انه نجس» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥ في الباب المتقدم، الحديث ٦.

(٤) كصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الكلب يشرب من الإناء. قال: اغسل الإناء.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥ الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٥) كموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام «في حديث» قال: «لا يشرب سؤر الكلب، الا ان يكون حوضا كبيرا يستقى منه.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦: في الباب المتقدم، الحديث: ٧.

(٦) كصحيح محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقي.

فقال: إذا مسته فاغسل يدك و عنه عن أبي عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئا من جسد الرجل؟ قال: يغسل المكان الذي أصابه.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦ في الباب المتقدم، الحديث: ٩، ٨. صحيحه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٧

.....

---

الأمر بغسل اليد، أو الجسد عند مسه. و في ثامن «١»: الأمر بصب فضله من الماء.

نعم: ورد في الأخبار ما



ظاهره المنافاه للحكم المذكور. ك:

صحيحه ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الوضوء مما ولغ الكلب فيه و السنور، أو شرب منه جمل أو دابته، أو غير ذلك، أ يتوضأ منه، أو يغتسل قال: نعم. الا ان تجد غيره فتنزّه عنه» (٢).

و قد يتوهم: ان مقتضى الجمع بينها و بين الأخبار المتقدمه هو الحمل على التنزه، و استحباب غسل ملاقى الكلب برطوبه. كما حمل الأمر برش الملاقى له مع اليبوسه فى بعض الأخبار (٣) على الاستحباب، بقربه ما دل من الروايات (٤) على عدم تعدى النجاسه مع اليبوسه تقديماً للنص على الظاهر.

---

(١) كصحيحه أبي العباس «فى حديث»: انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب.

فقال: رجس نجس، لا يتوضأ بفضله، و اصيب ذلك الماء». و سائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥ فى الباب المتقدم، الحديث: ٢.

(٢) و سائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٨: الباب ٢ من أبواب الأسئار، الحديث: ٦.

(٣) كروايه الصدوق فى الخصال «فى حديث الأربعمائ» - فى الصحيح - عن على - عليه السلام - قال: «تنزهوا عن قرب الكلاب فمن أصاب الكلب - و هو رطب - فليغسله و ان كان جافاً فلينضح ثوبه بالماء». و سائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٧: الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ١١.

و كصحيحه أبي العباس، المرويه الوسائل ج ٣ ص ٤١٥ الباب المتقدم الحديث: ١، و صحيحه على بن جعفر، و روايه قاسم عن على عن أبي عبد الله عليه السلام و مرسله حريز عن ابن أبي عبد الله - ع، المرويات فى الوسائل ج ٣ ص ٤٤١ فى الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ٧، ٤، ٣.

(٤) كالروايات المرويه فى الوسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٤٣ فى الباب

٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٤، ١٦. و كقوله عليه السّلام: «كل شىء يابس زكى» فى موثقه عبد الله بن بكير قال: قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الرجل يبول، و لا يكون عنده الماء، فيمسح ذكره بالحائط. قال: كل شىء يابس زكى» المرويه فى وسائل الشيعه ج ١ ص ٣٥١ فى الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث: ٥. و هى من جهه مسح الذكر بالحائط محموله اما على التقيه، لأنه عاده المخالفين - كما قيل - أو على الجواز من جهه عدم تعدى النجاسه، و ان لم تحصل الطهاره. و كيف كان فلا يضر بالاستشهاد بقوله عليه السّلام: «كل شىء يابس زكى» على المقصود.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٦٨

.....

---

أقول: بعد قيام ضروره المذهب، و صراحه الروايات المتقدمه على النجاسه- و لا سيّما مع يمين الامام عليه السّلام على ذلك لا يصح الحمل على التنزه، و الاستحباب.

و عن الشيخ «قده»: دفع المعارضه بحمل صحيحه ابن مسكان على الماء الكثير البالغ حدّ الكر، مستشهدا له ب موثقه أبى بصير عن الصادق عليه السّلام. و فيها: «لا يشرب من سؤر الكلب، إلّا ان يكون حوضا كبيرا يستقى منه» (١).

و لم يستبعده المحقق الهمداني «قده» (٢)، لقوه احتمال ورودها فى مياه الغدران التى تزيد غالبا عن الكر.

كما استجوده صاحب الحدائق «قده» (٣)، قائلا: «ما ذكره الشيخ جيد، فان ظاهر الخبر: أن هذا الماء من مياه الطرق المشاعه، و قد أوضحنا فى بحث الماء القليل انها لا تنقص عن كره، فضلا عن كرور. و ما قدر الكره فإنه لا يأتى على شرب جمل، كما ذكر فى الخبر.»

و لا يخفى أنه- مع قطع

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٢٦ الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث: ٧.

(٢) في مصباح الفقيه كتاب الطهاره ص ٥٤٤.

(٣) ج ٥ ص ٢٠٦، ٢٠٧ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٦٩

.....

أشبه بالجمع التبرّعى بين الأخبار، لو لا ملاحظه القرائن الداخليه في نفس الصحيحه- لا بد: أولا من تقييد إطلاق الصحيحه بما دل على انفعال الماء القليل بملاقاه الكلب، كالروايات «١» الإمره بغسل الإناء المذى شرب منه الكلب، و الناهيه «٢» عن الشرب من سؤره- و كذا نفس روايه أبي بصير- فإن الأمر أو النهى في أمثال المقام يكون إرشادا إلى تنجس الملاقى، فمقتضى صناعه الجمع بين الأخبار هو حمل المطلق على المقيد، فبقريته الروايات الخاصه تحمل الصحيحه على الماء الكثير.

و ثانيا: أنه لو سلم ان مورد الصحيحه هو الماء القليل فلا نسلم معارضتها للروايات المتقدمه الدالّه على نجاسه الكلب، إذ نهايه ما هناك دلالتها على عدم انفعال الماء القليل بملاقاه الكلب، و ذلك لا ينافى ثبوت نجاسته بدليل آخر. فلتكن هذه الصحيحه من الروايات التي توهم دلالتها على عدم انفعال الماء القليل، التي تقدم الجواب عنها في بحث المياه «٣».

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: انه لا ينبغي التشكيك في نجاسه الكلب، و لا فرق بين كلب الصيد و غيره للإطلاق.

و ذهب الصدوق «قده» إلى القول بعدم وجوب غسل ملاقى كلب الصيد حيث انه فرّق بينه و بين غيره من الكلاب، و قال: «و من أصاب ثوبه كلب جاف فعليه أن يرششه بالماء، و ان كان رطبا فعليه أن يغسله. و ان كان كلب صيد، و كان جافا فليس عليه شى

ان كان رطبا فعليه ان يرششه بالماء.» (٤).

(١) المتقدمه فى ص ٦٧-٦٦.

(٢) المتقدمه فى ص ٦٧-٦٦.

(٣) راجع القسم الثانى من ج ١ من هذا الكتاب ص ١٢٧-١٣٢.

(٤) من لا يحضره الفقيه ج ١ ص ٤٣. طبعه دار الكتب الإسلاميه. الطبعه الخامسه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧٠

.....

و هذا القول مما لم يظهر لنا وجهه، بل يدفعه أولا: إطلاق الروايات المتقدمه الداله على نجاسه الكلب مطلقا. و ثانيا: خصوص. صحيح محمّد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السّلام: «عن الكلب السلوقى. قال إذا مسسته فاعسل يدك» (١) هذا كله فى الكلب.

نجاسه الخنزير.

و أما الخنزير فيدل على نجاسته - بعد الإجماع، و تسالم الأصحاب - الروايات المستفيضه:

منها: صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السّلام قال: «سألته عن الرجل يصيب ثوبه خنزير فلم يغسله، فذكر و هو فى صلاته، كيف يصنع به؟ قال: ان كان دخل فى صلاته فليمض، فان لم يكن دخل فى صلاته فلينضح ما أصاب من ثوبه. إلّا ان يكون فيه أثر فيغسله. قال: و سألته عن خنزير يشرب من إناء، كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرّات» (٢).

و منها: روايه خيران الخادم قال: «كُتبت إلى الرجل عليه السّلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر، و لحم الخنزير، أى يصلّى فيه أم لا؟ فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه، فقال بعضهم: فان الله انما حرّم شربها. و قال بعضهم: لا تصل فيه. فكتب عليه السّلام: لا تصل فيه، فإنه رجس.» (٣).

و منها: روايه سليمان الإسكاف قال: «سألت أبى عبد الله عليه السّلام

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦ الباب ١٢ من أبواب النجاسات. الحديث: ٩.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٧

الباب ١٣ من أبواب النجاسات. الحديث: ١.

و لا- بد من حمل قوله عليه السّلام: «ان كان دخل في صلاته فليمض.» على صورته ما إذا كانت الإصابة بغير رطوبه بقرينه قوله عليه السّلام: «الا ان يكون فيه اثر فيغسله».

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤١٨ فى الباب المتقدم. الحديث: ٢. ضعيفه بسهل بن زياد.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧١

دون البحرى منهما (١)

---

عن شعر الخنزير يخرز به. قال: لا بأس به، و لكن يغسل يده إذا أراد أن يصلّى» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار (٢) الدالّة على نجاسته.

و هناك روايات ربما توهم الدلالة على عدم نجاسته، و نذكرها مع الجواب عنها بعيد هذا- إنشاء الله تعالى - عند البحث عمّا لا تحله الحياه من الكلب و الخنزير، ردا على ما حكى عن السيد المرتضى «قده» من القول بطهارته منهما،

(١) الكلب و الخنزير البحرّيّان المشهور عند الأصحاب طهاره الكلب و الخنزير البحرّيّين. و عن ابن إدريس القول بنجاستهما بدعوى: صدق الاسم عليهما فيشملهما أدلّه النجاسه.

و الصحيح ما عليه المشهور. أما أولا: فلمنع صدق الاسم عليهما، و انما يطلق عليهما اللفظ مجازا لعلاقه المشابهه فى بعض الوجوه، و ذلك لأن طبيعه الأسماك البحرّيّه مغايره للماهيّة المعهوده المسماه باسم الكلب أو الخنزير، و نهايه ما هناك التشابه فى الصوره، و هذا كما يقال للتمساح أسد البحر، و لبعض الأسماك بقر البحر، و لبعضها إنسان البحر، نظير إطلاق الأسد على العنكبوت، فيقال: إنه أسد الذباب، لأنه يفترس الذباب كما يفترس

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤١٨ فى الباب المتقدم. الحديث: ٣. ضعيفه بسليمان الإسكاف، لأنه مجهول.

(٢) راجع وسائل الشيعه ج ١ ص ١٧٩ فى الباب: ١٥ من أبواب

الماء المطلق. الحديث: ٣.

و ج ١ ص ٢٢٥ الباب: ١ من الأستار. الحديث: ٢. و ج ٣ ص ٤٤٢ الباب ٢٦ من النجاسات. الحديث:

٦. و ج ٣ ص ٤٥٨، ٣٢ منها. الحديث: ٣. و غير ذلك.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٢

و كذا رطوباتهما و أجزاءهما (١) و ان كانت مما لا تحله الحياه،

---

الأسد باقى الحيوانات. فإذا لا يشملهما ما دلّ على نجاسه الكلب و الخنزير، لأنهما من قبيل الأسماك، فتكونان مغايرتين للبريين فى أصل الخلقه و الطبيعه.

نعم: يصدق عليهما الاسم - على وجه الحقيقه - مع الإضافه إلى البحر، و ذلك كماء الرمان، فان لفظ الماء بإطلاقه يكون مجازا فيه، لكنه مع الإضافه إلى الرّمان يكون الإطلاق حقيقيا، إلّا ان ذلك لا يجدى فى شمول أحكام الماء له.

---

خويى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٧٢

و ثانيا: لو سلمنا صحه الإطلاق عليهما حقيقه فلا- تخلو الحال من ان يكون على وجه الاشتراك اللفظى، أو المعنوى. و لا يتم المطلوب على كلا الاحتمالين.

أمّا الأول فلأن استعمال المشترك فى معنيين و إن كان ممكنا- على ما حققناه فى الأصول- و لكنه يحتاج إلى القرينه، و لا قرينه فى المقام، و القدر المتيقن اراده البريين منهما.

و أمّا الثانى فلو جهين: الأول: ما قيل من الانصراف إلى البحرى:

و لكن عهد هذه الدعوى على مدّعيتها. و الثانى:

صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: «سأل أبا عبد الله عليه السلام رجل و أنا عنده عن جلود الخنزير. فقال: ليس بها بأس. فقال

الرجل. جعلت فداك. إنها علاجى (فى بلادى)، و انما هى

كلاب تخرج من الماء. فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا خرجت من الماء تعيش خارجه من الماء؟ فقال الرجل: لا. فقال: ليس به بأس» (١).

و فى التعليل إشاره إلى طهاره الخنزير البحرى ايضا.

(١) لشمول إطلاق الأدله لهما.

---

(١) وسائل الشيعه ج ٤ ص ٣٦٢ الباب ١٠ من أبواب لباس المصلى. الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧٣

كالشعر، و العظم، و نحوهما (١).

---

(١) ما لا تحله الحياه من الكلب و الخنزير المشهور عند الأصحاب «قدس سرهم» نجاسه الكلب و الخنزير بجميع اجزائهما حتى ما لا- تحله الحياه- كالشعر و العظم و نحوهما- و ذلك لإطلاق أدله نجاستهما، بل الغالب المماسه باليد و البدن- التى هى كموضوع فى دليل النجاسه- مع شعرهما.

و لم ينقل «١» الخلاف فى ذلك إلا عن السيد المرتضى «قده» و جدّه فى المسائل الناصريه و استدل على ذلك بالإجماع، و بنفى الجزئيه حيث قال فى محكى «٢» كلامه «و ليس لأحد ان يقول انّ الشعر و الصوف من جمله الخنزير و الكلب، و هما نجسان و ذلك انه لا يكون من جمله الحى إلا ما تحله الحياه، و ما لا تحله الحياه ليس من جملته و ان كان متصلا به.».

و من المعلوم فساد كلا الوجهين. أما الإجماع فمنعقد على خلافه، لما أشرنا إليه من عدم نسبه القول بالطهاره إلا إليهما. و أما نفي الجزئيه فهو خلاف اللغه، و العرف، و الشرع، فالحكم المترتب على عنوان الكلب أو الخنزير يعمهما بجميع اجزائهما حتى الشعر و نحوه مما هو متصل بهما.

و قد نسب إليه «٣» الاستدلال على الطهاره بوجه ثالث، و هو قياس ما لا تحله الحياه منهما على ما لا تحله



الحياه من الميتة، فكما لا نقول بالنجاسة فيها لا نقول بها فيهما. فان تمت النسبه ففساده ظاهر، لأن نجاسه الكلب و الخنزير ذاتيه تشملهما بجميع أجزائهما حين أو ميتين، بخلاف الميتة، فإن النجاسة تعرضها بالموت، و هو لا يعم ما لا حياه فيه.

---

(١) في الحدائق ج ٥ ص ٢٠٨. طبعه النجف الأشرف.

(٢) في الحدائق ج ٥ ص ٢٠٨. طبعه النجف الأشرف.

(٣) كما عن المدارك. لا حظ الحدائق ج ٥ ص ٢٠٩. طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧٤

.....

---

و كان الاولى به «قده» الاستدلال بروايات ربما توهم الدلاله على مطلوبه، فتكون وجها رابعا للقول بالطهاره. و هي عدّه روايات اشتملت على نفى البأس بالاستقاء بشعر الخنزير، أو جلده بضميمه عدم القول بالفصل بينه و بين الكلب، إلّا أنها أيضا مردوده بما ستعرف.

منها: صحيح زراره عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الجبل يكون من شعر الخنزير، يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟

قال: لا بأس» (١).

و لكن لا يمكن الاستدلال بهذه الصحيحه على طهاره شعر الخنزير.

أمّا أولاً: فلاحتمال أن يكون السؤال فيها عن مجرد الانتفاع بشعر الخنزير المفروض نجاسته- و لا سيما في مقدمات العباده- كالوضوء- حتّى مع فرض العلم بعدم ملاقاته لماء الدلو بفصل جبل آخر، أو غيره. أو عن حكم صورته الشك في ملاقاته له. و أمّا احتمال ان يكون السؤال عن حكم ماء البئر نفسه- كما قيل- «٢» فبعيد عن مساق الروايه.

و أمّا ثانياً فلأنّ نهايه ما هناك أنها تدل على عدم انفعال الماء القليل الذي في الدلو بملاقاه النجس لو فرض العلم بالملاقاه و لا تدل على عدم نجاسه الجبل المصنوع من شعر

الخنزير، فتكون هذه الرواية في عداد الروايات الدالة على عدم انفعال الماء القليل وقد تقدم «٣» الجواب عنها. و بالجمله لا يصح الاستدلال بهذه الرواية على جميع الفروض الثلاثة و هي

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٧٠ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ٢.

(٢) قاله صاحب الوسائل في ذيل الحديث و نص ما قال: «الظاهر ان المراد بذلك الماء البئر لا ماء الدلو.»

(٣) ج ١ من هذا الكتاب في القسم الثاني ص ١٣٧- الطبعة الأولى.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧٥

.....

---

العلم بملاقاه ماء الدلو للحبل المذكور، و الشك فيها، و العلم بعدمها.

و منها: روايته الأخرى- الوارده في جلد الخنزير- قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن جلد الخنزير، يجعل دلوا، يستقى به الماء. قال: لا بأس» «١».

و فيها أولا- أنّها ظاهره في السؤال عن حكم الانتفاع بجلد الخنزير من حيث أنّه نجس العين أو ميتة و قد يحتمل عدم جواز الانتفاع به من هذه الجهة فأجابه الإمام عليه السّلام بعدم البأس و يحتمل أيضا أن يكون السؤال عن حكم البئر نفسها فتكون من أدله عدم انفعال ماء البئر بملاقاه النجس.

و ثانيا: لو سلّم أنّ السؤال كان عن حكم ماء الدلو كان نفى البأس دالا على عدم انفعاله بملاقاه جلد الخنزير، لا على طهاره نفس الجلد فتكون من أدله عدم انفعال الماء القليل لا من أدله طهاره جلد الخنزير أو شعره «٢».

و منها روايه حسين بن زراره عن أبي عبد الله عليه السّلام- في حديث- قال: «قلت له شعر الخنزير يعمل جبلا، و يستقى به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ منها فقال: لا بأس به» «٣».

و هذه- مع

ضعف سندها بحسين بن زراره، لعدم توثيقه في الرجال، و مجرد دعاء الامام عليه السّلام في حقه لا يدل على وثاقته - قاصره الدلاله

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٧٥ الباب ١٤ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ١٦.

(٢) أقول: لو تمت دلالة هذه الروايه على طهاره جلد الخنزير و أغمضنا النظر عما ذكر في الشرح كانت داله على طهاره ما تحله الحياه منه - اعنى الجلد - و هذا مما لم يقل به أحد من أصحابنا حتى السيد المرتضى «قده» فإنه انما يقول بطهاره ما لا تحله الحياه من الخنزير و الكلب، فإذا تكون الروايه مطروحه عند الجميع، و يحتمل صدورها تقيه لذهاب جملة من العامه إلى طهارتهما - كما تقدم في تعليقه ص ٧٥.

(٣) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٧١ الباب: ١٤ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧٦

و لو اجتمع أحدهما مع الآخر، أو مع آخر، فتولد منهما ولد، فان صدق عليه اسم أحدهما تبعه، و ان صدق عليه اسم أحد الحيوانات الآخر، أو كان مما ليس له مثل في الخارج كان طاهرا (١).

---

ايضا، لظهورها في كون السؤال عن حكم ماء البئر بعد ملاقاته لشعر الخنزير، بقريته تأنيث الضمير و التوصيف بكلمه «التي». فلا تدل على طهاره شعره إن لم تكن داله على نجاسته، لأنّ السؤال عن حكم ماء البئر، و بقائه على الطهاره إنّما يتجه مع نجاسه الملاقي له دون طهارته.

ثمّ أنّه حكى في الحقائق «١» روايه أخرى في المقام في جلد الخنزير، و عبّر عنها بموثقه حسين بن زياد عن الصادق عليه السّلام قال: «قلت له جلد الخنزير يجعل دلوا يستقى به من البئر التي يشرب منها،

أو يتوضأ منها. قال:

لا بأس».

وقد أسندها المحقق الهمداني «٢» إلى حسين بن زراره. لكننا لم نجد روايه بهذا السند و المتن في كتب الحديث. و لعلّ المحقق الهمداني «قده» اعتمد على نقل الحدائق مع إبدال زياد بزواره. و كيف كان فهي أيضا قاصره الدلاله، كسابقتهها.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا يتم ما ذهب إليه السيد «قده» بوجه، لعدم تماميه ما استدل به هو «قده» أو استدل له غيره على طهاره ما لا تحله الحياه من الكلب و الخنزير. بل قام الدليل على خلاف ما ذهب إليه.

(١) إذا صدق اسم خاص على المتولد من الكلب و الخنزير، أو من أحدهما و حيوان آخر تبعه حكمه تبع الحكم لموضوعه. من دون فرق في

---

(١) ج ٥ ص ٢٠٧. طبعه النجف الأشرف.

(٢) كتاب الطهاره من مصباح الفقيه ص ٥٤٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧٧

و ان كان الأحوط الاجتناب عن المتولد منهما إذا لم يصدق عليه اسم أحد الحيوانات الطاهره (١).

---

ذلك بين ما إذا صدق عليه اسم أحدهما فيحكم بنجاسته، أو اسم حيوان آخر طاهر فيحكم بطهارته. فلو فرض صدق اسم الهرة - مثلا - على المتولد منهما يحكم بطهارته، لا طلاق دليل طهارتها، و لا عبره بالأصل، إذا لا دليل على التبعيه في المقام. كما هو الحال في عكس ذلك، كما إذا تولد كلب من شاتين.

و أمّا إذا لم يصدق عليه عنوان خاص - كما إذا لم يكن له مثل في الخارج - فالأقوى طهارته أيضا، لقاعدتها الجاربه في كلّ ما شك في طهارته و نجاسته. هكذا أفاد في المتن، و عليه الأكثر.

و لكن لا بدّ من استثناء صورته واحده، و هي ما إذا عدّ المتولد ملفقا

منهما عرفا «١» كما إذا كان رأسه شبيها بالكلب، و بدنه شبيها بالخنزير - مثلا- لأن المركب من نجسين. أيضا محكوم بالنجاسه بمقتضى الفهم العرفى من أدله نجاسه أجزائه. كما هو الحال فى المركب من سائر النجاسات، كالمركب من البول و الدّم - مثلا- إذا امتزج أحدهما بالآخر، و كذلك المركب من أجزاء محرّمين و ان لم يصدق على المركب عنوان أحد النجاسات أو المحرّمات.

فاستعمال الانيه المصوغه من الذهب و الفضة يكون محرّما، لحرمة استعمال كلّ من اجزائها، و إن لم يصدق على المجموع اسم الذهب أو الفضة منفردا.

(١) قد عرفت - آنفا- أن الأقوى هو الحكم بالطهاره فيما إذا لم يصدق على المتولد منهما أو من أحدهما عنوان الكلب أو الخنزير. و لكن

---

(١) و من هنا جاء فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنّف «قده» فى المسأله: «و ان كان الأحوط الاجتناب». «بل الأظهر ذلك فيما إذا عد المتولد ملفقا منهما عرفا».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧٨

.....

---

حكى عن الشهيدين فى الذكرى و الروض: الحكم بنجاسه المتولد من النجسين، و إن باينهما فى الاسم. و المحكى عن المحقق الثانى موافقتهم على ذلك، إلّا فيما إذا صدق عليه اسم حيوان طاهر، و مال إلى ذلك شيخنا الأنصارى «قده» فى كتاب الطهاره. و كيف كان فما يمكن أن يستدل به للقول بالنجاسه وجوه:

الوجه الأول: تبعيه الولد لأبويه فى النجاسه، حيث يلوح ذلك من كلام الشهيد فى محكى الذكرى. قال: «المتولد من الكلب و الخنزير نجس فى الأقوى، لنجاسه أصلية».

وفيه: أنه لا دليل على هذه التبعيه، و إنّما المتبع أدلّه نجاسه الحيوانات بعناوينها و أسمائها، و مع عدمها يرجع إلى قاعده الطهاره.

الوجه الثانى: استصحاب النجاسه الحاكم

على قاعده الطهاره. و تقريبه من وجهين.

أحدهما: استصحاب نجاسته حال كونه علقه، لكونها دما، و الدّم نجس. و من المعلوم عدم اختصاص هذا الوجه بالمتولد من نجسين، بل يجرى أيضا فيما إذا كان أحدهما نجسا، و الآخر طاهرا. و قد اعتمد على هذا الوجه بعض من حكم بنجاسه أولاد الكفار. و كأنه أصل كلّى يبني عليه فيما إذا لم يكن دليل على طهاره حيوان بخصوصه.

و يدفعه أولاء: أنه من الاستصحاب فى الشبهات الحكميه، و لا- نقول به، كما مرّ غير مرّه و ثانيا: أنه يكون من إسراء حكم من موضوع إلى آخر، لانتفاء وحده الموضوع المعتره فى صحه الاستصحاب، إذ الولد غير العلقه قطعاً.

ثانيهما: استصحاب نجاسته حال كونه مضغه أو جنينا فى بطن أمه قبل

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٧٩

.....

---

و لوج الروح، لأنه جزء من أمه، فيكون محكوما بحكمها، فيحكم بنجاسته حتى بعد و لوج الروح فيه.

و فيه: أولا: ما ذكرناه آنفا، من منع جريان الاستصحاب فى الشبهات الحكميه.

و ثانيا: أنه يكفى فى ذلك نجاسه الأم وحدها، فلا يختص بالمتولد منهما.

و ثالثا: أن المضغه أو الجنين ليست جزء من الأم كى تتبعها فى النجاسه، بل الام ظرف لها كما فى بيضه الدجاجة فنجاستها لا تقتضى نجاسه المظروف. و إنما قلنا بنجاسه المضغه أو الجنين قبل و لوج الروح من جهه صدق الجيفه عليهما بعد الخروج، و إن كان الام طاهرا، و أما قبله فلا موجب للحكم بالنجاسه، كما تقدم ذلك فى بحث الميتة «١».

و رابعا: ما أوردناه على الوجه الأول من عدم بقاء الموضوع.

و دعوى: أن و لوج الروح لا يوجب ارتفاعه عرفا، كما أن خروجه لا يوجب ذلك. و لذا لا

يحتاج في نجاسه الكلب بعد موته إلى أدله نجاسه الميتة، و لا يستثنى منها ما لا تحله الحياه، كما عن شيخنا الأنصاري «قده» في هذا البحث.

لا يمكن المساعده عليها، لانه لو سلم تبعيّه الجنين لأّمّه في النجاسه بدعوى الجزئيه كان ذلك قبل و لوج الروح فيه و أما بعده و بعد استقلاله بالاسم و الحياه فلا يكون جزء لها قطعاً، و يتعدد الموضوع بنظر العرف بلا إشكال، فلا يمكن إسراء حكم المضغه، أو الجنين إلى الحيوان.

---

(١) ج ٢ من كتابنا ص ٤١٠-٤١٣ و ص ٤٢٥-الطبعه الأولى.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٨٠

بل الأحوط الاجتناب (١) عن المتولد من أحدهما مع طاهر، إذا لم يصدق عليه اسم ذلك الطاهر. فلو نرى كلب على شاه، أو خروف على كلبه، و لم يصدق على المتولد منهما اسم الشاه، فالأحوط الاجتناب عنه، و ان لم يصدق عليه اسم الكلب.

---

الوجه الثالث: ما ذكره «قده» أيضاً من دعوى القطع بعدم خروجه عن أحدهما، و أن المباينه لهما صوريه. و حينئذ فلا يقدر عدم صدق الاسم، لأنّ الأحكام إنما تدور مدار الأسماء لكشفها عن حقائق المسميات لا لأن للتسميه - بمجردا - دخلا في الحكم.

و يدفعه: أن مجرد الاتحاد في الحقيقه لا يكفي في الاتحاد في الحكم بعد اختلاف الصوره النوعيه، و العبره في الأحكام بالثاني دون الأول. و لذا لا يحكم بنجاسه البخار المستحال من البول مع اتحادهما في الحقيقه و الماهيه.

الوجه الرابع: ما ذكره أيضاً، من أنّه سلّمنا أنّه حقيقه ثالثه، إلا أنّ النجاسه إنما جاءت من تنقيح المناط، إذ لا فرق عند أهل الشرع في النجاسه - و هي القذاره الذاتيه - بين المتولد من كلبين، و بين المتولد

من كلب و خنزير، فان كل حيوان حكم الشارع بنجاسته عينا كان المفهوم منه عند أهل الشرع سرايه النجاسه إلى ولده، و ان لم يصدق عليه عنوانه.

و يدفعه: أنه إن رجع هذا البيان إلى ما ذكرنا من نجاسه الملقق منهما بحيث يعد المتولد منهما مركبا من الكلب و الخنزير فهو، و إلا فلا قطع بالمناطق، و عهده دعواه على مدّعيه.

فتحصل: أنّ الأقوى عدم وجوب الاجتناب عن المتولد منهما إلا إذا صدق عليه عنوان أحدهما، أو كان في نظر العرف ملققا منهما بان كان بعض أجزائه شبيها بالكلب، و بعضها الآخر شبيها بالخنزير.

(١) لو كان أحدهما الام فيمكن الاستناد في النجاسه إلى استصحاب

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٨١

.....

نجاسه المضغه أو الجنين، بدعوى جزئيتها للام، فيتبعانها في النجاسه. و لكن عرفت الإشكال فيه آنفا.

و أما لو كان أحدهما الأب فلا يجرى الاستصحاب المذكور. نعم قد يتوهم استصحاب نجاسه المنى أو العلقه، و فساده ظاهر.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٨٣

## [الثامن الكافر]

### إشاره

نجاسه الكافر

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٨٤

أقسام الكافر. منكر الضرورى. ولد الكافر.

لو كان أحد الأبوين مسلما. طهاره ولد الزّنا.

حكم الغلاه و الخوارج و النواصب. و المجسّمه. و المجبّره. و القائلين بوحده الوجود.

فرق الشيعه. المشكوك إسلامه.



«الثامن» الكافر بأقسامه (١).

---

(١) نجاسه المشرك و من يلحق به.

على المشهور، بل لم يعرف الخلاف من أحد في غير الكتابي، فإنّ المشرك نجس بضروره المذهب. و أولى منه بالنجاسه الملحد المنكر لوجود الصانع، فإنّ المشرك يعبد الأوثان تقرباً إلى الله تعالى، و الملحد لا يقر بوجود الخالق رأساً، فهو أنجس منه. و قد اتفقت الخاصه، و

تواترت رواياتهم على نجاسه الناصب لأهل البيت عليه السّلام، و في بعضها «١»: أنه أنجس من الكلب، فهذه العناوين الثلاثة-  
المشرك، والملحد، و الناصب- مما لا إشكال، و لا خلاف عند الشيعة في نجاستهم.

حكم أهل الكتاب.

و أما أهل الكتاب، كاليهود، و النصارى، و المجوس- بناء على وجود كتاب لهم- فالمشهور عندنا نجاستهم، بل عن جمع من  
الأعلام- كالمرتضى، و ابن زهره، و العلامة في جملة من كتبه- دعوى الإجماع على نجاسه الكافر بجميع أنواعه.

و ضابطه: من خرج عن الإسلام و بانه، أو انتحله و جحد ما يعلم بكونه من الدين ضروره. و الأول شامل للكافر كفراً أصلياً أو  
ارتدادياً، كتابياً كان أو غير كتابي، و الثاني يعمّ مثل الغلاه و الخوارج و النواصب.

و لكن المحكى عن بعض القدماء- كابن الجنيّد، و العماني، و الشيخ في النهايه القول بطهاره الكتابي، و تبعهم جماعه من  
متأخري المتأخرين. هذا

---

(١) كما في موثق ابن أبي يعفور: «فان الله تبارك لم يخلق خلقاً أنجس من الكلب. و الناصب لنا أهل البيت لا- نجس منه»  
وسائل الشيعة: الباب ١١ من أبواب الماء المضاف. الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٨٦

.....

---

مذهب الخاصه.

و أما العامه فذهب أكثرهم «١» إلى القول بعدم نجاسه الكافر حتّى المشرك بل لم ينقل القول بنجاسه المشرك إلّا عن قليل  
منهم «٢» و أما غيره من أصناف الكفّار فجمهورهم على عدم القول بالنجاسه، حتّى أنّ السيّد المرتضى جعل القول بنجاسه الكافر  
من متفرّدات الإماميه.

و كيف كان فالمتبع هو الدليل، و العمده هو البحث عن نجاسه أهل الكتاب و أما المشرك و الملحد فلا ينبغي التأمّل في  
نجاستهما- كما عرفت.

الآيه الكريمه و نجاسه أهل الكتاب.

فنعول:

قد استدل على نجاسه الكافر مطلقا بقوله تعالى:

(١) في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة- ج ١ ص ١١ الطبعة الخامسة- في عداد الأعيان الطاهرة قال: ومنها- أي من الأعيان الطاهرة- ميتة الأدمى، و لو كان كافرا، لقوله تعالى:

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَكَرَّمَهُمْ يَقْتَضِي طَهَارَتَهُمْ أَحْيَاءَ وَ أَمْوَاتًا. أما قوله تعالى إِنَّمَّا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فالمراد نجاستهم المعنوية.».

و في المغنى ج ١ ص ٤٩: «الأدمى طاهر، و سؤره طاهر، سواء كان مسلما، أو كافرا، عند عامه أهل العلم.».

و في عمده القارئ للعيني الحنفى ج ٢ ص ٦٠: «الأدمى الحى ليس بنجس العين، و لا فرق بين الرجال و النساء.».

لكن عن المحلى لابن حزم ج ١ ص ١٨٣: «الصوف، و الوبر، و القرن، و السن من المؤمن طاهر، و من الكافر نجس، و نسب الشوكاني في نيل الأوطار نجاسه الكافر الى مالك.».

(٢) كالفخر الرازى فى تفسيره- ج ١٦ ص ٢٤ طبعه مصر عام ١٣٥٧- قال: «و اختلفوا فى تفسير كون المشرك نجسا، نقل صاحب الكشاف عن ابن عباس أن أعيانهم نجسه، كالكلاب و الخنازير. و عن الحسن من صافح مشركا توضأ، و هذا قول الهادى من أئمة الزيدية. و أما الفقهاء فقد اتفقوا على طهاره أبدانهم. و اعلم أن ظاهر القرآن يدل على كونهم أنجاسا فلا يرجع عنه الا بدليل منفصل و لا يمكن ادعاء الإجماع فيه لما بينا أن الاختلاف فيه حاصل.» ثم أخذ فى مناقشه بقيه الوجوه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٧

.....

إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ. «١».

و الاستدلال بها بيتى على أمرين:

الأول: من ناحيه الموضوع، و هو ان يكون المراد من المشرك ما يعم أهل الكتاب. أما اليهود

و النصارى فیدل علی کونهم مشرکین قوله تعالى:

وَ قَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ، وَ قَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. إلی قوله عز من قائل - سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ «٢»، فأطلق علی عقیدتهم هذه الشرك. و أما المجوس - بناء علی أنهم من أهل الكتاب - فقائلون بألوهيته یزدان و أهرمن، و النور و الظلمه، فهم أيضا مشرکون، کاليهود و النصارى.

هذا من ناحیه الموضوع.

و الثانى: من ناحیه الحكم، و هو أن النجس - بالفتح - سواء أ كان مصدرا حمل علی الذات مبالغه أو وصفا كالنجس - بالكسر - یراد به ما هو المصطلح عند المتشرعه، و حقیقه عندهم فعلا، و هو ضد الطهاره الشرعیه.

فالحقیقه الشرعیه و ان لم تكن ثابتة، إلی أن الاستعمال الشرعی فی هذا المفهوم ثابت، و علیه جرت استعمالات المتشرعه حتى صارت حقیقه فی لسانهم. فیکون المفهوم عند المتشرعه هو المراد من اللفظ عند الشارع، كما فی باقى الألفاظ التى ثبت لها حقائق عندهم، كالصلاه، و الزکاه، و نحوهما.

و الصحيح فی الجواب أن یقال: إن کلا الأمرین محل منع و إشکال.

أما الأمر الأول فیرده: أن إطلاق المشرک علی أهل الكتاب - و ان كان فی الكتاب العزیز - مما لا یخلو عن نحو من العنايه و التجوز، لأن المتبادر من المشرک عبادة الأوثان، لا مطلق من صح توصیفه بالشرك بنحو من

---

(١) التوبه ٩: ٢٨.

(٢) التوبه ٩: ٣٠ - ٣١.

فقه الشیعه - کتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٨٨

.....

---

الاعتبار. و إلیا فصدق المشرک علی المرأى أولى من صدقه علی أهل الكتاب، و قد أطلق علیه المشرک فی بعض الأخبار «١»، مع انه لا یعمه الإطلاق قطعا.

و إن شئت فقل: إن قرینه المقابله و تخصيص کل منهما بحکم تدل علی أن المراد بالمشرک فی

الآية الكريمة غير اليهود والنصارى، فإنه عز من قائل قابل بين المشركين وبين أهل الكتاب في الذكر، ثم خص الأول بتحريم اقترابهم من المسجد الحرام، وخص الثاني بإعطاء الجزية، حيث قال تعالى - بعد منع المشركين من اقتراب المسجد الحرام - قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ. إلى أن قال تعالى مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ «٢». وبالجملة: لا وجه لتعميم المشرك لأهل الكتاب.

و أما الأمر الثاني ففيه: أنه لم يثبت إرادته المعنى المعهود - وهي النجاسة في مقابل الطهارة - من الآية الشريفه، لاحتمال عدم معهوديتها في زمان نزول الآية الكريمة، للتدرج في الأحكام، و من المحتمل - قريبا - إرادته معنى آخر. و أنسب المعانى إلى معناه اللغوى - و هى القذاره - القذاره النفسانيه، من جهة فساد العقيدته، لاقتضاء مناسبه الحكم و الموضوع لهذا المعنى، لأنه تعالى حرّم دخولهم فى المسجد الحرام الذى هو بيت التوحيد، فلا يباح دخوله لعدو الله المشرك و أما النجاسة المصطلحه فلا توجب حرمة

---

(١) كما فى صحيحه زواره، و حمران عن أبى جعفر - ع - قال. «لو أن عبدا عمل عملا يطلب به وجه الله و الدار الآخرة، و أدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركا».

و قال أبو عبد الله - ع - «من عمل للناس كان ثوابه على الناس. يا زواره كل رياء شرك».

وسائل الشيعة ج ١ ص ٦٧ الباب ١١ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث: ١١. و نحوه الحديث: ١٣ و ١٦.

(٢) التوبه ٩: ٢٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٩

.....

---

الدخول فى المسجد ما لم يكن موجبا للتهتك أو السرايه.

الاخبار و نجاسه أهل الكتاب و استدلال على نجاسه أهل الكتاب أيضا

بالأخبار المرويّه عن أئمه أهل البيت عليهم السّلام و هي العمده فى المقام، و لكنها متعارضه، فلا بد من البحث عنها فى مقامين: الأول فى الأخبار الّتى استدل بها على نجاستهم. و الثانى فى الأخبار المعارضه لها، ثمّ النظر فى العلاج جمعا أو طرعا.

أما المقام الأول، فالروايات الدالّه على النجاسه متوفره:

منها: حسنه سعيد الأعرج، قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن سؤر اليهودى و النصرانى فقال: لا» (١).

و إطلاق النهى فيها يدل على عدم جواز استعمال سؤرهم فى الأكل و الشرب، و هو أثر النجاسه. و المسؤل عنه إنّما هو سؤرهم من حيث كونه سؤرا، فاحتمال كون النهى لأجل طرو نجاسه عرضيّه عليه - من جهه عدم اجتنابهم عن النجاسات كالخمر، و البول، و غيرهما فيتنجس سؤرهم بذلك لمباشرتهم له - خلاف الظاهر. كما أن حمل النهى على الكراهه كذلك. فهذه الروايه لا بأس بها سنداً و دلاله.

و منها: صحيحه محمّد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام «فى رجل صافح رجلا مجوسيا. فقال: يغسل يده، و لا يتوضأ» (٢).

بدعوى: أن المتبادر من الأمر بغسل اليد الملاقية للكتابى الإرشاد إلى النجاسه.

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢١ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٨.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٠

.....

---

هذا، و لكن الأمر بغسلها فى الروايه تدور حاله بين أحد أمرين، إما حملة على الاستحباب مطلقا، أو الوجوب مع فرض الرطوبه فى اليد فيدور الحال بين حمل الأمر على الاستحباب، أو التقييد بالمنفصل - اعنى بما دل على ان «كلّ شىء يابس زكى» - (١).

و ليس الثانى بأولى من الأول، لولا العكس، لوجود

القرينه الداخليه و الخارجيه على ذلك- أى على الحمل على الاستحباب. أما القرينه الداخليه فلاستلزام الحمل على وجود الرطوبه فى اليد الحمل على الفرد النادر، لغلبه عدمها فى اليد و أما القرينه الخارجيه فهى:

□  
روايه خالد القلانسي قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: ألقى الدّمى فيصافحني. قال: امسحها بالتراب و بالحائط. قلت: فالنّاصب؟ قال:

اغسلها» (٢).

فإنّها تدل على عدم نجاسه يد الكتّابى، لأنّ المسح بالتراب أو بالحائط ليس من جملة المطهرات، فلا بد من حملة على الاستحباب. أو على رفع القذاره المتوهمه. نعم أمره عليه السّلام فى النّاصب بغسل اليد يدل على نجاسته، فلو لا هذه الروايه لأمكن حمل الأمر بغسل اليد فى الصحيحه على الإرشاد إلى النجاسه، و على صوره الملاقاه بالرطوبه، كما هو الحال فى أمثاله، إلّا أنّ هذه الروايه تصلح للقرينيه. فهذه الصحيحه تقصر عن الدلاله على المطلوب أيضا.

و منها: صحيحه محمّد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السّلام عن

---

(١) تقدم ما يدل على ذلك فى ص ٦٨-٦٧.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٤.

ضعيفه بعلى بن معمر، لانه مجهول.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩١

.....

---

آنيه أهل الذمه و المجوس؟ فقال: لا تأكلوا فى آنيتهم، و لا من طعامهم الذى يطبخون، و لا فى آنيتهم التى يشربون فيها الخمر» (١).

و قد رواها فى الحدائق (٢) و مصباح الفقيه (٣) بإسقاط قوله عليه السّلام: «لا تأكلوا فى آنيتهم» و كيف كان فهى على خلاف المطلوب أدل.

أما أولاً: فلقوه احتمال أن يكون المنع عن أكل طعامهم المطبوخ لأجل وجود الأشياء المحرّمه فيه، كالميتة، و الدم، و لحم الخنزير، و شحمه. و نحو ذلك من

المحرّمات التي لا يحترزون عن أكلها.

و أما ثانيا: فلاحتمال أن يكون المنع عنه من جهة تنجس أوانيهم المعدّه للطبخ بنحو ما ذكر من النجاسات. فلا دلاله فيها على ان المنع انما كان لأجل مباشرتهم لها برطوبه مسريه، فالتقييد بالطبخ يوجب قلب الظهور. و لا أقل من الإجمال.

و أوضح منه إشكالا: تقييد الأواني بالتي يشربون فيها الخمر دون ما يشربون فيها الماء و نحوه من الأشياء المحلّله الطاهره، فإن ظاهره انحصار وجه المنع في التنجس بالنجاسات الخارجيه، دون مباشرتهم لها برطوبه مسريه. و أما الإطلاق في قوله عليه السّلام: «لا تأكلوا في آنتهم» في صدر الجواب فمحمول على ذلك أيضا، بقريته ما بعده. و بالجمله: ان هذه الروايه و ان كانت صحيحه السند، و لكنها قاصره الدلاله، كسابقته.

□  
و منها: موثقه الكاهلي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن قوم مسلمين يأكلون و حضرهم رجل مجوسيّ، أ يدعونه إلى طعامهم؟ فقال: أما

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤١٩ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) ج ٥ ص ١٦٦، طبعه النجف الأشرف.

(٣) في كتاب الطهاره ص ٥٥٨.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٢

.....

---

أنا فلا أو أكل المجوسى، و أكره أن أحرم عليكم شيئا تصنعون في بلادكم» «١».

و هذه أيضا قاصره الدلاله- و إن عدت في الروايات الدالّه على نجاسه الكافر- لأن عدم مؤاكلة الإمام عليه السّلام المجوسى أعم من نجاسته، لاحتمال أن يكون ذلك من جهة عدم تناسبها لمقام الإمامه و أما كراهته عليه السّلام تحريم ما يصنعونه في بلادهم فهى على الطهاره أدل.

و منها: موثقه أبى بصير عن أحدهما عليه السّلام «في مصافحه المسلم اليهودى و النصرانى. قال: من وراء الثوب. فان



صافحك بيده فاغسل يدك» (٢).

و هذه أيضا قاصره الدلالة، لأنهم لو كانوا أنجاسا لتنجس الثوب أيضا بمصافحتهم - مع الرطوبة فيه، أو في يد الكافر - و وجب غسله، فجواز المصافحه مع الثوب مطلقا و لو كان مع الرطوبة دال على طهارتهم، فلا بد من حمل الأمر بغسل اليد إذا صافحهم بها على الاستحباب. فمدلول الروايه هو استحباب التجنب عنهم، و محبوبته الاستخفاف بهم، بالمصافحه معهم من وراء الثياب أو بغسل اليد إذا صافحهم بها، أو بمسحها بالتراب أو بالحائط، كما في روايه القلانسي المتقدمه (٣).

و منها: صحيحه على بن جعفر عن أخيه أبي الحسن موسى عليه السلام قال: «سألته عن مؤاكلة المجوسى في قصعه واحده، و أرقد معه على فراش واحد، و أصافحه. قال: لا» (٤).

□  
(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤١٩ فى الباب المتقدم، الحديث، ٢. و الكاهلى - و هو عبد الله بن يحيى - قد مدحه النجاشى بل هو ثقة لأنه من رجال كامل الزيارات الذين وثقهم مؤلفه كما تقدم فى تعليقه ص ٣٣.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

(٣) فى الصفحه ٨٠.

(٤) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٦.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٣

.....

و هذه - كسابقتها أيضا - فى عدم الدلالة إلما على كراهه الاختلاط مع الكافر، و ذلك بقرينه النهى عن الرقود معه فى جملة الأمور المنهى عنها، إذ لا محذور فيه من جهه النجاسه. هذا مضافا إلى أن فى إطلاق النهى عن المؤاكلة معه فى قصعه واحده قرنيه اخرى على عدم إناطه المنع بالنجاسه، إذ المؤاكلة الممنوع عنها من جهه النجاسه تختص بصوره رطوبه الطعام ليس غير.

نحوها: صحيحه هارون بن خارجه قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إني أخالط المجوسى، فأكل من طعامهم، فقال: لا» (١).

و منها: صحيحه على بن جعفر: أنه سأل أخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن النصرانى يغتسل مع المسلم فى الحمام. قال: إذا علم أنه نصرانى اغتسل بغير ماء الحمام. إلا أن يغتسل وحده على الحوض فيغسله ثم يغتسل.

و سأله عن اليهودى و النصرانى يدخل يده فى الماء، أ يتوضأ منه للصلاه قال: لا إلا أن يضطر إليه» (٢).

و لا- يخفى أنه لا- بأس بالاستدلال بصدرها على نجاستهم، لأن الأمر بالاغتسال بغير ماء الحمام المذى يغتسل منه النصرانى، و كذلك الأمر بغسل

---

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢٠ الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٧. و هى صحيحه. و المراد ب «محمد بن زياد»- فى طريقها- هو ابن أبى عمير بقرينه روايته عن هارون صريحا فى موارد آخر.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٢١ فى الباب المتقدم. الحديث: ٩. و فى تعليقه الوسائل عن البحار ج ٤ ص ١٥٥ و زاد: «سألته عن اليهودى و النصرانى يشرب من الدورق أ يشرب منه المسلم قال: لا بأس» و «الدورق»: مكيال للشرب، و الجره ذات العروه، معرب «دوره»- بالفارسيه ج «دوارق»- كذا فى أقرب الموارد- و فى المنجد: «الدورق» الإبريق الكبير له عروتان. أقول: لو تمت هذه الزيادة لكانت الصحيحه على الطهاره أدل.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٤

.....

---

الحوض ثم الاغتسال منه إذا اغتسل المسلم وحده بعد اغتسال النصرانى منه، لا وجه له سوى نجاسه النصرانى ذاتا، لظهور السؤال فى كونه عن نفس العنوان- أعنى الكفر- دون النجاسه العرضيه الحاصله بملاقاه أبدانهم البول، أو

المنى، أو غيرهما مما لا يختص بالكافر. و من المعلوم أنه لا بد من حمل ماء الحمام فى مفروض السؤال على الحياض الصغار عند انقطاع المادّه عنها، وإلّا فمع الاتصال بها لا وجه للاجتناب، و ان باشره الكافر.

هذا ما يرجع إلى صدر الروايه.

و أما ذيلها فهى على الطهاره أدل، فإنه سأل ثانيا عن التوضؤ بماء أدخل اليهودى أو النصرانى يده فيه، فأجابه الإمام عليه السّلام بالجواز مع الاضطرار، و هذا لا يلائم النجاسه، لأنه مع فرض انحصار الماء فى النجس ينتقل الفرض إلى التيمم، فالجواز فى هذه الحاله يلائم الطهاره. نعم يستحب التنزّه عنه فى فرض عدم الانحصار. و حمل الاضطرار على التقيه - كما عن الشيخ «قده» - خلاف الظاهر لا موجب للمصير إليه، لأن ظاهرها الاضطرار إلى الوضوء منه لانحصار الماء فيه، لا الاضطرار إلى أن يتوضأ بالماء النجس تقيه.

و منها: صحيحه أخرى لعلى بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام قال: «سألته عن فراش اليهودى، و النصرانى ينام عليه. قال: لا بأس، و لا يصلّى فى ثيابهما. و قال: لا يأكل المسلم مع المجوسى فى قصعه واحده، و لا يقعه على فراشه، و لا مسجده، و لا يصفحه. قال: و سألته عن رجل اشترى ثوبا من السوق للبس لا يدري لمن كان، هل تصلح الصلاه فيه؟ قال: إن اشتراه من مسلم فليصلّ فيه، و إن اشتراه من نصرانى فلا يصلّى فيه حتّى يغسله» (١).

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢١ الباب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث: ١٠.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٥

.....

---

و هذه أيضا لا تدل على النجاسه الذاتيه لأهل الكتاب أما صدرها فعلى الطهاره أدل، لأن إطلاق

نفى البأس عن النوم على فراش اليهودى و النصرانى يلازم الطهاره لعدم الخلو عن مسهم إياه برطوبه مسريه توجب تنجسه بملاقاه أبدانهم، فعدم البأس بنوم المسلم عليه مطلقا- و لو مع الرطوبه- دال على عدم نجاستهم. و أما النهى عن مؤاكله المجوسى فى قصعه واحده، و إقعاده على فراش المسلم، و مسجده، و المصافحه معه فلا بد من حمله على كراهه المخالطه معهم كذلك، و استحباب التباعد عنهم، إذ النهى التحريمى الدال على نجاستهم يختص بما إذا كان ذلك مع الرطوبه فالإطلاق لا يلائم إلّا مع الكراهه و التنزه. و أما الصلاه فى ثياب اليهود و النصرانى المستعاره أو المشتره منهم فصحيحه لا بد من حمل النهى عنها على الكراهه، و حمل الأمر بغسلها قبل الصلاه على الاستحباب. أو على توهم النجاسه العرضيه من جهه عدم اجتنابهم عن النجاسات، كالخمر، و الميته، و الدم. لما فى جملة من الأخبار «١» من جواز الصلاه فى الثوب المأخوذ منهم قبل الغسل.

□  
و منها: روايه زراره عن أبى عبد الله عليه السلام «فى آنيه المجوس. قال:

إذا اضطررتم إليها فاغسلوها بالماء» «٢».

هذه و إن كانت تدل على نجاسه أوانيتهم، لأن الأمر بغسلها بالماء إرشاد إلى ذلك، إلّا أنها لا تدل على نجاستهم الذاتيه، لاحتمال أن

---

(١) المرويه فى وسائل الشيعه ج ٣ ص ٥١٨ و ٥٢١ فى الباب ٧٣ و ٧٤ من أبواب النجاسات. فراجع.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٢ الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ١٢.

ضعيفه بموسى ابن بكر، فإنه لم يوثق.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٤

.....

---

يكون الأمر بالغسل من جهه تنجس الأوانى بسائر النجاسات التى لا يجتنون عنها فى الأكل و الشرب- من الميته،

و الدم، و لحم الخنزير، و الخمر- لا من جهة مباشرتهم لها، فهذه أيضا قاصره الدلالة.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أن الروايات التي استدلت بها على نجاسة أهل الكتاب و إن كان بعضها قاصرا سنداً، أو دلالة، إلا أن في البعض المعتمد سنداً، و الظاهر دلالة غني و كفايه «١». لكنها معارضة بجمله كثيره من الروايات المعتمده سنداً و دلالة، فيقع الكلام في:

المقام الثاني: و هو في ذكر الأخبار الدالة على طهاره أهل الكتاب التي استدلت بها القائلون بطهارتهم. و قد ذكرت في أبواب متفرقة جمعها في الحقائق «٢» فلا بد من النظر فيها، و العلاج بينها و بين الأخبار المتقدمه.

الأخبار و طهاره أهل الكتاب منها: ما دل على جواز مؤاكلة المسلم في طعامه لأهل الكتاب إذا توضأ ك:

صحيحه العيص بن قاسم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهود، و النصراني، و المجوسي، فقال: إذا كان من طعامك، و توضأ فلا بأس «٣».

فإن منطوقها و هو جواز المؤاكلة معهم إذا كان من طعام المسلم مع

---

(١) كالرواية الاولى، و هي حسنه سعيد الأعرج و صدر الثامنه، و هي صحيحه علي بن جعفر.

(٢) ج ٥ ص ١٦٩ - ١٧٠. طبعه النجف الأشرف.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٩٧ الباب ٥٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٧

.....

---

توضؤ الكتابي يدل على عدم نجاستهم الذاتية، و إلا فلا فرق بين طعامهم و طعام المسلم كما لا فرق بين التوضؤ- المراد به غسل اليد- و عدمه. و لا- بد من حمل الطعام على الرطب، كالمرق و نحوه، و إلا فاليابس- كالخبز، و التمر، و نحوهما- لا يفرق فيه بين طعامهم و

طعام المسلم أيضاً، لعدم سرايه النجاسه مع اليوسه. و مفهومها و إن كان عدم جواز مؤاكلتهم إذا كان من طعامهم، أو لم يتوضؤوا، إلّا أنّه ليس إلّا لأجل النجاسه العرضيه، لعدم خلوه من النجاسات، نحو الدم، و الميته، و لحم الخنزير التي توجب نجاسه أيديهم بمباشرتها، و عليها تحمل الأخبار الناهيه عن الأكل من طعامهم، كما سبق.

و منها: صحيحه إبراهيم بن محمود قال: «قلت للرضا عليه السلام:

الجاريه النصرانيه تخدمك، و أنت تعلم أنها نصرانيه لا تتوضأ، و لا تغتسل من جنبه. قال: لا بأس تغسل يديها» (١).

و هذه كالصريحه فى الطهاره، و أن الجاريه النصرانيه ليس فيها إلّا النجاسه العرضيه المرتفعه بغسل يديها، كما ان ظاهر السؤال هو ذلك، و قد أفزّه الإمام عليه السلام على ذلك. ثم إنه لا فرق فى الدلاله بين أن يكون السؤال عن القضيه الشخصيه الواقعه للإمام عليه السلام بان كانت عنده جاريه نصرانيه تخدمه، حيث أن الضمير فيها للخطاب - و إن كان بعيداً، لجلاله الراوى، إذ لا يحتمل فى حقه أن يسأل عن فعل الإمام، كما لا يسأله عن قوله عليه السلام فان فعله كقوله حجه لنا - أو القضيه الحقيقيه الفرضيه، لأن السائل قد يفرض المخاطب مبتلى بالمسئول عنه، و هو كثير فى المحاورات

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٩٧ الباب ٥٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٨

.....

---

العرفيه، و فى الأسئلة من المجتهدين و العلماء كما أنه قد يفرض موضوع السؤال شخصاً غائباً، و اخرى يفرضه نفس المتكلم و على الأول تكون جمله: «تغسل يديها» خبريه. و على الثانى إنشائيه، تدل على وجوب غسل يديها لرفع النجاسه العرضيه.

و منها: صحيحته الأخرى

قال: «قلت للرضا عليه السّلام: الخيّاط أو القصار يكون يهوديًا أو نصرانيًا، و أنت تعلم أنه يبول و لا يتوضأ، ما تقول في عمله؟ قال: لا بأس» (١).

و دلالتها ظاهره، فان فرض عدم ملاقاه بدن الخياط للثوب مع الرطوبه و ان كان ممكنا- على ما فيه من البعد- فيحمل السؤال على صورته عدم العلم بالملاقاه. لكنه في القصّار- و هو غاسل الثياب- فرض ممتنع عادة، فنفي البأس عن عمله كالصريح في طهارته.

و منها: صحيحه إسماعيل بن جابر قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام:

ما تقول في طعام أهل الكتاب؟ فقال: لا تأكله، ثم سكت هنيئًا ثم قال: لا تأكله، ثم سكت هنيئًا ثم قال: لا تأكله. و لا تتركه تقول: إنه حرام، و لكن تتركه تنتزّه عنه، إن في آنتهم الخمر، و لحم الخنزير» (٢).

و هذه صريحه في طهاره أهل الكتاب، بل تصلح لأن تكون شارحه لأخبار النجاسه و حاكمه عليها، بحمل النهي عن طعامهم فيها على التنزيه، من جهه عدم اجتنابهم من النجاسات، كالخمر، و لحم الخنزير.

و منها: روايه زكريا بن إبراهيم قال: «دخلت على أبي عبد الله عليه السّلام فقلت: إني رجل من أهل الكتاب، و إني أسلمت، و بقي أهلي كلهم على

---

(١) الوافي ج ١ ص ٣٢ م ٤.

(٢) وسائل الشيعة: الباب ٥٤ من أبواب الأَطعمه المحرمه، الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٩٩

.....

---

النصرانيه، و أنا معهم في بيت واحد لم أفارقهم بعد، فأكل من طعامهم؟ فقال:

لي يأكلون الخنزير؟ فقلت: لا، و لكنهم يشربون الخمر، فقال لي: كل معهم، و اشرب» (١).

فإن الاستفادة منها: أن أهل الكتاب ليسوا أنجاسا بالذات، و إنما يمنع عن مؤاكلتهم ابتلاؤهم بالنجاسات العرضيه،

من جهة أكل لحم الخنزير و نحوه و الظاهر، أن وجه التفصيل بينه و بين شرب الخمر، هو انه على الأول يتنجس الأواني - التي هي محل ابتلاء المسلم في أكله - بملاقاتها اللحم أو ما يلاقيه. و أما على الثاني فيما ان الخمر لها أوان مخصوصه معدّه لها يمكن الاجتناب عنها غالباً، أو انه عند شربها لا يتنجس سوى الشفتين، و هما يغسلان في كلّ يوم و لو مره واحده، فترتفع نجاستهما، و هذا بخلاف الطعام، لانه في معرض ملاقاه أكثر الأواني.

هذا، على ان غايه ما هناك دلالة الروايه على طهاره الخمر، فتكون هذه الفقره منها في عداد الروايات الداله على طهارتها، التي لا بد من علاجها جمعاً أو طرحاً، فلا ضير في الاستدلال على المطلوب بباقي الحديث.

و منها: موثقه عمار الساباطى عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «سألته عن الرجل هل يتوضأ من كوز أو إناء غيره إذا شرب منه على أنه يهودى؟

فقال: نعم. فقلت: من ذلك الماء الذى يشرب منه؟! قال: نعم» (٢).

و هذه من قوه الدلاله على الطهاره بمكان لا يقل عن التنصيص.

---

(١) وسائل الشيعه: الباب ٥٤ من أبواب الأُطعمه المحرمه، الحديث: ٥. و هي ضعيفه باشمالها على القاسم بن محمد، المردد بين الثقه و غير الثقه. و على عبد الرحمن بن حمزه، و زكريا بن إبراهيم المجهولين.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٢٩ الباب ٣ من أبواب الأُسثار، الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠٠

.....

---

و منها: ما ورد في ذيل صحيحه على بن جعفر المتقدمه (١) «حينما سأل أخاه عليه السّلام عن اليهودى و النصرانيّ يدخل يده في الماء، من قوله عليه السّلام: «لا، إلّا أن يضطر إليه».



فإن حمل الاضطراب على التقية كما عن الشيخ «قده» بعيد، لا موجب له، بل المراد عدم وجدان ماء غيره، و بذلك تكون الرواية داله على طهاره أهل الكتاب، و إلا فلا فرق بين صوره الانحصار و عدمه فى التنجس بالملاقاه، على تقدير النجاسه.

و منها: موثقه الكاهلى المتقدمه «٢».

هذه عمده ما وقفنا عليه من الأخبار الداله على طهاره الكتابى.

و لعلك تطّلع على أكثر منها عند التتبع، و قد عرفت: أن دلالة جلهـ لو لاـ الكلـ كالصريح فى الطهاره، و لا تعترىها شائبه إشكال من ناحيه الدلاله. و المناقشه فيها بحملها على محامل بعيده مردوده بظهورها. أو صراحتها فى المطلوب. كما أن أكثرها معتبره سندا، لما فيها من الصحاح، و الموثقات، بحيث يقطع بصدور بعضها عن المعصوم عليه السلام و عليه تستقر المعارضه بينها و بين أخبار النجاسه، و لا بد من علاجها على النحو المقرر فى سائر الأخبار المتعارضه.

الجمع بين الاخبار.

فنقول: إن مقتضى القاعده المتبعه فى أبواب الفقه هو الجمع العرفى بين الطائفتين، و مقتضاه تقديم أخبار الطهاره، كما ذكره صاحب المدارك و الذخير، و معه لا تصل النوبه إلى إعمال قواعد الترجيح السندى. و حيث

---

(١) فى الصفحه ٩٣.

(٢) فى الصفحه ٩١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠١

.....

---

أن أخبار الطهاره كالصريح فى طهاره أهل الكتاب، و لا أقل من أظهريتها من أخبار النجاسه فتقدم عليها، فيحمل الأمر بالغسل الوارد فى أخبار النجاسه- كما فى صحيحه على بن جعفر المتقدمه «١»، المتضمنه لقوله عليه السلام: «فيغسله ثم يغتسل»- على الاستحباب. و النهى عن سئورهم كما فى موثقه سعيد الأعرج أو حسنته المتقدمه «٢» على الكراهه، جمعا بين الطائفتين.

إلا أن الأصحاب- رضوان الله تعالى عليهم-

لم يرضوا ذلك في خصوص المقام، فقدموا أخبار النجاسة، و حملوا أخبار الطهارة على التقيه لأنها موافقه للعامه - كما عرفت - حتى أن صاحب الحدائق «قده» «٣» شدّد النكير على صاحبى المدارك و الذخيره، و حمل عليهما حمله قارصه، و أظهر التعجب مما تفردا به في كيفيه الجمع، و مخالفه المشهور في المقام. و ذكر «قده» في وجه تقديم أخبار النجاسه، و حمل أخبار الطهاره على التقيه ما عمدته أمران:

الأول: موافقه أخبار النجاسه للكتاب، و هو قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» «٤». و قد نطقت الأخبار «٥» العلاجيه بعرض الخبرين المتعارضين على كتاب الله تعالى، و الأخذ بما وافق الكتاب، و طرح ما خالف.

و يدفعه: ما ذكرناه فيما تقدم «٦»، من عدم دلالة الآية الشريفه

---

(١) في الصفحه: ٩٣.

(٢) في الصفحه: ٨٩.

(٣) ج ٥ ص ١٧٢ - ١٧٣.

(٤) التوبه ٩: ٢٨.

(٥) وسائل الشيعه: الباب ٩ من أبواب صفات القاضى.

(٦) في الصفحه ٨٨ - ٨٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠٢

.....

---

على نجاسه المشركين - فضلا عن أهل الكتاب - لعدم معلوميه إرادته النجاسه الشرعيه منها، و إنما حكمنا بنجاسه المشرك من جهه قيام الإجماع و الضروره. و على تقدير التسليم فأهل الكتاب ليسوا بمشركين.

الثانى: مخالفتها للعامه، و موافقه أخبار الطهاره لمذهبهم بلا خلاف و لا إشكال، كما صرح به جمله من الأصحاب، حتى أن المرتضى - كما قدمنا ذكره - جعل القول بالنجاسه هنا من متفردات الإماميه، و لا بد من الأخذ بما يخالف العامه، لأن الرشد فى خلافهم، كما فى الأخبار العلاجيه.

حتى أن صاحب الحدائق «١» قال فى وجه لزوم الأخذ بهذا المرجح - ردًا على ما ذهب إليه صاحب المدارك و الذخيره من حمل



التنزه - ما لفظه:

«أنه اجتهاد محض في مقابله النصوص، وجرأه تامه على أهل الخصوص، لما عرفت من أنهم عليه السلام قد قرروا قواعد لاختلاف الأخبار، ومهدوا ضوابط في هذا المضمار، ومن جملتها العرض على مذهب العامه، والأخذ بخلافه، و العامه هنا- كما عرفت «٢»- متفقون على القول بالطهاره، أو هو مذهب المعظم منهم، بحيث لا يعتد بخلاف غيرهم، والأخبار المذكوره مختلفه باعترافهم. فعدولهم عما مهده أئمتهم إلى ما أحدثوه بعقولهم، واتخذوه قاعده كليه في جميع أبواب الفقه بأرائهم، من غير دليل عليه من سنه، ولا- كتاب جرأه واضحه لذوى الألباب. وليت شعري لمن وضع الأئمه عليهم السلام هذه القواعد المستفيضه في غير خبر من أخبارهم، إذ كانوا في جميع أبواب الفقه إنما عكفوا في الجمع بين الأخبار في مقام الاختلاف على هذه القاعده، و

---

(١) ج ٥ ص ١٧٣. طبعه النجف الأشرف.

(٢) تقدم في الصفحه ٨٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠٣

.....

---

أغوا العرض على الكتاب العزيز، والعرض على مذهب العامه كما عرفت هنا؟! و هل وضعت لغير هذه الشريعه؟! و أن المخاطب بها غير العلماء الشيعة؟ ما هذا إلا عجب عجاب من هؤلاء الفضلاء الأطيباء!.

أقول: لا- يخفى أنه لا- بحث في أصل الكبرى، أعنى الرجوع إلى المرجحات السنديه عند التعارض، و لم يخالف صاحب المدارك و الذخيره القوم في هذه القاعده، و إنما الكلام في الصغرى، و أنه هل هناك تعارض بين أخبار النجاسه و نصوص الطهاره أم لا- و الحق هو الثانى، لأن المعارضه بينهما إنما هي من تعارض النص و الظاهر، و لا بد من حمل الظاهر على النص، كما هو النهج السارى

فى جمىع أبواب الفقه، و قد عرفت أن أخبار الطهارة كالتص فى استحباب التنزه و كراهه المخالطه مع أهل الكتاب، فلا يعارضها أخبار النجاسة التى غايتها ظهور النهى فى التحريم، أو الأمر فى الوجوب. و من المعلوم أنه مع الجمع الدلالى العرفى، و كون أحدهما قرينه على التصرف فى الآخر، بحيث يرتفع التنافى بينهما عرفاً، لا موضوع للمعارضه و لا مورد لها. كما هو الحال فى المتعارضين بالعموم و الخصوص، أو الإطلاق و التقييد. و على هذا جرت سيره الأصحاب قديماً و حديثاً، و منهم صاحب الحدائق «قده» نفسه فى كافه أبواب الفقه، و إلا لانسد باب الاستنباط. فإذا دل دليل على وجوب شىء، و دل آخر على إباحته، لا بد من حمل الأمر على الاستحباب، و النهى على الكراهه، لصراحه الثانى فى جواز الترك، و ظهور الأول فى عدمه.

و لا يكاد ينقضى عجبى من صاحب الحدائق «قده»، فإنه مع تزلعه فى الأخبار، و تبحره فى الروايات، و تسلطه على كيفية الجمع بينها التى هى أساس الفقه، كيف ذهل عنه فى المقام؟! و كيف شنع على العلمين صاحبى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٤

.....

---

المدارك و الذخيره، شدد الاعتراض عليهما بما لا يليق به و لا بهما؟! لكن الاشتباه من الأساطين ليس بعزيز، و إنما العصمه لأهلها.

على أنه لا يسعنا حمل أخبار الطهارة على التقية، لأن التقية إما أن تكون فى القول - بمعنى أن الإمام عليه السلام يتقى فى مقام بيان الحكم - و إما أن تكون فى مقام العمل - بمعنى أن الإمام عليه السلام يتقى فى مقام بيان الحكم - و إما أن تكون فى مقام العمل - بمعنى أنه عليه السلام يقصد أن يعمل

السائلون على ما يوافق مذهب العامه، لئلا يصيبهم منهم سوء- و كلاهما بعيد غايته.

أما الأوّل فلأنه من البعيد جدا أن يكون عندهم عليهم السّلام فى جميع موارد صدور هذه الأخبار- على كثرتها- من يتقون لأجله، و يخافون منه فى حكمهم بنجاسه أهل الكتاب.

و أما الثانى فلأن ما تتضمنه تلك الأخبار لو كان مجرد حكم تكليفى محض لكان الأمر هينا، لإمكان القول بأنّ وجوب الاجتناب عند الاضطرار من جهة الابتلاء بالعامه حرجى يرتفع بالتقيه، لكن الأمر ليس كذلك، لوجود آثار وضعيّه للنجاسه، لاستلزام نجاسه الكتابى تنجس من خالطه المستلزم لبطلان الوضوء و الغسل، المستلزم لبطلان الصلاه و الصوم، بل و سائر العبادات المتوقفه على الطهور، فمن المستبعد جدا أن يأمر الإمام عليه السّلام بمخالطتهم و مساورتهم من غير أن يبيّن لهم نجاستهم كى يتحفظوا عنها فى طهورهم و صلاتهم، و لو بالتميم بدلا من الوضوء و الغسل. مع أن العاده قاضيه بقدرتهم على التيمم غالبا فى بيوتهم من غير أن يترتب عليه مفسده.

فالإنصاف انه لا- يمكن الخدشه فى أخبار الطهاره لا- سندا، و لا- دلالة، و لا جهه، و طرحها مخالف لموازين الفقاهه. فالذى تقتضيه القاعده المتبعه هو ما ذكره صاحب المدارك و الذخير، من الجمع الدلالى العرفى بين الطائفتين،

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠٥

.....

---

و حمل أخبار النجاسه على التنزه و الاستحباب.

و يؤيد ذلك بل يدل عليه- إمعان النظر فى أخبار الباب فى كيفية الأسئلة فإنها أصدق شاهد على مغروسية طهاره أهل الكتاب فى أذهان الرواه، و خلو أذهانهم عن نجاستهم، و هم من عظماء الشيعه، و حملة الأحاديث، و قد أقرهم الإمام عليه السّلام على ذلك، و الذى أوقعهم فى السؤال عن

مخالطتهم إنما هو عدم اجتنابهم عن النجاسات - كالميته، و لحم الخنزير، و الخمر، و البول، و المنى - فيكونوا بسبب ذلك في معرض النجاسة العرضية. و إليك نبذ منها و إن تقدم بعضها.

فمنها: صحيحنا إبراهيم بن أبي محمود المتقدمان «١» المشتملتان على قول السائل: «و أنت تعلم أنها نصرانية، لا تتوضأ، و لا تغتسل من جنبه»، و قوله في الأخرى: «و أنت تعلم أنه يبول و لا يتوضأ».

إذ من الواضح أنه لو كان الكتابي نجسا ذاتا لم يكن حاجه في السؤال عن استخدامه إلى إضافه فرض تنجسه بالمنى أو البول، و عدم غسله منهما، فلا حاجه إلى إضافه الجملتين في السؤال، بعد كفايه النجاسة الذاتية في السؤال عن حكم المخالطه معه.

و منها: صحيحه معاويه بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثياب السابريه يعملها المجوس، و هم أخباث (إجناب)، و هم يشربون الخمر، و نساؤهم على تلك الحال، ألبسها، و لا أغسلها، و أصلى فيها؟ قال:

نعم. قال معاويه: فقطعت له قميصا، و خططته، و فتلت له أزرارا و رداء من السابري، ثم بعثت بها إليه في يوم جمعه حين ارتفع النهار، فكأنه عرف ما

---

(١) في الصفحة: ٩٨ - ٩٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠٦

.....

---

أريد، فخرج بها إلى الجمعة» «١».

فإن فرض تنجسهم بالجنبه أو الخمر يكون لغوا مع النجاسة الذاتية، فيكون ذلك دليلا على ارتكاز طهارتهم الذاتية، و إنما وقع السؤال عن النجاسة العرضية. نعم في بعض النسخ: «و هم أخباث» بدل «إجناب».

و لكن الظاهر أن الصحيح هو الثاني، بقريته ذكر شرب الخمر الذي هو أيضا نجاسة عرضية.

و منها: صحيحه عبد الله بن سنان قال: «سأل أبا عبد الله عليه السلام

و أنا حاضر أنى أعير الذمى ثوبى، و أنا أعلم أنه يشرب الخمر، و يأكل لحم الخنزير، فيردّه على، فاغسله قبل أن أصلّى فيه؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام:

صلّ فيه، و لا تغسله من أجل ذلك، فإنك أعرته إياه و هو طاهر، و لم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصلّى فيه حتّى تستيقن أنه نجسه» (٢).

و هى كسابقتها فى الدلالة على ارتكاز الطهاره، و أنّ منشأ السؤال هو احتمال النجاسه العرضيه، و إلا لكان الأنسب فى السؤال فرض احتمال إصابه عرق بدنه، أو يده مع الرطوبه للثوب.

و منها: ما فى الاحتجاج عن محمّد بن عبد الله بن جعفر الحميرى:

«أنه كتب إلى صاحب الزمان عليه السلام: عندنا حاكم مجوس يأكلون الميتة، و لا يغتسلون من الجنابه، و ينسجون لنا ثيابا، فهل تجوز الصلاه فيها من قبل أن تغسل؟ فكتب إليه فى الجواب: لا بأس بالصلاه فيها» (٣).

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٥١٨ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٥٢١ الباب ٧٤ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٥٢٠ الباب ٧٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ٩. و قد رواها فى الاحتجاج ج ٢ ص ٣٠٤ طبعه نجف الأشرف عام ١٣٨٦ مرسلا عن الحميرى. و لكن فى كتاب الغيبه للشيخ «قده» ص ٢٢٨ طبعه النجف عام ١٣٨٥: أنه أخبرنا جماعه عن أبى الحسن محمد بن أحمد بن داود القمى، أنه وجد بخط أحمد بن إبراهيم النوبختى، و إملاء أبى القاسم الحسين بن روح توقيعا من جملته الجواب على هذا السؤال الذى ذكر نصه فى ص ٢٣٣ من نفس الكتاب. و أبو الحسن ثقه، فإن حصل



الاطمئنان بوثاقه، بعض تلك الجماعه- كما هو غير بعيد- فالروايه صحيحه، و الا فلا.

وقد ذكر أيضا في الوسائل ج ٢٠ ص ٣١ طبعه الإسلاميه طريق الشيخ «قده» في كتاب الغيبه إلى الحميرى. و هو ما ذكرناه آنفا فالروايه المذكوره عن طريق الشيخ مسنده لا بأس بسندها.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠٧

.....

و منها: ما عن أبى جميله عن أبا عبد الله عليه السلام: «أنه سأله عن ثوب المجوسى، ألبسه، و أصلى فيه؟ قال: نعم. قلت: يشربون الخمر. قال: نعم نحن نشترى الثياب السابريه، فنلبسها، و لا نغسلها» (١).

إلى غير ذلك من الأخبار الظاهره فى مغروسية الطهاره فى أذهان أجله الرواه و إلّا كان التقييد بالنجاسه العرضيه لغوا محضا، فيستفاد من مثل هذا السؤال أن احتمال النجاسه الذاتيه لأهل الكتاب لم يكن قد طرق بعد أذهان السائلين إلى زمان الغيبه الصغرى، و إنما حدث شهره القول بالنجاسه فى الأزمنه المتأخره عن المعصومين عليهم السلام، حتى شاع و ذاع بين العوام، و صار مغروسا فى أذهانهم من جهه أتباع فتوى العلماء الأعلام، و مراجع التقليد بذلك، فلو تم فى المقام دعوى سيره المتشرعه على لزوم الاجتناب عنهم من جهه نجاستهم الذاتيه فهو إلا-انها منقطعه الأول لا يمكن إثبات اتصالها بزمان المعصوم، فالقول بالنجاسه فى غايه الإشكال. لكن القول بالطهاره أشكال، لمخالفته لفتوى المشهور قديما و حديثا و انه يوحشنا الانفراد عنهم، فأخذ بالاحتياط لزوما هو طريق النجاه. و الله العالم.

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٥٢٠ فى الباب المتقدم، الحديث: ٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠٨

حتى المرتد بقسميه (١)، و اليهود، و النصرارى، و المجوس (٢).

و كذا رطوباته و اجزأؤه،

سواء كانت مما تحله الحياه أولا (٣).

(١) لا ينبغي الإشكال في أن المرتد إذا دخل بارتداده في أحد العناوين المتقدمه، بأن صار يهوديا أو نصرانيا، أو مجوسيا يلحقه حكمه، لتبعيته الحكم لموضوعه، سواء أ كان مرتدا فطريا أم ملتيا. و أما إذا ارتد عن الإسلام إلى سائر الأديان و انتحل بعض وجوه الكفر و الضلال غير ما ذكر من العناوين الثلاثة فلتأمل في نجاسته مجال، لأن الأدله اللفظيه لا تشمل غير العناوين الثلاثة المزبوره، لاختصاصها بها، فلا إطلاق لها بالنسبه إلى غيرها. و أما الإجماع المنقول، و الشهره المحققه فالمتيقن منهما غير المرتد، لانصرافهما عنه. فان تم الإجماع و ثبت التسالم على العموم فلا كلام، و إلا فالحكم بالنجاسه مشكل.

(٢) تقدم الكلام في أهل الكتاب.

(٣) قال في الحدائق «١»: «الظاهر أنه لا- خلاف بين الأصحاب في عموم النجاسه من الكافر لما تحله الحياه منه، و ما لا تحله الحياه».

أقول: لو كان موضوع الأدله نجاسه العناوين التاليه، كاليهودي، و النصراني لزم الحكم بنجاسه جميع اجزائه حتى ما لا تحله الحياه منها، كالعظم، و الشعر، و نحوهما، لصدق العنوان على المجموع، فيشمله الإطلاق بجميع اجزائه. نعم مقتضى ما ذكره السيد «قده» «٢» من استثناء ما لا- تحله الحياه من نجس العين - كالكلب، و الخنزير- هو استثناءها من الكافر أيضا. إلا أنه قد عرفت «٣» أن دليل استثناءها إنما يختص بالميته، بمعنى أن الموت لا

(١) ج ٥ ص ١٧٤. طبعه النجف الأشرف.

(٢) الحدائق ج ٥ ص ١٧٤. طبعه النجف الأشرف.

(٣) في الصفحه ٧٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٠٩

و المراد بالكافر من كان مكرا للوهيه، أو التوحيد، أو الرساله (١).

يؤثر في نجاسه ما لا حياه

فيه، لا- أن كل حيوان نجس العين- كالكلب، و الكافر- يستثنى منه تلك الأجزاء. فلا وجه للاستثناء فى شىء من الحيوانات النجسه.

هذا لو كان المحكوم بالنجاسه فى لسان الدليل العناوين المذكوره. و أما إذا كان الممنوع منه هو مصافحه الكافر، أو مؤاكلته و مساورته كما هو مورد الأسئلة فى الروايات فيشكل الحكم بنجاسه ما لا تحله الحياه منه، لأن المتيقن من الأدله- حينئذ- نجاسته فى الجملة، لعدم الملازمه بين نجاسه سؤره و نجاسه نفسه إلاً بهذا المقدار، أى بالمقدار الذى يباشره الأكل. فمثل شعر الكافر لا يمكن إثبات نجاسته بذلك، فالحكم بطهارته لا- يخلو من قوه و لا- استبعاد فى ذلك بعد ثبوت نظيره فى الشرع فى الميته، فدعوى: أن التفكيك فى النجاسه الذاتيه بين أجزاء الإنسان خلاف المرتكز العرفى غير مسموعه. كما أن الاكتفاء فى العموم بإطلاق معاهد الإجماع غير صحيح، لعدم ثبوت إجماع تعبدى، إذ ليس فى المقام إلاً المنقول منه، و هو ليس بحجه. نعم الشهره الفتوائيه على الإطلاق مما يمنعنا عن الإفتاء صريحاً بطهاره ما لا تحله الحياه من الكافر، فحكمه حكم الكلب و الخنزير، لا الميته، على الأحوط.

(١) ما يتحقق به الكفر يعتبر فى حقيقه الإسلام الإيمان بأمر أربعة على وجه الموضوعيه، بمعنى ان المنكر لها أو لبعضها يكون كافراً محكوماً عليه بالنجاسه، و لو كان إنكاره هذا عن قصور، و غير معاقب عليه، فإنه مع ذلك يحكم عليه بالكفر، و يجرى فى حقه أحكامه من حيث النجاسه، و عدم الإرث، و عدم وجوب التجهيز، و حرمة النكاح، و لو كان من المستضعفين، و هى

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١١٠

.....

كالاتى.

الأول: الإقرار بوجود صانع لهذا العالم، فالملحد

المنكر لوجود الخالق في أعلى مراتب الكفر. وقد دل على ذلك الروايات «١» والآيات، التي منها: قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ» \* «٢».

الثاني: الإقرار بوحدانيته تعالى، وأنه لا شريك له، فالمشرك كافر، كما في كثير من الأخبار «٣» والآيات التي منها: قوله تعالى «إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ» \* «٤».

الثالث: الإقرار بالرسالة. وهو أيضا مدلول جملة وافية من الأخبار، والآيات منها: قوله تعالى «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَ لَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا نَارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ» \* «٥».

الرابع: الإقرار بالمعاد. وقد أهمل ذكره الأعلام في عداد الأمور المعتبره في الإسلام، و لم يتضح لنا وجهه مع صراحة الآيات الكريمة في اعتباره في الإيمان كيف وقد قرن الإيمان به بالإيمان بالله سبحانه في غير واحد من الموارد؟! منها: قوله تعالى «إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» \* «٦»، وقوله تعالى «إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» \* «٧» وقوله

---

(١) أصول الكافي في أبواب الايمان و الكفر ج ٢ ص ٢٥. الطبعة الثانية عام ١٣٨١ هـ مكتبة الصدوق. و الوافي ج ١ ص ١٨-٢٦. م ٣.

(٢) النور ٢٤: ٦٢.

(٣) أصول الكافي في أبواب الايمان و الكفر ج ٢ ص ٢٥. الطبعة الثانية عام ١٣٨١ هـ مكتبة الصدوق. و الوافي ج ١ ص ١٨-٢٦. م ٣.

(٤) التوبة ٩: ٢٨.

(٥) البقرة: ٢: ٢٣ و ٢٤.

(٦) النساء: ٤: ٥٩.

(٧) البقرة: ٢: ٢٢٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١١

أو ضروريا من ضروريات الدين، مع الالتفات

الى كونه ضروريا (١)، بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة: والأحوط الاجتناب عن منكر الضرورى مطلقا، وان لم يكن ملتفتا الى كونه ضروريا.

---

□  
تعالى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ\* «١»، إلى غير ذلك من الآيات. فالمعاد يكون في عداد الأمور الأخر معتبره فى الإسلام على وجه الموضوعية. و هل هناك أمر آخر يعتبر فى حقيقه الإسلام على هذا الوجه بحيث يكون منكره كافرا و لو كان عن قصور أم لا؟ فيه خلاف يأتي بعيد هذا فى البحث عن منكر الضرورى.

(١) منكر الضرورى هل يحكم بكفر منكر الضرورى مطلقا؟ أو فيما إذا التفت إلى كونه ضروريا، بحيث يرجع إنكاره إلى إنكار الرسالة؟ و على الأول يكون سببا مستقلا للكفر على وجه الموضوعية، و على الثانى يكون طريقا لإنكار الرسالة، و يتحقق الكفر بإنكارها لا بإنكاره أو يفصل بين الجاهل المقصير فيحكم بكفره مطلقا، و القاصر فلا يكون كافرا؟ كما عن شيخنا الأنصارى «قده»، فإنه بنى على كفر المقصير إذا أنكر بعض الأحكام الضرورية، عملا بإطلاق النصوص و الفتاوى فى كفر منكر الضرورى، و على عدم كفر القاصر، لعدم الدليل على سببته للكفر، مع فرض عدم التكليف بالتدين بذلك الحكم، و لا بالعمل بمقتضاه، كما هو المفروض، و يبعد أن لا يحرم على الشخص شرب الخمر، و يكفر بترك التدن بحرمته.

و المشهور هو الأول، كما فى مفتاح الكرامة. لكن التحقيق هو الثانى، لعدم ثبوت دليل تعبدى على كفر منكر الضرورى مطلقا. نعم لو كان مرجعه

---

(١) البقرة: ٢: ١٧٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٢

.....

---

إلى إنكار الرسالة أوجب الكفر، و لا يكون ذلك إلا مع العلم و الالتفات إلى كونه ضروريا، كما أن

لازمه كفر منكر الحكم المعلوم مطلقا، و لو لم يكن ضروريا.

و عمدہ ما يستدل به المشهور هي الأخبار، و هي على طوائف ثلاثه، لا دلالة لشيء منها على المطلوب.

الأولى: ما دلت على أن إنكار مطلق الشيء - و لو كان أمرا تكوينيا - موجب للكفر إذا دان به.

كصحيحه بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سألته عن أدنى ما يكون العبد به مشركا. فقال: من قال للنواه أنها حصاه، و للحصاه هي نواه، ثم دان به» (١).

و لا يخفى أنه لا يمكن العمل بإطلاقها في الأحكام الشرعية - فضلا عن الأمور التكوينية - إذ مقتضاه الحكم بكفر من التزم بحليته ما كان حراما واقعا، و إن لم تكن حرمة ضرورية، أو معلومه، لصدق أنه تدبّر بغير الواقع، نعم غاية ما هناك أنه تشريع محرّم، لا أنه موجب للكفر. فإذا لا بد من حمل مثل هذه الطائفة من الروايات على التوسعة في معنى الشرك، و أنه ذو مراتب أدناها أن يقول للحصاه أنها نواه، أو بالعكس، كما ورد «٢» ذلك في المرثي، فان الرياء لا - يوجب الشرك بمعناه الخاص اللّذي هو موضوع لأحكام خاصه. نعم إنها تنافي الإخلاص في العباده، فتكون مرتبه من مراتب الشرك موجب للبعد من الله تعالى، و بطلان العباده، و نحو ذلك من

---

(١) الوافي ج ١ ص ٤٢ م ٣. و قال في بيانه: يعنى اعتقد بقلبه، و جعله ديناً. و الوجه في كونه شركاً: انه يرجع الى متابعه الهوى، أو تقليد من يهوى، فصاحبه و ان عبد الله و أطاعه فقد أطاع هواه أو من يهواه مع الله، و أشركه معه.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٦٤ و ٧٠ الباب: ١١ و ١٢

.....

الآثار. فموضوع الأحكام الخاصة - كالتجاسه، ونحوها - إنما هو الشرك بمعناه الخاص، وهو إنكار الألوهية. و أما الشرك بمعناه العام - فهو أعم من الكفر، لصدقه على المرائي، و من تدبّر بخلاف الواقع، و لو فى الأمور التكوينية، و منكر الضرورى من غير علم به يكون من مصاديقه بمعناه العام، لا الخاص.

الطائفة الثانية: ما دلت على أن جحد الفرائض، أو مطلق الحكم الشرعى يكون موجبا للكفر، ك؟:

رواه أبى الصباح الكنانى عن أبى جعفر عليه السلام قال: «قيل لأمير المؤمنين عليه السلام من شهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله كان مؤمنا؟ قال: فأين فرائض الله. إلى أن قال - ثم قال: فما بال من جحد الفرائض كان كافرا» (١).

و مكاتبه عبد الرحيم القصير عن أبى عبد الله عليه السلام - فى حديث - قال: «الإسلام قبل الإيمان، و هو يشارك الإيمان، فإذا أتى العبد بكبيره من كبائر المعاصي، أو صغيره من صغائر المعاصي التى نهى الله عنها كان خارجا من الإيمان، و ثابتا عليه اسم الإسلام، فإن تاب و استغفر عاد إلى الإيمان، و لم يخرج به إلى الكفر، و الجحود، و الاستحلال. و إذا قال للحلال هذا حرام، و للحرام هذا حلال، و دان بذلك، فعندها يكون خارجا من الإيمان و الإسلام إلى الكفر» (٢).

و يردّها: أن ظاهرها هو الإنكار مع العلم، لظهور لفظ الجحد فى

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٤ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات الحديث: ١٣.

ضعيفه بمحمد بن الفضيل، المشترك بين الثقة و الضعيف، و لم يحصل التمييز.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص

٣٧ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات. الحديث: ١٨ و في الباب ١٠ من أبواب حد المرتد. و هي ضعيفه بعبد الرحيم القصير لانه لم يوثق.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١١٤

.....

ذلك، كما في قوله تعالى وَ جَحَدُوا بِهَا وَ اسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ. «١». فلا دلالة لها على أن مجرد إنكار الضرورى موجب للكفر من حيث هو و إن لم يعلم بكونه ضروريا بل تدل على أن إنكار الحكم المعلوم مطلقا يوجب الكفر، و ليس ذلك إلما من جهه استلزامه تكذيب النبى صلى الله عليه و آله. بل التعبير بالفرائض فى الروايه الأولى - المراد بها الضروريات - لا يخلو من الدلالة على كونها معلومه، لعدم خفاء وجوبها على المسلمين.

الطائفة الثالثة: ما دلّت على كفر مرتكب الكبيره بزعم أنها حلال، ك:

صحيح عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يرتكب الكبيره، فيموت، هل يخرج من الإسلام، و ان عذب كان عذابه كعذاب المشركين، أم له مدّه و انقطاع؟ فقال: من ارتكب كبيره من الكبائر، فزعم أنها حلال أخرجه ذلك من الإسلام، و عذب أشدّ العذاب، و إن كان معترفا أنه ذنب، و مات عليها أخرجه من الإيمان، و لم يخرج من الإسلام، و كان عذابه به أهون من عذاب الأول» «٢». و نحوها غيرها «٣».

و هذه هي العمده فى المقام، و مقتضى إطلاقها الحكم بكفر منكر الضرورى من حيث هو، و به يتم الاستدلال على المطلوب. و لكنه يشمل العالم، و الجاهل، مقصرا كان أو قاصرا، لصدق ارتكاب الحرام بزعم أنه حلال فى جميع ذلك.

(١) النمل ٢٧: ١٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٣ الباب ٢ من أبواب مقدمه



(٣) كروايه مسعده بن صدقه فى نفس الباب، الحديث: ١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٥

.....

و من هنا ربما يورد على الاستدلال بها- كما يلوح من كلام المحقق الهمداني وغيره- بعدم إمكان العمل بإطلاقها لشمولها للضرورى وغيره حتى فى الجاهل القاصر، كجديد العهد بالإسلام، و المفتين المخطئين، و مقلديهم فإنهم قد يفتون خطأ بحليته ما هو حرام واقعا- أو بالعكس- لعدم قيام دليل عندهم على الواقع. فإذا لا بد من تقييدها إما بالضرورى، أو بالعلم، حتى يرجع إلى إنكار رساله، و حيث أنه لا مرجح لأحد التقييدى على الأخر- إذ ليس الأول بأولى من الثانى، لو لا أولويه العكس، بقرينه ما اشتمل منها فى الطائفة الثانيه على التعبير بالجحود المختص بالعلم- تصبح الروايه مجمله لا يمكن العمل بإطلاقها.

و يمكن دفعه: بان مقتضى القاعده هو الأخذ بالإطلاق، إلّا فيما قام الدليل على خلافه، و الصحيحه- بإطلاقها- تشمل جميع الأقسام العالم بالحكم الضرورى وغيره و الجاهل به، قصورا أو تقصيرا، و يخرج منه بالإجماع الجاهل القاصر، كالمجتهد المخطئ، و مقلده، و نحوهما و يبقى الباقي تحت الإطلاق، و منه منكر الضرورى.

هذا، و لكن يرد على الاستدلال بها إشكال آخر، و هو منافاتها لما دل من الروايات صريحا على كفايه الشهادتين فى الحكم بالإسلام ظاهرا، من دون زياده عليهما بشىء، فإنها قد صرحت بترتب أحكام الإسلام، من حقن الدماء، و حرمة المال، و جواز المناكحه بمجرد ذلك، مثل:

موثق سماعه المروى فى الكافى قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

أخبرنى عن الإسلام و الإيمان، أهما مختلفان؟ فقال: إن الإيمان يشارك الإسلام، و الإسلام لا يشارك الإيمان. فقلت: فصفهما لى، فقال

الإسلام: شهادته أن لا إله إلا الله، والتصديق برسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ،

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٦

.....

به حققت الدماء، و حرمت المناكح، و المواريث، و على ظاهره جماعه الناس.

و الايمان: الهدى، و ما يثبت فى القلوب من صفه الإسلام.» (١).

و نحوها روايه حمران بن أعين (٢) و غيرها (٣).

فإذا لا بد من حمل مثل صحيحه بن سنان من الروايات الدالّة على كفر المعترف بالتوحيد و الرساله إذا أخل بغيرهما من أحكام الإسلام كما إذا ارتكب الكبيره (٤) أو كان منكرا للولايه (٥) أو تاركا للصلاه (٦) أو الزكاه (٧) أو الحج (٨) أو الصوم (٩) أو كان مرتكبا للزنا أو الكذب (١٠) بل مطلق المعاصى كما ورد ذلك فى تفسير قوله تعالى **إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا** (١١) على بعض المراتب الضعيفه من الكفر مما لا يتنافى حقيقه

(١) أصول الكافى ج ٢ ص ٢٥. الطبعة الثانيه عام ١٣٨١ هـ. و الوافى ج ١ ص ١٨ م ٣.

باب أن الايمان أخص من الإسلام.

(٢) أصول الكافى ج ٢ ص ٢٦. و الوافى ج ١ ص ١٨ م ٣.

(٣) يراجع المصادر المتقدمه آنفا.

(٤) وسائل الشيعة ج ١٥ ص ١٢٣ الباب ٤٦ من أبواب الجهاد، كالحديث ١٨.

(٥) وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد و فيه عدّه روايات مصرحه بأن منكر الولايه يكون كافرا و لكن لا يتنافى ذلك ترتب آثار الإسلام الظاهرى عليه كما ذكر فى الشرح.

(٦) وسائل الشيعة ج ٤ ص ٤١ الباب: ١١ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

(٧) وسائل الشيعة ج ٩ ص ٣٢ الباب: ٤ من أبواب ما يجب فيه الزكاه. كالحديث ٣، ٥، ٧،

(٨) وسائل الشيعة ج ١١ ص ٢٩ الباب: ٧ من أبواب وجوب الحج.

(٩) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٣ الباب: ١ من أبواب مقدمه العبادات.

(١٠) الوافي ج ١ ص ٢٦. و ص ١٧٠ م ٣.

(١١) الإنسان: ٧٦: ٣. و في صحيح حمran بن أعين قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله عز و جل «إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا». قال: «أما آخذ فهو شاكر، و إما تارك فهو كافر» وسائل الشيعة: ج ١ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات. الحديث ٥ و نحوها: الحديث: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٧

.....

الإسلام الذي هو موضوع للآثار الشرعية. و لا بأس بأن نعبر عن مثل هؤلاء الأشخاص بمسلمي الدنيا و كافري الآخرة إذ من المعلوم أن منكر الولايه، أو تارك الصلاة و الزكاه، أو الزاني و الكاذب، أو مطلق العاصي لا يكون كافرا بمعناه الأخص، الذي هو موضوع للآثار المعهودة من النجاسه، و غيرها. بل هو مقتضى الجمع بين الطائفتين من الروايات المذكوره.

و على الجملة: قد يراد من الكفر ما يقابل الإسلام، و هو الموضوع للآثار الشرعيه، من النجاسه، و هدر الدماء و الأعراض و الأموال، و عدم جواز المناكحه و التوارث. و العبره فيه: بإنكار ما يعتبر في حقيقه الإسلام، من الاعتراف بالشهادتين، و المعاد.

و قد يراد منه ما يقابل الإيمان، و هو محكوم بالطهاره، و سائر أحكام المسلمين، إلا أنه يجري مجرى الكفار في الآخرة، دون الدنيا.

و قد يراد منه ما يقابل المطيع، لإطلاقه على العاصي، كما ورد في تفسير الآيه الشريفه و غيرها كما أشرنا. و إطلاق الكافر عليه أيضا يكون بلحاظ الآخرة و يكون تعذيبه

عذاب الكفار، أو أهون منه.

فتحصّل من جميع ما ذكرناه: أن موجب الكفر المصطلح إنما هو إنكار التوحيد، أو الرساله، أو المعاد، أو ما يرجع إلى ذلك بإنكار حكم معلوم، سواء أ كان ضروريا أم لا، لأن إنكاره مع العلم تكذيب للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ.

و أما مع الجهل فلا يوجهه، و إن كان الحكم ضروريا في نفسه إذا اعترف بما يعتبر في الإسلام، لعدم ثبوت دليل على ان إنكار الضرورى سبب مستقل للكفر في نفسه، و إن كان الأحوط الاجتناب عنه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١١٨

ولد الكافر يتبعه في النجاسه (١).

---

(١) ولد الكافر البحث في نجاسه ولد الكافر إنما هو بعد الفراغ عن نجاسه والديه.

نعم لا يتوقف ذلك على نجاسه أهل الكتاب، لكفايه نجاسه المشركين في فائده هذا البحث.

ثم إن محلّ البحث في ولد الكافر إنما هو التبعية من حيث النجاسه دون سائر الأحكام، كالتبعية في جواز الاسترقاق، و التملك. إذ لا خلاف و لا إشكال ظاهرا في التبعية في الثاني، لقيام سيره المسلمين على ذلك، فإنهم كانوا يأسرون الإباء مع أولادهم و يسترقونهم جميعا من دون نكير في ذلك.

إلّا أنه لا ملازمه بين ثبوت التبعية فيه، و بين التبعية في النجاسه، فلا يصح الاستدلال بالسيره المستمره على التبعية في الأسر و التملك على التبعية في النجاسه، لإمكان التفكيك بينهما ثبوتا، و إثباتا.

كما أن محل الكلام إنما هو غير المميز العاقل، و أما هو فيستقل في الإسلام و الكفر، بإظهار ما هو المناط فيهما، من الإقرار بالشهادتين و المعاد، و إنكار ذلك. فإذا كان الولد عاقلا- مميزا و أظهر الكفر فهو كافر بالاستقلال، لصدق أنه يهودى، أو نصرانى، أو مشرك حقيقه،

و إن لم يكن مكلفا بالفروع، و معاقبا على تركها، إذ لا- منافاه بينه و بين ثبوت النجاسه الّتى هى من الأحكام الوضعيه له، كالنجاسه العرضيه. و حديث: «رفع القلم.» «١» لو سلم شموله للمقام فإنما هو رافع للتكليف دون الوضع، فالبحث إنما يكون فى الولد الصغير، رضيعا كان أو بعد الفطام، قبل كونه مميزا، بحيث لا اختيار له فى الاعتقاد بشىء.

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٤٢ الباب ٤ من أبواب مقدمه العبادات، كالحديث ١١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١١٩

.....

---

و يستدل على نجاسته بوجه:

الوجه الأول: أن التقابل بين الكفر و الإسلام تقابل العدم و الملكه، فعدم الإسلام يكفى فى صدق الكفر.

و فيه أولا: أن الظاهر من الأخبار الّتى تقدم بعضها «١» أن الإسلام و الكفر إنما يكونان بالاعتراف و الإظهار فى مقام الإثبات، فالكفر و إن كان أمرا عدميا لأنه عباره عن عدم الاعتقاد بالتوحيد و الرساله و المعاد إلّا أنه عدم خاص و هو العدم المبرز، كما أن الإسلام هو الاعتقاد المبرز، فالإظهار و الإبراز معتبر فى حقيقه الإسلام و الكفر.

و إن شئت فقل: إن التقابل بينهما تقابل الضدين، لاعتبار الإبراز الّذى هو أمر وجودى فى كل منهما، فمن لم يبرز شيئا لم يحكم عليه بالإسلام و لا الكفر، و حيث أن ولد الكافر لم يظهر منه شىء منهما فلا يمكن الحكم بكفره و لا إسلامه.

و ثانيا: أنه لو تم ذلك لكان فى المحل القابل، و هو الطفل المميز، و أما الرضيع. و نحوه فليس فيه ملكه الإسلام، و لا شأنه له لذلك، فهو كالحيوان.

الوجه الثانى: استصحاب نجاسه حال كونه دما أو علقه و هو فى بطن أمه.

و فيه أولا:

منع ظاهر، من جهة عدم بقاء الموضوع، فإن الإنسان غير الدم و العلقه. ثانيا: أنه من الاستصحاب في الشبهات الحكمية الذي لا نقول به.

الوجه الثالث: الروايات الدالة على تبعية أولاد الكفار لا بأبائهم، ك:

صحيحه عبد الله بن سنان قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

---

(١) في الصفحة: ١١٦. و يأتي في الصفحة: ١٢٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٠

.....

---

أولاد المشركين يموتون قبل أن يبلغوا الحنث. قال: كفّار، و الله أعلم بما كانوا عاملين، يدخلون مداخل آبائهم» (١).

و رواه وهب بن وهب عن جعفر بن محمد عن أبيه عليه السلام قال:

«قال علي عليه السلام: أولاد المشركين مع آبائهم في النار، و أولاد المسلمين مع آبائهم في الجنة» (٢).

و مرسل الكافي (٣): «أما أطفال المؤمنين فإنهم يلحقون بأبائهم، و أولاد المشركين يلحقون بأبائهم، و هو قول الله تعالى يَأْتِيَنَّكُمْ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ» (٤).

و فيه أولاد: أن هذه الروايات لا- يمكن العمل بظاهرها، لأنها مخالفة لأصول العدلية، فإنه سبحانه و تعالى أجلّ من أن يعذب الأطفال الصغار من دون توجه تكليف إليهم في دار الدنيا. و مجرد علمه سبحانه و تعالى بما كانوا يعملون- لو بقوا أحياء- غير كاف في تعذيبهم، و إنما لبطل إرسال الرسل، و إنزال الكتب، و بطل التكليف و الخلق، لعلمه تعالى أزلا بما يفعله العباد من الطاعة و العصيان، و إنما خلقهم و كلّفهم بالطاعة، ليهلك من هلك عن بينه، و يحيى من حيّ عن بينه، و لئلا يكون للناس على الله حجة، بل لله الحجة البالغة. فلا بد من تأويل مثل هذه الروايات، أو رد علمها إلى أهلها.

بل في بعض الروايات (٥): أنه يؤجج للأطفال نار يوم القيمة، و

---

(١) الوافى ج ٣، ص ١٠٠ م ١٣. و الحنث: الإثم و الذم، و بلغ الغلام الحنث: أى المعصيه، و الطاعه.

(٢) الوافى ج ٣. ص ١٠٠ م ١٣. ضعيفه بوهب بن وهب.

(٣) الوافى ج ٣. ص ١٠٠ م ١٣. ضعيف بالإرسال.

(٤) الطور ٥٢: ٢١.

(٥) كصحيحه زراره عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «إذا كان يوم القيمه احتج الله على سبعة، على الطفل، و الذى مات بين النبين، و الشيخ الكبير الذى أدرك النبى و هو لا يعقل، و الأبله، و المجنون الذى لا يعقل، و الأصم، و الأبكم، كل واحد منهم يحتج على الله عز و جل. قال: فيبعث الله تعالى إليهم رسولا فيؤجج لهم نارا، فيقول ان ربكم يأمركم أن ثبوا فيها، فمن وثب فيها كانت عليه بردا و سلاما، و من عصى سيق الى النار» الوافى ج ٣ ص ١٠٠ م ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٢١

إلا إذا أسلم بعد البلوغ، أو قبله، مع فرض كونه عاقلا مميزا، و كان إسلامه عن بصيره، على الأقوى (١).

---

يؤمنون بدخولها، فمن كان منهم من أهل الطاعه، و الانقياد، و الإيمان فى علم الله تعالى، بان كانت نفسه مفطوره على الخير- لو كان يبقى إلى البلوغ و الإدراك لأمن، و دخلها، و تكون عليه بردا و سلاما، و إن يكن الآخر يأبى و يهاب، فيمتنع من الدخول، فيؤمر به إلى النار.

و ثانيا: أنها خارجه عما نحن فيه، لأنها تتضمن بيان حكمهم فى الآخره، مما يرجع إلى مسأله الثواب و العقاب، و بحثنا إنما يكون فى نجاستهم فى الدنيا. و لا ملازمه بين الأمرين - كما هو ظاهر- إذ من الممكن أن يكونوا محكومين بالطهاره فى

الدنيا، و لكنهم فى الآخره يدخلون فى النار، و الأحكام الفقهيّه إنما ترجع إلى عالم الدنيا، و لآخره أحكام آخر.

الوجه الرابع: الإجماع كما حكى دعواه عن جماعه. و لكن تحصيل الإجماع المصطلح مشكل، و المنقول منه ليس بحجه. كما أن الشهره المحققه، و قيام السيره على التبعيه فى الأسر و الاسترقاق لا- يلزم التبعيه فى النجاسه. و إن كان الأحوط الاجتناب، كما فى أصل نجاسه أهل الكتاب، خروجاً عن مخالفه المشهور، و الإجماع المنقول. هذا كله فى الولد الملحق بأبويه، و لو بنكاح صحيح عندهم.

(١) لإطلاق ما دل «١» على كفايه الإقرار بالشهادتين فى إسلام المقر

---

(١) كموثقه سماعه المتقدمه فى ص ١١٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٢٢

.....

---

بهما فإنه يشمل لما قبل البلوغ، إذا كان ذلك عن تعقل للمعنى المراد منهما، كما يشمل بعد البلوغ، فيحكم بطهارتهما بلا فرق بينهما. و عدم إلزام الصبى غير البالغ بالإسلام بمقتضى حديث «١» رفع القلم لا- ينافى صحته منه. و الإجماع على نجاسه ولد الكافر لو تم فإنما هو فى غير المميز المعترف بالإسلام.

ما يثبت به الكفر أو الإسلام بقى الكلام فيمن يحكم بكفره أو إسلامه ظاهراً. فنقول هل العبره فى الحكم بالإسلام بمجرد الاعتقاد القلبى و إن لم يبرزه باللسان؟ أو بالإقرار بالشهادتين و إن لم يعلم مطابقتها للاعتقاد، بل و إن علم الخلاف؟ أو المعتبر فيه كلا الأمرين معاً؟ الصحيح هو التفصيل بين الإسلام التبعى و الاستقلالى، أى بين من ولد على الإسلام من أبوين مسلمين، أو من مسلم و كافر، و حكم بإسلامه تبعاً لوالديه، أو أحدهما، و نشأ على ذلك، و بين من لم يكن كذلك، و لا بد من الحكم



بإسلامه ابتداء و استقلالاً، كالمتولد من كافرين.

أما الأول فلا- يعتبر في إسلامه شىء من الأمرين، فما لم يجحد، و لم يظهر الكفر يحكم بإسلامه. و يدل على ذلك السير المستمره على معاملة الإسلام مع أولاد المسلمين من دون توقف على إلزامهم بالإقرار بالشهادتين عند البلوغ، بل يكتفى بمجرد نشوه من مسلمين، أو مسلم واحد، إلّا أن يظهر الكفر، و الجحود. هذا مضافاً إلى شهاده جمله من الروايات بذلك:

منها: صحيحه محمّد بن مسلم قال: «كنت عند أبي عبد الله عليه السّلام جالسا عن يساره، و زراره عن يمينه، فدخل عليه أبو بصير، فقال: يا أبا

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٤٥ الباب ٤ من أبواب مقدمه العبادات، كالحديث: ١١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٢٣

.....

---

عبد الله، ما تقول فيمن شك في الله؟ فقال: كافر، يا أبا محمّد. قال: فشك في رسول الله صلّى الله عليه و آله، فقال: كافر. ثمّ التفت إلى زرارته، فقال: إنما يكفر إذا جحد» (١).

و منها: روايه زرارته عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «لو أن العباد إذا جهلوا وقفوا و لم يجحدوا لم يكفروا» (٢).

إذا المراد بالعباد هم المعروفون بالإسلام بظاهر الحال إذا خطر في قلوبهم الشك، و عرضت لهم الشبهات الناشئه من جهالتهم، فهم لا يخرجون بذلك من زمرة المسلمين ما لم يجحدوا ذلك الشىء الذى شكّوا فيه. و ذلك بقريته قوله: «لم يكفروا»، إذ لا معنى له بالإضافة إلى غير المسلمين، فالمسلم التبعي لا يعتبر في الحكم بإسلامه شىء من الأمرين، و لو بعد البلوغ.

و أما الثانى - أى من كان كافراً و لو تبعاً و أراد أن يسلم - فيكفى فيه مجرد الإقرار باللسان، و إن

لم يكن عن اعتقاد قلبى. و يدل عليه:

أولاً: السير النبوي، فإنه صلى الله عليه وآله كان يكتفى في الحروب وغيرها بمجرد الإقرار بالشهادتين، مع العلم بعدم اعتقاد أكثرهم - بل جميعهم - بهما، لقرب عهدهم بالإسلام. بل إن بعض المنافقين لم يؤمنوا بالله طرفه عين، و مع ذلك كانوا يظهرون الشهادتين باللسان، و هو صلى الله عليه وآله مع علمه بحالهم لم يحكم بكفرهم.

و ثانياً: الكتاب العزيز، حيث قال عز من قائل «وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ» (٣). مع أن النبي صلى الله عليه وآله كان يعامل معهم معاملة

---

(١) وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، الحديث: ٥٦.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٣٢ الباب ٢ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث: ٨. ضعيفه بمحمد بن سنان.

(٣) المنافقون ٦٣: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٤

و لا فرق في نجاسته بين كونه من حلال، أو من الزنا، (١) و لو في مذهبه.

---

الإسلام في الطهارة و سائر الأحكام. و قال تعالى قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَ لَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَ لَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ. (١). فان مفاده كفايه الإقرار باللسان في حقيقة الإسلام، و إن لم يكن كافياً في حقيقة الإيمان.

و ثالثاً: الأخبار الدالة على أن الإسلام ليس إلّا الشهادتين - كما تقدم في روايه الكافي عن سماعه (٢) بل ورد ذلك في بعض روايات العامه أيضا ففي صحيح البخارى (٣) عن النبي صلى الله عليه وآله قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، و أن محمداً رسول الله، و يقيموا الصلاة، و يؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماء

هم و أموالهم.»

فتحصل: أنه يكفي في الإسلام الإقرار باللسان، وإن لم يكن عن اعتقاد قلبي. إلا أن مثله مسلم الدنيا يترتب عليه فيها أحكامه، من الطهارة، وحقن الدماء، واحترام المال، وجواز النكاح، ولكنه يجرى عليه في الآخرة أحكام الكافر، كما أشرنا إليه.

(١) ولد الكافر من الزنا.

قد يتوهم عدم تبعيته ولد الزنا لأبويه الكافرين في النجاسة، لنفي كونه ولدا لهما شرعا، فلا يتبعهما في الأحكام، ومنها النجاسة، فيحكم بطهارته لا محاله.

---

(١) الحجرات ٤٩: ١٤.

(٢) في الصفحة ١١٦.

(٣) ج ١ ص ١٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٥

و لو كان أحد الأبوين مسلما فالولد تابع له إذا لم يكن عن زنا، بل مطلقا (١) على وجه مطابق لأصل الطهارة.

---

و يندفع: بان ولد الزنا ولد لأبويه لغه، و عرفا، بل و شرعا. أما العرف و اللغه فالأن المراد بالولد فيهما هو المخلوق من ماء الرجل أو المتكون في بطن الام. و أما شرعا فلانه لم يرد دليل شرعى على نفي الولديّه في ولد الزنا، و إنّما نفى عنه الإرث خاصه، و قد ورد نظيره في الولد القاتل لأبيه، أو من كان رقا، أو كافرا، حيث لا توارث بينهما في هذين الموردين أيضا، و نفى التوارث لا يلازم نفي الولديه من سائر الجهات. و أما قوله عليه السلام في عدّه روايات:

«الولد للفراش و للعاهر الحجر» (١). فهو حكم ظاهري في مقام الشك في أن الولد من الزوج أو الزنا، لا حكم واقعي في مقام بيان الواقع. فلو تم إجماع على نجاسة ولد الكافر تبعا فمقتضى إطلاق معقده عدم الفرق بين الولد الحلال أو الحرام.

(١) قد عرفت أن المستند في النجاسة

التبعيه لولد الكافر إنما هو الإجماع، و القدر المتيقن منه إنما هو المتولد من كافرين، و أما المتولد من مسلم و كافر فلا يشملہ الإجماع على النجاسه، لو لم يكن منعقدا على خلافه، كما عن بعض. و لا أقل من الشهره على الطهاره. و هذا من دون فرق بين أن يكون عن زنا من الطرفين، أو من طرف واحد، سواء المسلم أو الكافر، لأن نفي الولد- كما عرفت- إنما يختص بالإرث، دون سائر الأحكام، فنفي ولدتيه عن المسلم الزاني بلحاظ الإرث لا يوجب نفي ولدتيه عنه بلحاظ آخر، و لا يلحقه بالكافر، فالمرجع فيه مطلقا قاعده الطهاره.

---

(١) وسائل الشيعه ج ٢١ ص ١٧٣ الباب ٥٨ من أبواب نكاح العبيد و الإمام، الحديث: ٢، ٣، ٤، ٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٢٤

### [ مسأله ١: الأقوى طهاره ولد الزنا من المسلمين ]

(مسأله ١): الأقوى طهاره ولد الزنا (١) من المسلمين، سواء كان من طرف أو طرفين، بل و ان كان أحد الأبوين مسلما، كما مر.

---

(١) طهاره ولد الزنا قال في الحدائق «١»: «المشهور بين الأصحاب- سيما المتأخرين- القول بطهاره ولد الزنا، و الحكم بإسلامه، و دخول الجنه. و عن ابن إدريس القول بكفره و نجاسته، و نقل عن العلامة في المختلف القول بالكفر عن المرتضى، و ابن إدريس، و نقل جملة منهم عن الصدوق أيضا القول بالنجاسه و الكفر.»

و لا يخفى أنه قد استدل على نجاسه ولد الزنا بجملة من الروايات التي يأتي ذكرها. و أما القول بكفره فمبنى على دعوى الملازمه بين النجاسه و الكفر، بدعوى: أن المسلم لا يكون نجسا، و أنه لا واسطه بين الكفر و الإسلام. و في كلتا المقدمتين نظر، و إشكال.

و كيف كان فقد استدل

على نجاسته بجملة من الروايات التي تقصر دلالة أو سنداً عن المطلوب، بحيث لا توجب الخروج عن أصله الطهاره، و أصله الإسلام، الدال عليهما حديث الفطره، و الأخبار الكثيره «٢» الداله على صيروره المكلف بإقراره بالشهادتين و تدينه بهما مسلماً، بل غايتها الدلاله على ثبوت القذاره المعنويه، و الخباثه الباطنيه، و الشقاوه الذاتيه.

فمنها: مرسله الوشاء عمن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه كره سئور ولد الزنا، و سئور اليهودي، و النصراني، و كل من خالف الإسلام، و كان أشد ذلك عنده سئور الناصب» «٣».

---

(١) ج ٥ ص ١٠.

(٢) الوافي ج ١ ص ١٨ م ٣ باب: أن الايمان أخص من الإسلام.

(٣) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٢٩ الباب ٣ من أبواب الأسئار، الحديث ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٢٧

.....

---

و فيه: أن الكراهه أعم من النجاسه المصطلحه، فإن الكراهه في الأخبار و إن لم تكن ظاهره في الكراهه المصطلحه، لكنها ليست ظاهره في خصوص الحرمة فيمكن أن يكون الوجه فيه القذاره المعنويه. و ذكر ولد الزنا في سياق الأنجاس لا يصلح قرينه لإرادته النجاسه، لإمكان أن يكون الوجه في الجميع هو القذاره المعنويه، كما يشهد لذلك التصريح بأشديه سئور الناصب، فإنها هي القابله للتشكيك دون النجاسه الظاهريه.

و منها: روايه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غساله الحمام، فان فيها غساله ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء، و فيها غساله الناصب، و هو شرهما. إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب، و أن الناصب أهون على الله من الكلب» «١».

و فيه: أن المراد الخباثه المعنويه، لأن النجاسه

المصطلحه لا تتعدى عن ولد الزنا إلى أولاده، و أما القذاره المعنويه فيمكن فيها ذلك.

و منها: غيرها من الروايات الدالّه على المنع عن استعمال غسله الحَمَام المجتمعه من غسله ولد الزنا، و الجنب، و اليهود، و النصارى، ك:

روايه حمزه بن أحمد عن أبي الحسن الأوّل عليه السّلام قال: «سألته- أو سأله غيري- عن الحَمَام. قال: أدخله بمئزر، و غَضّ بصره، و لا- تغتسل من البئر التي تجتمع فيها ماء الحَمَام، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب، و ولد الزّنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» (٢).

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٤. و هي ضعيفه بإرسال الكافي، و بابن جمهور الواقع في طريقها- و هو محمد بن حسن بن جمهور و بمحمد بن القاسم المررد بين الثقه و غيره.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢١٨ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١. ضعيفه بحمزه ابن أحمد المجهول.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٢٨

.....

---

و روايه عليّ بن الحكم عن رجل عن أبي الحسن عليه السّلام- في حديث- أنه قال: «لا تغتسل من غسله ماء الحَمَام، فإنه يغتسل فيه من الزّنا، و يغتسل فيه ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» (١). و نحوها غيرها.

و هذه الروايات لا دلالة فيها على النجاسه المصطلحه، غايتها الدلاله على القذاره المعنويه، بقريته عطف الجنب، و الزّاني، و غير ذلك الظاهر في مانعيه نفس العنوان دون التنجس بالمنى.

و منها: غير ذلك من الأخبار التي تكون أضعف دلالة مما سبق، و إنما ذكروها من باب التأييد، و لا تأييد بها، ك:

موثقه زراره، قال: «سمعت أبا

جعفر عليه السّلام يقول: لا خير في ولد الزّنا، ولا في بشره، ولا في شعره، ولا في لحمه، ولا في دمه، ولا في شىء منه، يعنى ولد الزّنا» (٢).

و عدم دلالتها على النجاسه المصطلحه ظاهره. و عدم الخير فى شىء منه إنّما يناسب القذاره الذاتيه المعنويه.

و كحسنه محمّد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «لبن اليهوديّ، و النصرانيه و المجوسيّه أحب إلى من ولد الزّنا.» (٣).

و مرفوعه محمّد بن سليمان الدّيلمى إلى الصادق عليه السّلام قال: «يقول ولد الزّنا يا ربّ فما ذنبى؟ فما كان لى فى أمرى صنع! قال: فيناديه مناد فيقول: أنت شرّ الثلاثه أذنب والداك فتبت عليهما، و أنت رجس، و لن

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢١٩ الباب المتقدم، الحديث: ٣. مرسله.

(٢) البحار ج ٥ ص ٢٨٥. الحديث: ٦ المطبوع عام ١٣٧٦ هـ.

(٣) وسائل الشيعه ج ٢١ ص ٤٦٢ الباب ٧٥ من أبواب أحكام الأولاد. الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٢٩

### [ (مسأله ٢) لا إشكال فى نجاسه الغلاه ]

(مسأله ٢) لا إشكال فى نجاسه الغلاه (١).

---

يدخل الجنّه إلّا طاهر» (١).

و رواه أبى بصير عن الصادق عليه السّلام قال: «إن نوحا حمل فى السفينه الكلب و الخنزير، و لم يحمل فيها ولد الزّنا، و إن الناصب شر من ولد الزّنا» (٢).

و الأخبار (٣) الدالّه على مساواه دينه لدينه اليهودى ثمانمائه درهم، إلى غير ذلك من الروايات الّتى تشترك مع ما مر فى الضعف، و القصور، فالصحيح أن ولد الزّنا محكوم بالطهاره و الإسلام، و لو كان أحد أبويه مسلما و الآخر كافرا - كما فى المتن -

(١) نجاسه الغلاه لا بد أوّلا من تحقيق مقاله الغلاه و النظر فيما

يعتقدون ثم الحكم بكفرهم، و نجاستهم، أو عدمه.

و هم ينقسمون بحسب معتقدهم، أو ما يحتمل في اعتقادهم إلى أقسام.

الأول: من يعتقد بألوهيه أمير المؤمنين أو أحد الأئمة الأطهار عليهم السّلام بمعنى أن الإمام عليه السّلام ربّ مجسم نازل من السماء، و هو القديم الواجب. و هؤلاء إن أنكروا وجود صانع غيره فلا ريب في أنّهم كفّار بالذات إن كانوا عقلاء، و إلّا فقد رفع عنهم القلم. و إن أثبتوا وجود خالق آخر معه

---

(١) البحار ج ٥ ص ٢٨٥. الحديث: ٥. المطبوع عام ١٣٧٦ هـ.

(٢) البحار ج ٥ ص ٢٨٧. الحديث: ١٣. المطبوع عام ١٣٧٦ هـ.

(٣) وسائل الشيعة ج ٢٩ ص ٢٢٢ الباب ١٥ من أبواب ديات النفس من كتاب الديات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٠

.....

---

فهم مشركون، إذ لا- فرق في ثبوت الكفر و الشرك بين إثبات الألوهية لمثل أمير المؤمنين، أو الأصنام، أو شخص آخر. و إن اعتقدوا بالحلول فقد كفروا من جهة إنكار الضرورى، لما استقل به العقل، و ثبت في الشرع ضروره أن الله تعالى أجلّ، و أعظم من أن يحلّ في بشر يأكل و ينام، أو يفعل شيئاً آخر من أفعال خلقه. و الخلاصه أنه لو تمت نسبه هذه العقيدة إلى الغلاة فهم بين كافر بالله تعالى، أو مشرك، أو منكر للضرورى، و على كل تقدير فهم أنجاس بلا إشكال.

الثانى: من يعتقد بأن أمير المؤمنين عليه السّلام أو الأئمة الأطهار عليهم السّلام قد فوّض الله إليهم أمر التشريع، و التكوين من الخلق و الرزق و الإحياء و الإماتة، و غير ذلك من الأمور التكوينية تفويضاً تاماً على نحو انعزال البارى تعالى و تقدس عن الخلق انعزالاً كاملاً بحيث



يكون ذلك أشبه شىء بانعزال ملك عن ملكه، و تفويضه الأمور إلى وزيره، و هذا هو الاعتقاد بالتفويض و هو لا يوجب الكفر بالذات إلا أنه مخالف لضروره الدين، لما ثبت في الشّرع من أن أمر التشريع و التكوين مختص به تعالى، كما دلّ عليه الكتاب العزيز. كقوله تعالى **إِلَّا لَهُ الْخَلْقُ وَ الْأَمْرُ لِيُبَارِكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ** «١» و قوله تعالى **قُلِ اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَ هُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ** «٢» فالحكم بكفر هؤلاء مبنّى على التفصيل المتقدم «٣» في كفر منكر الضرورى، لأن هذه العقيدة و إن كانت باطله فى نفسها إلا أنها لا توجب الكفر بالذات، بل إنما توجهه بلحاظ إنكار الضرورى، فإن قلنا بأن إنكاره يوجب الكفر مطلقا فهم كفّار، و إن لم يلتفتوا إلى أنه إنكار للضروره، و إن قلنا بأنه لا

---

(١) الأعراف ٧: ٥٤.

(٢) الرعد ١٣: ١٦.

(٣) فى الصفحه ١١١.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٣١

.....

---

يوجهه إلّا مع الاعتقاد بأنه خلاف الضروره فلا- يحكم بكفرهم لو كان ذلك عن جهل بالحال، أو لشبهه حاصله من الكلام المأثور عنهم عليهم السلام فى بعض الروايات «١».

أو الأدعيه «٢».

---

(١) منها: ما فى نهج البلاغه من كتاب أمير المؤمنين عليه السلام الى معاويه ذكر فيه فى مقام بيان فضائله عليه السلام: «فإننا صنائع ربنا و الناس بعد صنائع لنا.»- شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد ج ١٥ ص ١٨٢- إذ قد يتوهم من هذه العبارة أن الناس مخلوقون لهم و هم مخلوقون لله تعالى.

و لكن يدفعه أولا أن اللام فى قوله عليه السلام: «صنائع لنا» ظاهر فى التعليل لا التعديه فيكون المعنى ان الناس خلقوا لأجلنا. كما فى قوله تعالى

خَلَقَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا - البقره: ٢٩- و من هنا لم يذكر اللام في قوله عليه السّلام «فإننا صنائع ربنا» و ثانيا: لو سلم كونه للتعديه كان المراد ان الناس مصنوعون لهم في الهدايه و الرشاد، فإنهم الهادون للخلق، و مرشد و هم إلى الحق، فيكون المعنى ان الله تعالى هادينا، و نحن هادون للخلق. قال ابن أبي الحديد في ج ١٥ ص ١٩٤ من شرحه: «هذا كلام عظيم عال على الكلام، و معناه عال على المعاني، و صنيعه الملك من يصطنعه الملك، و يرفع قدره، يقول: ليس لأحد من البشر علينا نعمه، بل الله تعالى هو الذى أنعم علينا، فليس بيننا و بينه واسطه، و الناس بأسرهم صنائعنا، فنحن الواسطه بينهم و بين الله تعالى، و هذا مقام جليل ظاهره ما سمعت، و باطنه أنهم عبيد الله، و أن الناس عبيدهم».

و منها: ما عن أمير المؤمنين عليه السّلام أيضا في خصال الصدوق: «إياكم و الغلو فينا قولوا:

انا عبيد مروبون، و قولوا في فضلنا: ما شئتم»- البحار ج ٢٥، باب- ٩- نفي الغلو ص ٢٧٠ حديث ١٥ طبع دار الكتب الإسلاميه- إذ لعله يتوهم منه: أن عموم قوله عليه السّلام «قولوا في فضلنا:

ما شئتم» يشمل التفويض. و لكن يدفعه أن نهيه عليه السّلام عن الغلو في حقهم و إثبات العبوديه و المروبويه لهم عليهم السّلام ينفيان التفويض، كما هو واضح. فيكون المعنى قولوا في فضلنا ما شئتم مما يناسب العبوديه و المروبويه.

(٢) كما في الدعاء المروى في التوقيع الشريف من الناحيه المقدسه بروايه الشيخ «قده» في مصباح المتهجد عن محمد بن عثمان بن سعيد رضى الله عنه في شأن و لاه الأمر: انه يدعى به

فى كل يوم من أيام رجب «اللهم إنى أسألك بمعانى جميع ما يدعوك به ولاء أمرك. إلى قوله عليه السّلام فجعلتهم معادن لكلماتك، و أركاننا لتوحيك و آياتك، و مقاماتك التى لا تعطيل لها فى كل مكان، يعرفك بها من عرفك، لا فرق بينك و بينها الا أنهم عبادك و خلقك، فتقها و رتقها بيدك.».

إذ قد يتوهم من قوله عليه السّلام «لا- فرق بينك و بينها»: أنه لا فرق بينه تعالى و بين ولاء أمره فى ثبوت المقامات الإلهيه لهم عليهم السّلام سوى أنهم عباده و خلقه، فيدل على التفويض.

و يدفعه: أن هذا الدعاء مع إجمال عباراته و عدم ثبوت صحه سنده- لان الشيخ يرويه عن أحمد بن محمد بن عياش الجوهري و لم يثبت وثاقته- لا دلالة فيه على التفويض لان قوله عليه السّلام:

«فتقها و رتقها بيدك.» ينفى التوهم المزبور لدلالته على أن كل ما يكون لهم عليهم السلام من الشئون و المقامات عطاء ربوبى، و مع ذلك فتقها و رتقها بيده تعالى، لأنهم عباده و خلقه. فلاحظ الدعاء بتمامه، و قد ذكره المحدث القمى فى مفاتيحه فى الأدعية الرجيه. و رواه المجلسى فى البحار ج ٩٨ ص ٣٩٢-٣٩٣: طبعه الإسلاميه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٣٢

.....

---

و الزيارات «١» التى ظاهرها تفويض الأمر إليهم عليهم السّلام فى تلك

---

(١) منها ما فى زياره الحسين عليه السّلام المرويه فى الكافى- ج ٤ ص ٥٧٧ طبعه دار الكتب الإسلاميه- عن الصادق عليه السّلام: «اراده الرب فى مقادير أموره تهبط إليكم، و تصدر من بيوتكم، و الصادر عما فصل من أحكام العباد.» إذ قد يتوهم: دلالة على أن الأئمة الأطهار عليهم السلام كما انهم

مصادر للأحكام الشرعيه و الإراده التشريعيه الإلهيه كذلك هم مصادر لمقدرات الأمور و الإراده التكوينيّه فيكون المعنى أنه قد فوض إليهم أمر التشريع و التكوين جميعا، فيؤخذ منهم الأحكام الشرعيه، و يتصرفون في الكون ما شاؤا. و يندفع: بأنه لا معنى لهبوط اراده الرب التكوينيّه إليهم عليهم السلام، لأن إرادته تعالى احداثه و فعله، كما فسرها به الأئمه الأطهار عليهم السلام فيما روى عنهم- في أصول الكافي ج ١ ص ١٠٩ باب أن الإراده من صفات الفعل- و لا معنى حينئذ لهبوطها إليهم. و توهم:

إيكال الإراده الإلهيه إليهم عليهم السلام بمعنى أنهم إذا شاؤا شاء الله تعالى خلاف ظاهر العبارة جدا، فلا محاله لا يخلو الحال من اراده أحد أمرين. الأول: أن يكون المراد أنهم يعلمون بإرادته الله تعالى التكوينيّه أى بما يفعله تعالى في الأمور الكونيّه فيكون المعنى انه تعالى يطلعهم على ما قدره في خلقه و عبادته من الأمور الغيبيه، و هم يخبرون بها إذا شاؤا.

و يؤيد ذلك ما ورد في جملة من الروايات- المرويّه في البحار ج ٢٦ باب ٦ ص ١٠٩ طبعه الإسلاميه- من أنه لا يحجب عنهم علم السموات و الأرض، فيهبط إليهم علم خلق الله تعالى، و يصدر من بيوتهم.

و منه يعلم: أنه لو كانت الإراده الإلهيه من صفات الذات لا- الفعل، كما عليه أكثر الحكماء، بمعنى أنها الابتهاج و الرضا في مرحله الذات المتحد مع العلم مصداقا و ان كان مغايرا له فهو ما لاستقام المعنى أيضا، لأن المراد حينئذ أنهم عليهم السلام يعلمون بها أى يطلعهم الله تعالى على إرادته و مشيئته في مقدرات الأمور الكونيّه، و ان شاؤا أخبروا بها، و يكون حاصل المعنى: أنه تعالى يطلعهم

على خلقه أو إرادته فيه و هذا من فضل الله تعالى يؤتیه من يشاء انه ذو فضل عظیم.

خوبی، سید ابو القاسم موسوی، فقه الشیعه - کتاب الطهاره، ۶ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ایران، سوم، ۱۴۱۸ ه ق

فقه الشیعه - کتاب الطهاره؛ ج ۳، ص: ۱۳۲

وقال تعالى وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. - آل عمران ۳: ۱۷۹- أى  
فإذا اجتباه يطلع على غيبه، كما أطلع النبي - صل الله عليه وآله - على حال المنافقين. وقال تعالى أيضا عَالِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ  
عَلَيْهِ غَيْبَهُ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ - الجن ۷۲: ۲۶- ۲۷- و هاتان الايتان يخصص بهما إطلاق الآيات الداله على اختصاص  
الغيب به تعالى.

الثانى ان يكون المراد الإراده التشريعيه و نزول الأحكام الشرعيه إليهم عليهم السلام و لو بواسطه الرسول الأكرم - صلى الله عليه  
و آله - فتكون الجملة الثانيه «و الصادر عما فصل من أحكام العباد» كتوضيح أو تأكيد للجملة الاولى، و هذا هو الأنسب، لأن  
بيوتهم بيوت الوحي و التنزيل، و يكون قوله عليه السلام «و الصادر عما فصل» مبتدأ و خبره مقدر بقريته ما سبق، اى يصدر من  
بيوتكم.

و منها: ما فى الزياره الجامعه الكبيره المرويّه فى الفقيه - ج ۲ ص ۳۷۰ طبعه دار الكتب الإسلاميه - عن الإمام الهادى عليه السلام  
«بكم فتح الله، و بكم يختم، و بكم ينزل الغيث، و بكم يمسك السماء أن تقع على الأرض الا - باذنه، و بكم ينفس الهم، و  
يكشف الضر» و قريب منها ما فى الزياره المتقدمه للحسين عليه السلام: «بكم تنبت الأرض أشجارها و بكم تخرج الأشجار

أثمارها، و بكم تنزل السماء قطرها و رزقها.» المرويه فى الكافى ج ٤ ص ٥٧٦-٥٧٧- و لكن الظاهر من هذه الفقرات و نحوها أن الأئمة الأطهار عليهم السّلام و سائط للفيوضات الربانيه لا-المباشرون لها، بمعنى انه تعالى بسبب وجودهم ينزل الغيث، و يمسك السماء و هكذا، لا أنه تعالى يستعين بهم فى هذه الأمور.

و منها: ما فى الزياره الجامعه أيضا: «و استرعاكم أمر خلقه» أى استحفظكم إياه، و ولى أمره إليكم.

بتوهم: أن إطلاق الأمر يعم التشريعى و التكوينى كما أن إطلاق الخلق يعم غير الإنسان، فتدل هذه الجملة على إيكال مطلق أمر الخلق إليهم عليهم السّلام. و يدفعه: انه لو سلم الإطلاق، و لم يحمل على خصوص التشريع، لاحتفاه بما يحتمل القرينيه من قوله عليه السّلام قبلها» فيحق من ائمتكم على سره» و بعدها «و قرن طاعتكم بطاعته» لم يدل على إيكال الأمر إليهم عليهم السّلام على نحو التفويض التام، بحيث يستلزم انزال البارى تعالى عن أمر خلقه بالمره، كما لا- يخفى، فان رعايتهم لأمر الخلق انما يكون بعاء من الرب، و الاعتقاد بذلك لا يوجب كفرا، و لا غلوا، كما ذكر فى الشرح فى القسم الثالث.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٣٤

.....

---

الأمر (الثالث) من يعتقد بأن الأئمة عليهم السّلام عباد مكرمون و هم أشرف المخلوقات على الإطلاق، و لذلك كرمهم الله تعالى، فجعلهم و سائط للفيض، فيسند إليهم أمور التشريع، و التكوين على ضرب من الإسناد، كما يسند الإمامته إلى ملك يسند الإمامته إلى ملك الموت «١» و الرزق إلى ميكائيل، و المطر إلى ملك المطر «٢» بل فى الكتاب العزيز إسناد الخلق و شفاء المرضى و إحياء الموتى إلى عيسى بن

مريم عليهما السلام في قوله تعالى أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ. فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَ أُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَ الْأَبْرَصَ وَ أُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ ﴿٣﴾ فالاعتقاد بأنهم عليهم السلام رازقو الخلق، و محيوهم، و مميتوهم بهذا المعنى أى بمعنى قدرتهم على ذلك بإقدار من الله تعالى بحيث لا يرجع إلى الاعتقاد بربوبيتهم، و لا بتفويض الأمر إليهم لا محذور فيه، و لا يوجب الكفر، بل هو من الغلو الحسن الذى لا بد من الالتزام به فى الجملة «٤» إذ لا تنافى بين

---

(١) كما فى قوله تعالى قُلْ يَتَوَفَّاكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ السَّجْدَةَ ٣٢: ١١.

(٢) راجع سفينه البحار ج ٢ ص ٥٤٦ تهتدى الى أبواب البحار فى بيان أوصاف الملائكة، و أصنافهم، و ما أوكل إليهم من الأعمال.

(٣) آل عمران ٣: ٤٩.

(٤) أقول: ظاهر جملة من الآيات الكريمة صدور خوارق العادات من الأنبياء عليهم السلام صدور الفعل من فاعله، بحيث كانوا يتصرفون فى الأمور التكوينية بإرادتهم، الا ان ذلك كان بإقدار من الله العزيز الحكيم لهم على ذلك، و مما يدلنا على ذلك قوله تعالى فى شأن عيسى بن مريم - عليه السلام أَنِّي أَخْلَقْتُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ، فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَ أُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَ الْأَبْرَصَ وَ أُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ. - آل عمران ٣: ٤٩- فقد نسب عيسى عليه السلام خلق الطير و إبراء الأكمه و الأبرص و احياء الموتى الى نفسه، و ظاهر النسبه صدور هذه الأفعال منه عليه السلام الا أنه بإذن من الله تعالى، أى برخصته، تعالى فالفعل فعله لكنه بإقدار و اذن منه تعالى، و لا موجب للحمل على الإسناد

المجازى- كما قيل في بعض التفاسير- بعد إمكان الحمل على الحقيقه و عدم وجود قرينه على الخلاف، إذ لا محذور في إعطاء الله عز و جل قدره خرق العاده، و التصرف في الكون لبشر كما أقدره على الأفعال العاديه، من الأكل، و الشرب، و نحوهما، فيتمكن من احياء الموتى، كما يتمكن من الأكل و الشرب قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ، وَ تَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَ تُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَ تُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلِيُّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ- آل عمران ٣: ٢٦- إذ من جمله ما يكون ملكا له تعالى، و تعمه قدرته إقدار عبد من عباده الصالحين على فعل خارق للعاده- كإحياء الموتى- لعدم كونه من المحالات العقليه كى لا- تتعلق به إقدره، و لا يكون ملكا له تعالى، و تكرار الاذن في كلامه عليه السلام مما يشعر بإصراره على استناد الآيات المذكوره الى الله تعالى في الحقيقه، لأنها بقدرته تعالى، و لما كان من المترقب ان يضل فيها الناس، فيعتقدوا بألوهيته استدلالا بالآيات المعجزه الصادره عنه عليه السلام قيد كل آيه يخبر بصدورها منه مما يمكن أن يضلوا بها كالخلق، و احياء الموتى باذن الله تعالى، ثم ختم الكلام بقوله إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَ رَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ آل عمران ٣: ٥١- و من الجائز أيضا أن يكون تكرار الاذن للإشاره الى أن الأنبياء عليهم السلام لا- يصدر منهم خرق العادات إلا- بإذن خاص من الله تعالى في كل مورد بخصوصه، كما في الشفاعة، قال الله تعالى مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ- البقره ٢: ٢٥٥- و من الآيات الظاهره في صدور الفعل الخارق للعاده من



الأنبياء قوله تعالى في شأن سليمان عليه السلام «فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ»- ص ٣٨: ٣٦- إذ هي داله على أن الريح كانت تجرى بأمره، و هو المجرى لها الا انه بتسخير من الله العزيز للريح له يجعله تحت أمره، كما دل عليه قوله تعالى في مقام الامتنان عليه هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ- ص ٣٨: ٣٩- وقد ورد في تفسير دعاء سليمان عليه السلام رَبِّ اغْفِرْ لِي وَ هَبْ لِي مُلْكًا لَّا يَبْغِي لِيَ بَعْدِي- ص ٣٨: ٣٥- ان الله تعالى سخر له الريح، و الشياطين، و علمه منطلق الطير، و مكن له في الأرض كي لا يشتهه على أحد أنه أخذ الملك ظلما، و هذا هو المراد من قوله عليه السلام ان يهب له ملكا لا يبغي لأحد من بعده- لا حظ تفسير الصافي ج ٢ ص ٤٤٧. و عليه لا موجب لحمل الأمر في قوله تعالى:

«تَجْرِي بِأَمْرِهِ» على الدعاء، أى بدعاءه. و من تلك الآيات قوله تعالى في آصف بن برخيا قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبِيلٌ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ.- النمل - ٢٧: ٤٠- لدلالاتها على أن آصف ابن برخيا الذى عنده علم من الكتاب كان متمكنا من إحضار عرش بلقيس من مكان بعيد بزمن أقصر من طرفه عين، و ظاهر الآيه الكريمة إسناد الفعل إليه مباشرة، فكان ذلك من فعل آصف الا- انه بإقدار من الله تعالى، و هذا تصرف فى الكون بأمر خارق للعادة من دون أسباب ظاهريه، و هو المطلوب، و انما لم يفعل ذلك سليمان بنفسه مع انه كان نبيا لا علامه للناس أن آصف هو الوصى

من بعده- كما ورد في الحديث المروى في ج ١٤ من البحار ص ١٢٤ طبعه الإسلاميه.

و على الجملة ظاهر الآيات الكريمه المتقدمه صدور الأفعال المذكوره- كخلق الطير، و إبراء الأكمه و الأبرص، و احياء الموتى، و اجراء الريح، و الإتيان بعرش بلقيس- من الأنبياء عليهم السلام و لا ينافى ذلك ظهور جمله من الآيات الأخرى في أن معجزات الأنبياء كانت من أفعال الله تعالى، كقوله عز من قائل في قصه إبراهيم عليه السلام يَا نَارُ كُونِي بَرْدًا و سَلَامًا عَلَيَّ إِبْرَاهِيمَ- الأنبياء ٦٩: ٢١- لدلالاتها على أن صيروره النار بردا و سلاما على إبراهيم عليه السلام كانت من أفعاله تعالى.

و هكذا قوله تعالى في ناقة ثمود و آتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ- الإسراء ١٧: ٥٩- و قوله تعالى في داود عليه السلام و أَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ- سبا: ٣٤: ١٠- قوله تعالى في قصه عصا موسى عليه السلام قَالَ أَلْقِهَا يَا مُوسَى، فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى، قَالَ خُذْهَا و لَا تَخَفْ سَعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى.- طه ٢٠: ٢١- لدلالاتها على أن اعاده الحيه عصا كانت من فعله تعالى كأصل قلبها حيه و ان فعل موسى عليه السلام كان مجرد إلقاء العصا الذي هو مقدمه لانقلابها حيه.

وجه عدم المنافاه هو إمكان الالتزام بان معجزات الأنبياء كانت على نوعين «أحدهما» ما كان فعلا له تعالى و لكن على يد أنبيائه عليه السلام، كالقرآن الكريم المنزل على رسوله الأكرم صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله، فإنه كلام الله عز و جل، و كتبريد النار على إبراهيم عليه السلام، و خلق ناقة ثمود، و تليين الحديد لداود عليه السلام، و قلب العصا حيه لموسى عليه السلام، و «الثاني» ما كان فعلا للأنبياء عليهم

السَّلام كالأفعال المتقدمة المحكيه عن عيسى و سليمان و آصف بن برخيا عليهم السَّلام، و لا يوجب ذلك شركا و لا كفرا بعد الاعتراف بأنها سلطنه إلهيه فإن ثبوت قدره لهم على خوارق العادات باذن من الله تعالى لا يلزم حصر صدورها بهم عليهم السَّلام، و انه تعالى لا يفعل شيئا من ذلك.

هذا كله فى الأنبياء و قد ثبت بما ذكرنا ثبوت ولايتهم التكوينية على الكائنات و لايه إلهيه اعطائه باذن و رخصه منه تعالى و تقدس فيما اقتضتها المصلحه و الحكمة الربانيه و أشرفهم و خاتمهم محمد صلى الله عليه و آله، و قد تواترت الاخبار بصدور المعجزات عنه صلى الله عليه و آله بل قد دل عليه الكتاب العزيز فى قوله تعالى اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَ انشَقَّ الْقَمَرُ بناء على ما ورد فى التفاسير و الروايات من انشقاق القمر بإشارته و أمره صلى الله عليه و آله.

و أما الأئمة الأطهار فيدل على ثبوت الولاية التكوينية لهم على الوجه المذكور مضافا الى المعجزات المحكيه عنهم عليهم السَّلام التى تواترت بها الاخبار- و من جملتها ما رواه فى البحار ج ٤٦ و ٤٧ فى باب معجزات الباقر و الصادق- عليهما السَّلام- و فى بعضها قول الباقر عليه السَّلام لجابر: «ان الله أقدرنا على ما نريد و لو شئنا ان نسوق الأرض بأزمته لسقناها»- البحار ج ٤٦ ص ٢٤٠ ح ٢٣- الى غير ذلك من الاخبار المذكوره فى البابين، و مضافا الى قاعده اللطف المقتضيه للزوم إعطاء هذه القدره لهم عليهم السَّلام كى يبرهنوا بها على إمامتهم إتماما للحجه متى اقتضته الحال- الأخبار الداله على ان الله تعالى قد أعطاهم جميع ما أعطاه للأنبياء السابقين كقول الصادق عليه

السَّلام في حديث- «كل نبي ورث علما أو غيره فقد انتهى الى آل محمد صَلَّى اللهُ عليه وآله» راجع كتاب الكافي- ج ١ ص ٢٣ باب ما عند الأئمة من آيات الأنبياء عليهم السَّلام- فتحصل من جميع ما ذكرناه: ان القول بثبوت الولاية التكوينية للأنبياء و الأئمة الأطهار عليهم السَّلام بمعنى تمكنهم من التصرف في الكون باذن من الله تعالى لا محذور فيه أصلا، بل يساعده العقل، و يدل على تحققها الكتاب العزيز، و الاخبار البالغة فوق حد التواتر أعنى بها الواردة في أبواب معجزات الأنبياء و الأئمة- كما أشرنا- فلا حظ و قد أطلنا الكلام في المقام دفعا لشبهه وقعت في الأوهام و من الله الاعتصام.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٧

.....

النسبتين «١» أى نسبه الخلق و الرزق و الموت و الحياه إليه تعالى و تقدس، و إليهم عليهم السَّلام بالمعنى المذكور، اعنى التوسيط فى الأمر لا الاستقلال فإن إثبات شىء من أوصاف البارى تعالى لبعض مخلوقاته لا يوجب الخروج عن حد الإسلام بعد الاعتراف بكون

(١) إذ لا بد من الجمع بين نسبه الإمامته- مثلا- اليه تعالى فى جملة من الآيات كقوله تعالى اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا- الزمر ٣٩: ٤٢- و قوله تعالى وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ.- النحل ١٦: ٧٠- و بين نسبتها الى ملك الموت فى قوله تعالى قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ- السجده ٣٢: ١١- أو الى رسل الله تعالى الذين هم أعوان ملك الموت فى قوله تعالى حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَ هُمْ لَا يُفْرَطُونَ- الأنعام ٦: ٦١- فإن نسبه الموت اليه تعالى نسبه التسبيب و الأقدار، و نسبه الى

الموصوف بتلك الصفه من مخلوقاته تعالى، فان كان هذا معنى الغلو فليس تجاوزا عن الحد في حقّ الأنبياء، أو الأئمة عليهم السلام كما قد يفسر الغلو بذلك، فما حكى عن القميين من الطعن في بعض الرجال برميهم بالغلو بمجرد ذلك، حتّى أنه حكى الصدوق عن شيخه ابن الوليد انه قال: ان أول درجة الغلو نفى السهو عن النبي صلّى الله عليه وآله لا يمكننا المصير إليه.

(١) نجاسة الخوارج حكى عن جماعه دعوى الإجماع على نجاسة الخوارج، و لا- حاجه إليه إن كان المراد بهم من يعتقد ما تعتقده الطائفة الملعونه التي خرجت على أمير المؤمنين عليه السلام في صفين، فاعتقدت كفره، و تقربت إلى الله تعالى ببغضه، و عداوته إلى أن انتهى أمرهم إلى قتله عليه السلام إذ لا- إشكال في كفرهم، و نجاستهم، لأنه مرتبه عاليه من النصب الذي هو بمعنى نصب العداوه لأمير المؤمنين عليه السلام و أولاده المعصومين عليهم السلام، و يأتي الحكم بكفرهم و يؤيده ما في المرسل عن النبي صلّى الله عليه وآله في وصفهم «أنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمي» (١).

و عن الفضل أنه دخل على أبي جعفر عليه السلام رجل محصور عظيم البطن، فجلس معه على سريريه فحياه، و رحب به، فلما قام قال: هذا من الخوارج كما هو قال: قلت مشرك؟ فقال: مشرك، و الله مشرك» (٢).

و أما لو أريد منهم مطلق من خرج على الإمام عليه السلام طمعا

(١) سفينه البحار ج ١ ص ٣٨٣.

(٢) سفينه البحار ج ١ ص ٣٨٣.

للرئاسة و الوصول إلى الأغراض الدنيويّة من المال و الجاه، مع الاعتقاد بإمامته، و الاعتراف بسيادته- كما في خروج الحر على الحسين عليه السّلام- فيشكل اندراجه في عنوان الناصب، إذ المراد بالنصب نصب العداوه و البغضاء، و هذا ليس من مصاديقه. و من هنا يحكم بإسلام الأوّلين الغاصبين لحق أمير المؤمنين عليه السّلام إسلاما ظاهريا لعدم نصبهم- ظاهرا- عداوه أهل البيت، و إنما نازعهم في تحصيل المقام، و الرئاسة العامه، مع الاعتراف بما لهم من الشأن و المنزله، و هذا و إن كان أشد من الكفر و الإلحاد حقيقه إلّا أنه لا ينافى الإسلام الظاهري، و لا يوجب النجاسه المصطلحه.

(١) نجاسه النواصب لا- خلاف في نجاستهم، بل ادّعى الإجماع عليها في كلمات جمع من الأصحاب. و المراد بهم من نصب العداوه لأهل البيت عليهم السّلام كمعاويه، و يزيد لعنهما الله، و كثير ممن حضر لمقاتله الحسين عليه السّلام. و هذا من دون فرق بين خروجهم على الإمام و عدمه، فهم أعم من الخوارج.

و يدل على نجاستهم جملة من الروايات لعله تبلغ حد الاستفاضه أحسنها:

موثقه ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السّلام- في حديث- قال: «و إياك أن تغتسل من غساله الحمام، ففيها تجتمع غساله اليهودي، و النصراني، و المجوسي، و الناصب لنا أهل البيت، فهم شرهم، فإن الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب، و أن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (١). و نحوها غيرها، ك:

(١) وسائل الشيعة: الباب ١١ من أبواب الماء المضاف. الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٤٠

.....

روايه الكافي عن ابن أبي يعفور عن أبي عليه السّلام قال: «لا تغتسل

من البئر التي يجتمع فيها غسله الحمام، فإن فيها غسله ولد الزنا، و هو لا- يطهر إلى سبعة آباء، و فيها غسله الناصب، و هو شرهما. إن الله لم يخلق خلقا شرا من الكلب، و أن الناصب أهون على الله من الكلب» (١).

و رواه القلانسي قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى الذمى، فيصافحني؟

قال: امسحها بالتراب، و بالحائط. قلت: فالناصب؟ قال: اغسلها» (٢).

و مرسله الوشاء عن ذكره عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه كره سؤر ولد الزنا، و سؤر اليهودي، و النصراني، و المشرك، و كل من خالف الإسلام، و كان أشد ذلك عنده سؤر الناصب» (٣).

و رواه علي بن حكيم عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام- في حديث- أنه قال: «لا تغتسل من غسله ماء الحمام، فإنه يغتسل فيه من الزنا، و يغتسل فيه ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» (٤).

فلا- حجه في الاستدلال على نجاستهم بالروايات الدالة على كفر المخالف- الذي هو أعم من الناصب- التي تأتي جملة منها بعيد هذا، لأن المراد بالكفر في تلك الأخبار ما يقابل الإيمان، لا ما يقابل الإسلام، كما في الناصب.

و المناقشه في دلالتها: بأن النجاسة القابلة للزيادة و النقيصه إنما هي النجاسة الباطنية بمعنى الخبائث المعنويه دون النجاسة المصطلحه.

---

(١) وسائل الشيعة في الباب المتقدم. الحديث: ٤. ضعيفه كما تقدم في تعليقه ص ١٢٧.

(٢) وسائل الشيعة: الباب ١٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٤. ضعيفه بعلى ابن معمر و هو مجهول و بخالد القلانسي المردد بين الثقة و غيره و ان كان المعروف هو الثقة.

(٣) وسائل الشيعة: الباب ٣ من أبواب الأسئار. الحديث: ٢.

(٤) وسائل الشيعة: الباب ١١ من أبواب الماء

المضاف، الحديث: ٢. و هي: مرسله.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤١

.....

مندفعه: بأن أشدّيه نجاسه الناصب من الكلب لعلها من جهه أنه نجس ظاهرا و باطنا، لخبث باطنه، بخلاف الكلب، فإنه حيوان لم يكلف بشىء كى يعصى أو يطيع، فتمحض نجاسته فى الظاهرية.

و أما المناقشه فى دلالة بعضها: بوقوع الناصب فى سياق المغتسل من الزنا، و ولد الزنا- كما فى روايه على بن حكم- و مقتضى وحده السياق إرادته مجرد الخباثه الباطنيه فى الجميع، لعدم نجاسه المغتسل من الزنا، أو ولد الزنا.

فمندفعه: بان سياق الموثقه- الّتى هى العمده فى الاستدلال- على خلاف ذلك، لوقوع الناصب فيها فى سياق اليهود، و النصرى، و المجوس.

و أما الإشكال فى الحكم بكفرهم و نجاستهم: بشيوع النصب فى دوله بنى أميه- لعنهم الله- و اختلاط أصحاب الأئمه عليهم السلام مع النصاب، و الخوارج، و لم يعرف تجنب الأئمه عليهم السلام و أصحابهم عنهم، بل الظاهر أنهم كانوا يعاملون معهم معامله المسلمين من حيث المعاشره و تنزيل هذه المعاشره فى الأعصار الطويله على التقيه فى غايه البعد.

فالجواب عنه: هو ما تبه عليه شيخنا الأنصارى «قده»، من أن أغلب الأحكام الشرعيّه انتشرت فى عصر الصادقين عليهما السلام، فلا مانع من أن يكون كفر النواصب منها، بحيث لم يكن الأصحاب يعرفون ذلك قبل عصرهما، فأصحاب الأئمه المّدين كانوا يخالطون النواصب فى دوله بنى أميه لم يكونوا يعلمون هذا الحكم. و أما الأئمه عليهم السلام فلم يعلم حال معاشرتهم مع النواصب و الخوارج فى غير مورد التقيه. و الصحيح هو ما أفاده «قده»، لأن كثره النواصب إنما كانت فى عهد معاويه، و من بعده إلى عصر العباسيين، لأنه أمر الخطباء بسبب أمير



المؤمنين عليه السّلام على المنابر في البلاد الإسلاميّه، و هو أيضا كان مستمرا على فعل ذلك، حتّى كثرت النواصب في البلدان، لأن

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٤٢

و أما المجسمه (١)،

الناس على دين ملوكهم. و لعلّ سكوت الأئمه عليهم السّلام عن بيان كفرهم، و نجاستهم في تلك الأعصار كان من أجل التقيّه، أو عدم التضييق على الشيعة، فتأخر بيان ذلك إلى عصر العباسيين، حيث أنهم كانوا يوالون الأئمه ظاهرا، إلّا قليلا منهم، فانقلب الناس عما كانوا عليه، و ارتفع المانع عن بيان الحكم الواقعي في زمن الصادقين عليهما السّلام.

(١) حكم المجسمه و هم فرقتان، إحداهما: المجسمه حقيقه، و هم القائلون بأنه تعالى جسم كسائر الأجسام و ثانيتهما المجسمه اسما أى القائلون بأنه جسم لا كالأجسام، كما ورد: انه شىء لا كالأشياء «١».

و قد حكى في الجواهر «٢» عن المنتهى، و الدروس، و ظاهر القواعد، و المبسوط و التحرير: نجاسه المجسمه مطلقا، و عن المسالك، و البيان. تقييد الحكم بالنجاسه بالفرقه الأولى.

فقول: أما الطائفة الأولى فإن التزموا بلازم مقاتلتهم أيضا، من الحدوث، و الحاجه إلى الحيز و المكان، فلا إشكال في كفرهم، و نجاستهم، لأنه في الحقيقه إنكار لوجوده سبحانه. و أما إذا لم يلتزموا بذلك، و اعتقدوا بالقدم، و عدم الحاجه إلى الحيز فلا دليل على نجاستهم، إذ مجرد الملازمه الواقعيه بين التجسم و بين الحدوث و التحيز، من دون التفات إليها، لا يوجب كفرا، لأن العبره في الكفر - بسبب إنكار الضرورى - إنما تكون بالعلم و

(١) الكافي ج ١ ص ٨٢-٨٥ الطبعة الحديثه. و الوافي ج ١ ص ٨٣.

(٢) ج ٦ ص ٥١ طبعه النجف الأشرف عام ١٣٧٩.

فقه الشيعة -

.....

الالتفات، لا بمجرد اللزوم الواقعي، كما سبق.

و ربما يستدل على نجاستهم: بأن إثبات وصف الجسميه له تعالى في نفسه مخالف للضروره، و لو من دون التزام بلوازمها، من الحدوث، و التحيز.

و يندفع: بان عدم الجسميه ليس من الضروريات، و إنما هو حكم عقلي لا بد من الاستدلال عليه بالبراهين العقلية. كيف و قد يوهم كثير من الآيات، و الأخبار ثبوت الجسميه له تعالى، مثل قوله عز من قائل الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿١﴾ و قوله تعالى ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴿٢﴾، و قوله تعالى يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴿٣﴾؟! و مما ذكرنا يظهر حكم الطائفه الثانيه، فإن القول بأنه تعالى جسم بالتسميه، و جسم لا- كالأجسام، أنه ليس له ماده، و لا يكون حادثا و محتاجا إلى مكان لا يكون مخالفا للضروره بطريق أولى. كيف و أكثر المسلمون- لقصور فهمهم- يعتقدون بأنه تعالى جسم جالس على عرشه، و من ثمه يتوجهون نحوه توجه جسم إلى جسم مثله، لا على نحو التوجه القلبي؟!.

بل ذهب صدر المتألهين إلى هذا القول، حيث ذهب إلى أنه جسم إلهي. قال في شرحه على الكافي «٤» ما ملخصه: أن الأجسام على أربعة أقسام، (فمنها): جسم مادي، و هو كالأجسام الخارجيه المشتمله على ماده لا محاله.

و (منها): جسم مثالي، و هي الصوره الحاصله للإنسان من الأجسام

(١) طه ٢٠: ٥.

(٢) النجم ٥٣: ٩.

(٣) الفتح ٤٨: ١٠.

(٤) في الحديث الثامن من الباب الحادي عشر من كتاب التوحيد.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٤

.....

الخارجيّه أى الصور الذهنيّه، و هى جسم لا مادّه لها.

و (منها): جسم عقلي، و هو الكلى المتحقق فى الذهن.

و هو أيضا مما لا مادة له، بل و عدم اشتماله عليها أظهر من سابقه.

و (منها): جسم إلهي، و هو فوق الأجسام بأقسامها، و عدم حاجته إلى المادّة أظهر من عدم الحاجة إليها في الجسم العقلي.

و قد صرح بان المقسم لهذه الأقسام الأربعة هو الجسم الذي له أبعاد ثلاثه، من الطول، و العرض، و العمق.

و هذا القول أيضا باطل، لأن ماله هذه الأبعاد الثلاثه كيف لا يشتمل على الماده، و لا يكون محتاجا، مع حاجه كلّ من الأبعاد الثلاثه إلى الآخر؟! و لا يكون مركبا، مع تركبه من هذه الأبعاد؟! إلا أن عدمه ليس ضروريا، كما ذكرنا. فالالتزام به لا يوجب الكفر، و النجاسه.

و أما الاستدلال على نجاسه المجسمه مطلقا بما ورد في الخبر، من قول الرضا عليه السّلام: «من قال بالتشبيه و الجبر فهو كافر مشرك» (١).

بناء على أن التجسيم نوع من التشبيه.

فضعيف، أما أولا: فلضعف سند الروايه «٢». و أما ثانيا: فلضعف دلالتها، لاحتمال إرادته التشبيه من حيث الحدوث، و المكان و الحاجه، دون مجرد القول بالتجسيم، الذي قد عرفت أنه لا يوجب الكفر. أو إرادته بعض مراتب الكفر أو الشرك الذي لا ينافي الإسلام الثابت بالشهادتين من دون اعتبار أمر آخر، كعدم القول بالتجسيم في تحققه بهما. فيكون إطلاق الكافر أو

---

(١) وسائل الشيعه كتاب الحدود و التعزيرات: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد. الحديث:

٥.

(٢) بأحمد بن هارون، و علي بن معبد، فإنهما مجهولان.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٤٥

و المجبره (١)

---

المشرك عليه كإطلاقه على المرأى و أضرابه.

(١) حكم المجبره حكى القول بنجاستهم عن المبسوط، و قوّاه كاشف اللثام، و عن جمع: التصريح بطهارتهم، بل في الجواهر

«١» أنه لم

يجد موافقا صريحا للشيخ على القول بالنجاسة.

و لا يخفى أن مجرد القول بالجبر - كقول بالتجسيم - و إن كان باطلا، إلا أنه لا يوجب الكفر، لأن عدمه ليس من الضروريات، كيف و ظواهر جملة من الآيات و الأخبار يؤيد هذا القول، و قد حار كثير من الأعاظم الخائضين لجح بحار الجبر و التفويض، و لم يأت أكثرهم بما يشفى العليل، و يروى الغليل. نعم لازم هذا القول هو بطلان الثواب و العقاب، بل بطلان الأحكام و النبوات، و هو مخالف لضروره الدين، فان كان القائل بالجبر ملتفتا إلى هذا اللازم، و ملتزما به أيضا فهو كافر، لإنكاره الضرورى باعتبار اللازم المذكور. و أما إذا لم يكن ملتفتا إليه، و كان فى غفله من هذا، أو لم يكن ملتزما به - كما هو كذلك فلا موجب للكفر و النجاسة، كما ذكرنا.

و المجتبه قد التزموا بصحة التكليف، و ترتب الثواب و العقاب على كسب العبد دون فعله، لخروجه عن اختياره و قدرته. مستشهدين لذلك بجملة من الآيات التي اعتمدت على كسب العبد، كقوله تعالى «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا» (٢) و قوله عز من قائل:

---

(١) ج ٦ ص ٥٥: طبعه النجف الأشرف. عام ١٣٧٩.

(٢) الانعام: ٦: ١٢٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٤

.....

---

«لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ عَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ.» (١)، و قوله تعالى لَهَا مَا كَسَبَتْ وَ لَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ. \* (٢)، و قوله تعالى كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ (٣). إلى غير ذلك من الآيات الكريمة.

فهم لا- يعترفون باللائم و ان كان يلزمهم ذلك واقعا، إلا أنه قد عرفت أن مجرد الاستلزام الواقعي لإنكار الضرورى لا يوجب الكفر، ما لم يكن ملتفا إليه، و ملتزما

و على الجملة: ان مقتضى عموم ما دل من الأخبار على تحقق الإسلام بالشهادتين - اللتين عليهما أكثر الناس - تحققه في المجبره أيضا. بمجرد الاعتراف بهما «٤». هذا مضافا إلى استبعاد نجاستهم و كفرهم - على كثرتهم - فإن القائل بهذا القول هم الأشاعره، و هم أكثر من غيرهم، و لم ينقل عن الأئمة عليهم السّلام و أصحابهم أو أحد الشيعة أنه كان يجتنب عن هؤلاء. هذا كله في المجبره.

(١) البقره: ٢: ٢٨٦.

(٢) البقره: ٢: ١٣٤.

(٣) الطور: ٥٢: ٢١.

(٤) و لا- مخصص لهذه الاخبار سوى ما يتوهم من بعض الروايات الداله على كفر المجبره كقول الرضا عليه السّلام: «من قال بالتشبيه و الجبر فهو كافر مشرك، و نحن منه برآء في الدنيا و الآخره». و كقوله عليه السّلام: «القائل بالجبر كافر، و القائل بالتفويض مشرك». و قول الصادق عليه السّلام: «ان الناس في القدر على ثلاثه أوجه، رجل يزعم أن الله تعالى أجبر الناس على المعاصي، فهذا قد أظلم الله في حكمه، فهو كافر، و رجل يزعم أن الأمر مفوض إليهم، فهذا قد أوهن الله في سلطانه، فهو كافر». - المرويه في وسائل الشيعة: الباب ١٠ من حد المرتد الحديث: ٥، ٤، ١٠- الا انه لا يمكن الالتزام بمضمونها، لقيام السيره- المظنون، أو المعلوم، استمرارها الى زمن المعصوم عليه السّلام على عدم اجتناب سئور المخالفين، و أكثرهم المجبره، بل لعل غيرهم - كما قيل - قد انقرض في بعض الطبقات. فتتزل هذه الاخبار على بعض مراتب الكفر غير المنافيه للإسلام. أو على اراده الكفر الأخرى، أو على صورته الالتزام بلوازم مذهبهم، من إنكار الضرورى.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٤٧

.....

حكم المفوضه و أما المفوضه- و هم القائلون بتفويض الأمر

إلى العباد، و استقلالهم فى أفعالهم فى قبال المجبّره- فحكمهم حكم المجبّره، فإن لم يلتزموا بلازم مذهبهم من الشرك بالله تعالى، و النقص فى سلطانه- كما هو كذلك فهم محكومون بالإسلام و الطهاره. و إن التزموا بذلك فيحكم بكفرهم و نجاستهم، فان هذه الطائفه إنما أرادت الفرار بذلك عما يلزم المجبّره من إسناد الظلم إلى الله سبحانه و تعالى، لأن العقاب على غير المقدور ظلم، و لكنهم وقعوا فى محذور آخر أشد، و هو جعل الشريك لله تعالى، و الوهن فى سلطانه، ففى كلّ من القولين محذور لا يمكن الالتزام به.

و من هنا ورد فى روايات الأئمه الأطهار عليهم السلام ما لا محذور فيه أصلا، من نفى كلا القولين، و إثبات الأمر بين الأمرين، و أنه لا- جبر و لا تفويض، بل منزله بينهما «١». و ذلك: لأن للفعل إسنادين، إسناد إلى الله سبحانه و تعالى، و هو إسناد الإفاضه و الإقدار، و إسناد إلى العبد، و هو إسناد الصدور و الإيجاد، و كلتا النسبتين حقيقتان لا مجاز فى شىء منها- كما فصلنا الكلام فى ذلك فى الأصول- و لنعم ما افاده شيخنا الأستاذ «قده» فى هذا المقام، من ان لهذه الأخبار الدلاله الواضحه على ولايتهم و إمامتهم، صلوات الله عليهم أجمعين، فإن الالتفات إلى هذه النكته و الدقيقه التى يقرها العقل السليم، و التى يتحفظ بها على عدالته تعالى و سلطانه معا لا يكون إلّا

---

(١) عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا جبر و لا تفويض، و لكن أمر بين أمرين.» و عنه عليه السلام: انه سئل عن الجبر و القدر فقال. لا جبر و لا قدر، و لكن منزله بينهما، فيها

الحق التي بينهما، لا يعلمها الا العالم، أو من علمها إياه العالم». الوافي ج ١ ص ١٢٠ و نحوهما غير هما في نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٨

و القائلون بوحده الوجود من الصوفيه (١) إذا التزموا بأحكام الإسلام فالأقوى عدم نجاستهم

---

عن منشأ إلهي. وقد ذكر المحقق الهمداني «قده» ان تصور هذه الدقيقه و الإذعان بها و إن كان صعبا لدى الالتفات التفصيلي، لكنه مغروس في أذهان عامه الناس.

فتحصّل: أن القول بالتفويض بمجرد لا- يوجب الكفر و النجاسه. و أما ما في بعض الروايات «١»: من أن القائل بالجبر كافر، و القائل بالتفويض مشرك، فلا بد من تأويلها بإرادته بعض المراتب غير المنافيه للإسلام، كشرك المرائي.

(١) حكم القائلين بوحده الوجود الاحتمالات- أو الأقوال- في وحده الوجود أربعة:

أحدها: و هو المسمّى عند الفلاسفه بالتوحيد العامي ان يقال بكثرة الوجود و الموجود، بمعنى أن يكون للوجود حقيقه واحده، بحيث لا- تعدد في أصل حقيقته، فيطلق على الواجب و الممكن على حدّ سواء، إلّا أن له مراتب مختلفه بالشّدّه و الضعف، فالواجب في أعلى مراتب القوه و الشّدّه، و الممكن في أدنى مراتب الضعف، و إن كان كلاهما موجودا حقيقه، و أحدهما خالق و الآخر مخلوق. و هذا القول لا يوجب الكفر و النجاسه، بل هو ما عليه أكثر الناس و عامتهم، بل مما اعتقده المسلمون، و أهل الكتاب و عليه ظاهر الآيات و الأدعيه، كما ورد في بعضها: «أنت الخالق و أنا المخلوق، و أنت الربّ و أنا المربوب.» «٢» إلى غير ذلك مما يدل على تعدد الواجب و

---

(١) تقدم بعضها في تعليقه ص ١٤٦.

(٢) كما في مناجات أمير المؤمنين عليه السّلام.



.....

### الممكن وجودا.

ثانيها: وهو المسمّى عندهم بتوحيد خاص الخاص أن يقال بوحده الوجود و الموجود فى قبال القول الأوّل، أى ليس هناك إلّا موجود واحد، إلّا أن له أطوارا مختلفه، و شئونا متكثره، فهو فى السماء سماء، و فى الأرض أرض، و فى الخالق خالق، و فى المخلوق مخلوق، و هكذا. و هذا القول نسبه صدر المتألّهين إلى بعض جهله الصوفيّه، حتّى قال: إنّه ليس فى جبتى إلّا الله، و أنكر نسبه إلى أكابر الصوفيّه. و هذا القول مما لا يساعده العقل السليم، بل لا ينبغى صدوره عن عاقل و كيف يلتزم بوحده الخالق و المخلوق، و يقال باختلافهما اعتبارا؟! إذ يلزمه القول بأن الواجب و النّبى صلّى الله عليه و آله واحد غير أنهما يختلفان بالاعتبار، كما أن النّبى صلّى الله عليه و آله و أبو جهل - مثلا - كذلك. و هذا القول يوجب الكفر و الزندقه، لأنّه إنكار للواجب حقيقه.

ثالثها: و هو توحيد خاصّى أن يقال بوحده الوجود و كثره الموجود. و هو المنسوب إلى اذواق المتألّهين، بزعمهم أنهم بلغوا أعلى مراتب التوحيد. و المراد به: ان الموجود بالوجود الاستقلالى و الحقيقى واحد، و هو الواجب سبحانه و تعالى، و إطلاق الموجود عليه إنما يكون من جهه أنه نفس مبدء الاشتقاق، انما التعدد فى الموجود بالوجود الانتسابى، و هى الممكنات بأسرها، حيث أنها منتسبه إلى الموجود الحقيقى نحو انتساب، و ليست هى متصفه بالوجود حقيقه، لعدم قيام المبدء بها. فلا يكون إطلاق الموجود على الممكن نظير إطلاق العالم على زيد القائم به العلم حقيقه، بل ينسب إلى الموجود الحقيقى لقيام المبدء بغيره، كما فى

اللّابن و التامر. ضروره عدم قيام اللّبن و التمر ببايعهما، غير أن البائع لما كان مسندا و مضافا إليهما نحو إسناد و إضافه من جهه كونه بايعا لهما صح إطلاق اللّابن و التامر على

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥٠

.....

بايعهما، فكذلك الحال في إطلاق الموجود على الممكن. و قد إختار هذا القول بعض الأكابر ممن عاصرناهم «١».

و كان مصرا عليه أشد الإصرار. مستشهدا له بجملة من الآيات و الأخبار و قد أطلق عليه تعالى في بعض الأدعية «٢» انه الموجود. و هذا القول و إن كان باطلا في نفسه، لا بتناؤه على أصاله الماهية المقر في محله بطلانها، إلّا أنه لا يوجب الكفر و النجاسه، لعدم كونه منافيا للتوحيد، أو إنكارا لضروريّ الدين.

رابعها: و هو توحيد أخص الخواص. أن يقال بوحده الوجود و الموجود في عين كثرتهما. و هذا إن أريد به الاختلاف بحسب المرتبه، و ان الموجود الحقيقي واحد، و هو الله سبحانه و تعالى، و باقى الموجودات المتكثره ظهورات نوره، و شئونات ذاته، لأنها رشحات وجوديه ضعيفه منه تعالى و تقدس فهو راجع إلى القول الأول. و إن أريد به أن الوجود مع فرض وحدته الحقيقيه متكرر و متعدد بحسب المصاديق من دون رجوعه إلى اختلاف المراتب، فانا لم نتصوره إلى الان، و لم نتحققه مع كمال الدقه و التأمل. و قد صاحبت بعض العرفاء و أردت منه توضيح هذه المقاله صحيحه كانت أو فاسده فلم أتحصل منه معنى معقولا، لأنه لا يخلو عن المناقضه.

و مع ذلك فقد اختاره و حققه صدر المتألهين، و نسبه إلى الأولياء و العرفاء من عظماء أهل الكشف و اليقين، مدّعيا: أن الان حصحص الحق،

و اضمحلت الكثره الوهميه، و ارتفعت الأوهام. و لكن قد أشرنا إلى حقيقه الأمر فى ذلك، و أنه على تقدير يرجع إلى القول الأول، و على التقدير الآخر

---

(١) هو السيد احمد الكربلائى «قده».

(٢) كما فى دعاء المجير «سبحانك يا معبود. تعاليت يا موجود أجرنا من النار يا مجير».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥١

### [ (مسأله ٣): غير الاثنى عشرية من فرق الشيعه إذا لم يكونوا ناصبين و معادين ]

(مسأله ٣): غير الاثنى عشرية من فرق الشيعه إذا لم يكونوا ناصبين و معادين لسائر الأئمه و لا سابين لهم طاهرون (١)

---

ليس له معنى محصل معقول. و كيف كان فهو لا يوجب الكفر، لعدم استلزامه إنكار الواجب تعالى و تقدس.

(١) حكم المخالفين. و باقى فرق الشيعه لا بأس بالتكلم فى مقامين. الأول: فى حكم المخالفين. الثانى: فى حكم غير الاثنى عشرية من فرق الشيعه.

أما الأول: فقد وقع الكلام فيه بين الأعلام فى أن إنكار الولايه هل يكون كإنكار الرساله موجبا للكفر و النجاسه، أو أنه لا يوجب إلّا الخروج عن الإيمان مع الحكم بإسلامه و طهارته؟

قال صاحب الحقائق «١» «قده»: «إن المشهور بين متأخرى الأصحاب هو الحكم بإسلام المخالفين و طهارتهم، و خصّوا الكفر و النجاسه بالنواصب، كما أشرنا إليه فى صدر الفصل. و هو عندهم من أظهر عداوه أهل البيت عليهم السّلام و المشهور فى كلام أصحابنا المتقدمين هو الحكم بكفرهم و نصبهم و نجاستهم، و هو المؤيد بالروايات الإماميه».

و قد أصرّ هو «قده» على اختيار هذا القول أشدّ الإصرار، و نسبه إلى جمع من الأصحاب، كالسيد المرتضى «قده» و غيره من الأعلام.

و ما يمكن أن يستدل به على كفرهم و نجاستهم وجوه ثلاثه:

الأول: الأخبار البالغه حد الاستفاضه أو التواتر، الدالّه على كفر المخالفين، و قد

(١) ج ٥ ص ١٧٥ طبعه النجف الأشرف.

(٢) ج ٥ ص ١٨١-١٨٣ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٢

.....

منها: ما رواه في الكافي بسنده عن مولانا الباقر عليه السلام قال: «إن الله عزّ وجلّ نصب عليّاً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمناً، ومن أنكره كان كافراً، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً، ومن جاء بولايته دخل الجنة» (١).

و منها: ما رواه عن أبي حمزة قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول:

إن عليّاً عليه السلام باب فتحه الله عزّ وجلّ، فمن دخله كان مؤمناً، ومن خرج منه كان كافراً، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين قال الله تبارك وتعالى فيهم المشيئة» (٢). إلى غير ذلك من الروايات الكثيرة.

هذا، ولكن يعارضها غير واحد من الروايات (٣) الدالة على تحقق الإسلام بمجرد الإقرار بالشهادتين - كما تقدم - (٤) و أنهما تكفيان في تحقق الإسلام، و حقن الدماء، و التوارث، و جواز النكاح، و هي التي عليها أكثر الناس. فإذا لا بد من حمل الكفر في الأخبار المذكورة على أحد معنيين. إما الكفر الواقعي الذي لا ينافي الإسلام الظاهري، بمعنى أنهم في حكم الكافر في الآخرة، و يعذبون بعدابهم من الخلود في النار. و إما الكفر في مقابل الإيمان. و

(١) وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، الحديث: ٤٨.

(٢) الباب المتقدم، الحديث: ٤٩.

(٣) كموتق سماعه المتقدم ص ١١٦- و نحوه صحيح حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: «سمعته يقول: الإيمان ما

استقر في القلب، و أفضى به الى الله، و صدقه العمل بالطاعة لله، و التسليم لأمر الله. و الإسلام ما ظهر من قول أو فعل، و هو الذى عليه جماعه الناس من الفرق كلها، و به حقنت الدماء، و عليه جرت الموارث، و جاز النكاح، و اجتمعوا على الصلاه و الزكاه و الصوم و الحج، فخرجوا بذلك من الكفر، و أضيفوا الى الايمان.».

و نحوهما غيرهما من الروايات المذكوره فى الوافى ج ١ ص ١٨ م ٣. باب ان الايمان أخص من الإسلام.

(٤) فى الصفحه ١١٦، ١٢٢-١٢٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥٣

.....

يشهد للثانى قرينه المقابله بينهما- أى الإيمان و الكفر- فى تلك الروايات فراجع.

إلّا أنه لا- يبعد القول بإرادته المعنى الأوّل، بل هو الأظهر لما فى الروايات الكثيره، من أن الإسلام بنى على خمس، و عدّ منها الولايه. «١»

بل فى بعضها: أنه لم يناد أحد بشىء منها كما نودى بالولايه. «٢» فبانتفاء الولايه ينتفى الإسلام واقعا، و إن ثبت ظاهرا بمجرد الإقرار بالشهادتين، للأخبار المتقدمه.

على أن السيره القطعيه جاريه على معاملة الأئمه الأطهار و أصحابهم و شيعتهم مع المخالفين معاملة الطهاره فى اللحوم المأخوذه منهم، و كذلك غيرها، من الجلود، و العجن، و الألبان، و الأدهان، و غيرها من المائعات، و لم يسمع اجتنابهم عن شىء من هذه الأشياء المأخوذه منهم.

يكون من أفراد النواصب.

و ذلك كما فى مكاتبه محمّد بن عيسى قال: «كتبت إليه- يعنى على بن محمّد عليه السلام- أسأله عن الناصب، هل احتاج فى امتحانه إلى أكثر من

(١) كموثقه فضيل بن يسار عن أبى جعفر- ع-، قال: «بنى الإسلام على خمس، على الصلاه، و الزكاه، و الحج، و الصوم،

و الولايه.» وسائل الشيعة ج ١ ص ١٣ الباب ١ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث: ١. و نحوها غيرها من نفس الباب.

(٢) عن أبي حمزه عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «بنى الإسلام على خمس، على الصلاة، و الزكاه، و الصوم، و الحج، و الولايه. و لم يناد بشىء ما نودى بالولايه.» الوسائل الباب المتقدم، الحديث:

١٠. و نحوها: ذيل روايه فضل المتقدمه، المقطعه فى الوسائل، المرويه فى الكافى ج ٢ ص ١٨ باب دعائم الإسلام، الحديث: ٣. و تمامه: «و لم يناد بشىء كما نودى بالولايه، فأخذ الناس بأربع و تركوا هذه- يعنى الولايه-» و نحوهما: الحديث ٨ من نفس الباب ص ٢١.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥٤

.....

تقديمه الجبت و الطاغوت، و اعتقاده بإمامتهما؟! فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب» (١).

و روايه معلى بن خنيس قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول:

ليس الناصب من نصب لنا أهل البيت، لأنك لا تجد أحدا يقول: أنا أبغض آل محمّد، و لكن الناصب من نصب لكم، و هو يعلم أنكم تتولونا، و تبرؤون من أعدائنا. و قال: من أشبع عدوا لنا فقد قتل وليا لنا» (٢).

و قريب منهما روايه عبد الله بن سنان (٣).

أقول: إن رجع النصب للشيعة إلى النصب لأمر المؤمنين عليه السّلام و الأئمّه المعصومين عليهم السّلام- بان كان سبب العداوه مع الشيعة حبّهم لأهل البيت عليهم السّلام- كان ذلك من النصب الحقيقى، إذ هو عين النصب لهم عليهم السّلام. و أما إن كان النصب للشيعة فقط، مع عدم النصب لولا-تهم، بل ربما يجتمع مع حبّ أهل البيت، و إنما كانوا يبغضون الشيعة لعدم متابعتهم لمن يرونه خليفه لرسول الله

صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فَلَا دَلِيلَ عَلَى نَجَاسَةِ النَّاصِيَةِ بِهَذَا الْمَعْنَى وَآمَنَّا دَلِيلَ النِّجَاسَةِ يَخْتَصُّ بِنَاصِبِ أَهْلِ الْبَيْتِ، كَمَا سَبَقَ «٤» وَ لَا يُمْكِنُ

---

(١) وسائل الشيعة ج ٩ ص ١٩ الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس، الحديث: ١٤. و هي ضعيفه لجهاله محمد بن أحمد بن زياد، و موسى بن محمد. و كذا صاحب المسائل، و هو محمد بن علي بن عيسى.

(٢) وسائل الشيعة ج ٢٩ ص ١٣٢ الباب ٦٨ من أبواب القصاص في النفس، الحديث:

٢. و هي ضعيفه بمحمد بن علي ماجيلويه، لعدم ثبوت وثاقته، و بمعلي بن خنيس، لتضعيف النجاشي له.

(٣) وسائل الشيعة: الباب المتقدم، الحديث: ٣، و هي ضعيفه بإبراهيم بن إسحاق، لعدم ثبوت وثاقته. أو تردده بين الثقة و غيره. و بعد الله بن حماد، إذ ليس فيه الأقوال النجاشي: انه من شيوخ أصحابنا، و مجرد الشيخوخه في الإجازة لا يجدي في ثبوت العدالة أو الوثاقه بل لا يجدي في ثبوت الحسن كما نبه على ذلك السيد الأستاذ دام ظله في معجم رجال الحديث ج ١ ص ٨٩.

(٤) في الصفحه: ١٣٩ - ١٤٠.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥٥

.....

---

التعدى عنها لما تقدم «١» من الروايات الدالّة على طهاره من أقرّ بالشهادتين، و من السيره القطعيه على معامله الطهاره مع المخالفين إذا لم يكونوا ناصبين لأهل البيت عليهم السّلام «٢».

الوجه الثالث: أن المخالفين منكرون لضروره الدين، لإنكارهم الولايه الثابته بالضروره، لما تواتر عن النبي صَلَّى اللّٰهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ عند الفريقين، من إثبات الولايه لأهل البيت عليهم السّلام.

أقول: الولايه بمعنى المحبه و إن كانت ثابتة بالضروره إلّا أن المخالفين لا ينكرونها، و أما الولايه بمعنى الخلافه

وولاية الأمر فهي من ضروريات المذهب لا من ضروريات الدين، لأن العامه يفسرون ما ورد في ولاية علي عليه السلام و أهل بيته بالحب دون الإمامه، و إنكار ضروري المذهب لا يوجب الكفر. و أمر الولاية و إن كان حقا واقعا لمن أمعن النظر، و تجنب عن التكلف و التعصب. لكن قد ذكرنا: أن إنكار الضروري لا- يوجب الكفر إلّا مع الالتفات، و أكثرهم غير ملتفتين إلى ذلك نعم من كان منهم في صدر الإسلام، و سمع النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله يدعو إلى زعامه علي عليه السلام و أهل بيته، و إلى إمامتهم و متابعه الناس لهم، و علموا بذلك و أنكروه كانوا كفره فجره.

و من هنا ورد: في الأخبار «٣» أنه ارتد الناس بعد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله إلّا ثلاث أو أربع. و لكن مع ذلك كان يعامل معهم معامله الطهاره و الإسلام، للاضطرار و التقية.

---

(١) في الصفحة: ١١٦، ١٢٢-١٢٤.

(٢) على أن الروايات المذكوره- أعني المفسره للناصب بما ذكر- ضعيفه كما أشرنا.

(٣) سفينه البحار ج ١ ص ٥١٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥٦

.....

---

فتحصل من جميع ما ذكرنا: أنه لا دليل على نجاسه المخالفين، و ان كل ما قيل في وجه ذلك فهو ضعيف.

فرق الشيعة المقام الثاني في حكم فرق الشيعة غير الاثنى عشرية كالكيسانيه «١». و الزيديه «٢»، و الفطحيه «٣»، و

---

(١) و هي فرقه قالت بإمامه محمد بن الحنفية، لأنه صاحب رايه أبيه يوم البصره دون أخويه، فسموا «الكيسانيه». و انما سموا بذلك لما قيل من أن المختار بن أبي عبيده الثقفي كان رئيسهم، و كان يلقب بكيسان، و هو الذي طالب



بدم الحسين بن علي صلوات الله عليهما. و اختلف في وجه تسميته بكيسان، قيل: انما لقب به لان صاحب شرطته- المكنى بأبي عمره- كان اسمه كيسان. و قيل: انه سمي بكيسان مولى علي بن أبي طالب عليه السلام، و هو الذي حمله علي المطالبه بدم الحسين عليه السلام، و دله علي قتلته، و كان صاحب سره و مؤامرتة و الغالب علي أمره.

هذا و لكن لم يثبت عنه قول الكيسانيه قط، بل الأصح صحه عقيدته المختار، و ما نسب اليه من الانحراف فهو من مفتعلات أعدائه تشويها لسمعته. و لعل وجه نسبه الكيسانيه إليه هو ما رواه ابن نما من خروجه بإذن الإمام زين العابدين، و محمد بن الحنفية، لا- أنه كان يعتقد بإمامته، كما هو مذهب الكيسانيه، فراجع: «كتاب فرق الشيعة المنسوب إلى النوبختي مع تعليقه ص ٢٣، طبعه النجف الأشرف عام ١٣٥٥. و تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ ص ٢٠٣-٢٠٦ في حال المختار».

(٢) و هم يقولون: ان من دعا الى الله عز و جل من آل محمد صلّى الله عليه و آله فهو امام مفترض الطاعة. و يقولون: كان علي بن أبي طالب عليه السلام إماما في وقت ما دعا الناس، و أظهر أمره ثم كان بعده الحسين عليه السلام اماما، عند خروجه و قبل ذلك، إذ كان مجانباً لمعاويه و يزيد حتى قتل، ثم زيد بن علي بن الحسين المقتول بالكوفة، ثم يحيى بن زيد بن علي المقتول بخراسان، ثم عيسى بن زيد بن علي، ثم محمد بن عبد الله بن الحسن الملقب بالنفوس الزكية، ثم من دعا إلى طاعه الله من آل محمد صلّى الله عليه و آله فهو امام. و

يسمون بالزيدية لانتسابهم الى زيد بن علي بن الحسين عليه السّلام راجع «فرق الشيعة للنوبختي ص ٥٨ طبعه النجف الأشرف عام ١٣٥٥. و الأنوار النعمانية ج ٢ ص ٢٤٤ طبعه تبريز».

(٣) و هم القائلون بإمامه عبد الله الأفطح ابن جعفر بن محمّد الصادق عليه السّلام لانه كان عند وفات الامام عليه السّلام أكبر ولده سنا، و جلس مجلس أبيه و ادعى الإمامه و وصيه أبيه اليه.

و استدلوا بحديث يروونه عن أبي عبد الله عليه السّلام انه قال: «الإمامه فى الأكبر من ولد الامام» فمال الناس الى عبد الله و القول بإمامته، الا من عرف الحق، فامتحنوا عبد الله بمسائل فلم يجدوا عنده علما. و قد رجع جماعه منهم فى حياه عبد الله الى موسى بن جعفر عليهما السلام، ثم رجع عامتهم بعد وفاته عن القول به. و بقى بعضهم على القول بإمامته، ثم امامه موسى بن جعفر من بعده. و عاش عبد الله بن جعفر بعد أبيه سبعين يوما أو نحوه.

و انما سمي أصحابه بالفطحية لأن عبد الله كان أفطح الرأس أو أفطح الرجلين - أى عريضهما - راجع «فرق الشيعة للنوبختي ص ١٧. و الأنوار النعمانية ج ٢ ص ٢٥٤».

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥٧

.....

---

الإسماعيليه «١»، و الواقفيه «٢»، و غيرهم. و قد ظهر حكم هذه الفرق مما أسلفناه فى المخالفين، من أن إنكار الولاية لا ينافى ثبوت الإسلام الظاهرى و الطهاره، إذ لا فرق بين إنكار جميع الأئمه أو بعضهم، كما ورد: أن من أنكر واحدا منهم كان بحكم إنكار جميعهم «٣». و قد عرفت أن عمدته الوجه فى الحكم بطهاره المخالفين

---

(١) هي فرقه زعمت ان الامام بعد جعفر بن محمد

عليه السّلام ابنه إسماعيل، و أنكرت موت إسماعيل في حياه أبيه. و قالوا كان ذلك على جهه التّليبس من أبيه على الناس، لانه خاف عليه فغيبه عنهم. و زعموا أن إسماعيل لا يموت حتى يملك الأرض يقوم بأمر الناس، و انه هو القائم. و منهم المباركيه، و هم القائلون بإمامه محمد بن إسماعيل بعد أبيه. و الخطاييه، و هم القائلون بنبوه أبي الخطاب.

راجع «فرق الشيعة للنوبختي ص ٦٧-٦٩. و الأنوار النعمانيه ج ٢ ص ٢٤١».

(٢) هي فرقه زعمت انقطاع الإمامه بموسى بن جعفر عليه السّلام و لم يقولوا بإمامه من بعده، و لم يتجاوزوه الى غيره، و من ذلك سميت بالواقفه، لوقوفها على إمامته عليه السّلام دون من بعده.

و قالوا: ان الرضا عليه السّلام و من قام بعده ليسوا بأئمه. و لكنهم خلفاء واحدا بعد واحد، و على الناس القبول منهم، و الانتهاء إلى أمرهم. و قد زعموا: أن الامام موسى بن جعفر عليه السّلام هو القائم الذي يملأ الأرض قسطا و عدلا، فبعضهم قال بغيبته، و قال بعض آخر انه مات و لكنه يرجع في وقت قيامه راجع «فرق الشيعة للنوبختي ص ٨١. و الأنوار النعمانيه ج ٢ ص ٢٥٤».

(٣) كما في الروايات المرويّه في وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد، كروايه أبي خالد- في حديث- «من أبغضنا وردنا أورد واحدا منا فهو كافر باللّه و بآياته» الحديث: ٢٩. و نحوه الحديث: ٢٧، ٣٣، ٣٤، ٣٨، ٤٠ من نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥٨

.....

---

الأخبار الدالّه على كفايه الشهادتين في تحقّق الإسلام، و السيره على المعامله معهم معامله الطهاره، و الوجهان آتيان في باقى فرق الشيعة أيضا.

فتلخص: ان

الصحيح هو الحكم بإسلام جميع الفرق المخالفه للإماميه- السنه و غيرهم- و طهارتهم، و ان كانوا بحكم الكفار فى الآخره. إلّا إذا انطبق عليهم أحد العناوين النجسه «١».

(١) و هناك روايات دلت على ان الزيديه و الواقفيه بمنزله النصاب و قد اعتمد عليها صاحب الحدائق «قده»- فى ج ٥ ص ١٨٩ طبعه النجف الأشرف- فى الحكم بنجاسه سائر الفرق من الشيعه لما بنى عليه من نجاسه المخالفين بضميمه ان من أنكر واحدا منهم كان كمن أنكر الجميع.

مثل ما رواه الكشى عن ابن أبى عمير عن حدثه قال: «سألت محمد بن على الرضا عليه السّلام عن هذه الآيه- وجوه يومئذ خاشعه عامله ناصبه؟، قال: نزلت فى النصاب و الزيديه و الواقفه من النصاب»- رجال الكشى طبعه دانشگاه مشهد ص ٢٢٩ ح ٤١١.

و ما وراه عن منصور عن الصادق على بن محمد بن الرضا عليه السّلام: «ان الزيديه و الواقفه و النصاب بمنزله عنده سواء»- المصدر المتقدم ص ٢٢٩ ح ٤١٠- و ما رواه عن عمر بن يزيد قال: «دخلت على أبى عبد الله عليه السّلام فحدثنى مليا فى فضائل الشيعه، ثم قال: ان من الشيعه بعدنا من هم شر من النصاب. فقلت: جعلت فداك، أليس يتحلون بحكم و يتولونكم و يتبرأون من عدوكم؟ قال: نعم. قلت: جعلت فداك، بين لنا نعرفهم، فلعلنا منهم. قال: كلا- يا عمر ما أنت منهم، انما هم قوم يفتنون بزید، و يفتنون بموسى عليه السّلام» المصدر المتقدم ص ٤٥٩ ح ٨٦٩.

و ما رواه القطب الراوندى فى كتاب الخرائج عن أحمد بن محمد بن مطهر قال: «كتب بعض أصحابنا الى أبى محمد عليه السّلام من أهل الجبل يسأله عن وقف على

أبى الحسن موسى عليه السّلام أتولاهم أم أتبرأ منهم؟ فكتب: لا- تترحم على عمك لا رحم الله عمك و تبرأ منه، أنا الى الله برىء منهم فلا- تتولهم، ولا- تعد مرضاهم، ولا تشهد جنازتهم، وَ لَا تُصَلِّ عَلَيَّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَيْدَاءً، من جحد اماما من الله تعالى، أو زاد اماما ليست إمامته من الله كان كمن قال ان الله ثالث ثلاثه. ان الجاحد أمر آخرنا جاحد أمر أولنا.»- وسائل الشيعة: الباب ١٠ من أبواب حد المرتد الحديث: ٤٠- ولا بد من حمل هذه الروايات على تنزيل الفرق الضاله من الشيعة منزله النصاب أو الكفار في عذاب الآخرة، لما عرفت من دلالة الروايات الكثيره على كفايه الإقرار بالشهادتين في الإسلام، و الطهاره، مضافا الى السيره على طهارتهم. على أن هذه الروايات كلها ضعاف.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٥٩

و أما مع النصب، أو السب (١) للأئمة الذين لا يعتقدون بإمامتهم، فهم مثل سائر النواصب.

**[ مسأله (٤): من شك في إسلامه و كفره طاهر ]**

(مسأله ٤): من شك في إسلامه و كفره طاهر، و ان لم يجر عليه سائر أحكام الإسلام (٢)

---

(١) قد تقدم الدليل على نجاسه الناصب. و أما السابّ لهم عليهم السّلام فان كان عن نصب و عداوه فهو نجس، لكونه ناصبياً حينئذ. و أما إذا لم يكن كذلك بل كان بداع آخر، سواء كان موالياً أو غير مبغض، فلا دليل على نجاسته. و إن وجب قتله، و وجوب القتل لا- يلزم النجاسه، كما في مرتكب الكبيره في المره الثالثه أو الرابعه، و غيره. فالسب من حيث هو لا- يوجب النجاسه.

(٢) المشكوك إسلامه المشكوك كفره و إسلامه إذا كان مسبقاً بالإسلام و لو تبعاً- كما إذا كان أحد

أبويه أو كلاهما مسلما- استصحب إسلامه، لما ذكرنا سابقا من أن خروجه عن الإسلام- حينئذ- متوقف على الإنكار و الجحود، فما لم يعلم جحده فهو محكوم بالإسلام، و يترتب عليه آثاره، من الطهارة، و جواز النكاح، و الإرث و وجوب التجهيز، و غيرها. و إذا كان مسبوقا بالكفر- و لو تبعا- كما إذا كان متولدا من كافرين و شك في إسلامه استصحب كفره، لأن خروجه عن الكفر حينئذ يتوقف على الإقرار بالشهادتين- كما سبق- فما لم يعلم إقراره فهو محكوم بالكفر، و يترتب عليه آثاره، من النجاسة و غيرها.

و أما إذا لم تعلم حالته السابقة من الإسلام و الكفر- و لو التبعي- فلا يحكم بإسلامه و لا كفره. و أما بالنسبة إلى الأحكام فلا بد من التفصيل بين

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٠

.....

---

الطهارة و غيرها من أحكام الإسلام، فيحكم بطهارته، لقاعدتها، لا لكونه مسلما. و أما سائر أحكام الإسلام، من الإرث، و جواز النكاح، و وجوب التجهيز، و نحوها فلا يجرى في حقه، لعدم ثبوت موضوعها إذ لا دليل على إسلامه.

و قد يتوهم: أن مقتضى استصحاب عدم الإسلام ثبوت الكفر، بدعوى: ان التقابل بين الكفر و الإسلام تقابل العدم و الملكة، فالكفر عبارته عن عدم الإسلام ممن شأنه أن يكون مسلما، فإذا أحرز قابلية المحل بالوجدان لكونه بالغا عاقلا فقد أحرز تمام الموضوع بضم الوجدان إلى الأصل.

و يندفع: بان الكفر و إن كان من قبيل العدم و الملكة، إلا أنه ليس مركبا من أمرين، العدم و قابلية المحل - كما يوهمه ظاهر العبارة- حتى يقال بان العدم يحرز باستصحابه أزلا، و قابلية المحل وجدانيه فرضا و بهما يحرز تمام الموضوع بل المراد

انه عدم خاص- و هو المقيد بقابليه المحل- و يكون من البسائط، و إنما يعبر عنه بالعدم و الملكة لضيق التعبير، كما هو الحال في جميع ما كان من هذا القبيل، كالعَمى، فإنه عبارته عن عدم البصر في المحل القابل، و المراد أنه عدم خاص يكشف عنه التعبير بالعدم و الملكة، لا- أنه مركب منهما، كى يجرى استصحاب عدم البصر أزلاً، و بضمه إلى القابليه المحرزه بالوجدان يحكم بكونه أعمى.

و بالجملة: الكفر عبارته عن عدم خاص، فلا يجرى استصحاب عدمه الأزلى، لعدم وجود حاله سابقه له حينئذ.

هذا إذا كان الكفر أمراً عدمياً، و أما إذا قلنا بأنه أمر وجودى فاستصحاب عدم الإسلام لإثباته يكون من أوضاع أنحاء الأصل المثلث.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٦١

.....

فتحصل: أن المشكوك إسلامه و كفره لا يكون محكوماً بأحدهما، و لم يترتب عليه آثار شىء منهما، سوى الطهاره، لقاعدتها، لا لكونه مسلماً.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٦٣

### [التاسع الخمر]

#### إشاره

نجاسه الخمر

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٦٤

.....

نجاسه الخمر. المسكر المائع. حكم الكحول.

(الكل) العصير العنبى. عصير التمر و الزبيب.

الزبيب و الكشمش و التمر فى الأمرار و الطيخ. فروع و تطيقات.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٥

«التاسع» الخمر (١)

---

(١) نجاسة الخمر اختلف الأصحاب فى نجاسة الخمر، فالمشهور بين أكثر علمائنا- قديما و حديثا- هو القول بالنجاسة حتى أنه حكى عن المرتضى «قده» أنه قال: «لا- خلاف بين المسلمين فى نجاسة الخمر إلا ما يحكى عن شذاذ لا اعتبار بقولهم.» و قد ذهب إلى القول بالطهارة بعض القدماء- كالصدوق و والده فى الرسالة، و الجعفى، و العماني- بل يظهر من بعض الأخبار «١» وجود القول بالطهارة



بين قدماء أصحابنا المعاصرين للأئمة عليهم السلام و قد ذهب جمع من المتأخرين كالمحقق الأردبيلي، و صاحب المدارك و الذخير، و المحقق الخوانساري، إلى القول بالطهاره أيضا مع تردد من بعضهم.

و منشأ الاختلاف إنما هو اختلاف الروايات، و طريق علاجها جمعا أو طرحا، و هي العمده في المقام. إذ الكتاب العزيز لا دليل فيه على النجاسه، لأن قوله تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ «٢» لا دلالة له عليها، لأن المراد بالرجس ليس هو النجس بمعناه الشرعي المصطلح - كما نسب إلى بعض أهل اللغة - إذ لو سلم ذلك لما أمكن إرادته في خصوص الآية الكريمة، لأنه يقتضى نجاسه الميسر و ما بعده، لوقوعه خبرا عن الجميع، و لا معنى لنجاسه الميسر، لأنه من الأفعال، و لا معنى لنجاسه الفعل. كما أنه لا قائل بنجاسه الأنصاب و الأزلام و دعوى:

كونه خبرا عن خصوص الخمر مع الالتزام بتقدير شىء آخر بالنسبه إلى البقيه لا شاهد عليها، لشهاده السياق باتحاد الجميع من حيث الحكم. فالمراد

---

(١) كصحيحه على بن مهزيار المرويه في وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٦٨ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

(٢) المائدة: ٥: ٩٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٦٦

.....

---

بالرجس هو القبيح، المعبر عنه بالفارسيه ب: «پليد و زشت». و المشهور بين أهل اللغة: ان الرجس هو المأثم، فالمراد بالاجتناب عن المذكورات ترك استعمالها بحسب ما هو المتعارف منها.

و أما الإجماع المستدل به في كلام بعضهم على النجاسه فالمنقول منه ليس بحجه، و المحصل غير حاصل. كيف! و قد ذهب جمع من أكابر الأصحاب القدماء - كالصدوق و غيره - و المتأخرين - كالأردبيلي و غيره - إلى

القول بالطهاره، كما أشرنا إليه.

فالعمده هي الروايات، و هي على طائفتين متعارضتين:

الطائفة الأولى: الروايات الدالّة على نجاسه الخمر، و هي كثيره «١» لعلها تبلغ حد الاستفاضه أو التواتر على أن فيها الصحاح و الموثقات، فلا مجال للمناقشه فيها سندا أو دلالة، فإنه لا قصور في دلالتها على اختلاف مضامينها و إن اختلفت في مراتب القوّه. ففي بعضها: الأمر بغسل الثوب الذي أصابه الخمر أو نبيذ مسكر «٢».

---

(١) و في الجواهر- ج ٦ ص ٧ طبعه النجف الأشرف- أنها تقرب من عشرين حديثا.

(٢) كصحيح على بن مهزيار المرويه في وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٨ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢. و يأتي ذكرها في المتن.

و مرسله يونس عن الصادق عليه السّلام قال: «إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبيذ مسكر، فاغسله ان عرفت موضعه، و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله، فان صليت فيه فأعد صلاتك» الباب المتقدم، الحديث: ٣.

و روايه أبي جميله البصرى قال: «كنت مع يونس ببغداد، و انا أمشى في السوق، ففتح صاحب الفقاع فقاعه، فقفر، فأصاب ثوب يونس، فرأيته قد اغتم لذلك حتى زالت الشمس، فقلت له:

يا أبا محمد، ألا تصلى؟ قال: فقال لى: ليس أريد أن أصلى حتى أرجع الى البيت فاغسل هذا الخمر من ثوبى، فقلت له: هذا رأى رأيت، أو شىء ترويه؟ فقال: أخبرنى هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن الفقاع. فقال: لا تشربه، فإنه خمر مجهول، و إذا أصاب ثوبك فاغسله». وسائل الشيعة: الباب ٢٧ من أبواب الأشربه المحرمه. الحديث ٨. روى قطعه منها. و رواها في الوافى ج ١ م ٤ ص ٣٣. و هي ضعيفه بالإرسال و بابى جميله.

فقه

و يغسل إناء الخمر مطلقاً، أو ثلاث مرات «١»، أو سبع «٢». و الأمر في هذه إرشاد إلى النجاسه.

و في بعضها: النهى عن الصلاه في الثوب الذى أصابه خمر حتى يغسله «٣».

و الأمر بالإعاده إذا صلّى فيه «٤».

(١) كموثق عمار عن الصادق عليه السّلام قال: «سألته عن الدن يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خل، أو ماء، أو كامخ، أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس. و عن الإبريق و غيره يكون فيه خمر، أ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس. و قال في قدح، أو إناء يشرب فيه الخمر؟ قال: تغسله ثلاث مرات، و سئل أ يجزيه أن يصب فيه الماء؟ قال: لا يجزيه حتى يدلكه بيده، و يغسله ثلاث مرات. وسائل الشيعة: الباب ٣٠ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ١. ج ٣ ص ٤٩٤ الباب ٥١ من النجاسات، الحديث: ١.

(٢) كموثق عمار عن الصادق عليه السّلام «في الإناء يشرب فيه النبيذ؟ قال: تغسله سبع مرات»- وسائل الشيعة: الباب ٣٠ من الأشربه المحرمه الحديث ٢ و الباب ٣٥ منها الحديث ٢-

(٣) كموثق عمار عن الصادق عليه السّلام في حديث «و لا تصل في ثوب أصابه خمر أو مسكر حتى يغسل»- وسائل الشيعة: الباب ٣٥ من الأشربه المحرمه. الحديث: ٢. و ج ٣ ص ٤٧٠ الباب ٣٨ من النجاسات. الحديث: ٧.

و كروايه خيران الخادم المرويه في الباب المتقدم. الحديث: ٤.

(٤) كما في صحيحه على بن مهزيار- في حديث- عن ابى عبد الله عليه السّلام انه قال:

«إذا أصاب ثوبك خمر أو نبيذ- يعنى المسكر فاغسله ان عرفت موضعه، و ان لم تعرف موضعه

فاغسله كله، و ان صليت فيه فأعد صلاتك.»- وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٩ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات.

الحديث: ٢.

و مرسله يونس عن الصادق عليه السلام قال: «إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبيذ مسكر فاغسله ان عرفت موضعه، و ان لم تعرف موضعه فاغسله كله، فان صليت فيه فأعد صلاتك»- الباب المتقدم الحديث: ٣-

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٨

.....

و فى بعضها: الأمر بإراقه قدر قطرت فيه قطره خمر أو نبيذ مسكر «١»، و إراقه قدح من مسكر إذا صب عليه الماء ليذهب عاديته «٢».

و الأمر بالإراقه إرشاد إلى النجاسه.

و فى بعضها: النهى عن الأكل فى آنيه أهل الذمه و المجوس التى يشربون فيها الخمر «٣».

و فى بعضها: تشبيهها بلحم الخنزير أو الميتة «٤».

و فى بعضها: التصريح بنجاستها، و أن ما يبيل الميل ينجس حَبًا من الماء، يقولها ثلاثا «٥».

(١) كروايه زكريا بن آدم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطره خمر أو نبيذ مسكر قطرت فى قدر فيه لحم كثير، و مرق كثير. قال: يهراق المرق، أو يطعمه أهل الذمه، أو الكلب، و اللحم اغسله و كله.» وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٠ الباب ٣٨ من النجاسات الحديث: ٨. ضعيفه بابن المبارك.

(٢) كروايه عمر بن حنظله قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما ترى فى قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره؟ قال، لا- و الله، و لا- قطره قطرت فى حب إلا- أهريق ذلك الحب.» وسائل الشيعة: الباب ١٨ من أبواب الأشربه المحرمه. الحديث: ١ فى حكم الضعيف، لعدم ثبوت وثاقه عمر بن حنظله.

(٣) كصحيحه محمد بن مسلم قال: «سألت أبا جعفر عليه السلام

عن آنيه أهل الذمه و المجوس. قال: لا- تأكلوا في آنيتهم، و لا- من طعامهم الذى يطبخون، و لا فى آنيتهم التى يشربون فيها الخمر». وسائل الشيعة: الباب ٥٤ من أبواب الأَطعمه المحرمه الحديث: ٣.

(٤) كصحيحه الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دواء عجن بالخمر. فقال:

لا و الله، ما أحب أن أنظر إليه، فكيف أتداوى به؟! انه بمنزله شحم الخنزير، أو لحم الخنزير» وسائل الشيعة: الباب ٢٠ من أبواب الأَشربه المحرمه الحديث: ٤.

و روايه هارون بن حمزه الغنوى عن أبى عبد الله عليه السلام: فى رجل اشتكى عينيه، فنعت له بكحل يعجن بالخمر. فقال: هو خبيث بمنزله الميتة، فإن كان مضطرا فليكتحل به».

وسائل الشيعة: الباب ٢١ من الأَشربه المحرمه. الحديث: ٥- ضعيفه، لعدم ثبوت وثاقه يزيد بن إسحاق الواقع فى طريقها الا انه من رجال كامل الزيارات- ٧٩- ١ ص ١٩٤-

(٥) كروايه أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام- فى حديث النيذ- انه قال عليه السلام «ما يبيل الميل ينجس حبا من ماء يقولها ثلاثا- وسائل الشيعة: الباب ٢٠ من أبواب الأَشربه المحرمه. الحديث: ٢. ضعيفه بالإرسال، و مجهوليه إبراهيم بن خالد الذى هو فى طريقها.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٦٩

.....

---

و يدل على المطلوب أيضا: الأخبار «١» الواردة فى نزع البثر من صب الخمر فيه.

إلى غير ذلك من الروايات التى يمكن للمتبع العثور عليها.

و الطائفة الثانيه: و هى الروايات الداله على طهاره الخمر- فى قبال تلك الروايات- و هى أكثر عددا من الطائفة الأولى على أن فيها الصحاح و الموثقات و هى كالصريح فى طهاره لما فى بعضها «٢». من نفى البأس عن إصابتها الثوب، و فى بعضها

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٧٩ الباب ١٥ من أبواب الماء المطلق.

(٢) كموثقه ابن بكير قال: سألت رجلاً أبا عبد الله عليه السلام وانا عنده عن المسكر والنبيذ يصيب الثوب. قال: لا بأس». وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧١ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات.

الحديث: ١١. ورواه حسين بن أبي ساره قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «انا نخالط اليهود، والنصارى، والمجوس، وندخل عليهم، وهم يأكلون ويشربون، فيمر ساقيتهم، ويصب على ثيابي الخمر.

فقال: لا بأس به. الا ان تشتهي أن تغسله لأثره». الوسائل ج ٣ ص ٤٧٢ الباب المتقدم الحديث: ١٢.

ضعيفه بصالح بن سيابه، و حسين بن أبي ساره، لعدم ثبوت وثاقتهم، الا ان الثانى من رجال كامل الزيارات - ٦/٧٢ ص ١٨٠ -

(٣) كصحيحه على بن رثاب قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر، والنبيذ المسكر، يصيب ثوبى، فأغسله، أو أصلى فيه؟ قال: صل فيه. الا أن تقدره، فتغسل منه موضع الأثر. ان الله تعالى انما حرم شربها» الوسائل ج ٣ ص ٤٦٨ الباب المتقدم. الحديث: ١.

و مرسله الصدوق قال: «سئل أبو جعفر و أبو عبد الله عليه السلام ف قيل لهما: انا نشترى ثيابا يصيبها الخمر، و ودك الخنزير عند حاكتها، أنصلى فيها قبل ان نغسلها؟ فقالا: نعم، لا بأس. ان الله انما حرم أكله، و شربه، و لم يحرم لبسه، و مسه، و الصلاة فيه». و رواه فى العلل بطريق صحيح عن بكير.

الوسائل الباب المتقدم ج ٣ ص ٤٧٢ الحديث: ١٣. و صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام - فى

حديث- «انه سألته عن الرجل يمر في ماء المطر، وقد صب فيه خمر، فأصاب ثوبه، هل يصلى فيه قبل ان يغسله؟ فقال: لا يغسل ثوبه، ولا رجله، و يصلى فيه، ولا بأس» الوسائل ج ١ ص ١٤٥ الباب ٦ من أبواب الماء المطلق.

الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٠

.....

أصابته خمر، معللا في بعضها: بان الله انما حرم شربها. و في بعضها «١» التعليل: بان الثوب لا يسكر. الى غير ذلك من الروايات التي بضميمتها يحصل التواتر.

و هاتان الطائفتان متعارضتان، و لا بد من علاج ذلك جمعا أو طرحا و مقتضى القاعده الأوليه هو الجمع مهما أمكن.

و قد يقال: بان مقتضاه حمل أخبار النجاسه على التنزه و الاستحباب، لصراحه أخبار الطهارة في عدم النجاسه. فأوامر الغسل الواردة في أخبار النجاسه تحمل على الاستحباب، كما هو الحال في أمثال المقام، فيحكم بطهاره الخمر، و استحباب التنزه عنها.

هذا و لكن أخبار النجاسه آبيه عن الحمل على الاستحباب، لصراحه بعضها في النجاسه، لما فيها من عدم جواز الانتفاع بما وقع فيه الخمر حتى بالاحتحال منه، في غير صوره الضروره «٢». و كذا عدم الانتفاع به و ان استهلكت فيه- بان قطر منها- مثلا قطره في المرق الكثير- «٣». و ان

(١) كروايه حسين بن أبي ساره قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان أصاب ثوبى شىء من الخمر، أصلى فيه قبل أن اغسله؟ قال: لا بأس، ان الثوب لا يسكر». الوسائل ج ٣ ص ٤٧١ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ١٠.

(٢) كصحيحه الحلبي، و روايه هارون بن حمزه الغنوي المتقدمتان في تعليقه ص ١٥٤-١٥٥.

(٣) كروايه زكريا بن آدم المتقدمه في

.....

ما يبيل الميل ينجس حبا من الماء «١». و كذا مثل ما دل على كفيته غسل ما اصابته الخمر، من أنه لا يجزيه مجرد الصب، بل لا بد من الدلك باليد، و غسله ثلاث مرات «٢».

و نحو ذلك مما هو كالصريح في النجاسه، فإن هذه تأتي الحمل على التنزه و الاستحباب.

و كأنَّ المتوهم ظن انحصار دليل النجاسه فيما اشتمل على الأمر بغسل الثوب أو البدن- كما هو ظاهر محكى عباره المدارك فحمل الأمر الظاهر في الوجوب على الاستحباب. لكن قد عرفت اشتمال بعض الأخبار على ما هو صريح أو كالصريح في النجاسه المصطلحه، فالجمع الدلالي غير ممكن في المقام، لابتناؤه على عدم المناقضه فيما إذا القيا الى العرف معا، بحيث يرونها من باب القرينه و ذبها و هذا المعنى غير ممكن في أخبار الباب، لصراحه أخبار النجاسه في مدلولها، كأخبار الطهاره، فلا يمكن الجمع بين الطائفتين من حيث المدلول، فالمتعين هو الرجوع إلى المرجحات السنديه.

و قد ذكرنا في باب التعادل و الترجيح: أن المرجحات السنديه منحصره في أمرين، موافقه الكتاب، و مخالفه العامه و شىء منهما لا يجريان في المقام، أما موافقه الكتاب فلأنه ليس في الكتاب العزيز ما يدل على طهاره الخمر أو نجاسته، لما عرفت من المناقشه في دلاله الآيه الكريمه على النجاسه، و أما مخالفه العامه فلأن كلا من الطائفتين مخالف للعامه من جهه، و موافق لهم من جهه أخرى.

فإن العامه «٣» قد ذهبوا الى القول بنجاسه الخمر، و عليه لا بد من

(١) كروايه أبي بصير المتقدمه في تعليقه ص ١٦٨.

(٢) كموثق عمار المتقدمه في تعليقه ص ١٦٧.

(٣) ففي الفقه على



المذاهب الأربعة- ج ١ ص ١٨- ما يدل على اتفاق المذاهب على نجاسه حيث قال في المتن: «و منها- يعنى من النجاسات- المسكر المائع سواء كان مأخوذاً من عصير العنب، أو كان نقيع زبيب، أو نقيع تمر، أو غير ذلك، لأن الله تعالى قد سمى الخمر رجساً، و الرجس فى العرف النجس، أما كون كل مسكر مائع خمراً فلما رواه مسلم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم: كل مسكر خمر و كل مسكر حرام. و انما حكم الشارع بنجاسه المسكر المائع فوق تحريم شربه تنفيراً، و تغليظاً، و زجراً عن الاقتراب منه».

و قال ابن رشد فى بدايه المجتهد- ج ١ ص- ٧٨: «و أكثرهم على نجاسه الخمر، و فى ذلك خلاف عن بعض المحدثين».

قال العلامة «قده» فى التذكرة- ج ١ ص ٧: «الخمر نجسه ذهب إليه علمائنا اجمع إلا- ابن بابويه و ابن أبى عقيل. و قول عامه علماء العامه أيضاً إلا داود و ربيعه، و أحد قولى الشافعى».

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٧٢

.....

---

ترجيح أخبار الطهاره لمخالفتها للعامه. الا أن ربيعه الرأى- الذى هو أحد حكاهم و قضاتهم، و كان معاصراً للإمام الصادق عليه السلام- كان يقول بطهاره الخمر. مضافاً الى أن سلاطين ذلك الوقت كانوا يشربون الخمر، و لا يجتنبونها، فيمكن صدور أخبار الطهاره تقيه منهم «١»، لجريهم عملاً- على شربها، و الناس على دين ملوكهم فيمكن القول بأن أخبار الطهاره صدرت تقيه من عمل العامه، لعدم انحصار التقيه فى القول بما يوافق علماءهم. بل قد يدعو لها إصرار جهالهم من أصحاب الشوكه على أمر و ولعهم به، فإن أكثر أمراء بنى أميّه و بنى العباس و وزراءهم

و أرباب الدوله كانوا مولعين بشرب الخمر و مزاولتها. كما أن أخبار النجاسه تكون تقيه من فتواهم بالنجاسه،

---

(١) قال فى الوسائل ج ٣ ص ٤٧٢ فى ذيل روايه حسين بن أبى ساره فى الباب ٣٨ من النجاسات، الحديث: ١٢ «أقول حمل الشيخ هذه الاخبار - يعنى الأخبار الداله على طهاره الخمر - على التقيه من سلاطين ذلك الوقت، و جمع من علماء العامه». و يظهر منه ان القول بطهاره الخمر لا يختص بربيعه الرأى، بل قال بها جمع من علماء العامه، و قد نسب الى داود القول بها، و لم يحضرنى كتبهم كى احقق القائلين بالطهاره.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٧٣

.....

---

فاحتمال التقيه و الترجيح بمخالفه العامه فى كل من الطائفتين متكافئ مع احتمالها فى الأخرى و معارض له، فإذا يكون مقتضى القاعده التساقط و الرجوع إلى الأصول العمليه، و مقتضاها الطهاره، لقاعدتها.

هذا و لكن فى المقام روايه تكون حاكمه على كلتا الطائفتين، و هى بمنزله الإخبار العلاجيه فى خصوص المقام، و مقتضاها الحكم بالنجاسه و هى.

صحيحه على بن مهزيار قال: «قرأت فى كتاب عبد الله بن محمّد إلى أبى الحسن عليه السّلام: «جعلت فداك، روى زراره عن أبى جعفر، و أبى عبد الله عليهما السّلام فى الخمر يصيب ثوب الرجل، انهما قالوا: لا بأس بأن تصلى فيه، إنما حرم شربها و روى عن (غير) زراره عن أبى عبد الله عليه السّلام انه قال: إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبيذ - يعنى المسكر - فاغسله إن عرفت موضعه، و إن لم تعرف فاغسله كله، و ان صليت فأعد صلاتك، فأعلمنى ما آخذ به فوقّع عليه السّلام بخطه و قرأته خذ بقول أبى عبد الله عليه السّلام» (١).

وجه الاستدلال

بهذه الصحيحه- لإثبات أن أخبار الطهاره وردت على وجه التقيّه- هو أن أبا الحسن عليه السّلام قد أمر بالأخذ بالروايه عن أبي عبد الله عليه السّلام وحده و هي روايه النجاسه و العدول عن الروايه عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السّلام معا، الداله على طهاره الخمر، فلو لا- أن قولهما عليهما السّلام معا خرج مخرج التقيّه لكان الأخذ بقولهما معا أولى و أخرى و من هنا لم يقع السائل فى الحيره من حيث المعارضه بين قولى الصادق عليه السّلام ليعيد السؤال ثانيا، و أنه بأيهما يأخذ، بل عرف أن المراد هو الأخذ بروايه

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦٨ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٧٤

.....

---

النجاسه عند عليه السّلام منفردا.

و بهذا المضمون روايه أخرى عن خيران الخادم قال « كتبت الى الرجل عليه السّلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر، و لحم الخنزير، أ يصلى فيه أم لا فإن أصحابنا قد اختلفوا فيه فقال بعضهم: صلّ فيه، فان الله انما حرم شربها و قال بعضهم: لا تصل فيه فكتب عليه السّلام: لا تصل فيه: فإنه رجس.» (١).

فان هذه الروايه و ان لم يفرض فيها تعارض الأخبار كما كان مفروضا فى الصحيحه. لكن الظاهر أن اختلاف الأصحاب لم يكن الا من جهه اختلاف الروايات.

و لكن مع ذلك لا يمكن الاستدلال بها، لضعف سندها بسهل بن زياد، لعدم ثبوت وثاقته، فلا بأس بكونها مؤيده للمطلوب.

و المتحصل من جميع ما ذكرناه هو: أن المحتملات فى المسأله أربعه:

أحدها: تقديم أخبار الطهاره، جمعا بينها و بين أخبار النجاسه، بحملها على التنزه و الاستحباب، تقديم النص أو الأظهر على الظاهر، لصراحه

نفى البأس فى أخبار الطهاره فى عدم النجاسه. و لن عرفت أن بعض أخبار النجاسه آبيه عن الحمل على التنزه.

ثانيها: تقديم أخبار الطهاره أيضا، لكن لا من باب الجمع العرفى، لعدم إمكانه بل من جهه مخالفتها للعامه. و لكن قد عرفت أن أخبار النجاسه أيضا مخالفه لهم من جهه أخرى.

ثالثها: التوقف من جهه تطرق احتمال التقيه فى كلتا الطائفتين، لموافقته

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦٩ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٧٥

بل كل مسكر مائع بالأصالة (١)

---

أخبار الطهاره للعامه عملا، و موافقه أخبار النجاسه لهم فتوى، فمع التكافؤ- سندا و دلالة- لا بد من القول بالتخيير، الذى هو خلاف التحقيق عندنا. أو الرجوع الى قاعده الطهاره بعد التساقت.

رابعها: تقديم أخبار النجاسه من جهه صحيحه على بن مهزيار. و هذا هو المتعين، و مقتضاها حمل أخبار الطهاره على التقيه، لأن الصحيحه المذكوره لم تنف صدورها عن الصادقين، و انما دلت على لزوم الأخذ بما دل على نجاستها، فبذلك لا بد من حمل أخبار الطهاره على التقيه. و قد ذكرنا إمكان صدورها تقيه من أمراء الجور و حكامهم و تابعيهم. مضافا إلى فتوى ربيعه الرأى بالطهاره، و بذلك تندفع غائله المعارضه فى المقام و احتمال صدور الصحيحه بنفسها تقيه. مندفع بظهورها فى بيان الجدد و الحكم الواقعى، و حكومتها على الأخبار المتعارضه، و بيان العلاج بينها. فتحصل: أن الأقوى ما هو المشهور المدعى عليه الإجماع من نجاسه الخمر.

(١) المسكر المائع لا إشكال بل لا خلاف «١» فى إلحاق مطلق المسكرات المائعه بالأصالة بالخمر فى الحرمه، لما ورد فى جملة من الروايات من حرمه مطلق المسكر «٢».

---

(١) فى

الفقه على المذاهب الأربعة- ج ١ ص ١٨ ط الخامسة اتفاق المذاهب على حرمه المسكر المائع و نجاسته.

(٢) كصحيحه فضيل بن يسار قال: «ابتدأني أبو عبد الله عليه السلام يوما من غير أن أسأله، فقال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كل مسكر حرام. قال قلت: أصلحك الله، كله؟ قال: نعم الجرعه منه حرام». و عنه أيضا عن ابى عبد الله عليه السلام- فى حديث- قال: حرم الله الخمر بعينها، و حرم رسول الله- ص- المسكر من كل شراب، فأجاز الله له ذلك الى ان قال- فكثير المسكر من الأشربه نهاهم عنه نهى حرام، و لم يرخص فيه لأحد» وسائل الشيعة: الباب ١٥ من أبواب الأشربه المحرمه.

الحديث: ١، ٢. و نحوهما غيرهما من نفس الباب.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٧٦

.....

---

هذا مضافا إلى التعليل الوارد فى حرمه الخمر: بان الله لم يحرمها لاسمها، و لكن حرمها لعاقبتها «١». و فى بعض الروايات: أنه حرمها لفعالها و فسادها «٢». و عموم التعليل يشمل مطلق المسكرات.

بل ورد فى تفسير قوله تعالى إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ. «٣»: انه لم يوجد فى المدينه حين نزول الآيه الكريمه بالحرمة من الخمر المتخذ من العنب شىء، لأنه كان المتعارف عندهم يومئذ النبيذ و غيره من المسكرات التى اكفأها رسول الله صلى الله عليه و آله «٤».

---

(١) كصحيحه على بن يقطين عن ابى الحسن الماضى عليه السلام قال: «ان الله عز و جل لم يحرم الخمر لاسمها، و لكن حرمها لعاقبتها، فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر». وسائل الشيعة: الباب ١٩ من أبواب الأشربه المحرمه. الحديث: ١. و نحوها غيرها من نفس الباب و غيره.

(٢) كروايه مفضل

بن عمر قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: لم حرم الله الخمر؟ قال:

حرم الله الخمر لفعالها وفسادها». وسائل الشيعة: الباب ٩ من الأشربة المحرمة. الحديث: ٢٥. ضعيفه، لعدم ثبوت وثاقه جملة من رجال سندها.

(٣) المائدة ٥: ٩٢.

(٤) علي بن إبراهيم في تفسيره، عن أبي الجارود، عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ الْإِيه»: «أما الخمر فكل مسكر من الشراب إذا أخمِر فهو خمر، وما أسكر كثيره فقليله حرام. وذلك ان أبا بكر شرب قبل ان تحرم الخمر، فسكر. الى ان قال- فانزل الله تحريمها بعد ذلك. واما كانت الخمر يوم حرمت بالمدينة فضيخ البسر، و التمر، فلما نزل تحريمها خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعد في المسجد، ثم دعا بآئيتهم التي كانوا ينبذون فيها، فأكفها كلها، و قال:

هذه كلها خمر حرمتها الله فكان أكثر شىء (أكفى) فى ذلك اليوم الفضيخ، و لم أعلم اكفىء يومئذ من خمر العنب شىء إلا إناء واحدا كان فيه زبيب و تمر جميعا. فاما عصير العنب فلم يكن منه يومئذ بالمدينة شىء. و حرم الله الخمر قليلها و كثيرها، و بيعها و شراءها، و الانتفاع بها». وسائل الشيعة: الباب ١ من الأشربة المحرمة. الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٧

.....

فلا- كلام فى الحرمة، و انما الكلام كله فى إلحاق باقى المسكرات بالخمر المتخذ من العنب فى النجاسة. و يستدل للإلحاق بوجوه:

الوجه الأول: الإجماع المدعى فى كلام جمع على عدم الفرق بين الخمر و سائر المسكرات فى النجاسة.

و فيه أولا: أن نجاسة نفس الخمر مما فيها، فلم يتحقق إجماع على نجاستها، فكيف بسائر

المسكرات!. و الإجماع التقديرى- بمعنى أن القائلين بطهاره الخمر لو كانوا قائلين بنجاستها لقالوا بنجاسه مطلق المسكرات- غير مفيد، إذ لم تعلم الملازمه التقديرية أيضا، إذ من الممكن القول بنجاسه الخمر دون سائر المسكرات.

و ثانيا: أنه على تقدير إجماع فعلى لم يمكن إثبات كونه تعبديا، لاحتمال استناد المجمعين إلى الأخبار الآتية، التي ستعرف المناقشه فى دلالتها.

الوجه الثانى: الأخبار الداله على نجاسه مطلق المسكر، و هى روايتان أو ثلاث:

إحداها: موثقه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا تصل فى بيت فيه خمر، و لا مسكر، لأن الملائكه لا تدخله. و لا تصل فى ثوب قد أصابه خمر أو مسكر حتى تغسله» (١).

فإن النهى عن الصلاه فى ثوب أصابه المسكر حتى يغسل إرشاد إلى

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٧٠ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٧٨

.....

---

نجاسته.

الثانيه: روايه عمر بن حنظله قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

ما ترى فى قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته، و يذهب سكره. فقال: لا و الله، و لا قطره قطرت فى حب إلا أهريق ذلك الحب» (١).

و الأمر بالإهراق أيضا إرشاد إلى نجاسه المهراق.

الثالثه: صحيحه على بن مهزيار المتقدمه (٢)، لما فيها من الأمر بالأخذ بقول أبى عبد الله عليه السلام و هو الأمر بغسل الثوب الذى أصابه النبيذ المسكر.

و الجواب عن هذه الأخبار: أما عن الموثقه فبأنها و إن كانت معتبره السند و ظاهره الدلاله، إلا انها معارضه بما دل على طهاره مطلق المسكر، و هو:

موتق ابن بكير قال: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن المسكر و النبيذ يصيب الثوب.



قال: لا بأس» (٣).

و الترجيح بمخالفه العامه لا يوجب تقديم ما دل على طهاره المسكر، لاحتمال التقيه فى كلا الطرفين. فمقتضى القاعده التساقط، و الرجوع إلى قاعده الطهاره فى المسكر المائع سوى الخمر. لا سيما فى ما لا يتعارف شربه كـ «الكحول» المعروفه بـ «إسبيرتو و ألكل» المتخذة من الأخشاب و نحوها لانصراف المسكر الى المتعارف شربه، و أماما لا يتعارف شربه بين الناس، أو لم يمكن شربه- لكونه من السمومات و إن أوجب الإسكار على تقدير

---

(١) وسائل الشيعه: الباب ١٨ من أبواب الأشربه المحرمه. الحديث: ١. و فى الباب ٢٦.

الحديث ٢٦.

(٢) فى الصفحه: ١٧٣.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٧١ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ١١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٧٩

.....

---

شربه فى بعض الأمزجه المعتاده- فهو خارج عن إطلاق موثقه عمار، و لو لم يكن لها معارض، حتى أن شيخنا الأستاذ «قده» ادعى انصراف ما ورد من الروايات فى المنع عن بيع الخمر و المسكر عن الماده المعروفه بـ «ألكل»، لاختصاصها بالمسكرات المتعارفه القابله للشرب. و هذه الدعوى غير بعيدة، لا- سيما بلحاظ المسكرات المستحدثه التى لم تكن موجوده فى عصر التحريم. هذا كله مع ابتلاء ما دل على نجاسه المسكر بالمعارض.

و قد يتوهم: أن مقتضى صحيحه على بن مهزيار هو تقديم ما دل على نجاسه المسكر- كما ذكرنا ذلك فى الأخبار المتعارضه فى الخمر- لحكومتها على جميع الأخبار المتعارضه فى هذا الباب.

و يندفع: باختصاصها بعلاج الأخبار المتعارضه فى الخمر، و تقديم الأخبار الداله على نجاستها، و أما مطلق المسكرات المائعه فخارج عن موردها. و المسكر و إن كان مذكورا فيها أيضا إلا أنه مختص بالنبيذ المسكر «١»، فلا

بد من الاقتصار عليه جمودا على النص، فلا- يمكن التعدى إلى غير النبيذ ك (الكحول) المتخذة من الخشب و غيره، مما لم يتعارف شربه.

بل و كذا المتخذ من الخمر إذا كان بنحو التصعيد و التبخير، لطهارته بالانقلاب.

و توضيح الحال: بان يقال: إن الأخبار الواردة فى الخمر و المسكر على طوائف أربع:

---

(١) و هو المتخذ من التمر، ففى صحيح ابن الحجاج، عن على بن إسحاق الهاشمى، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: الخمر من خمسة، العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزر من الشعير، و النبيذ من التمر». وسائل الشيعة: الباب: ١ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٠

.....

---

الأولى: ما دلت على نجاسه الخمر. و الثانية: ما دلت على طهارتها الثالثة: ما دلت على نجاسه مطلق المسكر. و الرابعة: ما دلت على طهارته، كموثقه عمار، و موثقه ابن بكير المتقدمين «١» و صحيحه على بن مهزيار إنما دلت على العلاج فى الأوليين دون الأخيرتين، بل هما متعارضتان متكافئتان ساقطتان بالمعارضه، و المرجع قاعده الطهارة، و احتمال التقيه فى كلا الطرفين ثابت، بل لا يعلم فتوى العامه فى المسكرات غير المتعارفه.

فالأقوى طهاره المسكرات المائعه مطلقا إلا الخمر.

و مما ذكرنا ظهر الجواب عن الاستدلال بالصحيحه، لما عرفت من اختصاصها بالنبيذ المسكر، فلا- تدل على نجاسه مطلق المسكرات و أما روايه عمر بن حنظله فهى ضعيفه، لعدم ثبوت وثاقته، و ان عبّر عنها فى بعض الكلمات بالصحيحه. نعم له روايه «٢» ذكروها فى باب التعادل و الترجيح، تلقاها الأصحاب بالقبول، حتى أنهم عبروا عنها بمقبوله عمر بن

حفظه. إلما أن قبول روايته في مورد لا يدل على قبول جميع رواياته، لاحتمال وجود قرائن أوجبت القبول في ذاك المورد دون غيره، نعم هناك روايه ربما يستدل بها على توثيقه، و هي: روايه يزيد بن خليفه قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ان عمر بن حفصه أتانا عنك بوقت؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: إذا لا يكذب علينا» (٣).

فإنه توثيق له من الامام عليه السلام. إلما أنها أيضا غير نقيه السند (٤).

---

(١) في الصفحه: ١٧٧-١٨٨.

(٢) وسائل الشيعه: الباب: ٩ من أبواب صفات القاضى و ما يجوز ان يقضى به، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعه ج ٤ ص ١٣٣ الباب ٥ من أبواب المواقيت. الحديث: ٦.

(٤) لان يزيد بن خليفه واقفى لم تثبت وثاقته. على ان فى سندها محمد بن عيسى عن يونس، و هو محل البحث فى الرجال.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٨١

.....

---

الوجه الثالث: ما ذكره صاحب الحدائق «قده» (١) و حاصله: أن الخمر حقيقه شرعيه، بل لغويه فى مطلق المسكر.

أما الأول فلما ورد فى تفسير الآيه الكريمه «إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ» من أن المراد بالخمر فيها كل مسكر من الشراب (٢). بل ورد ذلك أيضا فى كلام النبى صلى الله عليه و آله.

و أما الثانى فلما حكاه عن جمع من أهل اللغه- كصاحب القاموس و غيره- من أن الخمر إنما سميت بهذا الاسم لأنها تخمر العقل و تستره، و الوجه سار فى جميع المسكرات.

و الجواب: أما عن كونها حقيقه شرعيه فى الأعم، فإنه لا- يمكن إثبات ذلك بمجرد إرادته ذلك من الآيه الكريمه، بقريته الروايات الوارده فى تفسيرها. على أنه قد عرفت عدم دلالة الآيه الكريمه على نجاسه

الخمير، فضلا عن مطلق المسكرات، بل غايتها الدلالة على الحرمة.

و أما كونها حقيقه لغويه فى الأعم فبمنع الاطراد فى وجه التسميه، و من هنا لا يصدق على البنج أنه خمير. و إن كان يخامر العقل و يستره.

على أن المنقول «٣» من كلام جماعه من أئمه اللغه: ان الخمير حقيقه فى

---

(١) ج ٥ ص ١١٢-١١٥. طبعه النجف الأشرف.

(٢) كالروايه المرويه فى تفسير على بن إبراهيم المتقدمه فى تعليقه ص ١٧٦.

و ما رواه فى مجمع البيان- ج ٣ ص ٢٣٩- عن ابن عباس فى تفسير الآيه الكريمه انه قال:

يريد بالخمير جميع الأشربه التى تسكر، و قد قال رسول الله صلى الله عليه و آله: الخمير من تسع من البتع- و هو العسل- و من العنب، و من الزبيب، و من التمر، و من الحنطه، و من الدرره، و من الشعير، و السلت. و هى ضعيفه بجهاله الطريق الى ابن عباس.

(٣) كما حكى ذلك عن صاحبه المعالم و المدارك و الذخير. راجع الحدائق ج ٥ ص ١١٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٨٢

.....

---

المسكر من عصير العنب، مع مساعده العرف لذلك أيضا.

الوجه الرابع: الأخبار الدالّه على أن للخمير أقساما عديده، و أنها لا تختص بالمتخذ من عصير العنب- و فى بعضها أنهاها إلى تسعه أقسام- كصحيحه عبد الرحمن ابى الحجاج، قال رسول الله صلى الله عليه و آله:

«الخمير من خمسه، العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزور من الشعير، و النبيذ من التمر» (١).

و روايه على بن إسحاق الهاشمى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: الخمير من خمسه.» (٢).

و روايه

النعمان بن بشير قال: «سمعت رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: أَيُّهَا النَّاسُ، انْ مِنْ الْعَنْبِ خَمْرًا، وَ انْ مِنْ الزَّيْبِ خَمْرًا وَ انْ مِنْ التَّمْرِ خَمْرًا وَ انْ مِنْ الشَّعِيرِ خَمْرًا أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْهَاكُمْ عَنْ كُلِّ مُسْكِرٍ» (٣).

وَ نَحْوَهَا غَيْرَهَا (٤).

وَ الْجَوَابُ عَنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ هُوَ: أَنَّهُ لَا دَلَالَه فِي شَيْءٍ مِنْهَا عَلَى نَجَاسَتِهِ

---

(١) وَسَائِلُ الشِّيْعَةِ: الْبَابُ ١ مِنْ أَبْوَابِ الْأَشْرِبَةِ الْمَحْرَمَةِ. الْحَدِيثُ ١.

(٢) وَسَائِلُ الشِّيْعَةِ: الْبَابُ ١: مِنْ أَبْوَابِ الْأَشْرِبَةِ الْمَحْرَمَةِ. الْحَدِيثُ: ٣، ضَعِيفُهُ لَجَهَالَتِهِ عَلَى بَنِ إِسْحَاقِ الْهَاشِمِيِّ فِي طَرِيقِهَا وَ تَقَدَّمَ فِي تَعْلِيقِهِ ص ١٧٩.

(٣) وَسَائِلُ الشِّيْعَةِ: الْبَابُ ١: مِنْ أَبْوَابِ الْأَشْرِبَةِ الْمَحْرَمَةِ. الْحَدِيثُ ٤. ضَعِيفُهُ بَعْدَهُ مَجَاهِيلٌ فِي طَرِيقِهَا مِنْهُمْ نَعْمَانُ.

(٤) كَرَوَاهِ الْحَسَنُ الْحَضْرَمِيُّ، عَمَّنْ أَخْبَرَهُ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَ رَوَاهِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ فِي تَفْسِيرِهِ، عَنْ أَبِي الْجَارُودِ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ. وَ رَوَاهِ الْعِيَّاشِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ السَّمْطِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. رَاجِعِ الْوَسَائِلُ: الْبَابُ ١ مِنْ أَبْوَابِ الْأَشْرِبَةِ الْمَحْرَمَةِ. الْحَدِيثُ: ٢، ٥، ٦.

وَ رَوَاهِ مَجْمَعُ الْبَيَّانِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمَتَّقِمَهُ فِي تَعْلِيقِهِ ص ١٨١ وَ فِيهَا: أَنَّهُ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «الْخَمْرُ مِنْ تَسَعٍ».

فَقَهَ الشِّيْعَةُ - كِتَابُ الطَّهَارَةِ، ج ٣، ص: ١٨٣

.....

---

مَطْلُوقِ الْمُسْكِرِ وَ انْ لَمْ يَصْدُقْ عَلَيْهِ عُنْوَانُ الْخَمْرِ، كَالْمَادَةِ الْكُحْلِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ بِ «الْإِسْبِيرْتُو وَ الْكَلِّ». نَعَمْ مَا صَدَّقَ عَلَيْهِ عُنْوَانُ الْخَمْرِ وَ انْ كَانَ مَتَّخِذًا مِنْ غَيْرِ الْعَنْبِ - كَمَا هُوَ مَفَادُ هَذِهِ الْأَخْبَارِ - فَلَا مَانِعَ مِنَ الْإِلْتِمَامِ بِحَرْمَتِهِ وَ نَجَاسَتِهِ، بَلْ لَا يَسْعُنَا مَنَعُ ذَلِكَ كَيْفَ وَ

فى بعض الأخبار «١»: انه لم يوجد فى زمن نزول آيه التحريم شىء من الخمر المصنوع من العنب، بل كان المتعارف غيرها من أقسام الخمر، وقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بالاجتناب عنها، و أكفاء أوانيها.

و مما ذكرنا يظهر الجواب عن الروايات الداله على نجاسه النبيذ المسكر «٢»- و فى بعضها عطف النبيذ المسكر على الخمر «٣»- فان هذه الأخبار أيضا قاصره عن الدلاله على نجاسه مطلق المسكر، و ان لم يصدق عليه عنوان الخمر، أو لم يكن من النبيذ المسكر، لأن مدلولها إنما هو نجاسه الخمر و النبيذ المسكر خاصه، من دون فرق بين أن يكون النبيذ المسكر من مصاديق الخمر- و كان التخصيص بالذكر من بين سائر الأفراد لأجل التنبيه على الفرد الخفى- و بين أن يكون مباينا لها، و خارجا عن حقيقتها- كما لعله الصحيح- لظهور العطف فى المغايره، و احتياج الخمر إلى عمليه خاصه لا يكفى فيها مجرد إلقاء مقدار من التمر فى الماء، و مضى زمان عليه بحيث يوجب الإسكار، و إلا لتمكن من صنعها كل أحد.

و بالجملة: ان هذه الأخبار كسابقتها فى القصور عن الدلاله على

---

(١) المتقدم فى تعليقه ص ١٧٦ و هو ما رواه على بن إبراهيم فى تفسيره.

(٢) كموثقه عمار، و روايه أبى بصير المتقدمين فى تعليقه ص ١٦٧-١٦٨.

(٣) كصحيحه على بن مهزيار، المتقدمه فى ص ١٧٣ و مرسله يونس، و روايه زكريا بن آدم المتقدمتان فى تعليق ص ١٦٧ و ١٦٨.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٨٤

.....

---

نجاسه مطلق المسكر و إن لم يكن خمرا أو نبيذا مسكرا «١».

الوجه الخامس: الأخبار الداله على تنزيل مطلق المسكر منزله الخمر، و

ان ما كان عاقبتها عاقبه الخمر فهو خمر «٢».

و الجواب عنه: أن الظاهر منها أن التنزيل إنما يكون بلحاظ الحرمة دون النجاسة، لانصراف التنزيل إلى أظهر الخواص، و من الظاهر أن النجاسة لم تكن من الآثار الظاهرة للخمر، كيف و قد وقع الخلاف فيها قديما و حديثا، بل لعلها لم تكن معلومه فى عصر النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله وَ سلم، و كذا المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين، كما يشهد بذلك اختلاف الروايات، بل النجاسة من الآثار الخفية التى لا يمكن حمل التنزيل بلحاظها. على أن فى نفس تلك الروايات ما يكون قرينه على التنزيل بلحاظ الحرمة.

---

(١) على أن الاخبار فى النيذ المسكر أيضا متعارضة كالخمر، فإنه يدل على طهارته عده من الروايات:

كموثقه ابن بكير، و صحيحه على بن رثاب المتقدمتان فى تعليقه ص ١٦٩ و روايه أبى بكر الحضرمى. قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أصاب ثوبى نبيذ، أصلى فيه؟ قال: نعم. قلت: قطره من نبيذ قطر فى حب، أشرب منه؟ قال: نعم، ان النيذ حلال، و ان أصل الخمر حرام»- الوسائل: ج ٣ ص ٤٧١: الباب ٣٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٩.

و مقتضى القاعده بعد التساقت و ان كان هو الرجوع الى قاعده الطهاره، الا ان مقتضى صحيحه على بن مهزيار المتقدمه فى ص ١٧٣ الموجه لتقديم أخبار نجاسه الخمر- كما ذكر فى المتن- هو تقديم أخبارها فى النيذ المسكر أيضا، لقول أبى عبد الله عليه السلام- بانفراده- فيها: «إذا أصاب ثوبك خمر، أو نبيذ- يعنى المسكر- فاغسله ان عرفت موضعه.».

(٢) كصحيحه على بن يقطين عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال: «ان الله عز و جل لم يحرم الخمر لاسمها،

و لكن حرمها لعاقبتها، فما كان عاقبته عاقبه الخمر فهو خمر».

و عنه أيضا عن أبى إبراهيم عليه السّلام قال: «ان الله عز و جل لم يحرم الخمر لاسمها، و لكن حرمها لعاقبتها، فما فعل فعل الخمر فهو خمر»- الوسائل: الباب ١٩ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ١، ٢ و لا يبعد اتحاد الروايتين.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٥

.....

نعم لا يبعد دعوى ظهور التنزيل بلحاظ النجاسة فى:

روايه عطاء بن يسار عن أبى جعفر عليه السّلام قال: «قال رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم: كل مسكر حرام، و كل مسكر خمر» «١».

فان عطف الجملة الثانية أعنى قوله صلّى الله عليه و آله و سلم: «كل مسكر خمر» على الجملة الأولى يقتضى أن يكون التنزيل من غير جهه الحرمة للتصريح بها فى الجملة الاولى، و إلا- لزم التكرار. إلا- أن يكون ذلك من باب التأكيد، و هو على خلاف الأصل.

و الذى يهون الخطب أنها ضعيفه السند «٢» لا يمكن الاعتماد عليها.

فقد تحصل من جميع ما ذكرناه: أنه ليس هناك ما يدل على نجاسة المسكر بعنوانه على سبيل الإطلاق، فالماده المعروفه ب «الكل» المتخذة من الأخشاب و غيرها لا يمكن الحكم بنجاستها: لعدم صدق عنوان الخمر عليها، و ان قيل إنها مسكره. كما أن المادّه المتخذة من نفس الخمر بالتبخير التى تكون عرق الخمر فى الحقيقه لا- تكون محكومته بالنجاسه، لاستحاله الخمر إلى البخار، و هى تقتضى الطهاره- كما فى بخار البول و غيره من النجاسات- فما لم يلاقيها الخمر أو نجس آخر تكون محكومته بالطهاره و إن كانت مسكرا.

هذا كله مقتضى القاعده و الصناعه العلميه، إلا أن الإجماع التقديرى المتقدم، و الشهره



الفتوائيه على نجاسه مطلق المسكرات المائعه يمنعنا عن الحكم بالطهاره فى المسكرات التى يتعارف شربها، و نقول بالاحتياط اللازم فيها «٣». و أما التى لم يتعارف شربها كالاسيرتو- فالحكم بطهارتها لا يخلو

---

(١) وسائل الشيعه: الباب: ١٥ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٥.

(٢) لان عطاء بن يسار- كما فى جامع الرواه- أو عطاء بن مياذ- كما فى تنقيح المقال- مهمل. كما أن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم الواقع فى طريقها امامى مجهول، و كذا أبوه.

(٣) و من هنا ذكر دام ظلله فى تعليقه على قول المصنف «فده»- بل كل مسكر مائع بالأصالة- فيه اشكال، و الاجتناب أحوط.».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٨٦

و ان صار جامدا بالعرض (١) لا الجامد (٢)- كالبنج- و ان صار مائعا بالعرض

---

عن قوه، لا سيما إذا شك فى كونها مسكره، و ان كان الاحتياط حسنا.

(١) إذا جف الخمر أو المسكر المائع بحيث زال و انعدم رأسا فلا موضوع كى يحكم بنجاسته، نعم يجب تطهير إنائهما، و هذا ظاهر.

و أما إذا لم يوجب الجفاف زوال العين و صار ك «الرب» أو عرضه الانجماد كما ينجمد الماء ثلجا- فيبقى على النجاسه، لفرض بقاء الاسم، فيشملة الإطلاق، و معلوميه عدم كون الجفاف أو الانجماد من المطهّرات- كما فى البول الجامد- و إن شئت فقل: إن مقتضى إطلاق الأدله عدم اعتبار الميعان بقاء و إن اعتبر حدوثا.

و هذا من دون فرق بين بقاء الإسكار مع الانجماد أو الجفاف و عدمه، لأن زوال الإسكار أيضا لا يكون من المطهّرات، فان المادّه الباقيه بعد زوال المادّه «الكحليه» الموجه للإسكار كانت جزء من النجس، فتبقى على نجاستها ما لم يعرض عليها مطهّر شرعى. و

لو فرض الشك في صدق الموضوع، أو انصراف الأدلة عما عرضه الانجماد أو زوال عنه الإسكار، فالاستصحاب كاف في بقاء النجاسه، لبقاء الموضوع العرفي الذي هو المناط في جريان الاستصحاب، و ان شك في بقاء الموضوع بعنوانه المعلق عليه في الأدلة الشرعيه.

(٢) المسكر الجامد لا إشكال - كما لا خلاف - في حرمه المسكر الجامد بالأصالة كالمسكر المائع، لما في جملة من الروايات «١» من أن الله سبحانه و تعالى لم يحرم الخمر لاسمها، و لكن حرّمها لعاقبتها.

---

(١) وسائل الشيعه: الباب ١٩ من أبواب الأشربه المحرمه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٨٧

.....

---

و أما نجاسته فقد ادعى عدم الخلاف - بل الإجماع - على نفيها، كما هو الصحيح. و ذلك لأنه إن كان المستند في الحكم بنجاسه المسكرات المائعه الإجماعات المحكيه فلا ريب في عدم شمولها للجوامد، كيف و قد حكى الإجماع على طهارتها، و لم ينقل القول بالنجاسه من أحد.

و إن كان المستند فيه دعوى صدق الخمر حقيقه على كل مسكر، إما حقيقه لغويه أو شرعيه - كما ادعاها صاحب الحدائق «قده» بدعوى: أنها لا تختص بالمتخذ من العنب - فلا ريب في عدم صدق الخمر على المسكرات الجامده، كالبنج و الحشيش، لانه على فرض التعميم لكل مسكر تختص بالمشروبات المسكره، و لا تعم المأكوله، و إن عرضها الميعان بالامتزاج بالماء و نحوه، لتفسير اللغويين للخمر بالشراب المسكر، كما هو المؤيد بالفهم العرفي، إذ لا يصح عندهم إطلاق الخمر على البنج و نحوه قطعاً.

و إن كان المستند في نجاسه عموم المسكرات المائعه قوله عليه السلام:

«كل مسكر خمر» «١»، فقد يتوهم: أن مقتضى عموم التنزيل نجاسه مطلق المسكرات و إن كانت جامده.

و لكنه يندفع أولاً: بضعف سند هذه الروايه، كما تقدم

«٢». و ثانياً بإمكان إرادته التنزيل من حيث الحرمة التي هي أظهر أوصافها دون نجاستها التي كانت في عصر الصادقين عليهما السلام من أوصافها الخفية التي اختلفت فيها الروايات.

و ثالثاً: أن مقتضى مناسبه الحكم و الموضوع هو إرادته التنزيل في خصوص المسكرات المائعه، لبعده تنزيل الجامد منزله المائع «٣».

---

(١) المتقدم- في ص ١٨٤- في روايه عطاء بن يسار.

(٢) في الصفحه: ١٨٠.

(٣) قد يقال: ان مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في موثق عمار: «و لا تصل في ثوب أصابه خمر، أو مسكر حتى يغسل» المتقدم في تعليقه ص ١٦٧، و كذا روايه عمر بن حنظله قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما ترى في قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته، و يذهب سكره؟ فقال: لا و الله، و لا قطره تقطر منه في حب إلا أهريق ذلك الحب». المتقدمه في تعليقه ص ١٦٨ عدم الفرق بين المائع و الجامد.

لكنه يندفع: بمعارضتهما بما دل على طهاره المسكر بإطلاقه، كموثق ابن بكير قال: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن المسكر و النبيذ يثيب الثوب؟ فقال: لا- بأس به» المتقدم في تعليقه ص ١٦٩، و مع التسايط بالمعارضه يرجع الى قاعده الطهاره، إلا فيما دل على نجاسه المسكرات المائعه غير هذه الروايات. على أن روايه ابن حنظله ظاهره في المسكر المائع.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٨٨

**[ مسأله (١): ألحق المشهور بالخمير العصير العنبي ]**

(مسأله ١): ألحق المشهور بالخمير العصير العنبي (١) إذا غلى قبل أن يذهب ثلثاه، و هو الأحوط، و ان كان الأقوى طهارته. نعم لا إشكال في حرمة.

---

(١) العصير العنبي أى في الحرمة و النجاسه.

أما الحرمة فمما لا اشكال و لا خلاف

فيها. و تتحقق الحرمة بمجرد الغليان، و لا- يعتبر فيها الاشتداد بمعنى آخر غيره، كالثخن، و الإسكار، و ترتفع الحرمة بذهاب الثلثين، و لا كلام لنا في المقام في ذلك.

و أما النجاسة: فعن المستند- عند نقل الأقوال في المسألة- ان المشهور بين الطبقة الثالثة- يعنى طبقه متأخرى المتأخرين، و مراده بهم الشهيد و من بعده- الطهاره، و بين الطبقة الثانية- أى المتأخرين- النجاسه، و أما الطبقة الأولى فالمصرّح منهم بالنجاسه أما قليل أو معدوم، فالمسألة ذات قولين مشهورين.

و عليه فدعوى الإجماع على النجاسه- كما عن بعضهم- واضح المنع. كما أن دعوى الشهره عليها على الإطلاق لا يخلو عن إشكال، لما حكى

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٨٩

.....

---

من الاختلاف فيها بين الطبقات، و أن المشهور بين متأخرى المتأخرين الطهاره.

و مما يؤيد القول بالطهاره: ذكر أصحاب الحديث- كصاحبى الوافى و الوسائل- روايات العصير فى باب الأّطعمه و الأشربه دون باب النجاسات، فلو كان العصير العنبى كالخمر من النجاسات لتقلوا رواياته فى أبوابها. و كيف كان فيكفى للحكم بالطهاره عدم الدليل على النجاسه، للرّجوع إلى قاعده الطهاره حينئذ، فلا بد للقائلين بالنجاسه من إقامه الدليل.

و استدلوا على نجاسته بوجه: الوجه الأوّل: الإجماع، كما حكى دعواه عن بعض، فإن المحكى من كلام كثر العرفان ان العصير من العنب قبل غليانه طاهر حلال، و بعد غليانه و اشتداده نجس حرام، و ذلك إجماع من فقهاءنا، أما بعد غليانه و قبل اشتداده فحرام إجماعا منا. و أمّا النجاسه، فعند بعضنا انه نجس، و عند آخرين أنه طاهر.

و فيه: ان الإجماع المنقول ليس بحجه، خصوصا فى أمثال المقام الظاهر فيه الخلاف، هذا أولا. و ثانيا: يحتمل ان يكون مراده

الشده المطربه، كما يدل عليه ما بعده من التفصيل بين الحرمة و النجاسه إذا غلى و لم يشند.

الوجه الثاني: ما دل من الروايات «١» على نجاسه مطلق المسكرات.

و فيه أولاً: ان الغليان لا يستلزم الإسكار، فالدليل أخص من المدعى. و ثانياً: انه قد عرفت عدم تماميه الدليل على نجاسه مطلق المسكرات، نعم لا كلام فى حرمة بالغليان و ان لم يكن مسكراً، كما ذكرنا، إلّا

---

(١) المتقدمه فى صفحات ١٧٧ - ١٧٨.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٩٠

.....

---

أنها أجنبيه عما نحن بصدده.

الوجه الثالث: ما دل من الروايات «١» على أنه لا خير فى العصير إذا غلى و لم يذهب ثلثاه، بدعوى: أنه لو كان طاهراً لكان فيه الخير.

و فيه: أن الظاهر منها هو نفي الخير المطلوب منه، و هو الشرب خاصه، إذ لم يعد العصير العنبى لغيره من الانتفاعات المشروطه بالطهاره، كرفع الحدث و الخبث، فتدل على حرمة فقط، إذ يكفى فى نفي الخير فيه من جهة الشرب مجرد الحرمة و إن لم يكن نجساً.

الوجه الرابع: ما دل من الروايات «٢» على مقاسمه إبليس عليه

---

(١) كروايه أبى بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام و سئل عن الطلاء فقال: ان طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال، و ما كان دون ذلك فليس فيه خير». الطلاء ما طبخ من عصير العنب، ضعيفه بعلى بن أبى حمزه.

و مرسله محمد بن الهيثم عن رجل عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن العصير يطبخ بالنار حتى يغلى من ساعته، أ يشربه صاحبه؟ فقال: إذا تغير عن حاله، و غلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه». الوسائل: الباب:

٢ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٦، ٧.

(٢) كروايه أبي الربيع الشامي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن أصل الخمر، كيف كان بدء حلالها و حرامها، و متى اتخذ الخمر؟ فقال: ان آدم لما اهبط من الجنة اشتهى من ثمارها، فانزل الله عليه قضيين من عنب فغرسهما، فلما أن أورقا و أثمرتا و بلغا جاء إبليس فحاط عليهما حائطاً، فقال آدم:

ما حالك يا ملعون؟ قال: فقال إبليس: إنهما لى، قال: كذبت، فرضيا بينهما بروح القدس، فلما انتهيا اليه قص آدم قصته، فأخذ روح القدس ضغثا من نار، فرمى به عليهما، و العنب فى أغصانهما حتى ظن آدم انه لم يبق منه، و ظن إبليس مثل ذلك. قال: فدخلت النار حيث دخلت، و قد ذهب منهما ثلثاهما، و بقى الثلث، فقال الروح: اما ما ذهب منهما فحفظ إبليس، و ما بقى فلك يا آدم». و هو فى حكم الضعيف، لعدم ثبوت وثاقه أبى الربيع، و كذلك خالد بن نافع الذى فى سندها.

و موثقه سعيد بن يسار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «ان إبليس نازع نوحا فى الكرم فأتاه جبرئيل فقال له ان له حقا فأعطاه الثلث فلم يرض إبليس ثم أعطاه النصف، فلم يرض فطرح عليه جبرئيل نارا، فأحرق الثلثين، و بقى الثلث، فقال: ما أحرق النار فهو نصيبه، و ما بقى فلهك يا نوح حلال».

الوسائل: الباب ٢١ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٢، ٥. و نحوهما الحديث: ٤، ١٠، ١١ الباب نفسه.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩١

.....

---

اللغنه الكرم مع آدم و نوح عليهما السلام فى بدء الخلقه على الثلث و الثلثين، فكان حظ إبليس منه ثلثين، فلذا

اعتبر ذهابهما إذا طبخ العصير العنبي.

و فيه: ان الاستدلال بمثل هذه الأدلة من المضحكات الغريبه، لأنها أجنبيه عن الدلاله على النجاسه رأسا، و لا تدل عليها بوجه من وجوه الدلالات، بل غايتها الدلاله على الحرمة، كما هو ظاهر.

و مثلها في الضعف: الاستدلال بما دل من الروايات «١» على صنع الخمر من عده أمور منها العصير من الكرم، لأن مدلولها أن أصول الخمر يكون من هذه الأمور.

الوجه الخامس- و هو العمده في المقام- ما ورد في موثقه معاويه بن عمار من إطلاق لفظ الخمر على العصير المطبوخ، المعبر عنه فيها بالبختج معرب «بخته» بدعوى: ان عموم التشبيه يدل على ثبوت جميع أحكامها، و منها النجاسه.

و هي ما رواه الشيخ في التهذيب «٢» عن معاويه بن عمار قال:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيني

---

(١) كصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «قال رسول الله - صَلَّى الله عليه و آله و سلم - الخمر من خمسه، العصير من الكرم، و النقيع من الزبيب، و البتع من العسل، و المزر من الشعير، و النبيذ من التمر». الوسائل: الباب ١ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ١. و نحوه غيره في نفس الباب.

(٢) ج ٩ ص ١٢٢ ح ٢٦١ طبعه الإسلاميه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٩٢

.....

---

بالبختج، و يقول: قد طبخ على الثلث، و أنا أعرف أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله، و هو يشربه على النصف؟ فقال: خمر لا تشربه. قلت:

فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث، و لا يستحله على النصف، يخبرنا أن عنده بختجا على الثلث قد ذهب ثلثاه، و

بقي ثلثه، يشرب منه؟ قال: نعم» (١).

و قد اعترض صاحب الحقائق (٢) على نقل صاحبى الوافى (٣) و الوسائل (٤) هذه الروايه عن التهذيب من دون زياده قوله عليه السلام:

«خمر» مقتصرين على قوله عليه السلام: «لا تشربه». ثم لا يخفى أنها دلت على عدم حجيه مجرد إخبار ذى اليد من حيث الطهاره و النجاسه، و أنه يعتبر فيها مطابقه اعتقاده و عمله لإخباره، فإن كان مستحلا للعصير على النصف، و يشربه عليه، فلا يكون إخباره بذهاب الثلثين حجه، و أما إذا كان مستحلا له على الثلث، و يشربه عليه، فيكون إخباره بذلك حجه، و لا محذور فى الالتزام بهذا التفصيل فى خصوص المورد.

و كيف كان فقد نوقش فى دلالتها على النجاسه بوجه:

أحدها: ما ذكره الفقيه الهمدانى قدس سره (٥) من ان مدلولها أخص من المدعى، لأنها لا تدل إلا على نجاسه نوع خاص من العصير، و هو المسبوق بصيرورته مسكرا قبل الطبخ، فلا تدل على نجاسه مطلق العصير المطبوخ، و لو لم يصر مسكرا قبل الطبخ. و ذلك لما استظهره - و حكاه عن

---

(١) وسائل الشيعه: الباب ٧ من أبواب الأشربه المحرمه الحديث: ٤.

(٢) ج ٥ ص ١٢٤ طبعه النجف الأشرف.

(٣) ج ٣ ص ٨٨ م ١١.

(٤) ج ٢٥ ص ٢٩٣ ح ٤، ط المؤسسه: قم.

(٥) كتاب الطهاره من مصباح الفقيه ص ٥٥١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٩٣

.....

---

النهايه الأثيريه - من ان لفظ «البختج» فارسى معرب، و أصله بالفارسيه «مى پخته»، فهى عباره أخرى عن الخمر المطبوخه. فان للعصير المطبوخ أنحاء مختلفه، منها: «الدبس» و منها: «الزّب». و قال «قده»: و لعل هذا هو الذى كان يسمى بالبختج، دون الأول، أى الدبس. و كيفيه



طبخه أن يبقى العصير أياما عديده إلى أن يتغير تغيرا فاحشا، الى ان يبلغ حدّه المعروف عند اهله، ثم يطبخونه، فيصير هو في حد ذاته حلوا حامضا كالكسكنجين- من غير ان يوضع فيه الخل، فيحتمل قويا أن يكون هذا القسم من العصير قبل استكمال طبخه خمرا حقيقه، و ان تكون الحموضه الحاصله فيه ناشئه من انقلاب ما فيه من الطبعه الخمريه، هذا حاصل مناقشته «قده».

و يدفعها: أن ذيل الروايه يدفع هذا الاحتمال، لانه عليه السلام قد صرح بجواز شرب العصير المطبوخ على الثلث إذا أخذه ممن يشربه عليه، و من المقطوع به ان الخمر، بل كل مسكر- بناء على نجاسته- لا يطهر الا بالانقلاب، و صيرورته خلا، أو نحو ذلك، و مجرد ذهاب الثلثين لا يكون من مطهّرات الخمر و المسكر، مع بقاء الاسم السابق، فمجرد صيرورته ربّا- أى ثخينًا- و لو لهذا الحد لا يوجب الانقلاب، كما لا يخفى، بل هو عصير ثخين مهما بلغ في الثخانه، فهذا قرينه قطعيه على عدم اراده هذا القسم.

هذا مضافا إلى أن المظنون- و ان كان الظن لا يغنى من الحق شيئا- ان «البختج» يكون معرّب «پختك» و الكاف في الفارسيه علامه التصغير، فأبدل الكاف بالجيم في العربيه، كما في أمثاله، و يكون المراد به في المقام الطبخ الناقص، فيإطلاقه يشمل جميع أقسام العصير المطبوخ. و أما كونه معرّب «می پخته» فغير مناسب، لاستلزامه إسقاط لفظ «می» في المعرب حينئذ بلا موجب. و كيف كان فيكفي في دفع هذه المناقشه قرينه الذيل، كما ذكرنا.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٩٤

.....

---

ثانيها: أنها معارضه بنقل الكافي «١» لنفس هذه الروايه من دون لفظ: «خمر». مقتصرًا في الجواب على قوله

عليه السلام: «لا تشربه»، و عليه لم تثبت الروايه بمتن التهذيب. نعم قد أشرنا إلى أن نقل الوافي و الوسائل الروايه عن التهذيب ايضا يكون خاليا عن هذه الزيادة. و من هنا قد تعجب منهما في الحدائق «٢» من جهة عدم تنبههما لوجود هذه الزيادة في التهذيب، و كأنهما تسامحا في النقل عنه، و كيف كان فروايه الكليني في الكافي خاليه عن هذه الزيادة.

و دعوى: ان أصاله عدم الزيادة لا يعارضها أصاله عدم النقيصه، لقوه الأولى، لأن الغالب هو السقط من قلم الكاتب دون الزيادة- كما لا يخفى- فأصاله عدم الغفله في طرف الزيادة تتقدم على أصاله عدمها في طرف النقيصه، لبناء العقلاء على ذلك، فيكون الترجيح لروايه التهذيب.

مدفوعه: بأن اضبطيه الكافي تسقط هذه الكبرى في المقام، لان المشاهد لنا و لغيرنا أن الكافي أضبط في نقل ألفاظ الروايات من التهذيب، فالوثوق بنقله دونه، فيكون الترجيح لروايه الكافي. أو تقع المعارضه بينهما فيرجع الى قاعده الطهاره بعد تساقطهما.

هذا مضافا الى إمكان المناقشه في أصل الكبرى بأنها إنما تتم فيما إذا لم يكن الراوى للنقيصه نافيا للزيادة، و راويا لعدمها، و إلا فتقع المعارضه بين النقلين، و لا تقديم لأحد الأصلين على الآخر، لأن أحدهما يروى الزيادة، و الآخر يروى عدمها، و لا ترجيح. نعم إذا لم يكن الراوى للنقيصه راويا لعدم الزيادة، بان لا يكون في مقام بيان خصوصيات الموضوع، و كان هناك حكم

---

(١) ج ٦ ص ٤٢١ ح ٧. طبعه الإسلاميه.

(٢) ج ٥ ص ١٢٤ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٩٥

.....

---

آخر مسكوت عنه، فلا بأس بالأخذ بالزائد، كما إذا ورد حديث مشتمل على استحباب صلاه في يوم الجمعة،

و حديث آخر على استحبابها في يومها و ليلتها أيضا، فلا- تنافى بينهما حينئذ لتعدد الموضوع، فيؤخذ بروايه الزيادة، و هذا بخلاف ما إذا كان الموضوع واحدا، كالمقام، فإن التنافى ثابت حينئذ، و لا تقديم لأحد الأصلين على الآخر فيه «١».

هذا مضافا إلى عدم ثبوت الزيادة حتى في التهذيب، لأن روايه الوافى و الوسائل لها عن التهذيب بدونها تدل على ان نسخه التهذيب الموجوده عندهما لم تكن مشتمله على هذه الزيادة، فلا- يرد عليهما اعتراض صاحب الحدائق «قده» لان ثبوتها في النسخه التي كانت عنده لا يلازم ثبوتها في جميع النسخ، فيستنتج من ذلك اختلاف نسخ التهذيب أيضا، فلا يكون المقام من باب تعارض الخبرين، بل من باب اشتباه الحجج بغير الحجج، لما ذكرناه في بحث التعادل و الترجيح، من أن اختلاف النسخ يوجب اشتباه الحجج بغيرها، و لازمه سقوط الروايه عن الاعتبار، إذ لم يعلم حينئذ ان راوى الحديث- كالشيخ- يروى اى النسختين، و لا تثبت الحجج إلا بعد ثبوت النقل فعليه لا يمكن الاعتماد على روايه الشيخ، لاختلاف متنها باختلاف نسخ التهذيب فتبقى روايه الكلينى بلا معارض، و هى خاليه عن زياده قوله عليه السلام: «خمر».

هذا و لكن الأظهر هو صحه ما ذكره صاحب الحدائق «قده»، و ان نسخه التهذيب كانت مشتمله على الزيادة المذكوره، لأن النسخه المشتمله

---

(١) لا- يخفى ان هذا هو محل كلام الأصحاب- كما صرح به دام ظلّه في غير مجلس الدرس- لثبوت احتمال الغفله حتى مع كون المتكلم في مقام البيان، لكنه- دام ظلّه- لا يرى تقديم أصاله عدم الزيادة على أصاله عدم النقيصه، لأن غايته الظن الحاصل من الكثره و لا دليل على حجيته.

فقه الشيعه - كتاب

سواء غلى بالنار أو بالشمس أو بنفسه (١)

عليها لم تكن نادره بحيث لم يعثر عليها صاحباً الوافى و الوسائل، كيف و قد اشتمل نقل أكثر العلماء للروايه عن التهذيب على هذه الزيادة، فلو كانت النسخ مختلفه لزمهما التنبيه على ذلك، لا الاقتصار على نقل ما لا تشملها، فيظهر من ذلك عدم ضبطهما فى النقل، و أنهما إنما تركا نقلها اشتباها لها بروايه الكلينى، فعليه يكون المقام من باب تعارض الخبرين، لمعارضه روايه الكلينى بروايه الشيخ، و مع التساقت يرجع الى قاعده الطهاره.

ثالثها: انه لو سلم ثبوت الزيادة، و ان الروايه هكذا: «خمر لا تشربه» لكان ظاهرها- أو محتملها الموجب للإجمال- هو التشبيه من حيث الحرمة فقط، لان قوله عليه السلام: «لا تشربه» إما صفة للخمر، أو خبر بعد خبر، فينصرف التشبيه اليه، أو يوجب سقوط الظهور فى العموم من جهة احتفاف الكلام بما يصلح للقرينه. هذا مع قطع النظر عن ظهور السياق فى إرادته خصوص حرمة الشرب، فلا- يصح دعوى ظهور التشبيه فى عموم الآثار حتى النجاسه، نعم لو كان على وجه التفريع، مثل أن يقال: «خمر، فلا تشربه» لكان عموم التشبيه شاملاً- لأثر النجاسه أيضاً، و كان قوله: «فلا تشربه» من قبيل ذكر الخاص بعد العام، و تفريع بعض الأحكام و على الجملة الأقوى فى النظر هو القول بالطهاره- كما فى المتن- لعدم ثبوت دليل معتبر على النجاسه، و أما الحرمة فمما لا إشكال فيها كما ثبت فى محله.

(١) لا فرق بين العصير الغالى بالنار أو بنفسه كما هو المشهور لإطلاق الروايات، كحسنه حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «لا يحرم العصير حتى يغلى» «١».

الشيعة الباب ٣١ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٧

.....

---

و خبره الآخر عنه عليه السلام قال: «سألته عن شرب العصير؟ قال:

تشرب ما لم يغل، فإذا غلى فلا تشربه. قلت: أي شيء الغليان؟ قال:

القلب» (١). فإن إطلاقها يشمل جميع الصور.

و عن ابن حمزه في الوسيله: التفصيل بين ما إذا غلى العصير بنفسه أو بالنار، فخص النجاسه بالأول، و التحريم بالثاني، حيث صرح بأنه لو غلى بالنار حرم و لم ينجس، و يصير حلالاً بذهاب الثلثين، بخلاف الأول، فإنه يبقى على نجاسته، و ان ذهب ثلثاه.

---

خويي، سيد ابو القاسم موسوي، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ١٩٧

و قد أورد عليه المحقق الهمداني «قده» (٢) و غيره: بأنه لم يعلم مستنده.

و لكن انتصر له شيخنا المحقق الشريعة الأصفهاني «قده»- في رسالته: إفاضه القدير في أحكام العصير و اختار هذا القول و نسبه الى جمع منهم ابن إدريس و الشيخ في بعض كلماته- بما يرجع محصله الى وجوه ثلاثه.

أحدها: صيروره العصير الغالي بنفسه خمرا و مسكرا و لا يطهر حينئذ إلا بانقلابه خلًا، لان ذهاب الثلثين ليس من مطهّرات الخمر. و مرجع هذا الوجه الى بحث صغروي.

و أما الوجهان الآخران فهما دلالة الاخبار على حصول النجاسه فيما إذا غلى العصير بنفسه، دون ما إذا غلى بالنار. و مرجع هذين الوجهين إلى بحث كبروي، فيقع البحث معه تاره- في الصغرى- و انه هل يصير العصير خمرا بالغليان بنفسه أولا و أخرى- في الكبرى- أعنى دلالة الاخبار على حصول النجاسه في خصوص الفرض المزبور دون الغالي بالنار.

(٢) كتاب الطهارة من مصباح الفقيه ص: ٥٥٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٨

.....

فنعول: أما الصغرى فعهدتها على مدعيها، إذ ليست أمرا قابلا للتزاع، و حجه المتخاصمين فيها التجربة، و الظاهر أنه لا يصير خمرا بذلك، و الا لما احتاج المخمرون إلى العمليات الكثيره لجعل العصير خمرا لا سيما و ان المراد بالغليان بنفسه هو ما يقابل الغليان بالنار، و لو كان بمعونه أمر خارجى ينضم الى اقتضاء ذاته للغليان- كالشمس و حراره الهواء و نحو ذلك فكان المخمرون يصنعون ذلك خلال يوم أو يومين أو أكثر، فإنه بمجرد حصول النشيش و الغليان يصير خمرا و مسكرا. و الحاصل: انه لو كان يحصل الإسكار فيه بذلك لما خفى على أحد و لعرفه الذين يصنعون الخمر من دون ان يتكلفوا فى تخميره. و لا أقل من ان يستغنوا به عن الخمر عند عدم قدرتهم على تحصيلها، نعم قد يتفق ذلك فى العصير الذى يوضع للتخليل، لكنه ليس أمرا دائما يمكن الاعتماد عليه فى الحكم بالنجاسه. و لو سلم ذلك لما احتجنا- فيما ادعاه المحقق المزبور- الى غير ما ذكرناه من الدليل على نجاسه الخمر و المسكر، و لم يكن مطهره- على هذا- هو الانقلاب. إلا- أن الشأن- كل الشأن- فى إثبات ذلك، و مع الشك يرجع إلى قاعده الطهاره.

و أما الكبرى- أعنى دلالة الاخبار على الفرق بين غليان العصير بنفسه أو بالنار- فقد أشرنا إلى أنه استدل بها من وجهين:

الأول: ان جميع الأخبار التى حدد فيها المنع بذهاب الثلثين مختصه بالغليان بالنار، و طبخ العصير بها «١»، و اما الغليان بقول مطلق كما فى بعض

بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه».

و صحيحه زراره عن أبي جعفر عليه السلام- في حديث- «فإذا أخذت عصيرا فطبخته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل و اشرب».

و روايه أبي بصير- المتقدمه في تعليقه ص ١٩٠- و نحوها غيرها من الروايات المرويّه في الوسائل: الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ١٩٩

.....

---

الروايات «١» فلم يحدد النهى عن شربه بذهاب الثلثين، و إطلاقها يشمل حتى بعد ذهابهما و ظاهر الغليان المسند الى العصير هو الغليان بنفسه: سواء أ كان بمعونه أمر خارجي كحراره الشمس، و لهواء- أم لا.

و الحاصل: أن أخبار الباب تكون على طائفتين «إحدهما» ما دلت على حرمة العصير أو نجاسته- على القول بها- بالغليان و حلّيته و طهارته بذهاب الثلثين، و لم ترد هذه إلا في خصوص الغليان بالنار «الثانيه» ما دلت على المنع عنه مطلقا من دون جعله مغيبا بذهاب الثلثين، و هذه وارده في الغليان بنفسه، فمقتضى لحاظ كلتا الطائفتين هو التفصيل بين الغليان بالنار، و بنفسه.

و فيه: أن عدم ذكر السبب في الطائفه الثانيه لا يوجب التقييد بنفسه، بل غايته الإطلاق، كما هو الحال في أمثال المقام من الأمور التي يمكن أن يكون لها أسباب عديده، كما إذا قيل «لو مات زيد ورثه ابنه» فان عدم ذكر سبب الموت لا يوجب تقييده بما إذا كان حتف أنفه، بل يشمل حتى ما إذا مات بسبب القتل و نحوه، و من هنا لم يقيد أدله الإرث بموت المورث بلا سبب خارجي. بل لا يمكن تحقق الغليان بدون السبب، فان سببه الحراره- سواء

حصلت بالنار، أم بالشمس، أم الهواء- بحيث لو وضع فى مكان بارد أو على الثلج لم يحصل فيه نشيش أصلا و لو بقى كذلك  
مده طويله، فعدم ذكر

---

(١) وسائل الشيعة: الباب: ٣ من أبواب الأشربه المحرمه. و قد تقدمت فى ص ١٩٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٠٠

.....

---

السبب يقتضى الإطلاق من حيث الأسباب، فالتقييد بسبب غير النار يحتاج إلى قرينه و هى مفقوده فى المقام.

فمثل حسنه حماد- أو صحيحته- عن أبى عبد الله قال: «لا يحرم العصير حتى يغلى» (١).

و خبره الآخر عنه عليه السلام قال: سألته عن شرب العصير، قال:

تشرّب ما لم يغلى، فإذا غلى فلا تشرّب. قلت: أى شىء الغليان؟ قال:

القلب» (٢).

لا موجب لتقيدهما بما إذا كان الغليان بنفسه، بل إطلاقه فيهما يشمل الغليان بنفسه و بالغير.

نعم التقييد بالنار فى جملة من الروايات لا يوجب حمل هذه المطلقات عليها، لعدم التنافى بينهما، فإذا لا بد من اقامه الدليل على ارتفاع النهى عن شرب الغالى بغير النار إذا ذهب ثلثاه.

و دعوى: عدم القول بالفصل بين ما إذا غلى بالنار و ما غلى بنفسه فى ارتفاع الحرمة أو النجاسه فيهما بذهاب الثلثين.

غير مسموعه: لأن الملازمه بينهما أول الكلام، فيبقى الإشكال بحاله، فللمحقق المزبور مطالبتنا بالدليل على ارتفاع الحرمة فى الغالى بغير النار عند ذهاب ثلثيه.

و يمكن اقامه الدليل على ذلك: بأن الأخبار المغياه بذهاب الثلثين و ان كانت مختصه بالغالى بالنار- كما ذكر- إلا أن مقتضى إطلاق العصير فيها



(١) وسائل الشيعة الباب: ٣ من أبواب الأشرية المحرمه، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة الباب: ٣ من أبواب الأشرية المحرمه، الحديث: ٣. ضعيف بأبي يحيى الواسطي.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٠١

.....

---

شموله

للغالى بنفسه قبل الطبخ، و من جملتها:

صحيحه عبد الله بن سنان- أو حسنته- عن أبي عبد الله قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه»  
«١».

و مقتضى عمومها- أو إطلاقها- ان العصير إذا غلى بنفسه قبل الطبخ ثم طبخ حتى يذهب ثلثاه فعند ذلك يكون طاهرا و حلالا أيضا. بل هذا هو الغالب فى العصير المعمول دبسا، فإنه يبقى العصير عندهم غالبا يوما أو أكثر ثم يطبخونه فيحصل فيه النشيش قبل الطبخ لا محاله، و بذلك يثبت عدم الفرق فى العصير الغالى إذا ذهب ثلثاه بالطبخ بين ما غلى منه بنفسه قبل ذلك و بين ما لم يكن كذلك.

الوجه الثانى: مفهوم قوله عليه السلام فى الصحيحه- أو الحسنه- المذكوره: «كل عصير أصابته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثاه».

بدعوى: أن مفهوم الوصف هو عدم ارتفاع الحرمة بذهاب الثلثين إذا غلى العصير بنفسه، و إلا كان لغوا، فهو حرام و ان ذهب ثلثاه، إذ مطلق الغليان يوجب الحرمة بلا خلاف، و أما الحرمة المغياه بذهاب الثلثين فهى مختصه بما إذا غلى العصير بالنار.

و فيه: أن التحقيق- كما ذكرناه فى الأصول- و إن كان ثبوت المفهوم للوصف، لكن لا بالمعنى المعهود، أى الدلاله على انتفاء الحكم عن غير الموصوف، بل بمعنى عدم ثبوته للطبيعه بما هى، و إلا لكان التقييد لغوا. و الحمل على الغالب- كما فى قوله تعالى وَ رَبَّائِكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ «٢»

---

(١) وسائل الشيعه: الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ١.

و رواها بطريق آخر فى الباب: ٣٢ من أبواب الأشربه المباحه، الحديث: ٢. عن الكافى أيضا مع اختلاف فى المتن و السند. و يحتمل تعدد الروايه.

(٢) النساء ٤: ٢٣.

- خلاف الظاهر. و المفهوم بهذا المعنى لا- ينافى ثبوت الحكم للطبيعه مقيدا بقيد آخر، و لحصه أخرى منها. مثلا: إذا قال المولى: «أكرم رجلا- عالم» دل بمفهومه على أن طبيعه الرجوليه لا- تكون موضوعا لوجوب الإ-كرام، و إلما كان التقييد بالعالم لغوا، إلّا أنه لا ينافى ذلك ان يكون وصف العدالة أيضا مقتضيا لوجوب الإكرام، فلا ينافى ذلك قوله ثانيا: «أكرم رجلا عادلا». و عليه فلا تدل هذه الروايه على عدم ارتفاع الحرمة عن الغالى بنفسه بذهاب ثلثيه، لأن ثبوت الحرمة المحدوده للغالى بالنار لا ينافى ثبوتها كذلك للغالى بسبب آخر غير النار، و قد عرفت أن مقتضى إطلاق العصير فيها هو شمول الغالى بنفسه قبل إصابته النار أيضا، فكأنه عليه السلام قال: كلّ عصير و لو غلى بنفسه إذا أصابته النار حرم حتى يذهب ثلثاه.

و هناك صحيحه- أو حسنه- أخرى لابن سنان، ربما يتوهم دلالتها على الدعوى المذكوره بمفهوم الشرط، و هى. انه قال ذكر أبو عبد الله عليه السلام: «أن العصير إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه فهو حلال» «١».

بدعوى: دلالتها بالمفهوم على أنه إذا لم يطبخ بالنار و غلى بغيرها لا يصير حلالا، و ان ذهب ثلثاه.

و يدفعها: أن مفهوم الروايه هو أنه إذا لم يستند ذهاب الثلثين إلى الطبخ بالنار لا- يصير حلالا و إن ذهب ذلك بغيرها، كالشمس، و الهواء، و هذا المعنى لا محذور فى الالتزام به- كما سيأتى- لعدم الدليل على أن مطلق ذهاب الثلثين يوجب الحلّيه، لا أنه إذا غلى بغير النار لا يصير حلالا و إن ذهب ثلثاه بالنار، كما هو دعوى الخصم، لأن هذا داخل

(١) وسائل الشيعة الباب: ٣٢ من أبواب الأشرية المباحة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٣

.....

كما ذكرنا فى الصحيحه الاولى.

ثم انه لو سلم دلالة الروايات على التفصيل المذكور لكان غايتها الدلالة على التفصيل فى الحرمة بين الغالى بنفسه و الغالى بالنار. و أما التفصيل فى النجاسة- كما عن الوسيلة- فلا- دليل عليه أصلا- كما ذكر المحقق الهمداني «قده» و غيره- لأن الروايات إما مشتملة على لفظ الحرمة، أو النهى عن الشرب، و لا دلالة فى شىء منهما على النجاسة، و قد ذكرنا عدم ثبوت الإسكار فى الغالى بنفسه.

و قد يستدل على هذا التفصيل بالفقه الرضوى: «فإن نش من غير ان تصيبه النار فدعه حتى يصير خلًا من ذاته» (١).

لظهورها فى أن اعتبار الانقلاب إلى الخل لا يكون إلا لرفع النجاسة، أو هى مع الحرمة. إلا أنه قد مر غير مره: ان الفقه الرضوى لم يثبت كونه روايه فضلا عن ان يكون حجه.

و قد يستدل أيضا بما عبر عنه بموقفه عمار فى بعض الكلمات، قال:

«وصف لى أبو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالا، فقال لى عليه السلام: تأخذ ربعا من زبيب، و تنقيه، ثم تصب عليه اثنى عشر رطلا من ماء، ثم تنقه ليله، فإذا كان أيام الصيف و خشيت ان ينش جعلته فى تنور سخن قليلا حتى لا ينش، ثم تنزع الماء منه كله إذا أصبحت، ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره ثم تغليه حتى تذهب حلاوته. إلى ان قال- فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان و يبقى الثلث.» (٢).

بتقريب: أن ظاهرها أن نشيش العصير بنفسه يوجب سقوطه عن الانتفاع به رأسا، إذ لو

(١) فقه الرضا: ص ٣٨ السطر ١٣.

(٢) وسائل الشيعه: الباب: ٥ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٠٤

.....

---

فقط لاغنانا عنه الأمر بذهاب الثلثين بعد ذلك بالغليان، فلا بد ان يكون من جهه النجاسه التي لا ترتفع بذهاب الثلثين، بل لا بد في ارتفاعها من الانقلاب إلى الخل.

و الكلام في هذه الروايه يقع - تاره - في فقه الحديث، و - أخرى - في الاستدلال بها على التفصيل المذكور.

أما فقه الحديث فقد وقع الكلام في المراد من أمره عليه السلام بجعل العصير في التنور السخن قليلا، دفعا لنشيشه من قبل نفسه، مع ان جعله في مكان حار من معدات نشيشه، لا أنه مانع عنه. و ذكر شيخنا شيخ الشريعة «قده» في رسالته العصيريه: ان المراد بذلك جعل العصير في التنور السخن لأجل أن يغلى بالنار حتى لا ينش بنفسه.

و يبعده أولا: ان جعله في التنور السخن قليلا - لا يوجب غليانه لقله حرارته. و ثانيا: انه لو كان مراده عليه السلام بذلك الغليان بالنار لعبر عنه بعبارته أخصر، كقوله: «فأغله بالنار» مثلا - و ثالثا: ان ظاهر الروايه اراده التحفظ على العصير لئلا ينش لا ان يغلى بذلك فالتوجيه المذكور لا يمكن المساعده عليه.

و الصحيح ان يقال: ان العصير - أو غيره من الأشربه أو الأطمعه - قد يعرضه الفساد في الهواء الحار كالصيف، الا انه إذا بقي على النار، و عرضته الحراره بدرجة واطئه لا توجب الغليان - كدرجة الستين - لم تعرضه الفساد، و يبقى سالما أياما و لو لم يغلى، لان الغليان انما يحصل ببلوغ الحراره درجه المائه و هذا مما يشهد به التجربه في التحفظ على الأطمعه

و الأشربه فى أيام الصيف. و قد قال الخبراء فى وجهه: ان حراره النار بدرجه معينه تقتل الميكروبات الداخلة على الشراب و الطعام فى الهواء الحار. و كيف كان

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٠٥

.....

فغرضه عليه السّلام من الأمر بجعل العصير فى تنور سخن قليلا، انما هو التحفظ عليه من الحموضه و الفساد من أجل حراره الهواء فى الصيف، لا أن يغلى العصير بذلك هذا كله فى فقه الحديث.

و أما الاستدلال به على المدعى ففيه أولا: انها ضعيفه السند بالإرسال، لأنها مرويه فى الكافى «١» عن محمّد بن يحيى، عن على بن الحسن، أو رجل عن على بن الحسن عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقه، عن عمار، فلم يعلم ان المروى عنه لمحمد بن يحيى هل هو على بن الحسن بن فضال، أو رجل آخر يروى عن على بن الحسن، فيحتمل وجود الواسطه بينهما و هو رجل مجهول الحال، فالتعبير عنها بالموثقه فى بعض الكلمات لا يخلو عن المسامحه.

و ثانيا: انها ضعيفه الدلاله لاحتمال ان يكون الخوف من نشيشه لحراره الصيف من جهه سقوطه بذلك عن الانتفاع به فى الجبهه المطلوبه منه كالعلاج و نحوه، لا- من جهه تنجسه بذلك، و عدم جدوى ذهاب الثلثين فى ارتفاعها. و ملاحظه الخصوصيات المذكوره فى الحديث يكاد يشرفنا على القطع بان الامام عليه السّلام انما كان فى مقام بيان الخصوصيات الدخيله فى الانتفاع بالعصير فى العلاج و نحوه، دون مجرد الحكم الشرعى الحرمه، أو النجاسه، و بذلك يسقط ظهور السؤال عن طبخ العصير حتى يصير حلالا فيما يعتبر فى حليته.

فتحصل مما ذكرنا: ان الصحيح ما هو المشهور من عدم الفرق فى العصير بين

ان يغلى بنفسه أو بالنار، في زوال حرمة أو نجاسته بذهاب

---

(١) الفروع ج ٦ ص ٤٢٤ ح ١ «باب صفة الشراب الحلال».

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٦

و إذا ذهب ثلثاه صار حلالاً، سواء كان بالنار، أو بالشمس، أو بالهواء (١) «١».

---

الثلثين، لإطلاق الروايات.

(١) هل يكون ذهاب الثلثين - مطلقاً - موجبا للحليه، أو يختص بما إذا كان بالنار؟ ربما يقال - كما في المتن - بالأول، و يعلل - كما في بعض الكلمات - بالإطلاق. و لا ندرى أى إطلاق فى المقام يشمل ذلك، فان جميع الروايات المحدده للحرمة بذهاب الثلثين وارده فى الطبخ بالنار، فلا تدل على ان ذهاب الثلثين مطلقاً - و لو كان بغير النار - رافع للحرمة.

و دعوى ثبوت الإطلاق فى مثل:

صحيحه ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كل عصير اصابته النار فهو حرام، حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه» «٢».

لشمولها لذهاب الثلثين بالنار، أو بغيرها، أو بهما معاً، لعدم التقييد بالذهاب بالنار.

مندفعه: بأنها خلاف ظهور الروايه، بقريته ذكر الإصابه بالنار فى غليان العصير. بل مقتضى مفهوم بعض الروايات عدم ارتفاع الحرمة بذهاب ثلثيه بمثل الشمس و الهواء، ك:

موثقه أبى بصير قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام و سئل عن الطلاء، فقال: إن طبخ حتى يذهب منه اثنان و يبقى واحد فهو حلال» «٣».

---

(١) و فى تعليقه دام ظلّه - على قول المصنف «قده»: «كان بالنار، أو بالشمس» - «فى كفايه ذهاب الثلثين بغير النار اشكال. نعم إذا استند ذهاب الثلثين الى النار و الى حرارتها الباقية بعد إنزال القدر عنها - مثلاً - كفى».

(٢) وسائل الشيعة، الباب: ٢ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ١.

(٣) الوسائل فى الباب المتقدم، الحديث: ٦.





فان مفهومها انه إذا لم يطبخ حتى يذهب ثلثاه فلا يحل بل في بعض الروايات الواردة في بيان حكمه عليه العصير بذهاب الثلثين دلالة على ذلك، و هي المشتملة على قصه نزاع آدم أو نوح عليه السّلام مع إبليس - لعنه الله - في الكرم، و تحاكمهما إلى جبرئيل، ك:

موثقه سعيد بن يسار عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «ان إبليس نازع نوحا في الكرم فأتاه جبرئيل، فقال له: ان له حقا فأعطاه الثلث، فلم يرض إبليس، ثم أعطاه النصف، فلم يرض، فطرح جبرئيل نارا فأحرقت الثلثين و بقي الثلث، فقال: ما أحرقت النار فهو نصيبه، و ما بقي فهو لك يا نوح - حلال» (١).

و نحوها غيرها، كروايه ابى الربيع الشامي (٢) الواردة في نزاع إبليس مع آدم عليه السّلام.

فإنها تدل على ان الباقي بالإحراق بالنار يكون حلالا، فالباقي بغيره لا يكون حلالا، و ان كان بمقدار الثلث.

و الحاصل: انه لا إطلاق في الروايات، بل مقتضى بعضها التقييد بالنار. نعم إذا استند ذهاب الثلثين الى النار، و الى حرارتها الباقية بعد وضع القدر - مثلا - كفى، لصدق استناد الذهاب الى النار في ذلك ايضا، بل في بعض الروايات دلالة على ذلك، ك:

صحيحه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «العصير إذا طبخ حتى يذهب منه ثلثه دونيق و نصف، ثم يترك حتى يبرد، فقد ذهب ثلثاه، و بقي ثلثه» (٣).

(١) وسائل الشيعة، الباب: ٢ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٥.

(٢) في الباب المتقدم، الحديث: ٢. ضعيفه بأبي الربيع.

(٣) في الباب المتقدم، الحديث: ٧، و في الوافي: ج ٣ ص ٨٨ م ١١. و قال في بيانها: «ان البروده تذهب بتمام

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٨

بل الأقوى حرمة بمجرد النشيش (١) و ان لم يصل الى حد الغليان

---

و الدائق هو السدس، فالثلثان أربعة دوائيق، وقد دلت الرواية على انه إذا ذهب ثلاثة دوائيق و نصف على النار، و نصف دائق بعد رفع القدر عن النار يصير حلالا و ذهب الثلثين حينئذ أيضا يكون مستندا الى النار، لبقاء حرارتها في العصير الى ان يبرد، فذهب المجموع يكون مستندا إليها، لا الى المجموع منها، و من الهواء.

على انه لو سلم دلالتها على كفايه الذهاب بالمجموع من حراره النار و الهواء، لزم الاقتصار على مواردنا من ذهب نصف الدائق بغير النار، بحيث إذا كان الباقي من الثلثين أزيد منه فلا نحكم بحليته. فتحصل من جميع ما ذكرناه: ان مطلق الغليان - سواء أ كان بالنار أو بغيرها - يوجب حرمة العصير، و أما ذهب الثلثين الرافع للحرمة فلا بد و ان يكون بالنار.

(١) لموثقه ذريح قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام: يقول إذا نش العصير، أو غلى، حرم» «١».

فان العطف ب «أو» ظاهره المغايره بين المعطوف و المعطوف عليه، فيحمل النشيش على الرغوه الحاصله في العصير قبل الغليان، بالنار أو بنفسه.

و لكن يعارضها: الروايات الصريحة في انه لا يوجب الحرمة إلا الغليان، ك:

حسنه حماد - أو صحيحته - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا يحرم العصير حتى يغلى» «٢».

---

(١) وسائل الشيعة، الباب: ٣ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ٤.

(٢) وسائل الشيعة، الباب: ٣ من أبواب الأشربة المحرمة. الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٩

.....

---

و روايته عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن شرب العصير.

قال: تشرب ما لم يغل، فإذا غلا

فلا تشربه. قلت: أى شىء الغليان؟ قال عليه السّلام: «القلب» (١). و نحوها غيرها.

فإنها تدل على انحصار سبب الحرمة فى الغليان الذى هو عبارة عن القلب، و صيروره أسفله أعلاه، و بالعكس.

و يمكن دفع المعارضه بما ذكره المحقق شيخ الشريعة الأصفهاني «قده» فى رسالته العصريه، من ان العطف فى النسخ المصححه للكافى فى روايه ذريح ب «الواو» و ان كان الموجود فى نسخ الوسائل، و الوافى، و نقل جمله من الاعلام العطف ب «أو»، الا ان المحقق المزبور ثقه يعتمد على نقله، و عليه يكون العطف تفسيريا. و المراد بالنشيش هو نفس الغليان، إذ لم يثبت أنه الرغوه الحاصله للعصير قبل الغليان، أو الصوت قبله، فإنه فسرته فى كتاب «أقرب الموارد» الذى هو من الكتب المعتمده فى اللغة بالغليان، و حمل ما فى القاموس من انه «صوت الغليان» على الصوت الحاصل قبله بلا موجب، بل ظاهره الصوت الحاصل حينه، فيرجع إلى ما فى أقرب الموارد، فلا تنافى فى البين.

و لو سلم ثبوت العطف ب «أو» أشكل حينئذ، لعدم المغايره بين المعطوف و المعطوف عليه، بناء على ما ذكرناه من كون النشيش هو الغليان لا غير. الا انه يمكن دفعه: بان الغليان قد يكون بنفسه، و قد يكون بالنار، و يطلق على الأول النشيش أيضا، و به تتحقق المغايره بين المعطوف و المعطوف عليه. كما انه ترتفع المعارضه بين الروايات، لعدم التنافى حينئذ بين

---

(١) وسائل الشيعه فى الباب المتقدم الحديث: ٣ ضعيفه بأبى يحيى الواسطى. و هو سهيل بن زياد- لعدم ثبوت وثاقته و لكنه من رجال كامل الزيارات- ب ٩٥ ح ١ ص ٢٨٥-

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢١٠

و لا فرق

بين العصير، و نفس العنب، فإذا غلى نفس العنب من غير أن يعصر كان حراما (١).

ما دل على عدم الحرمة إلا بالغلان و ما دل على حرمة بالنشيش، لأن هذه الموثقة تفسر تلك الروايات بعدم الفرق بين الغليان بالنار، أو بنفسه المسمى بالنشيش أيضا. و اما بناء على إرادته الرغوه و الصوت الحاصل قبل الغليان من النشيش، فربما يشكل العطف: بان التحريم بالنشيش قبل الغليان يوجب استدراك عطف الغليان عليه، لحصول التحريم قبله دائما، بل يكون تعليق التحريم على الغليان فى سائر الأخبار فى غير محله.

و يمكن دفعه: بإمكان فرض حصول الغليان بالنار من دون سبق النشيش بالمعنى المذكور، كما إذا فرض شدة حراره النار مع قله العصير، خصوصا إذا القى فى القدر المحمى على النار قبل ذلك، فلا موجب لحملها على خصوص النشيش بغير النار، و ان النشيش بالنار لا يكون موجبا للحرمة، كما لا يخفى. الا انه قد عرفت عدم ثبوت معنى آخر غير الغليان للنشيش، و التغير المعبر فى العطف ب «أو» حاصل بحمل النشيش على الغليان بغير النار، فالنشيش بمعنى الصوت الحاصل قبل الغليان، و الرغوه الحاصله فى العصير من جهة حراره الهواء و نحوها، لا دليل على اقتضائه الحرمة، و ان كان الأحوط حينئذ الاجتناب.

(١) لا- يخفى ان موضوع الحرمة أو النجاسه- على القول بها- فى الروايات انما هو عنوان العصير لا- العنب، و لا- إشكال فى التعدى إلى مطلق الماء الخارج من العنب و لو بغير عصر، للقطع بعدم دخل العصر فى ذلك، فالماء الخارج من حبات العنب بنفسه، أو بالنار- كما إذا القى حبات العنب فى المرق و خرج مائها لشده الحراره- يحرم بالغلان، أو ينجس أيضا. و

أما الماء الموجود داخل الحبات فهل يحرم بالغليان أم لا؟ الظاهر هو الثاني، أما

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١١

و أما التمر، و الزبيب، و عصيرهما، فالأقوى عدم حرمتها أيضا بالغليان (١) و ان كان الأحوط الاجتناب عنهما أكلا

---

أولاً: فلان الظاهر ان البحث فى ذلك بحث خيالى، لعدم وجود ماء داخل الحبات كبقية الفواكه كالبطيخ، و الخيار، و نحوهما فان الفواكه ليست كقرب الماء، و أوعيته، بل الموجود فيها رطوبه فى جسم الفاكهه تخرج بالعصر، و نحوه باختلاف مراتبها، فان رطوبه الرقى - مثلاً - أكثر مما هو فى العنب، فلا ماء داخل الحبات حتى يبحث عن حرمة أو نجاسته بالغليان و عدمها، فالصغرى ممنوعه. و ثانياً: انه لو سلم ذلك فلا يشمل دليل الحرمة، لعدم صدق العصير على الماء الموجود داخل الحبات، لقوه احتمال اعتبار خروجه من العنب فى الحرمة، و لا- وجه لقياس الماء الداخلى فى الحبه على الماء الخارج منه بغير عصر، نعم لو كان الموضوع نفس العنب لكان للقول بحرمة إذا غلى وجهه، كما فى المتن.

(١) قال فى الحدائق «١»: «ان المستفاد من أخبار أهل العصمه عليهم السّلام ان العصير فى عرفهم اسم لما يؤخذ من العنب خاصه، و ان ما يؤخذ من التمر إنما يسمى بالنيذ، و ما يؤخذ من الزبيب يسمى بالنقيع، و ربما أطلق النيذ أيضاً على ماء الزبيب و هذا هو الذى يساعده العرف أيضاً، فإنه لا- يخفى ان العصير انما يطلق على الأجسام التى فيها مائه، لاستخراج الماء منها كالعنب- مثلاً- و الرمان، و البطيخ بنوعيه، و نحو ذلك. و أما الأجسام الصلبه التى فيها حلاوه، أو حموضه، و يراد استخراج حلاوتها، أو حموضتها بالماء،

مثل التمر، و الزبيب، و السماق، و الزرشك، و نحوها فإنه إنما يستخرج ما فيها من الحلاوه، أو الحموضه، إما بنبذها فى الماء و نقعها فيه زمانا يخرج به

---

(١) ج ٥ ص ١٢٥. طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٢

.....

---

حلاوتها أو حموضتها، أو انها تمرس فى الماء من أول الأمر من غير نقع، أو انها تغلى بالنار لأجل ذلك، و المعمول عليه فى الصدر الأول انما هو النبذ فى الماء، و النقع فيه.».

إذا عرفت ذلك فنقول: انه لا خلاف و لا إشكال فى حليه ما عدا عصير العنب، و الزبيب، و الرطب، و التمر، غلى أو لم يغلى، ما لم يكن مسكرا، كما انه لا خلاف فى حرمة عصير العنب بالغليان، بنفسه أو بالنار، ما لم يذهب ثلثاه. و انما الكلام فى موضعين، أحدهما فى نجاسه عصير العنب بالغليان ايضا، و قد تقدم الكلام فيه. و الثانى فى حرمة عصير الثلاثة الباقية بالغليان، و لو لم تكن مسكرا.

العصير الزببى و لنقدم البحث عن عصير الزبيب لابتناء حرمة - على القول بها - على حرمة عصير العنب على أوجه الوجوه «١».

قال فى الحدائق «٢»: «انى لم أفى على قائل بالنجاسه هنا، و بذلك صرح فى الذخيره أيضا، فقال بعد الكلام فى نجاسه العصير العنبى: و هل يلحق به عصير الزبيب إذا غلى فى النجاسه؟ لا أعلم بذلك قائلا، و أما فى التحريم فالأكثر على عدمه.».

---

(١) و فى تعليقه - دام ظله - على قول المصنف: «فالأقوى عدم حرمتها»: «ان حرمة عصير الزبيب إذا نش أو غلى ان لم تكن أقوى فلا ريب انه أحوط» و ظاهره تقوية حرمة ابتداء و مع التنزل فهى الأحوط وجوبا

الا انه - دام ظله - عدل عن ذلك كما صرح به و ستعرف وجه العدول مما سيمر عليك.

(٢) ج ٥ ص ١٢٥ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٣

.....

هذا و لكن عن ابن حمزه القول بنجاسته إذا غلى بنفسه، و قواه شيخنا المحقق الشيخ الشريعة الأصفهاني «قده» في رسالته العصريه. و هذا منهما مبنى على زعمهما صيرورته خمرا بذلك، و انه لا يطهر إلا بالانقلاب خلا. و قد تقدم الجواب عنه في العصور العنبي، هذا من حيث النجاسة، و لا قائل بها، و لو كان فلا يعاب به.

و أما من حيث الحرمة إذا غلى و لم يذهب ثلثاه، ففي الحدائق «١»:

«المشهور بين الأصحاب (رضوان الله عليهم) كونه حلالا و قيل بتحريمه، كما تقدمت الإشارة إليه في كلام شيخنا الشهيد الثاني، و إليه مال من قدمنا ذكره من متأخري المتأخرين، و جملة من المعاصرين.» و حكى القول بالحرمة عن العلامة الطباطبائي «قده» في مصابحه، ناسبا ذلك إلى الشهره بين الأصحاب، و أنها بين القدماء كشهرة الحل بين المتأخرين.

و كيف كان فيستدل على الحرمة - أو النجاسة، على القول بها في عصير العنب - بالأصل العملي تاره، و بالروايات أخرى.

أما الأصل العملي فهو الاستصحاب التعليق، بتقريب: ان العنب كان يحرم عصيره - أو ينجس أيضا، على القول بها - إذا غلى، فيستصحب الحكم المزبور إلى حال الزبيبه.

و فيه وجوه من الإشكال: الأول: أنه من الأصل الجارى فى الشبهات الحكيمه و لا نقول به - كما مر غير مره - لمعارضته دائما باستصحاب عدم الجعل، حتى فى الأحكام المنجزه، فضلا عن المعلقه.

الثانى: عدم وجود حاله سابقه للحكم المستصحب، و ذلك لأن

(١) ج ٥ ص ١٥٢ طبعه النجف الأشرف.

فقه الشيعة -



للحكم مرتبتين، إحداهما: مرتبه الجعل، و الأخرى: مرتبه المجعول، و الشك في الأولى انما يكون من جهه احتمال النسخ، و المفروض عدمه في المقام و أما الثانيه فلا- تتحقق الا- بتحقق تمام اجزاء الموضوع، سواء أخذ في لسان الدليل على نحو الموضوعيه، أو الشرطيه، لأن شرائط الحكم ترجع إلى قيود الموضوع لا محاله، بمعنى دخلها في فعلية الحكم و عدم تحققها الا بها، فالحرمة الفعلية في المقام لا تتحقق إلا بالغليان، و ان أخذ في لسان الدليل على نحو الشرطيه، كقولنا: العصير إذا غلى يحرم، فقبل تحققه لا حرمة حتى تستصحب إلى حال الزبيبه.

و هذا هو مراد شيخنا الأستاذ المحقق النائيني «قده» من الإشكال على هذا الاستصحاب بما ذكر، من عدم فعلية الحكم، لعدم فعلية موضوعه. و لا- يتوقف ذلك على إرجاع شرط الحكم الى قيد الموضوع، و بالعكس، بحسب مفاد القضايا الشرعية، حتى يشكل عليه: بان ذلك مبنى على الدقه العقلية، و أن المعتبر في صحه جريان الاستصحاب انما هو المتفاهم العرفي من القضايا الشرعيه المستفاده من الأدله، و عليه فلا بد من الفرق بين أن يكون مفاد الدليل: «العنب إذا غلى ينجس» و بين ان يكون «العنب الغالى ينجس» بجريان الاستصحاب في الأول دون الثاني، لفعلية الموضوع في الأول بفعلية العصير، و ان لم يغل، لان الغليان شرط للحكم، لا موضوع له بخلاف الثاني.

فإنه يندفع: بان ما ذكر و إن كان تاما بحسب الكبرى الكلية، فإن المدار في صحه الاستصحاب على مفاد القضايا الشرعية، و عليه يدور البحث في الأصل المثبت الا أن المراد في المقام أن شرائط الحكم مما لها دخل في فعليته، كنفس الموضوع، و بدونها

لا فعلية للحكم جزماً، و ان تحقق موضوعه، فمراده «قده» من إرجاع الشرائط إلى الموضوع، و بالعكس، هو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٥

.....

ما ذكرناه من عدم تحقق الحكم سابقاً، و لو من جهة عدم شرطه، لا عدم تحقق ما هو موضوعه بحسب مفاد القضييه الشرعيه، لأن مراده «قده» من إرجاع أحدهما إلى الآخر في أمثال المقام انما هو إثبات مجرد المدخل في فعلية الحكم، لا الإشكال من ناحيه عدم الموضوع، فالاستصحاب التعليقي لا أصل له، إذ ليس هناك حاله سابقه للحكم الشرعي.

نعم الحكم العقلي بالملازمه بين الغليان و الحرمة، أو سببته لها من أجل حكم الشارع بالحرمة عند تحققه و ان كان ثابتاً، و أوجب توهم جريان الحكم التنجيزي في المقام الا- انه من الأحكام العقلية المنتزعه من الأحكام الشرعيه، و لا- مجرى للاستصحاب فيها، كما حقق ذلك في محله.

الثالث: عدم وجود الموضوع، لان موضوع الحرمة- كما أشرنا- انما هو ماء العنب و لو بملاحظه التعميم من العصير الى مطلق الماء الخارج منه، و لا ماء للزبيب بعد يبسه، فان عصيره انما هو الماء الخارجى الذى يدخل فى جوفه بتنقيعه فى الماء، أو جعله فى المرق، و نحو ذلك ثم يخرج منه بالعصر أو بنفسه، و هذا غير ماء العنب. و الحاصل: ان موضوع الحرمة أو النجاسه- بمقتضى الروايات- انما هو عصير العنب و لا يصدق ذلك على الزبيب جزماً.

نعم لو كان الموضوع نفس العنب لأمكن إجراء الاستصحاب لأجل ترتيب اثاره عليه، لأن الرطوبه و الجفاف من الحالات الطارئه للموضوع، لا من مقوماته، و من هنا لا مانع من إجراء استصحاب ملكيته و نحوها مما كان مترتباً على نفس العنب، فلو

سلم جريان الاستصحاب التعليقى فى نفسه لما أمكن ذلك فى خصوص المقام، فهو ممنوع كبرى، و صغرى.

و أما الروايات فعمدتها: روايه النرسى و «زيد الزرّاد» كما عن بعض نسبتها إليه أيضا «١» و هى - حسبما اتفقت جملة من الكتب الفقيهيه

---

(١) كما فى الجواهر: ج ٦ ص ٣٤، و الحدائق: ج ٥ ص ١٥٨.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢١٦

.....

---

عليه، كالحدائق «١»، و الجواهر «٢»، و المصباح للمحقق الهمداني «٣»، و طهاره شيخنا الأنصارى «قدس»، و عن تعليقات الوحيد البهبهاني على شرح الإرشاد، و غيرهم - هكذا:

روى زيد عن الصادق عليه السّلام: «فى الزيب يدق، و يلقى فى القدر، و يصب عليه الماء. فقال: حرام حتى يذهب الثلثان (الا ان يذهب ثلثاه).

قلت: الزيب كما هو يلقى فى القدر؟ قال عليه السّلام: هو كذلك، سواء إذا أدت الحلاوه إلى الماء فقد فسد. كل ما غلى بنفسه أو بالماء أو بالنار فقد حرم، حتى يذهب ثلثاه. (الا ان يذهب ثلثاه) «٤».

و الكلام فى هذه الروايه يقع - تاره - من حيث المتن و - أخرى - من حيث السند.

أما متنها فهى - على هذا المتن المنقول فى جملة من الكتب الفقيهيه - كما ذكرنا - صريحه الدلاله على الحرمة بالغليان و ارتفاعها بذهاب الثلثين من دون فرق بين الغليان بنفسه، أو بالنار.

هذا و لكن شيخنا شيخ الشريعة قد طعن «٥» فى هذا النقل، و شنع على ناقله، و أنكر عليهم ذلك أشد الإنكار حتى استرجع، و استعاذ بالله العاصم عن الوقوع فى الشبهه، لأن الروايه - على ما نقلوها - مشتمله على تحريفات عديده بالزيادة و النقيصه، و قال «قده» انه ليس لهذه الكليه - يعنى

---

(١) المصدر المتقدم.

(٢) المصدر المتقدم.

(٣) كتاب الطهاره ص ٥٥٣.

(٤) المستدرک

ج ١٧ ص ٣٨ ط المؤسسه، الباب: ٢ من الأشربه المحرمه، الحديث ١، بنقل من كتاب الطهاره للشيخ الأعظم تبعاً للجواهر.

(٥) فى رسالته العصيريه فى مقاله الثالثه ص ٢٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢١٧

.....

كلية ارتفاع حرمه العصير الغالى مطلقاً بنفسه أو بالنار بذهاب الثلثين، كما هو صريح قوله عليه السّلام: «كل ما غلى بنفسه أو بالنار فقد حرم حتى يذهب ثلثاه» التى نقلوها فى ذيلها- عين و لا- أثر فى شىء من نسخ أصل زيد النرسى، و لا فى كتب الحديث المنقول فيها هذه الروايه، كأطعمه البحار. و قال «قده»:

ان متن الروايه على الوجه التالى:

زيد النرسى قال: «سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن الزبيب يدق، و يلقى فى القدر، ثم يصب عليه الماء، و يوقد تحته. فقال: لا تأكله حتى يذهب الثلثان، و يبقى الثلث، فان النار قد أصابته. قلت: فالزبيب كما هو يلقى فى القدر، و يصب عليه الماء ثم يطبخ و يصفى عنه الماء؟ فقال: كذلك هو سواء، إذا أدت الحلاوه إلى الماء فصار حلوا بمنزله العصير، ثم نش من غير أن يصيبه النار فقد حرم، و كذلك إذا أصابه النار، فأغلاه فقد فسد» «١».

و هذا المتن - كما ترى - يفترق عن المتن الأول من وجوه، و من هنا أيد و أكد «قده» ما ذهب إليه من التفصيل بين الغالى بنفسه، فيبقى على حرمة، و إن ذهب ثلثاه، و بين الغالى بالنار فيرتفع حرمة بذهاب الثلثين بالروايه على النحو الذى نقله من أصل زيد.

قال «قده»: «و هى كما ترى أيضاً على طبق الضابط الآتية من تحديد المطبوخ، و إطلاق ما نش بنفسه. و أما الإطلاق الأخير - يعنى قوله عليه السّلام:

»و

كذلك إذا أصابه النار فأغلاه فقد فسد»- فلوضوح حكمه مما صرح به في الرواية مرتين «٢».

و الظاهر هو صحه ما نقله «قده» لقوله: «و الذى نقلناه مطابق لجميع

(١) الرساله العصريه لشيخ الشريعه فى مقاله الثالثه ص ٢٣ و كذلك المستدرک ج ١٧ ص ٣٨.

(٢) ص ٢٣ من رسالته المذكوره.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢١٨

.....

نسخ أصل زيد المصححه، الموجوده فى عصرنا، المنتشره فى بلاد مختلفه، المنتهى كلها الى نسخه صحيحه عتيقه كانت بخط الشيخ منصور بن الحسن الابى، تاريخ كتابتها سنه أربع و سبعين و ثلاثمائه (٣٧٤)، ذكر انه كتبها من أصل محمد بن الحسن بن الحسين ابن أيوب القمى، الناقل عن خط الشيخ الأجل الجوال هارون بن موسى التلعكبرى، و تلك النسخه كانت عند شيخنا المجلسى «ره»- كما صرح به فى أول البحار- و عند شيخنا الحر العاملى و منها انتشرت النسخ، و النسخه التى عندى منقوله بواسطه عن خط شيخنا الحر العاملى «قده». و قد أصاب فى نقل هذه الروايه العلامه المجلسى فى أطعمه البحار «١»، و العلامه الطباطبائى فى المصاييح، و المحقق المقدس الكاظمى فى الوسائل، و العلامه النراقى فى المستند، و رواها كلهم كما روينا، و نقلوها كما نقلنا: و أول من عثرت عليه ممن وقع فى تلك الورطه الموحشه، و الهوه المظلمه، الشيخ الفاضل المتبحر الشيخ سليمان الماخورى البحرانى، فتبعه من تبعه ممن لا- يراجع إلى أصل زيد، و لا- البحار، كالذين سميناهم أولاً، و سلم منه من راجعه، أو البحار، كالذين سميناهم أخيراً «٢».

و كيف كان فدالاتها على حرمة العصير الزببى مما لا اشكال فيه، و ان اختلف متنها من حيث الدلاله على ارتفاعها بذهاب

الثلثين

و عدمه، فيما إذا غلى بالنار أو بنفسه.

و أما سندها فقد رماه المتأخرون بالضعف من جهتين، إحداهما.

بجهاله الراوى «زيد النرسى»، لأنه لم ينص عليه علماء الرجال بمدح و لا قدح، و قد اختص بالروايه زيد النرسى، و ليس فى أصل «زيد الزراد» منها

---

(١) ج ٧٩ ص ١٧٧ طبعه الإسلاميه فى باب العصير من العنب و الزبيب، ح ٨.

(٢) فى رسالته ص ٢٣.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢١٩

.....

---

عين و لا أثر، كما نبه عليه الشيخ المحقق المذكور. الثانيه: ان أصله موضوع لم يثبت نسبته اليه، وضعه محمّد بن موسى الهمدانى المعروف بالسّمان، لما حكى شيخ الطائفة «١» فى الفهرست، من ان الصدوق محمّد بن على بن بابويه لم يروه، كما لم يرو أصل زيد الزراد، و انه حكى انه لم يروهما شيخه محمّد بن الحسن بن الوليد أيضا، و كان يقول هما موضوعان. و كذلك كتاب خالد بن عبد الله بن سدير، و كان يقول وضع هذه الأصول محمّد بن موسى الهمدانى المعروف بالسّمان.

و قد يجاب عن الجبهه الأولى: بأن محمّد بن ابى عمير ممن قرع سمع كل أحد ان روايته عن شخص تدل على كمال الوثوق به، و ذكر الشيخ «قده» انه ممن لا يروى و لا يرسل الا عن ثقّه، و المستفاد من تتبع الحديث و كتب الرجال بلوغه الغايه فى الوثاقه، و العدالة، و الورع، و الضبط، و التحذر عن التخليط و الروايه عن الضّعفاء، و المجاهيل، و لذا ترى الأصحاب يسكنون الى مراسيله، فروايتها عن زيد- سيما مع إكثاره عنه- تدل على وثاقته، و هو ممن أجمعت العصابه على تصحيح ما يصح عنه.

و فيه: ان غايه هذا

الجواب هو إثبات وثاقه زيد عند ابن ابي عمير، و هذا المقدار لا يكفى فى وثاقته عندنا، بعد عدم تصريح له بمدح و لا ذم من علماء الرجال.

كما انه يجاب عن الجبهه الثانيه: بأن هذا الأصل مما صح عن ابن ابي عمير روايته له، و الأصل فى الطعن على الكتاب هو محمّد بن الحسن بن الوليد، و تبعه تلميذه الصدوق «قده» لشده وثوقه به فى الجرح و التعديل، و

---

(١) راجع معجم رجال الحديث للسيد الأستاذ دام ظلّه ج ٧ ص ٣٦٧.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢٠

.....

---

اما غيرهما من أصحاب الحديث و الرجال فلم يلتفتوا الى ما قاله هذان الشيخان، كالشيخ «قده»، حيث انه بعد ما نقل عن الصدوق و شيخه ما نقلناه، قال: و كتاب زيد النرسى رواه ابن ابي عمير عنه «١».

و نحوه غيره «٢».

و فيه: انه لو سلم ذلك فان غايته ثبوت أصل لزيد النرسى، يرويه ابن ابي عمير، الا ان ذلك لا يستلزم ان تكون النسخه التى كانت عند المجلسى - المتضمنه لهذه الروايه - التى هى الأصل لباقي النسخ التى منها ما عند الحر العاملى «قده»، و منها ما عند شيخنا الشريعه الأصفهانى «قده»، أو غيرهما هو الأصل المذكور، الذى رواه ابن عمير، لأن المجلسى «ره» لم يروه عنه حتى يتصل السند إليه، إذ ليس له طريق الى هذا الكتاب و لم تكن نسبه الى زيد متواتره معروفه، كجمله من الكتب، كالكافى، و التهذيب، و أمثالهما، فمن اين يعلم ان هذا هو الأصل الذى كان يرويه ابن ابي عمير، و اعتمد عليه المتقدمون، بعد أن كان مهجورا طيله هذه الأزمنه. و لم تنقل هذه الروايه فى شىء من كتب



الحديث، و إنما اعتمد العلامة المجلسي «ره» على تلك النسخة العتيقه، و نقل منها الروايه، و شاع نقلها بين من تأخر عنه، و من هنا لم ينقل عنها شيخنا الحر العاملي في الوسائل، مع وجود النسخه عنده- و هي بخطه- مع انه لم يترك النقل من الكتب المعتمده، و ليس ذلك الا لعدم ثبوت صحه إسناد النسخه الى زيد.

هذا، و لكن شيخنا شيخ الشريعه «قده» قد أتعب نفسه الزكيه في بيان

---

(١) راجع معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٢٧١-٢٧٢.

(٢) كما حكى عن ابن الغضائري، و العلامة الطباطبائي في رجاله، و الوحيد البهبهاني في بعض حواشيه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢١

.....

---

موجبات الوثوق و الاطمئنان بأن هذه النسخه هي تلك الأصل، من تراكم الظنون، و توفر القرائن الكثيره عنده.

(منها): كون النسخه عتيقه مكتوبه في حدود سنه الثلاثمائه من الهجره.

و (منها): ان كاتبها الشيخ منصور بن الحسن الابي.

و (منها): نقل كثير من العلماء روايات كثيره في أبواب متفرقه من الفقه عن أصل زيد، و كلها موجوده في هذه النسخه.

كجعفر بن قولويه في كامل الزيارات فقد روى بإسناده الى ابن أبي عمير، عن زيد النرسي، عن ابي الحسن موسى عليه السّلام حديثا في فضل زياره الرضا عليه السّلام، و هو موجود في هذه النسخه.

و الصدوق في ثواب الأعمال بإسناده الى ابن ابي عمير، عن زيد النرسي، عن بعض أصحابه قال: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: كان رسول الله صلّى الله عليه و آله يغسل رأسه بالسدر.» و هي موجوده فيها ايضا.

و ابن ابي فهد في عده الداعي روى عن الأصل المذكور حديث معاويه بن وهب في الموقف.

و روى على بن إبراهيم في

تفسيره عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن زيد النرسي خبر فناء العالم، كما هو موجود في هذه النسخة.

أقول «١» انه «قده» و ان كان قد حصل له الاطمئنان من مجموع ما

---

(١) قال الشيخ محمد تقى التستري في كتاب قاموس الرجال ج ٤ ص ٢٤٩: انه وقف على أصل زيد الزراد، و أصل زيد النرسي في مكتبه السيد الجزائري، و انه لا حظهما، و وجد في أصل زيد النرسي روايات منكره توجب بعد انتسابها اليه، ثم ذكر جملة من الروايات الموجودة في ذاك الأصل مشتمله على مضامين سخيغه لا يمكن صدورها من المعصومين عليهم السلام. فلاحظ.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٢

.....

---

ذكره من القرائن، و شنع على من لم يحصل له ذلك، إلا أنا نحتمل مع ذلك ان واضح هذه النسخة قد وضعها، و جمع فيها كل روايه عن زيد النرسي بعد تتبعه في الكتب المذكوره، و غيرها من كتب الحديث، و الزياره، و التفسير، و الوعظ، و غيرها، و ضم إليها ما وضعها من عند نفسه، و نحتمل ان تكون هذه الروايه من تلك الروايات الموضوعه، و ليس هذا احتمالا بعيدا بعد عدم ثبوت سند متصل الى ابن أبي عمير- في روايته هذا الأصل عن زيد- في شىء من كتب الحديث. و اطمئنانه «قده» بان هذه النسخه هي الأصل - كاطمئنان المجلسي - شخصي لا يجدى لغيرهما، فتدبر. فالمتحصل: هو ضعف «١» سند هذه الروايه، فلا يمكن الاعتماد عليها، و ان كانت دلالتها واضحه.

و هناك روايات آخر، قد يستدل بها على حرمه عصير الزبيب، و لكنها لا تخلو من المناقشه سندا أو دلاله:

منها: خبر على بن جعفر عن أخيه موسى أبي الحسن عليه

السلام قال:

«سألته عن الزبيب هل يصلح ان يطبخ حتى يخرج طعمه، ثم يؤخذ الماء، فيطبخ حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه، ثم يرفع فيشرب منه السنه؟ فقال: لا بأس به» (٢).

(١) و ذلك بلحاظ عدم ثبوت ان النسخه الموجوده عند المجلسى أو غيره هى أصل زيد النرسى، لاحتمال الوضع فيها، و إلا فزيد النرسى ثقه لوقوعه فى أسناد كامل الزيارات ب ١٠١ ح ١٠ ص ٣٠٦ كما أشير فى الشرح، و قد ذهب السيد الأستاذ دام ظله إلى وثاقه كل من وقع فى أسناد الكتاب المذكور، كما ذكرنا فى تعليقه ص ٣٣، كما انه دام ظله جزم بصحة نسبه كتابه إليه أيضا. فراجع معجم رجال الحديث ج ٧ ص ٣٧٢ فى ترجمه زيد النرسى و ص ٣٦٧-٣٦٨ فى ترجمه زيد الزراد.

(٢) وسائل الشيعه: الباب ٨ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٢ ضعيف بسهل بن زياد.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢٣

.....

بتوهم: ان تحديد ذهاب الثلثين انما هو لأجل رفع حرمة بالغليان، و الا فلا وجه له غير ذلك.

و يندفع: بان ظاهر السؤال اراده طبخ العصير على نحو يبقى مده كثيره- كالسنه- بحيث لا- يطء عليه الفساد، و يصير خمرا بالمكث، و النشيش، فيحتمل دخل ذهاب الثلثين فى ذلك، فان المظنون وجود الكحول- اى ماده المسكره بالقوه- فى أقسام العصير بحيث إذا بقيت مده توجب فسادها، و حموضتها بالنشيش، و لعلها تصير مسكرا بذلك، و اما إذا غلت حتى يذهب ثلثاه، و تحصل فيها الثخاناه المطلوبه، و تصير كالدبس تزول عنها تلك ماده، و لا تفسد بالبقاء مده، كالسنه و أكثر، و مع هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بها.

و منها: روايتان لعمار، إحداهما

موثقه، و هي: ما رواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سئل عن الزبيب كيف يحل طبخه حتى يشرب حلالا قال: تأخذ ربعا من زبيب، فتنقيه، ثم تطرح عليه اثني عشر رطلا من ماء، ثم تنقعه ليله، فإذا كان من غد نزعت سلافته، ثم تصب عليه من الماء بقدر ما يغمره، ثم تغليه بالنار عليه، ثم تنزع ماءه، فتصبه على الأول، ثم تطرحه في إناء واحد، ثم توقد تحته النار حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه، و تحته النار، ثم تأخذ رطل عسل، فتغليه بالنار عليه، و تنزع رغوته، ثم تطرحه على المطبوخ، ثم اضربه حتى يختلط به، و اطرح فيه ان شئت زعفرانا.» (١).

و الثانية هي روايته المتقدمه «٢». و الظاهر أنهما روايه واحده، لاتحاد الراوى عن مصدق بن صدقه، الذى يروى هو عن عمار- فى كلتا

---

(١) وسائل الشيعه: الباب ٥ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٣.

(٢) فى الصفحه: ٢٠٣-٢٠٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢٤

.....

---

الروايتين- و هو عمرو بن سعيد و من البعيد تعدد السؤال من شخص واحد فى مسأله واحده بحيث يكون قد روى كلا- من سؤاليه مستقلا. نعم يختلف الراوى عن عمرو، ففى الموثقه يروى عنه احمد بن الحسن، و أما فى الأخرى فيروى عنه على بن الحسن، أو رجل عن على بن الحسن فهى مرسله، كما تقدم «١». و كيف كان ففى دالتهما- بعد الغض عن سندهما «٢»- نظر، لانه من المحتمل- لولا- انه الظاهر- أن الأمر بإذهاب الثلثين انما هو للتحفظ من عروض الإسكار عليه إذا بقى مدّه، لا لتوقف الحليه عليه، فيكون دخيلا فى بقائه على الحل، و شربه حلالا إلى الأخر، و

عدم فساده بالنشيش، كما يشهد لذلك قوله عليه السّلام فى ذيل الروايه المتقدمه «٣»: «فإن أحببت أن يطول مكثه عندك فروّقه» أى صفّه.

و يؤيد ذلك أو يدل عليه- قوله عليه السّلام فى روايه على بن جعفر المتقدمه «٤»: «ثم يرفع فيشرب منه السنه».

و كذلك قوله فى روايه إسماعيل بن الفضل الهاشمى: «و هو شراب طيب لا يتغير إذا بقى ان شاء الله.» «٥»، فإنهما تدلان على أن الخصوصيات

---

(١) فى الصفحه: ٢٠٥.

(٢) إشاره الى ما اشتهر عن عمار من التشويش و التصحيف فى نقل الحديث كما نقل عن المجلسى انه كان ينقل بالمعنى، و لسوء فهمه كثيرا ما يقع منه الخلط، و الغلط فى الروايه، و قالوا: انه كثير التفرد بالغرائب، و يشهد لما ذكروا تشويش النقل فى هاتين الروايتين، و الظاهر أنهما روايه واحده كما ذكرنا. فراجع.

(٣) فى الصفحه: ٢٠٣-٢٠٤.

(٤) فى الصفحه: ٢٢٣.

(٥) قال: «شكوت الى أبى عبد الله عليه السّلام قراقر تصيينى فى معدتى، و قله استمرائى الطعام، فقال لى: لم لا تتخذ نبيدا نشربه نحن، و هو يمرئ الطعام، و يذهب بالقراقر، و الرياح من البطن؟»

قال: فقلت له: صفه لى جعلت فداك، قال: تأخذ صاعا من زبيب، فتتقيه من حبه، و ما فيه، ثم تغسله بالماء غسلا جيدا، ثم تنقعه فى مثله من الماء أو ما يغمره، ثم تتركه فى الشتاء ثلاثه أيام بلياليها، و فى الصيف يوما و ليله، فإذا أتى عليه ذلك القدر صفيته، و أخذت صفوته، و جعلته فى إناء، و أخذت مقداره بعود، ثم طبخته طبخا رقيقا حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه، ثم تجعل عليه نصف رطل عسل، و تأخذ مقدار العسل، ثم تطبخه حتى تذهب

الزيادة، ثم تأخذ زنجيلا و خولنجان، و دارصيني، و زعفران و قرنفلا، و مصطكى، و تدقه و تجعله فى خرقه رقيقه، و تطرحه فيه، و تغليه معه غليه، ثم تنزله، فإذا برد صفت، و أخذت منه على غدائك، و عشائك. قال: ففعلت، فذهب عنى ما كنت أجده، و هو شراب طيب لا يتغير إذا بقى ان شاء الله». وسائل الشيعة: الباب: ٥ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٤ ضعيفه بالإرسال، و بالسيارى.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢٥

.....

المذكوره فى الروايتين تكون دخليه فى بقاء العصير بلا تغير مده من الزمان، و يحتمل ان يكون ذهب الثلثين من الخصوصيات الدخيله فى ذلك ايضا.

و منها: الروايات الداله على حرمه العصير، بدعوى صدقه على ماء الزبيب، بتقريب: ان العصير فعيل من العصر، و هو استخراج ماء الجسم مطلقا، سواء كان عنبا أو غيره من الأجسام، و سواء كان ذاك الماء أصليا أم خارجيا، لانه - كغيره - من المشتقات الموضوعه للذات المبهمة المتصفه بالمبدء ك:

صحيحه عبد الله بن سنان - أو حسنته - قال: «ذكر أبو عبد الله عليه السلام ان العصير إذا طبخ حتى يذهب ثلثاه، و يبقى ثلثه فهو حلال» (١).

و صحيحته الأخرى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «كل عصير أصابته النار فهو حرام، حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه» (٢).

و صحيحه حماد عن أبى عبد الله عليه السلام: «لا يحرم العصير حتى يغلى» (٣).

(١) وسائل الشيعة: الباب ٥ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٥.

(٢) وسائل الشيعة: الباب ٢ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة: الباب ٣٢ من أبواب الأشربه المباحه، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢٦

.....

وفيه أولا: عدم

صدق العصير- لغه و عرفا- على مطلق الماء المستخرج من الأجسام، بل الظاهر اختصاصه بالماء الأصلي للفاكهه، كماء العنب، و ماء الرمان و البرتقال، و نحو ذلك. فلا يصدق على الماء الخارجى المستخرج من الجسم بعد نقه فيه، كالماء المستخرج من الزبيب بعد النقع فيه، و إلا- لصدق على الماء المعتصر من الثوب، و اللحاف، و نحو ذلك: عصير الثوب، أو اللحاف، و نحو ذلك. و اعتذار بعض عن هذا النقص بعدم تعلق غرض فى إطلاق العصير على مثل ذلك لا يرجع الى معنى محصل.

و ثانيا: انه لو سلم العموم فى نفسه لم يكن ذلك مرادا من هذه الروايات- جزما- لاستلزامه تخصيص الأكثر، لعدم حرمة كثير من أقسام العصير، و لو بعد الغليان، كعصير الرمان، و الحصرم، و التوت، و البطيخ، و السفرجل، و التفاح، و التين، و البرتقال، و نحو ذلك من الفواكه، فلا بد من اراده قسم خاص. و الظاهر هو اراده خصوص عصير العنب، لا لما ذكره صاحب الحدائق «قده» «١»، من اختصاصه به- لغه و عرفا- بل لانصرافه لى ذلك، الناشى من كثره الاستعمال فيه، و لو منع الانصراف فالقدر المتيقن اراده عصير العنب، و أما اراده غيره أيضا بحيث يعم نقيع الزبيب بتوهم اراده كل عصير يكون معرضا للخميره- كعصير التمر، و الرطب، و الزبيب- فغير معلوم. و أما إطلاق الفقهاء العصير على نقيع الزبيب- كالمصنف و غيره- فمبنى على المسامحه، بل يطلق عليه النبيذ- تاره- باعتبار ما نبذ من الزبيب فى الماء، و- اخرى- المريس باعتبار دلكه- و ثالثه- النقيع باعتبار نقع الزبيب فيه. و منها: بعض «٢» الروايات الداله على حرمة النبيذ الذى يجعل فيه



(٢) كروايه إبراهيم بن أبي البلاد عن أبيه، قال: «كنت عند أبي جعفر عليه السلام فقلت: يا جاريه اسقيني ماء، فقال لها: اسقيه من نبيذى، فجاءت بنبيذ مريس فى قدح من صفر، قلت: لكن أهل الكوفه لا- يرضون بهذا، قال: فما نبيذهم؟ قلت: يجعلون فيه القعوه، قال: و ما القعوه؟ قلت: الزازى (اللاذى) قال: و ما الزازى؟ قلت: ثفل التمر يضرى به الإناء حتى يهدر النبيذ، فيغلى، ثم يسكن، فيشرب. قال:

ذاك حرام».

وسائل الشيعة: الباب: ٢٤ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ١. و هى ضعيفه بأبى البلاد يحيى بن مسلم، لانه لم يوثق. و ثبوت إطلاق فيها مشكل، لظهورها فى نبيذ التمر، بقريته تفسير القعوه بثفله، و الثفل ما استقر تحت الشىء من كدره، و أما غيرها من روايات الباب فاخصاصها بنبيذ التمر أظهر، كما لا يخفى على من لاحظها، فالأولى هو البحث عن هذه الروايات فى العصير التمرى كما يأتى.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢٧

.....

القعوه، و العكر، فيغلى، ثم يسكن، الشامله بإطلاقها لنبيذ الزبيب. الا- انها محموله على حصول الإسكار بجعل ذلك فيه، لأن القعوه أو العكر و هى ثفل التمر يضرى به الإناء أى يلطخ به حتى يهدر النبيذ، فيغلى، ثم يسكن «١» أو انها حب يؤتى به من البصره يلقى فى النبيذ حتى يغلى و يسكن «٢»، كما يدل على ذلك قوله عليه السلام فى:

روايه الكلبي النسابه «٣» «شه شه تلك الخمره المنتنه» بعد قول السائل: «إنا ننبذه، فنطرح فيه العكر و ما سوى ذلك».

و صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج قال: «استأذنت لبعض أصحابنا على أبى عبد الله عليه السلام فسأله عن النبيذ، فقال: حلال، فقال: إنما

سألتك عن النبيذ الذي يجعل فيه العكر، فيغلى، ثم يسكن. فقال أبو عبد الله عليه السلام:

«قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مسكر حرام» (٤).

---

(١) كما فى روايه إبراهيم بن أبى البلاد المتقدمه.

(٢) كما فى روايه إبراهيم بن أبى البلاد الأخرى المذكوره فى نفس الباب، الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٠٢ الباب ٢ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٢.

(٤) وسائل الشيعه: الباب: ١٧ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢٨

.....

---

فلا يمكن الاستدلال بهذه الروايات على نقيع الزبيب إذا لم يكن مسكرا.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه لا دليل على حرمة نقيع الزبيب، أو نجاسته، و ان كان الاحتياط حسنا على كل حال.

العصير التمرى الأقوى حليته، و عدم نجاسته إذا غلى بنفسه، أو بالنار، ما لم يكن مسكرا، لعدم الدليل على خلاف ما هو مقتضى الأصل فيهما من الحل و الطهاره، بل ادعى الإجماع على طهارته، بل على عدم وجود القول بحرمة، الا من بعض المتأخرين من الأخباريين «١». و الأمر فى عصير التمر أسهل من عصير الزبيب، لورود روايات تدل، أو توهم الدلاله على حرمة الثانى بالغليان، كروايه زيد النرسى المتقدمه، و غيرها من الروايات التى قد عرفت الخدشه فيها سنداً أو دلالة.

و اما ما دل على حرمة النبيذ، ك:

روايه إبراهيم بن ابى البلاد المتقدمه «٢».

و روايته الأخرى عنه عليه السلام- فى حديث- فقال: «و ما نبيذهم؟

قلت: يؤخذ التمر، فينقى، و تلقى عليه القعوه. قال: و ما القعوه؟ قلت: الدادى قال: و ما الدادى قلت: حب يؤتى به من البصره «٣»،  
يلقى فى هذا النبيذ حتى

---

(١) كما فى رساله- إفاضه القدير فى أحكام

العصير - لشيخ الشريعة الأصفهاني «قده» ص ١٣١.

(٢) المتقدمه في تعليقه ص ٢٢٧.

(٣) في تعليقه الوسائل ج ١٧ ص ٢٨٣، ط الإسلاميه: «قال في لسان العرب: نبت. وقيل: هو شىء له عنقود مستطيل، و حبه على شكل حب الشعير، يوضع منه مقدار رطل في الفرق، فتعقب رائحته، و يوجد إسكاره. و في القاموس: الداذى - بالمهمله، ثم المعجمه - شراب للفاسق، و الداذى - بمعجمتين - نبت له عنقود.».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٢٩

.....

يغلى، و يسكن، ثم يشرب. قال: ذاك حرام» (١).

فمحمول على صوره الإسكار، بقريته الروايات الداله على إناطه حرمة به مثل:

صحيحه صفوان الجمال قال: «كنت مبتلى بالنيذ معجبا به، فقلت لأبى عبد الله عليه السلام: أصف لك النيذ؟ فقال: بل أنا أصفه لك، قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: كل مسكر حرام، و ما أسكر كثيره فقليله حرام.» (٢)، و:

صحيحه معاويه بن وهب قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ان رجلا - من بنى عمى، و هو من صلحاء مواليك، يأمرنى أن أسئلك عن النيذ، و أصفه لك. فقال: أنا أصف لك، قال رسول الله صلى الله عليه و آله: كل مسكر حرام، و ما أسكر كثيره فقليله حرام.» (٣).

و هما العمده فى المقام. و نحوهما غيرهما، ك:

روايه محمّد بن جعفر عن أبيه - فى حديث وفد اليمن - أنهم سألوا النبى صلى الله عليه و آله عن النيذ، فقال لهم: و ما النيذ؟ صفوه لى، قال: يؤخذ التمر، فينبد فى الماء. الى ان قال: فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: يا هذا، قد

(١) وسائل الشيعه ج ٢٥ ص ٣٥٤ الباب: ٢٤ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث:

(٢) وسائل الشيعة: الباب: ١٧ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة: الباب: ١٧ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٣٠

### [مسأله ٢: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان]

«مسأله ٢»: إذا صار العصير دبسا بعد الغليان قبل ان يذهب ثلثاه فالأحوط حرمة، و ان كان لحليته وجه (١) «١». و على هذا فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى أن يصب عليه مقدار من الماء، فإذا ذهب ثلثاه حل بلا إشكال.

---

أكثرت على أفيسكر؟ قال: نعم. فقال: كل مسكر حرام» «٢».

و صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمه «٣».

و دلالة هذه الروايات على حليه النبيذ مع عدم الإسكار واضحه. و نحوها غيرها فالحرمة و النجاسه فى النبيذ التمرى و الزبيبي تدوران مدار الإسكار، و بدونه يحكم عليهما بالحليه و الطهاره، و ان كان الاحتياط لا ينبغى تركه خصوصا فى الزبيبي إذا غلى و نش و لم يذهب ثلثاه.

(١) ربما يتوهم: ان صيروره العصير دبسا قبل ذهاب ثلثيه - كما يتفق ذلك فى العصير إذا غلظ، لشده الحلاوه فى العنب - توجب حليته لوجوه:

الأول: ان موضوع الحرمة فى الاخبار هو شرب العصير، كقوله عليه السلام: «تشرب ما لم يغل، فإذا غلا فلا تشربه» «٤». و الدبس ليس مما يشرب، بل هو من المأكولات، فيخرج بذلك عن عموم، أو إطلاق ما دل على حرمة شرب العصير بالغليان.

وفيه: ان موضوع الحرمة فى بعض الروايات و ان كان ذلك، الا ان

---

(١) فى تعليقه - دام ظله - على قول المصنف «قده»: «و ان كان لحليته وجه». «لكنه ضعيف لا يلتفت إليه».

(٢) وسائل الشيعة: الباب ٢٤ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٦.

(٣) فى الصفحه: ٢٢٨.

(٤) المتقدم فى الصفحه: ٢٠٩. فى خبر

.....

فى بعضها الآخر يكون الموضوع نفس العصير، من دون اضافه الشرب، فيشمل أكل الدبس، لصدق العصير عليه ايضاً، ك:

صحيحه عبد الله بن سنان - أو حسنته - المتقدمه «١».

الثانى: حصول الغرض من ذهاب الثلثين بصيرورته دبسا، فإذا حصل الغرض صار حلالاً.

وفيه: ان هذا رجم بالغيب، لعدم العلم بالغرض من ذهابهما حتى نعرف حصوله بصيرورته دبسا، لأن الغليان موجب للحرمه  
تعبداً - كما عرفت - لا لأجل صيرورته مسكراً، كى يقال بزواله بذهاب الثلثين، أو صيرورته دبسا، أو بالأمن من طروه عليه بعد  
ذلك، كما يؤمن من طروه إذا ذهب ثلثاه.

الثالث: الانقلاب - كما عن الشهيد الثانى فى المسالك كانقلاب الخمر خلا، فكما أن الخمر يحل و يطهر بالانقلاب، كذلك  
العصير يحل و يطهر بانقلابه دبسا.

وفيه: ان الانقلاب غير الاستحاله، و تغير الحكم بالأول يحتاج الى النص، بخلاف الثانى، فإنه بمقتضى القاعده. و هذا الوجه و ان  
ذكره الشهيد الثانى «قده» الا انه قد خلط بين المقامين.

و توضيحه: ان الاستحاله عباره عن انعدام شىء و حدوث شىء آخر، عقلاً و عرفاً، أو عرفاً فقط، فتغير الحكم حينئذ انما يكون  
بتغير موضوعه، لأن الأحكام الشرعيه إنما تترتب على الموضوعات العرفيه، فبتبديلها يتبدل الحكم لا محاله. و من هنا قد ذكرنا  
فى محله: انه لا يصح عدّ

(١) فى الصفحه: ٢٢٥ - ٢٢٦.

.....

الاستحاله من المطهرات. الا- على نحو من المسامحه، لأن زوال النجاسه حينئذ انما يكون بزوال موضوعها، لا مع بقاءه، و أما المادّه المشتركه بين الصورتين فلا حكم لها في الشريعه المقدسه، لأن شيئه الشىء بصورته لا بمادته، و الصور النوعيه- و لو بحسب النظر



العرفى - هى الموضوع للأحكام الشرعية، فإن الملح غير الكلب واقعا. و أما الانقلاب فهو عباره عن تغير وصف الشىء كاللحم المتنجس إذا طبخ، فان المطبوخ غير «التىء» أعنى غير المطبوخ، و لا- يزول بذلك أحكامه السابقه، كالنجاسه، و غيرها. و قد يوجب تغير الاسم أيضا، الا ان المتغير هو الأول فى نظر العرف، و ان تغير وصفه، و اسمه، كالخمر المنقلب الى الخل، فإنه بزوال إسكاره لا- يصير موضوعا آخر، و ان تغير اسمه، و وصفه، بل هو بعينه، غايه الأمر قد زال وصفه، و موضوع النجاسه هو هذا الجسم الخاص، و هو باق فى كلتا الحالتين، و لا عموم يدل على مطهره الانقلاب إلا فى خصوص الخمر إذا انقلب خلا و اما انقلاب العصير دبسا فلم يقد دليل على مطهرته، أو كونه محللا له.

و من هنا لا نظن ان يلتزم الشهيد الثانى «قده» بطهاره الدبس إذا كان عصيره متنجسا بغير الغليان، كالمتنجس بالبول، و الدم، و نحوهما، بدعوى: مطهره الانقلاب، نظير ما يلتزم به فى الخشب المتنجس إذا استحال رمادا، فمقتضى عموم ما دل على حرمة العصير أو نجاسته بقاءه عليها و لو صار دبسا، فالأقوى بقاءه على الحرمة أو النجاسه لأن وجه الحليه فى غايه الضعف.

و عليه فإذا استلزم ذهاب ثلثيه احتراقه فالأولى ان يصبّ عليه مقدار من الماء، فإذا ذهب ثلثاه حل بلا إشكال، لصدق العصير على المجموع، و قد ذهب ثلثاه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٣٣

### [مسأله ٣ يجوز أكل الزبيب، و الكشمش، و التمر فى الأمراق]

«مسأله ٣» يجوز أكل الزبيب، و الكشمش، و التمر فى الأمراق، و الطبيخ و ان غلت، فيجوز أكلها بأى كيفية كانت على الأقوى (١)

---

(١) الزبيب و الكشمش فى الأمراق و الطبيخ بعد

الفراغ عن حليه عصير الزبيب و الكشمش و التمر، و ان غلى، ما لم يصر مسكرا، كما هو الأقوى- على ما تقدم- فحليه أنفسها فى الأماق، و الطبخ و نحو ذلك، كالمحموس فى الدهن و ان غلى ما فى القدر، تكون فى غايه الوضوح.

و أما لو قلنا بحرمة عصير الزبيب و أخواته بالغيلان- كعصير العنب- فلا- بأس بالقول بحليه أكل أنفسها فى الأماق و نحوها ايضا، لما ذكرنا فى المسأله الاولى من ان موضوع الحرمة هو العصير لا نفس الحبات، و ان فرض غليان ما فى جوف الحبات من الماء، مع ان وجود الماء فى الحبات ممنوع، فلا يشملها دليل الحرمة. و لو فرض خروج مقدار من مائها بواسطه غليان المرق، فهو مستهلك لا يحرم أكله، كما فى الدم المتخلف فى الذبيحه، فإنه و ان كان طاهرا الا انه يحرم أكله، لكن المقدار القليل الباقى فى اللحم فى الأماق و نحوها يستهلك فى غيره. و لو فرض عدم الاستهلاك لكثرة الزبيب المجمعول فى المرق يشكل الأكل، لأن المرق حينئذ مخلوط بما يحرم شربه. و الأشد اشكالا من ذلك هو ما لو قلنا بنجاسه عصير هذه الأشياء، فإنه ينجس المرق و ان كان الماء الخارج منها قليلا مستهلكا، لان استهلاك النجس فى الطاهر لا يرفع النجاسه، كما فى استهلاك قطره من البول فى ماء كثير لا يبلغ الكر.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٣٦

## [العاشر الفقاع]

### اشاره

---

الفقاع المتخذ من الشعير الفقاع المتخذ من غير الشعير، ماء الشعير.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٣٧

«العاشر» الفقاع (١)

---

(١) حكم الفقاع يقع الكلام فيه فى موردين الأول فى حكمه و الثانى فى موضوعه.

أما المورد الأول: فالظاهر انه لا

خلاف بين الأصحاب - ممن قال بنجاسه الخمر - في ان حكم الفقاع حكم الخمر في الحرمة و النجاسه هذا مضافا الى دلالة الروايات المستفيضة على ذلك فإنّ في بعضها «١»: إطلاق لفظ الخمر عليه، و في بعضها «٢»: إنه من الخمر، و في بعضها «٣»: هي خمره استصغرها الناس، و في بعضها «٤»: انه خمر مجهول، و

---

(١) كما عن ابن فضال قال: «كتبت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله عن الفقاع، فقال:

هو الخمر، و فيه حد شارب الخمر».

و موثقه عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع، فقال: هو خمر».

و عن الوشاء قال: «كتبت إليه يعنى الرضا عليه السلام أسأله عن الفقاع. قال: فكتب:

حرام، و هو خمر».

و عن محمد بن سنان قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الفقاع، فقال: هي الخمر بعينها».

وسائل الشيعة: الباب ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٢، ٤، ١، ٧.

(٢) كما عن حسين القلانسي قال: «كتبت الى أبي الحسن الماضى عليه السلام أسأله عن الفقاع، فقال: لا تقربه فإنه من الخمر».

المصدر. الحديث: ٦.

(٣) كما عن الوشاء - في حديث - و قال أبو الحسن الأخير عليه السلام: «حده حد شارب الخمر. و قال عليه السلام: هي خمره

استصغرها الناس». الوسائل: الباب: ٢٨ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ١.

(٤) كما عن هشام بن الحكم «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع، فقال: لا تشربه، فإنه خمر مجهول، و إذا أصاب ثوبك

فاغسله».

و عن الحسن بن جهم و ابن فضال جميعا، قالا: «سألنا أبا الحسن عليه السلام عن الفقاع، فقال: هو خمر مجهول، و فيه حد شارب

الخمر».

وسائل الشيعة: الباب: ٢٧ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٨، ١١

و عن سليمان بن جعفر قال: «قلت لأبي الحسن الرضا عليه السّلام: ما تقول في شرب الفقاع؟ فقال: هو خمر مجهول، يا سليمان، فلا تشربه».

الوسائل: الباب: ٢٨ من أبواب الأشربة المحرمة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٨

.....

في بعضها الآخر «١»: انها الخميره.

ولا- فرق في ثبوت الحكمين- الحرمة و النجاسة- له بين ان يكون إطلاق الخمر عليه حقيقيا، أو من باب التنزيل و التشبيه، إذ على الأول يكون مصداقا للخمر حقيقه، و ان كان إسكاره خفيفا، كما يشعر بذلك ما في بعض الروايات المشار إليها من انها خمر استصغرها الناس، أو أنه خمر مجهول، أو التعبير عنه بالخميره على وجه التصغير، و ليس ذلك الا لضعف إسكاره حتى ظنوا انه غير مسكر، فالكثير منه يكون مسكرا و ان لم يسكر قليله لقله المادة المسكره، اى المادة «الكحوليه» فيه، فإنه قد ذكر بعض أهل الخبره: إن كميته المادة المسكره تختلف في المسكرات فما يقال له اليوم:

«العرق» يشتمل على المادة المسكره بنسبه النصف، و هى فى «الخمر» بأقسامه تكون بنسبه الخمس، و فى «الفقاع» بنسبته الواحد الى خمسين، فهو أقل المسكرات سكرا، الا ان ذلك لا يخرجها عن كونه مصداقا للخمر.

و أما على الثانى- أعنى ما إذا كان إطلاق الخمر على الفقاع من باب التنزيل و التشبيه- فمقتضى الإطلاق ثبوت كلا الحكمين- الحرمة و النجاسة- له ايضا، لعدم الدليل على التخصيص بالحرمة، و يؤيد ذلك ما فى روايه هشام بن الحكم «٢» من الأمر بغسل الثوب إذا أصابه الفقاع، حيث انه إرشاد إلى

(١) كروايه زاذان عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: «لو ان لى سلطانا على أسواق المسلمين لرفعت عنهم هذه

الخميره، يعنى الفقاع».

الوسائل: الباب: ٢٧ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٩.

(٢) المتقدمه فى تعليقه ص ٢٣٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٣٩

و هو شراب متخذ من الشعير (١) على وجه مخصوص. و يقال ان فيه سكرًا خفيًا. و إذا كان متخذًا من غير الشعير فلا حرمه و لا نجاسه إلا إذا كان مسكرًا.

---

النجاسه. و كيف كان فلا ينبغى التأمل و الاشكال فى حكم الفقاع، و يقع الكلام فى المورد الثانى، أعنى موضوعه، و اليه أشار فى المتن بقوله: «و هو شراب متخذ من الشعير على وجه مخصوص.» و يأتى الكلام فيه.

(١) الفقاع من الشعير أو من غيره يقع الكلام فى المورد الثانى فى حقيقه الفقاع المحرم، و الكلام فيه من جهتين، الاولى فى إطلاق الفقاع على المتخذ من غير الشعير - كالأرز، و الذره، و الزبيب، و التمر، و نحو ذلك و عدمه. الثانى فى اعتبار النشيش و الغليان أو الإسكار فى حرمة و نجاسته و عدمه.

أما الوجهه الأولى فقد اختلفت فيها كلمات الأصحاب، و اللغويين، فقد خصّه بعضهم بالمتخذ من الشعير، كمجمع البحرين. قال: «الفقاع - كرمان - شىء يشرب يتخذ من ماء الشعير فقط، و ليس بمسكر، و لكن ورد النهى عنه.» و عن المدنيات «انه شراب معمول من الشعير.» و عن السيد المرتضى «قده»: انه نقل عن ابى هاشم الواسطى: «أن الفقاع نبيذ الشعير، فاذا نش فهو خمر.» و عن غيرهم نحو ذلك.

و عن بعضهم: عدم الاختصاص، كما عن السيد فى الانتصار، و الشهيدين، و كاشف الغطاء، و غيرهم، و قد حكى عن بعضهم: ان أهل بلاد الشام يعملونه من الشعير، و من الزبيب، و من الرمان، و من الدبس، و يسمون الجميع

فقاعا. وقيل: ان ظاهر هذه العبارة حدوث الاصطلاح فى خصوص بلاد الشام، كما هو ليس ببعيد، و بعد هذا الاختلاف لا  
تتمكن من الوقوف على المعنى الحقيقى، و انه هل هو خصوص المتخذ من ماء الشعير، أو

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٠

.....

الأعم من ذلك، فلا بد فى الخروج عن عموم أصاله الحل و الطهارة من الأخذ بالقدر المتيقن، و هو الأول، كما هو الحال فى  
جميع موارد الدوران بين الأقل و الأ-كثر فى التخصيص، إذ لم يثبت إرادته الأعم فى عصر ورود الروايات، فلو أطلق عليه لكان  
ذلك من الاصطلاح المستحدث فى غير زمانهم، و فى غير بلادهم. فلا- يمكن الاستدلال بعموم أو إطلاق ما دل على حرمه  
الفقاع و نجاسته- كما توهم- بدعوى ورود النهى عنه معلقا على التسميه. إذ تسميه المتخذ من غير الشعير بالفقاع فى غير عصر  
الروايات، أو فى غير بلادهم، لا يجدى فى التمسك بالعموم، لانه من الحادث بعد ورود الروايات. نعم لو حصل فيه الإسكار كان  
حراما و نجسا، لو تم ما استدل به على عموم نجاسه مطلق المسكر. الا انه خروج عما نحن بصددده من إثبات نجاسه مطلق ما  
يسمى بالفقاع و لو كان متخذنا من غير الشعير و لو لم يسكر.

و الحاصل: انه لم يثبت لدينا ان إطلاق الفقاع على المتخذ من الشعير من باب إطلاق الكلى على الفرد، كى يتمسك بالإطلاقات  
لإثبات الحكم فى غير هذا الفرد، لاحتمال اختصاص التسميه به، كما عن جملة من اللغويين و غيرهم، فالمرجع فى غيره أصاله  
الطهارة، و الحل.

الجهه الثانيه فى اعتبار النشيش، و الغليان، أو الإسكار فى المتخذ من الشعير و عدمه. الظاهر اعتبار

الأول دون الثاني، بمعنى، انه يعتبر في حرمة و نجاسته النشيش أو الغليان دون الإسكار.

أما الأول فإنه إما لاعتباره في مفهوم الفقاع، فلا يصدق إلا إذا نش و علاه الزبد لما ذكر وجه تسميته من ان الفقاقيع هي نفاخات الماء التي ترتفع عليه، كالقوارير المستديرة، فيكون إطلاق الفقاع عليه قبل ان يصير كذلك مجازاً، فلعل حكم الأصحاب بحرمة على وجه الإطلاق يكون من هذه

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤١

.....

الجهه. و إما ل:

صحيحه محمّد بن أبي عمير عن مرزم قال: كان يعمل لأبي الحسن عليه السّلام الفقاع في منزله. قال ابن أبي عمير: و لم يعمل فقاع يغلى» (١).

فإنه أخبر عن انه عليه السّلام كان يشرب الفقاع غير الغالى فتختص الحرمة بغيره.

و أما الثاني أعنى عدم اعتبار الإسكار، فلعدم الدليل على اعتباره في حرمة، بل صرح بعضهم: بأنه شراب غير مسكر، كما في مجمع البحرين، و هو ظاهر كلام كل من جعله قسيماً للمسكر. نعم ربما يستشعر من الروايات: ان حرمة من جهه إسكاره، لكنه خفى بحيث جهله الناس، و استصغروه. و لم يعدوه من مراتب الإسكار كما أشرنا الى أن المادة المسكرة فيه تكون بنسبه الواحد الى خمسين، فإثبات هذه المرتبه من السكر فيه مما لا نتحاشا عنه «٢» و المنفى عنه هو مرتبه الإسكار الخمرى الظاهر لكل أحد. و بذلك يجمع بين الكلمات، فإنه يحمل كلام من يقول بعدم اعتباره فيه على المرتبه الشديده، و من يقول باعتباره على المرتبه الخفيفه.

فتحصل مما ذكرنا: ان الفقاع المحرم و النجس انما هو الشراب المتخذ من الشعير على نحو خاص، إذا حصل فيه النشيش، أو الغليان، و ان لم يكن فيه سكر ظاهر،

و أما إذا كان متخذاً من غير الشعير فلا حرمه فيه و لا

---

(١) وسائل الشيعة: الباب: ٣٩ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ١.

(٢) ربما يتوهم: ان لازمه حرمه كل ما ثبت له هذه المرتبه من الإسكار و لو كان متخذاً من غير الشعير. و يندفع: بأن إطلاق الخمر فى الروايات على الفقاع المخصوص - اى المتخذ من الشعير - سواء كان على وجه التشبيه أو الحقيقه لا يستلزم ذلك، أما إذا كان على وجه التشبيه فظاهر، لانه مختص به، و أما إذا كان على وجه الحقيقه، فلاختصاص التنيه - على كونه فرداً للخمر المحرم - بهذا الفقاع الخاص، فلا يشمل غيره، بعد ما كان أهل العرف لا يرونه مصداقاً له.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٢

### [مسأله ٤: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم]

«مسأله ٤: ماء الشعير الذى يستعمله الأطباء فى معالجاتهم ليس من الفقاع، فهو طاهر حلال (١).

---

نجاسه، إلا إذا كان مسكراً.

(١) ماء الشعير لأن الفقاع هو ما يعمل على وجه مخصوص، يعرفه اهله، و أما ما يستعمله الأطباء فى معالجاتهم فهو ماء يطبخ فيه الشعير، فيغلى، فيؤخذ ذلك و يشرب، و لا دليل على حرمة و نجاسته.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٤

### [الحادى عشر عرق الجنب من الحرام]

**اشاره**

---

عرق الجنب من الحرام. أقسامه. عرقه حال الاغتسال. حكم التيمم بدل الغسل من جنابته. الصبى المجنب من الحرام. فروع و تطبيقات.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٥



(١) عرق الجنب من الحرام فى نجاسه عرق الجنب من الحرام خلاف بين أصحابنا، فعن الصدوقين، و الإسكافى، و الشيخين فى المقنعه، و الخلاف، و النهايه، و القاضى القول بنجاسته، و ربما نسب الى المشهور بين المتقدمين، بل عن الخلاف «٢» دعوى الإجماع عليه، و عن الأمالى: نسبه الى دين الإماميه، و قيل: انه وافقهم جماعه من متأخرى المتأخرين «٣» و قال الفقيه الهمدانى «قده»:

«لكن جمله ممن نسب إليهم القول بالنجاسه من القدماء لم يصرحوا بها، بل حكموا بحرمه الصلاه فى الثوب الذى أصابه العرق، فنسبه القول بالنجاسه إليهم مبنى على عدم القول بالفصل، كما هو الظاهر.» «٤».

و عن الحلّى، و الفاضلين، و جمهور من المتأخرين القول بطهارته، بل عن الحلّى: دعوى الإجماع على طهارته، مدعى ان من قال بنجاسته فى كتاب

---

(١) و فى تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف: «عرق الجنب من الحرام» - فى نجاسته اشكال، بل منع، و منه يظهر الحال فى الفروع الآتیه. نعم لا تجوز الصلاه فيه فيما إذا كانت الحرمة

ذاتيه».

الا انه - دام ظله - قد عدل عن القول بالمانعيه أيضا، كما يظهر مما حررناه.

(٢) قال الشيخ «قده» في الخلاف - ج ١ ص ١٨٠ م ٢٢٧ - «عرق الجنب إذا كانت الجنابه من حرام يحرم الصلاه فيه و ان كانت من حلال فلا بأس بالصلاه فيه، و أجاز الفقهاء كلهم ذلك و لم يفصلوا. دليلنا إجماع الفرقه، و طريقه الاحتياط، و الاخبار التي ذكرناها في الكتابين المقدم ذكرهما»:

و ظاهره الحرمة - أى المانعيه - لا النجاسه ثم انه لم يتضح مراده «قده» من الاخبار التي ذكرها في كتابيه - التهذيب و الاستبصار - راجع الحدائق ج ٥ ص ٢١٥ - ٢١٧ حول كلام الشيخ «قده» في الخلاف.

(٣) راجع الحدائق ج ٥ ص ٢١٤ - ٢١٥ و الجواهر ج ٦ ص ٧١ - ٧٢ في نقل الأقوال المذكوره.

(٤) كتاب الطهاره من مصباح الفقيه ص ٥٧١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٤

.....

---

رجع عنه في كتاب آخر.

و أنت ترى انه كيف ادعى الإجماع على الطرفين. و كيف كان فيستدل للقول بالنجاسه بروايات:

منها: ما في البحار «١»، من كتاب المناقب لابن شهر آشوب، نقله عن كتاب المعتمد في الأصول، قال: قال علي بن مهزيار: «وردت العسكر، و انا شاك في الإمامه، فرأيت السلطان قد خرج الى الصيد في يوم من الربيع الا انه صائف، و الناس عليهم ثياب الصيف، و على ابي الحسن عليه السلام لباده، و على فرسه تجفاف لبود، و قد عقد ذنب فرسه، و الناس يتعجبون منه، و يقولون: ألا ترون الى هذا المدني و ما قد فعل بنفسه! فقلت في نفسي: لو كان هذا إماما ما فعل هذا. فلما خرج الناس الى الصحراء لم يلبثوا الا ان ارتفعت سحابه عظيمه هطلت، فلم يبق

أحد إلا ابتل حتى غرق بالمطر، و عاد عليه السّلام و هو سالم من جميعه فقلت فى نفسى: يوشك ان يكون هو الامام، ثم قلت: أريد أن أسأله عن الجنب إذا عرق فى الثوب، فقلت فى نفسى ان كشف وجهه فهو الامام، فلما قرب منى كشف وجهه، ثم قال: ان كان عرق الجنب فى الثوب، و جنابته من حرام لا- يجوز الصلاه فيه، و ان كان جنابته من حلال فلا بأس، فلم يبق فى نفسى بعد ذلك شبهه».

و منها: ما عن الشهيد فى «الذكري»، قال: روى محمد بن همام

---

(١) ج ٥٠ ص ١٧٣- طبعه المكتبه الإسلاميه بطهران عام ١٣٨٥- الحديث: ٥٣ و أيضا فى ص ١٨٧ من نفس المجلد، الحديث: ٦٥، عن الكتاب العتيق عن أبى الفتح غازى بن محمد الطرائفى، عن على بن عبد الله الميمونى، عن محمد بن على بن معمر، عن على بن يقطين بن موسى الأهوازى- فى حديث- و قال: «ان كان من حلال فالصلاه فى الثوب حلال، و ان كان من حرام فالصلاه فى الثوب حرام».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٧

.....

---

بإسناده إلى إدريس بن داود- أو يزداد- الكفر ثوثى، انه كان يقول بالوقف، فدخل سرّ من رأى فى عهد ابى الحسن عليه السّلام، فأراد أن يسأله من الثوب الذى يعرق فيه الجنب، أ يصلى فيه؟ فبينما هو قائم فى طاق باب لانتظاره، إذ حرّكه أبو الحسن عليه السّلام بمقرعه، و قال مبتدأ: «ان كان من حلال فصلّ فيه، و ان كان من حرام فلا تصلّ فيه» «١».

و منها: ما فى الفقه الرضوى «٢»: «إن عرقت فى ثوبك و أنت جنب، و كانت الجنابه من الحلال، فتجوز

الصلاه فيه، و ان كانت حراما فلا تجوز الصلاه فيه حتى يغسل».

و منها: مرسله على بن الحكم عن رجل عن ابي الحسن عليه السلام قال: «لا- تغتسل من غساله ماء الحمام، فإنه يغتسل فيه من الزنا، و يغتسل فيه ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» «٣».

و منها: مرسله المبسوط حيث قال- في محكى كلامه- و ان كانت الجنابه من حرام و جب غسل ما عرق فيه، على ما رواه بعض أصحابنا».

هذه جمله الروايات التي وردت في المقام، و لا يمكن الاستدلال بشيء منها على الحكم المدعى سواء أ كان هي النجاسه أو المانع، لأنها بأجمعها ضعيفه السند، أما الاولى و الثانيه فلعدم ذكر سنديهما بتمامه. و أما الثالثه فلان الفقه الرضوى لم يثبت كونه روايه، فضلا عن ان تكون معتبره. و أما الرابعه فهي مرسله، و الظاهر انها المراد بمرسله الشيخ «قده»، لأنه إذا

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٤٧ الباب: ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٢.

(٢) ص ٤ السطر ١٨.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٤٨ الباب: ٢٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٣ و ج ١ ص ٢١٩ الباب: ١١ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٨

.....

---

كانت هناك روايه أخرى لنقلها الشيخ في كتبه الحديثيه، أو الاستدلاليه كالمبسوط و غيره، و مع عدمه تطمئن النفس بعدم وجود روايه أخرى غيرها. و بذلك يظهر الحال في الروايه الخامسه، أعنى بها مرسله الشيخ «قده».

و دعوى انجبارها بالعمل، ممنوعه كبرى و صغرى، أما الكبرى فلما مر غير مره: من عدم تماميه ما اشتهر من انجبار ضعف الروايات بعمل المشهور، كما ان اعراضهم لا يكون كاسرا لقوتها.

و اما الصغرى فلان المراد بالشهره الجابره انما هي في مقابل الندره، فإذا كان في مقابلها شهره أخرى فلا يمكن ان تكون جابره، كما في المقام. كيف و قد ادعى الحلبي - كما تقدم - الإجماع على طهارته! حتى قال: ان من قال بنجاسته في كتاب رجع عنه في كتاب آخر، فيعلم من ذلك انه لا شهره على القول بالنجاسه حتى من القدماء، فلا يصح دعوى الانجبار بالشهره رأسا.

هذا مضافا إلى ضعف دلالتها على النجاسه، و ذلك لان النهي عن الصلاه في الثوب الذي عرق فيه الجنب - كما في الروايه الاولى و الثانيه - أعم من النجاسه، لاحتمال كونه مانعا عن الصلاه، كما في النهي عن الصلاه في أجزاء غير المأكول، لأن غايته الدلاله على المانعيه فترفع ذلك بارتفاع موضوعها بإزاله العرق و لو بغير الغسل بالماء. نعم ما في الفقه الرضوي يدل على النجاسه، لتحديد عدم جواز الصلاه في الثوب فيه بالغسل، كمرسله المبسوط و التحديد به دال على نجاسه المغسول. الا انه لا يمكن العمل بهما لضعف السند، بل عدم ثبوت الفقه الرضوي روايه، كما تقدم.

و توهم: ان إطلاق النهي عن الصلاه في الثوب المذكور يشمل حتى ما بعد الجفاف و لا يلائم ذلك الا مع نجاسه الثوب، و ارتفاعها بالغسل، بعد

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٩

.....

عدم إمكان الالتزام بالمنع إلى الأبد.

مندفع: بعدم الإطلاق إلا مع بقاء موضوعه، فإذا زال العرق - و لو بالجفاف - ارتفع النهي أيضا، كما في قولنا: «لا تصل في الثوب الذي فيه أجزاء غير المأكول» فلا يشمل الإطلاق ما بعد الجفاف إلا إذا بقي أثره، بحيث يقال:

انه عرق جاف، كما يتفق ذلك في أيام الصيف، و اما إذا

زال العرق، بحيث انعدم عرفا فلا نهى عن الصلاة في ذاك الثوب.

و اما مرسله على بن الحكم فهي انما تدل على نجاسه بدن الجنب من الحرام لا عرقه، و هذا مما لا يمكن الالتزام به، كما لا يمكن الالتزام بنجاسه ولد الزنا المذكور فيها ايضا، فلا بد من حملها على التنزه عن غسله الحمام لأجل الخبائه المعنويه الموجوده في هؤلاء، و في الناصب، و ان كان هذا الأخير نجسا، كما تقدم. فالإنصاف أن شيئا من هذه الروايات لا يمكن الاعتماد عليها في الحكم بنجاسه عرق الجنب من الحرام، و لا مانعته عن الصلاة، لضعف السند، أو الدلاله.

و مما يبعد القول بنجاسه العرق المذكور: خفاء الحكم المزبور الى زمان الهادى عليه السّلام، حيث انه لم يرد السؤال في الروايات عن عرق الجنب من الحرام، بالخصوص بل سئل الراوى عن عرق مطلق الجنب، و هذا مما يكشف عدم معهوديه نجاسته الى زمان العسكرى عليه السّلام مع عموم الابتلاء به. لا سيما إذا عممنا الحكم للحرام العرضى كوطء الحائض و نحوه، مع انه قد شاع بيان الأحكام فى زمان الصادقين عليهما السّلام.

هذا مضافا الى روايات كثيره «١» تدل بإطلاقها- القريب من

---

(١) كما عن على بن حمزه قال: «سئل أبو عبد الله عليه السّلام و انا حاضر، عن رجل أجنب فى ثوبه فيعرق فيه، فقال: ما ارى به بأسا. قال: انه يعرق حتى لو شاء ان يعصره عصره قال فقطب أبو عبد الله عليه السّلام فى وجه الرجل، فقال: ان أبيت فشىء من ماء فانضح به» الوسائل ج ٣ ص ٤٤٥ الباب: ٢٧ من النجاسات، الحديث: ٤. و لا يخفى انه لو كان عرقه من جنبه الحرام نجسا

لكان على الامام عليه السّلام بيانه مع إطلاق السؤال، و لم تكن المبالغه من السائل في سئواله موجه لانزجار الامام عليه السّلام، بل كانت مقتضيه لبيان الحكم على وجه التفصيل.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٠

سواء خرج حين الجماع (١) أو بعده، من الرجل أو المرأه، سواء كان من زنا، أو غيره كوطء البهيمة، أو الاستمنا، أو نحوهما مما حرّمته ذاته، بل

---

الصراحه - على عدم نجاسه عرق الجنب مطلقا و ان كان من حرام.

و منه يظهر استبعاد مانعيته عن الصلاه أيضا، إذ لم يعدّوا من موانع الصلاه هذا العرق، و لم يتعرضوا لرواياته في ذاك الباب، كما لم يعرف ذلك أصحاب الأئمه السابقين على الإمام الهادي عليه السّلام مع انه لم يرد- و لا روايه واحده معتبره في ذلك عدا هذه الروايات التي مرجعها إلى روايه، أو روايتين، صادرتين عن الهادي عليه السّلام في مقام الاعجاز، و يحسن الحمل على أدنى فرق بين الصورتين، بحمل النهي على الكراهه، فيكره الصلاه في الثوب الذي فيه عرق الجنب من الحرام، دون الحلال.

فتحصل: انه لا- يمكن الالتزام بالمانعيه فضلا عن النجاسه، لعدم دليل يعتمد عليه سنداً أو دلاله، و ان كان الاجتناب عنه في الصلاه أحوط، بناء على انجبار ضعف الروايات بعمل القدماء، إذ غايتها الدلاله على المانعيه دون النجاسه.

(١) لتحقق الجنابه بمجرد التقاء الختانيين، فلا- يعتبر الإنزال في تحقق موضوع النجاسه، على القول بها. و اما العرق قبل الجماع فخارج عن الموضوع رأساً، لأنه من السالبه بانتفاء الموضوع، إذ لا جنابه قبل الجماع، فلا يندرج في موضوع النجاسه حتى يقال بخروجه عن الإطلاق، كما في بعض

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥١

الأقوى ذلك

(١) فى وطء الحائض، و الجماع فى يوم الصوم الواجب المعين، أو فى الظهار قبل التكفير.

الكلمات.

(١) أقسام الجنب من الحرام هل تختص بنجاسه أو المانعيه- على القول بهما- بعرق الجنب من الحرام الذاتى، كالزنا، و اللواط، و نحوهما و ان صار حلالا- بالعرض بإكراه، أو اضطرار، أو نحو ذلك، و يقابله الحلال الذاتى، و ان صار حراما بالعرض فلا يحكم بنجاسه عرق الجنب من وطء الحائض، و الجماع فى يوم الصوم الواجب المعين، و فى الظهار قبل التكفير، و نحو ذلك، لان الجنابه فى جميع هذه الموارد تكون مما يحل ذاتا و ان صار حراما بالعرض أو تعمان الحرام العرضى، بمعنى ان يكون المراد بالحرام ما هو حرام بالفعل و لو لعارض خارجى، و يقابله الحلال كذلك، فيكون عرق الجنب بوطء الحائض، و فى سائر الموارد المتقدم ذكرها نجسا، أو مانعا عن الصلاة، و لا يكون عرق الزانى- مثلا- نجسا، و لا مانعا عنها، لحرمة الأول بالفعل، و حليه الثانى كذلك و ان كانت الحرمة فى الأول، و الحليه فى الثانى لجهه عارضه.

ربما يدعى التعميم، تمسكا بإطلاق الحرام و الحلال- الواردين فى روايتى على ابن مهزيار و إدريس بن داود المتقدمتين «١»- كما قواه فى المتن، و لكن الظاهر انصرفهما إلى الحرمة و الحليه الذاتيتين، لظهور إسناد الحرمة أو الحليه إلى فعل فى كونه بنفسه حراما أو حلالا لا بسبب أمر خارج، فالزنا يكون حراما فى نفسه، و اما وطء الحائض فهو حرام بالحيض، و هو عنوان

(١) فى الصفحه: ٢٤٦-٢٤٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٢

**[مسأله ١: العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس]**

«مسأله ١»: العرق الخارج منه حال الاغتسال قبل تمامه نجس (١).

و على هذا فليغتسل فى



الماء البارد، و ان لم يتمكن فليترمس في الماء الحار، و ينوى الغسل حال الخروج، أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل.

---

طارئ. كما ان الزنا- مثلا- حرام في ذاته الا- انه قد يطء عليه عنوان محلل، كالأكراه، و الاضطرار، و نحوهما و من هنا أطلق الحليه على زوجه الابن في قوله تعالى وَ حَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ. «١». الشامل بإطلاقه لزوجه حتى في حال الحيض. فالأظهر عدم النجاسه و المانعيه لعرق الجنب بوطء الحائض و بقيه الموارد المذكوره في المتن

(١) العرق حال الاغتسال لبقاءه على الجنابه إلى تمام الغسل، فالعرق الخارج في الأثناء يكون نجسا أيضا- بناء على القول بنجاسه عرق الجنب من الحرام- و عليه يشكل غسله بالماء الحار- بناء على اعتبار طهاره البدن قبل رفع الحدث بالغسل أو الوضوء كما هو خيره المصنف «قده» «٢»، لانه كلما أراد تطهير البدن، بصب الماء الحار عليه أو رسمه في الكثير الحار يعرق ثانيا، فيتنجس بدنه، و هكذا، فلا يتمكن من الغسل.

و اما إذا قلنا بكفايه غسل واحد لرفع الخبث و الحدث، و عدم لزوم

---

(١) النساء ٤: ٢٣.

(٢) كما نبه على ذلك في الشرط الثاني من شرائط الوضوء، و في المسأله الخامسه من «فصل ان غسل الجنابه مستحب نفسي و واجب غيري» الا- أن سيدنا الأستاذ- دام ظله قد فصل في تعليقه في المقامين بين الماء القليل و الكثير، و التزم بكفايه غسله واحده لرفع الخبث و الحدث بالماء الكثير، لعدم انفعاله بملاقاه النجس بخلاف القليل، و مقتضى ذلك صحه الغسل الارتماسي في المقام أيضا، و ان كان الماء حارا، لان المفروض حصول الطهارتين برسمه واحده.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٣

.....

---

تقدم إزاله النجاسه

على رفع الحدث زمانا فيكفي صبه واحده، أو ارتماسه واحده في الماء للغسل و الغسل معا إذا نوى غسل الجنابه، فلا محذور حينئذ في الغسل بالماء الحار سواء كان ترتيبيًا، أم ارتماسيًا. الا ان ذلك خلاف ما بنى عليه المصنف «قده» و غيره من عدم كفايه ذلك.

ثم ان المصنف «قده» حاول تصحيح الغسل الارتماسي في الماء الحار، بان يرتمس في الماء الحار، و ينوى الغسل حال الخروج، أو يحرك بدنه تحت الماء بقصد الغسل، فيكون دخوله في الماء مطهرا لبدنه، و خروجه أو تحريك بدنه تحت الماء اغتسال من الجنابه.

و يشكل ذلك و لو في غير المقام- بابتناؤه على كفايه إبقاء الارتماس في الماء و تحريك البدن بنيه الغسل، تحت الماء، أو نيته حال الخروج، لكن الصحيح عدمها لان المستفاد من الروايات الواردة في بيان كيفية الغسل اعتبار أحد أمرين، إما صب الماء على البدن «١» و إما الارتماس فيه ارتماسه واحده «٢»، و ظاهره لزوم إحداث الارتماس لا الأعم من إبقاءه، فالمعتبر في الغسل الارتماسي احداث الارتماس- اى إيجاده مع سبق العدم- فلا- يكفي إبقاءه مع النيه. نعم لا- نمنع صدق حدوث الارتماس بارتماس المقدار الباقي من

---

(١) كما عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال: «سألته عن غسل الجنابه؟ فقال:

تبدأ بكفيك فتغسلهما، ثم تغسل فرجك، ثم تصب على رأسك ثلاثا، ثم تصب على سائر جسدك».

الوسائل ج ٢ ص ٢٢٩ الباب: ٢٦ من أبواب الجنابه، الحديث: ١.

(٢) كما عن زراره عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «و لو ان رجلا جنبا ارتمس في الماء ارتماسه واحده أجزاءه ذلك، و ان لم يدلك جسده».

و نحوها ما عن الحلبي قال: «سمعت أبا

عبد الله عليه السلام يقول: إذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسه واحده أجزاء ذلك من غسله». الوسائل ج ٢ ص ٢٣٠ و ٢٣٢ الباب: ٢٦ من أبواب الجنابه، الحديث: ٥، ١٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٤

### [مسأله ٢: إذا أجنب من حرام ثم من حلال]

«مسأله ٢: إذا أجنب من حرام ثم من حلال، أو من حلال ثم من حرام، فالظاهر نجاسه عرقه (١) ايضاً، خصوصاً في الصورة الأولى.

البدن خارج الماء، كالرأس، و الرقبه، لأنه به يصدق حدوث ارتماس جميع البدن، لكن هذا ايضاً غير ممكن في حق من يعرق في الماء الحار، لانه قبل ارتماس المقدار الخارج من البدن في الماء يكون نجسا بالعرق، فلا بد من تطهيره، أولاً، ثم العود الى الغسل، فإذا دخل الماء للتطهير و خرج يعرق ثانياً، و هكذا. الا- ان يفرض سرعه ذلك بحيث لا- يبقى مجالاً- للعرق ثانياً. و بالجملة: لو فرض خروج العرق متصلاً بحيث لا- يتمكن من تخلل تطهير بدنه قبل الغسل يشكل لمثله الغسل بالصب، أو بالارتماس في الماء الحار- بناء على عدم كفايه غسله واحده لرفع الخبث و الحدث- فلا بد اما من الغسل بالماء البارد إن أمكن، و الا فيتيمم.

(١) هل النجاسه و المانع من آثار نفس الحرام الذي هو سبب الجنابه- كالزنا- فتكون الجنابه في الروايات عنواناً مشيراً اليه، أو من آثار الجنابه الحاصله منه، بان تكون بما هي موضوعاً للحكم.

و على الأول لا- فرق بين الصورتين في الحكم بنجاسه العرق أو مانعيته، لتحقق السبب المحرم على اي حال، سواء تقدم على الحلال أو تأخر عنه، فالزاني يكون عرقه نجسا و لو تأخر زناه عن وطى زوجته، لصدق الموضوع- و هو الزنا- في الفرض، و ان لم يوجب

وقد يتوهم - على هذا المبني - وقوع المعارضه بين ما دل على نجاسه عرق الجنب من الحرام، و ما دل على طهارته إذا كان من حلال، لان مقتضى الأول نجاسته، أو مانعيته، كما ان مقتضى الثاني طهارته، أو عدم مانعيته، فيقع التعارض، و بعد التساقط - لعدم الترجيح - يرجع الى قاعده الطهاره، أو أصاله عدم المانعيه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٥

### [مسأله ٣: الجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل]

«مسأله ٣: الجنب من حرام إذا تيمم لعدم التمكن من الغسل، فالظاهر عدم نجاسه عرقه، «١» و ان كان الأحوط الاجتناب عنه ما لم

---

و دفعه: ظاهر، لانه لا- تعارض بين ماله الاقتضاء و ما لا اقتضاء له، لأن النهي عن الصلاه في عرق الجنب من الحرام دال على مانعيته عن الصلاه، كما ان نفى البأس عن الصلاه في عرق الحلال يدل على عدم مانعيته، و معناه انه لا اقتضاء فيه للمنع، لا انه يقتضى الصحه. و هذا نظير قولنا: «لا- تصل في اجزاء ما لا يؤكل لحمه»، و «لا بأس بالصلاه في اجزاء المأكول» فإنه لا معنى للقول بوقوع المعارضه بين الدليلين إذا كان في لباس المصلى جزء من كل منهما، لان مدلول هذا الكلام هو أن اجزاء المأكول لا- تقتضى البطالين بخلاف اجزاء غير المأكول فإنها مقتضيه له، و هكذا الكلام من حيث الطهاره و النجاسه لو قلنا بدلاله الروايات على نجاسه عرق الجنب من الحرام، فان نفى البأس عن عرق الحلال يدل على طهارته، لا انه يكون مطهرا للبدن، فلا يعارض ما دل على نجاسه عرق الحرام. و الحاصل: انه لو قلنا بأن النجاسه أو المانعيه من آثار سبب الجنابه فلا يفرق بين تقدم الحرام على الحلال و تأخره

عنه، في ترتب الأثر المذكور من دون وجود معارض في البين.

و على الثاني- أي ترتب الأثر على الجنابه المسببه عن الحرام- فلا- بد من القول بالفرق بين الصورتين، ففي الصورة الأولى المفروضه في المتن، و هي تقدم الحرام على الحلال، يحكم بترتب الأثر- النجاسه أو المانع- لتحقق موضوعه، و هو الجنابه من الحرام، و لا أثر للجنابه من الحلال بعد ذلك. و أما

---

(١) و في تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده»- فالظاهر عدم نجاسه عرقه.»- «الظاهر ان حكمه حكم العرق قبل التيمم» أي يكون نجسا. و الوجه في ذلك كما يظهر مما حررناه- ان التيمم طهاره مبيحه، لا رافعه لحدث الجنابه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٦

يغتسل (١).

---

الصورة الثانيه- و هي عكس الاولى- فلا مجال فيها للأثر المذكور. لحصول الجنابه قبل فعل الحرام فلا تتحقق بفعله ثانيا، إذ لا معنى للجنابه بعد الجنابه «١».

(١) تيمم الجنب من الحرام الاحتمالات في التيمم بدل غسل الجنابه ثلاثه. أحدها: ان يكون التيمم مبيحا محضاً، مع بقاء الجنابه على حالها، و عدم حصول الطهاره به. و عليه يكون عرقه نجسا، لبقاء الجنابه على الفرض.

و لكن يدفعه- و ان قال به بعضهم- انه خلاف صريح الكتاب و السنه لدلالتهما على حصول الطهاره به، أما الكتاب فقوله تعالى فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ. «٢» فان في التعليل بإرادته سبحانه التطهير في التيمم و ما سبقه من الوضوء و الغسل دلالة على ان الغايه من هذه الثلاثه- خصوصا التيمم الذي كان من الصعب على الاعراب المتكبرين لما فيه من مسح الوجه

و اليدين بالتراب- الطهاره، لا الحرج و المشقه ليصعب عليهم ذلك، فالتيمم سبب للطهاره- كالوضوء و الغسل- بدلاله الآيه الكريمه.

و أما السنه فقد ورد فى الأخبار ما يشتمل على «ان التراب أحد

---

(١) و هذا الاحتمال هو الأظهر، لأن موضوع النهى فى الروايات هو الجنب أو الجنابه من الحرام، و ظاهره نفس الحدث، خصوصا بملاحظه كلمه: «من».

(٢) المائده ٥: ٦.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٧

.....

---

الطهورين» (١) و فى بعضها: «التيمم أحد الطهورين» (٢).

هذا مضافا الى انه لو قلنا بأنه مبيح- فقط- لزم تخصيص ما هو آب عنه، مما ورد فى الأخبار من انه «لا صلاه إلا بطهور» (٣)، فان لازم هذا القول صحه الصلاه بلا طهور، مع ان سياق قوله عليه السلام: «لا صلاه إلا بطهور» آب عن التخصيص.

ثانيها: ان يكون التيمم رافعا لحدث الجنابه ما لم يجد الماء، لا بمعنى ان وجدان الماء يكون أحد أسباب الجنابه، بل بمعنى انه بالوجدان ينتهى أمد ارتفاعها الموقت، فيستند بقاءها الى السبب السابق من الوطء أو الانزال! و هذا و ان كان ممكنا، الا انه لا دليل عليه، لأن غايه مدلول الآيه الشريفه، و الأخبار الداله على طهوريه التراب أو التيمم، و بدليتها عن الطهاره المائيه ان طهاره الجنب الفاقد للماء هو التيمم، لا- انه يرتفع به جنابته حقيقه، كما ترتفع بالغسل، فالتيمم طهاره الفاقد للماء، كما ان الوضوء أو الغسل يكونان طهاره الواجد، فيتعين من بين المحتملات:

ثالثها: و هو ان يكون طهاره مبيحه، مع بقاء الجنابه على حالها، فهو جنب متطهر، و لا محذور فيه، لأن الطهاره ليست هى بمعنى رفع الحدث، بل هى عنوان لنفس الوضوء و الغسل و ما هو بدل

عنهما، اعنى التيمم، فلا- مانع من اجتماعها مع الجنابه فيترتب عليه آثار كل من العنوانين، فيجوز له الدخول فى الصلاه، و المسجد و مس كتابه القرآن، لاشترط هذه الأمور بالطهاره، و قد حصلت، و ليست هى من المحرمات على الجنب مطلقا، كما أنه

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٣٨٥ الباب: ٢٣ من أبواب التيمم، الحديث: ١، ٢، ٦.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٣٨١ الباب: ٢١ من أبواب التيمم، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٢٠١ الباب: ١٤ من أبواب الجنابه، الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٨

و إذا وجد الماء و لم يغتسل بعد فعرقه نجس، لبطلان تيممه بالوجدان (١).

---

يحكم بنجاسه عرقه، لأنها من آثار الجنابه من الحرام، و هى باقيه حتى بعد التيمم، لان المفروض ان التيمم ليس إلا طهاره مبيحه لا رافعه للحدث.

و بالجمله: ان قلنا بان التيمم طهاره رافعه للحدث فى ظرف الفقدان كان عرق التيمم بدل الغسل طاهرا، لارتفاع جنابته من الحرام على الفرض، و ان قلنا بأنه طهاره مبيحه لا غير - كما تقتضيه ظواهر الأدله - فالحكم هو النجاسه، لبقاء الجنابه. و هذه من جملة ثمرات القول بأحد الاحتمالين الأخيرين بعد سقوط الاحتمال الأول لمخالفته لنص الكتاب و السنه كما تظهر الثمره بينهما فى فروع أخر أيضا:

منها: لزوم تجديد التيمم بدلا عن غسل الجنابه لمن أحدث بالأصغر بناء على الاحتمال الثالث، و عدمه و الاكتفاء بالوضوء على الاحتمال الثانى، لأنه ان قلنا ببقاء الجنابه، و حصول مجرد الطهاره المبيحه بالتيمم لزم التيمم ثانيا، لانتقاض الطهاره بالنوم، و ان قلنا بارتفاعها به جرى عليه أحكام الغسل، فإذا نام لا يعود جنابته، و انما يكون قد أحدث

بالأصغر، فيجب عليه الوضوء للصلاة، كما إذا أحدث بالأصغر بعد الغسل.

و منها: وجوب غسل مس الميت إذا يمم- لفقدان الماء و نحوه- بناء على الاحتمال الثالث لعدم ارتفاع حدثه الحاصل بالموت، بل غايته اباحه دفنه بعد التيمم، و عدم وجوبه على الثانى، لارتفاع حدثه به، الى غير ذلك من الفروع، و تتمه الكلام فى ان التيمم طهاره رافعه أو مبيحه فى بحث التيمم ان شاء الله تعالى.

(١) نعم يبطل التيمم بوجدان الماء، الا انه قد عرفت مما ذكرناه آنفا عدم توقف نجاسه عرقه على بطلان تيممه، لأنها من آثار الجنابه، و هى باقيه

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٥٩

### **[مسألة ٤: الصبى غير البالغ إذا أجنب من حرام]**

«مسألة ٤: الصبى غير البالغ إذا أجنب من حرام ففى نجاسه عرقه اشكال، و الأحوط أمره بالغسل (١)

للمتيمم، لان التيمم مبيح لا رافع، كما عرفت.

(١) جنابه الصبى من الحرام يقع الكلام فى هذه المسألة فى مقامين. الأول: فى نجاسه عرق الصبى إذا أجنب من حرام- واطيا كان أو موطوءا- و انه هل يكون كالبالغ أم لا؟ الثانى: فى زوال جنابته بالغسل. فالبحث فى المقام الأول فى المقتضى، و فى الثانى فى الرافع.

أما المقام الأول فالاحتمالان فيه مبنيان على ان المراد بالحرام فى روايات الباب هل هو العمل المبعوض ذاتا، و ان لم يكن إلزام شرعى بتركه، فيكون الحرام عنوانا مشيرا الى الذوات المحرمة، كالزنا، و اللواط، و نحوهما؟

أو انه العمل المحرم بالفعل، و الملزم بتركه، المصحح للعقوبه، فيكون لعنوان الحرام دخل فى ترتب الحكم؟ فعلى الأول يكون عرق الصبى أيضا نجسا، لصدق الجنابه من الحرام فى حقه أيضا، فإن الزنا أو اللواط- مثلا- مبعوض حتى من الصبيان، و لذا ورد الأمر بضربهم و



زجرهم عنه. و على الثانى - كما هو ظاهر كلمه الحرام، لظهوره فيما هو منهى عنه بالفعل و معاقب على ارتكابه - فلا يحكم بنجاسه عرقه، لانه لم يرتكب حراما و ان ارتكب ما هو مبغوض ذاتا.

و مما يؤكد ذلك: عدم حكمهم بنجاسه عرق الجنب بالوطى بالشبهه، إذ لا وجه له سوى عدم فعليه الحرمة فى حقه، مع ان عمله مبغوض ذاتا فمن لم تكن الحرمة فى حقه فعليه، إما لعدم أصل الخطاب - كالصبي لرفع القلم عنه، أو الغافل لعدم معقوليه جعل الخطاب فى حقه - أو لعدم فعليته - كالواطاء

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٦٠

.....

بشبهه - لا يحكم بنجاسه عرقه.

و أما المقام الثانى، و هو رفع جنبه الصبى بالغسل، بعد تسليم نجاسه عرقه إذا أجنب من حرام، فهو مبنى على مشروعيه عبادات الصبى. ذهب الأ-كثرا الى ان عباداته صحيحه و مشروعيه، و فى كلمات غير واحد منهم الاستدلال عليها بعموم أو إطلاق أدله العبادات، فان كلمه «الناس» أو «المؤمنون» أو الموصولات ك «من، و الذى» و نحو ذلك تشمل الصبى أيضا، الا ان حديث رفع القلم يدل على رفع الإلزام عنه، لانه مقتضى الامتنان عليه، فيبقى أصل المطلوبيه بحالها، فإذا قصد القربه بالعباده صحت، لبقائها على أصل المحبوبيه و ان زال الوجوب.

و يرد عليه ما أوضحناه فى بحث الأصول: من ان الأحكام الشرعيه اعتبارات بسيطه يدور أمرها بين الوجود و العدم، فليس الوجوب امرا مركبا من المحبوبيه و اللزوم بحيث إذا ارتفع اللزوم بدليل بقيت المحبوبيه، بل هو اعتبار الفعل على ذمه العبد - نظير الدين - فإذا دل الدليل على رفعه فقد دل على رفعه بتمامه، فحديث رفع القلم يدل على رفع الوجوب عن الصبى، فيحتاج

ثبوت أصل المحبوبيه إلى دليل و هذا نظير ما ذكرناه في بحث نسخ الوجوب، فإنه وقع النزاع هناك في انه إذا نسخ الوجوب هل يبقى الجواز أم لا. وقد أوضحنا الكلام في ذاك البحث أيضا، و قلنا: ان الوجوب ليس أمرا مركبا من جواز الفعل مع المنع من الترك، كى يقال: إذا ارتفع الثانى يبقى الأول، بل هو اعتبار بسيط، فإذا نسخ لم يبق شىء .

هذا مضافا الى ما ذكرناه في بحث الأصول أيضا: من ان الأحكام الإلزاميه- من الوجوب و التحريم- ليست حكما شرعيا قابلا للوضع و الرفع، بل هى إرشاد من العقل الى استحقاق العقاب على المخالفه فيما إذا اعتبر

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٦١

إذ يصح منه قبل البلوغ على الأقوى (١)

---

المولى وجود الفعل أو عدمه على عهده العبد، نظير الدين المالى الذى هو عبارته عن اعتبار المال فى ذمه المديون، فما يمكن ان يتعلق به الرفع هو نفس الجعل و الاعتبار الدائر أمره بين الوجود و العدم، و أما الوجوب فلا يناله يد التشريع رأسا، لا وضعاً و لا رفعا، كى يقال: ان المرفوع منه اللزوم، فيبقى أصل المحبوبيه، فلا بد فى إثبات أصل المحبوبيه من إقامة دليل آخر.

و الذى ينبغى الاستدلال به لمشروعيه عبادات الصبى انما هو ما ورد فى الروايات «١» من الأمر بأمر الصبيان بالعبادات، كالصلاه المتوقفه على مقدمات، منها الطهاره عن الحدث التى منها الغسل المبحوث عنه فى المقام، و كالحج، و الصوم، و غيرهما. و قد حقق فى الأصول: ان الأمر بالأمر بشىء أمر بذاك الشىء حقيقه، و حيث ان ظاهر الأمر المولويه فلا محاله تكون عبادات الصبى متعلقه للأمر و إن كان

مرخصا فى تركه فتحصل: انه يصح منه الغسل، و يرتفع به جنابته، و يطهر عرقه أو يرتفع مانعته، لو قلنا بهما على وجه يعمان الصبى، و قد عرفت منعه.

(١) لما ذكرناه آنفا: من ان الصحه هى مقتضى ما ورد فى الروايات من الأمر بأمر الصبيان بالعبادات، لأن الأمر بالأمر بشىء أمر بذاك الشىء، و هو يقتضى المشروعية. و أما إطلاق أدله التكليف فلا تصلح لذلك بعد تخصيصها بحديث رفع القلم عن الصبى، إذ لا دليل على المحبوبيه أو الملاك بعد رفع اللزوم.

---

(١) كحسنه الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال: «انا نأمر صبياننا بالصلاه إذا كانوا بنى خمس سنين، فمروا صبيانكم بالصلاه إذا كانوا بنى سبع سنين.».

وسائل الشيعه ج ٤ ص ١٥ الباب: ٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها، الحديث: ٥.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٦٣

### [الثانى عشر عرق الحيوان الجلال]

عرق الحيوان الجلال

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٦٤

.....

---

عرق الإبل الجلاله.

عرق الحيوان الجلال.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٦٥

«الثانى عشر»: عرق الإبل الجلاله (١)

---

(١) عرق الإبل الجلاله كما عن الشيخين و جملة من القدماء، بل نسب الى المشهور بينهم، فعن بن زهره: و ألحق أصحابنا بالنجاسات عرق الإبل الجلاله، و عن غير واحد من متأخري المتأخرين موافقتهم على ذلك.

و عن الحللى و المحقق، و العلامه فى كثير من كتبه، و عامه المتأخرين عدا قليل منهم - على ما حكى - القول بطهارته: هذا كله فى خصوص عرق الإبل الجلاله.

و أما عرق مطلق الجلال و لو غير الإبل فلم ينسب القول بنجاسته إلا إلى نزهه ابن سعيد، فهو شاذ لا يعبأ به فى مقابله الأصحاب. و كيف كان، فقد استدلل للقول

بنجاسه عرق الإبل الجلاله ب:

حسنه حفص بن البختري - أو مصححه - عن الصادق عليه السلام قال: «لا تشرب من ألبان الإبل الجلاله، و ان أصابك شىء من عرقها فاغسله» (١)، و صحيحه هشام بن سالم عن الصادق عليه السلام قال: «لا تأكلوا اللحوم الجلاله، و ان أصابك من عرقها شىء فاغسله» (٢).

و إطلاق الروايه الثانيه يشمل حتى غير الإبل، فهى تصلح مستندا لابن سعيد القائل بنجاسه عرق مطلق الجلال الا انه خلاف ما تسالم عليه الأصحاب من القول بطهاره عرق الجلال من غير الإبل، لما أشرنا إليه من شذوذ القول بنجاسته، و من هنا لم يلتزموا بظاهرها، فتاره حملوا اللام فيها

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٣ الباب ١٥ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٣ الباب ١٥ من أبواب النجاسات. الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٤

.....

---

على العهد بقريه شهره القدماء، فتتحد الروايتان فى الدلاله على نجاسه عرق خصوص الإبل الجلاله، و أخرى حملوا الأمر فيها على الاستحباب، أو الجامع بينه و بين الوجوب بقريه الشهره المتأخره، فلا تنافى الحسنه الداله على وجوب الغسل فى خصوص عرق الإبل الجلاله، و كلا الحملين خلاف ظهور اللام فى الجنس، و الأمر فى الوجوب، بل الإرشاد إلى النجاسه فى أمثال المقام كقوله عليه السلام: فى حسنه عبد الله بن سنان «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (١) و لا موجب للحملين سوى عدم التزام المشهور بظاهر الصحيحه، بل لا خلاف فيه سوى عن ابن سعيد.

و كيف كان فلا يصح الاستدلال بشىء من الروايتين على النجاسه، و ذلك لتعلق الأمر بالغسل فيها بنفس العرق دون الملاقى له من الثوب و

البدن، ولا- يكون ظهور الأول فى الإرشاد إلى النجاسه بمثابه ظهور الثانى فيه. توضيح ذلك: ان متعلق الأمر بالغسل قد يكون الملاقى للنجس كقوله عليه السّلام: «اغسل ثوبك من أبوال مالا يؤكل لحمه» و ظهور هذا الأمر فى الإرشاد إلى نجاسه الملاقى كالبول فى المثل مما لا ينكر، لظهور الأمر بغسل الثوب الملاقى له فى تأثيره بملاقاته لا سيما بملاحظه كلمه «من» و لا تأثر الا بتنجسه بها.

و قد يكون متعلق الأمر بالغسل نفس الملاقى كقولنا: اغسل البول من ثوبك و كقوله عليه السّلام فى الروايتين: «و ان أصابك شىء من عرقها فاغسله» اى العرق، فإنه لا- ظهور فيه بتلك المثابه فى النجاسه، لاحتمال أن يكون الأمر بالغسل من جهه مانعيه نفس المغسول- كالعرق- عن الصلاه، و ان كان

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٠٥ الباب ٨ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢. ١٥٨، فان مفهومه: إذا لم يكن قدر كر ينجسه النجس. و فى اللغه: «نجسه و أنجسه جعله نجسا، و نجس- بالكسر- و نجس- بالضم- كان قدرا غير طاهر و لا- نظيف، فهو نجس» لاحظ أقرب الموارد، و المنجد.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٤٧

.....

---

طاهر العين إلا انه لا يبعد دعوى ظهوره فى النجاسه أيضا، و لكنه فيما إذا لم يكن هناك قرينه، أو ما يصلح للقرينه على اراده خلاف هذا الظهور، و فى الروايتين قرينه أو ما يصلح للقرينه على الخلاف، و ذلك لدلاله قوله عليه السّلام فى الحسنه: «لا تشرب من ألبان الإبل الجّال» على أن الجلل يوجب حرمه أكل الجّال عرضا، فيكون من مصاديق الحيوان المحرم أكله الذى لا تجوز الصلاه فى شىء منه حتى فضلاته كريقه،

و عرقه بناء على ما هو الصحيح المختار عندنا من عدم جواز الصلاة فيما يحرم أكله و لو بالعرض.

خلافاً لشيخنا الأستاذ «قده» حيث ذهب الى اختصاص المنع بالمحرم الذاتى فى رسالته فى اللباس المشكوك الا انه قال بالتعميم فى تعليقه على المتن، و كيف كان فالمختار عندنا هو التعميم، لإطلاق الحرام على المحرم بالعرض - كما سيأتى فى محله- و عليه يكون الأمر بغسل عرق الجلال محفوظاً بما يحتمل كونه قرينه تدل على انه من جهة مانعيته عن الصلاة دون نجاسته، فقرينه الصدر- و هى النهى عن أكل لحمه، و شرب لبنه- مانعه عن انعقاد الظهور فى النجاسة، فيكون عرق الإبل الجلاله بل مطلق الجلال من مصاديق كبرى ما لا يجوز الصلاة فيه من الحيوان المحرم الأكل.

و من هنا كتبنا فى التعليقه: «ان الظاهر طهاره العرق من الإبل الجلاله، و لكن لا تصح الصلاة فيه» بل لا مانع عن العمل بإطلاق الصحيحه فى المنع عن عرق مطلق الجلال و لو غير الإبل، إذ لا قرينه على العهد كما ذكرنا، كما انه لا موجب لحمل الأمر على الاستحباب، أو الجامع بينه و بين الوجوب، بل ظاهره الإرشاد إلى المانعيه بقرينه الصدر، و لا يستلزم خلاف ما هو المتسالم عليه عند الأصحاب، لعدم القول بنجاسته على المختار أيضاً.

و إن شئت فقل: ان مقتضى الأصل طهاره عرق مطلق الجلال، إذ لا

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٦٨

بل مطلق الحيوان الجلال (١) على الأحوط.

---

دليل على نجاسته، أو نجاسه خصوص عرق الإبل الجلاله سوى الروايتين، و هما إما ظاهرتان فى المانعيه بقرينه الصدر، أو لا ظهور لهما فى النجاسه لذلك، و القدر المتقين منهما بعد فرض إجمالهما الدلاله

على المانعيه عن الصلاه، لثبوتها على كلا التقديرين - النجاسه و عدمها -

(١) عرق الحيوان الجلل كما نسب إلى نزهه ابن سعيد، و لم ينقل القول به عن غيره، و يمكن الاستدلال له ب:

صحيحه هشام بن سالم المتقدمه «١» لقوله عليه السلام فيها: «لا تأكلوا اللحوم الجلاله، و إن أصابك من عرقها شىء فاغسله».

إذ هي مطلقه تشمل غير الإبل، لكن لا - قائل بهذا الإطلاق سواه، و من هنا لم يعمل بظاهرها - كما ذكرنا - فحملوا اللام على العهد - تاره - و الأمر على الاستحباب - أخرى - و الذى يهون الخطب انه قد عرفت آنفا عدم دلالتها على النجاسه رأسا، بل غايته الدلاله على المانعيه - فراجع -

---

(١) فى الصفحه: ٢٦٥.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٦٩

### [فصل فى أحكام النجاسات]

#### إشاره

المسوخات

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧٠

.....

---

حكم الثعلب و الأرنب و الوزغ و العقرب و الفأر و غير ذلك من المسوخ. فروع الشك فى الطهاره. الشبهه الحكميه. الشبهه الموضوعيه.

الدم المشكوك. الرطوبات الخارجه قبل الاستبراء من البول أو المنى. غسله الحمام.

معايد أهل الكتاب. هل يجب الفحص عن حال المشكوك طهارته؟

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧١

[مسأله ١: الأحوط الاجتناب عن الثعلب، و الأرنب، و الوزغ، و العقرب، و الفأر]



«مسأله ١»: الأحوط الاجتناب عن الثعلب، و الأرنب، و الوزغ، و العقرب، و الفأر، بل مطلق المسوخات (١) «١»، و ان كان الأقوى طهاره الجميع.

---

(١) المسوخ قد عرفت فيما تقدم ان النجاسات العينيه فى الحيوانات منحصره فى الكلب، و الخنزير، و الكافر فى بعض أقسامه، فما عدا ذلك من سائر صنوف الحيوانات محكوم به بالطهاره. هذا هو المشهور، و لكن ذهب بعض قدماء الأصحاب إلى القول بنجاسه جملة من الحيوانات، استنادا الى بعض الروايات التى لا تصلح لإثبات ذلك.

فعن الشيخ فى النهايه: القول بنجاسه الثعلب، و الأرنب، و الوزغ، و الفأر، و قرنبا فى هذا الحكم بالكلب، و الخنزير.

و عن ابن البراج: القول بنجاسه الثلاثة الأول، و كره الفأره.

و عن السيد ابى المكارم ابن زهره، و ابى الصلاح: القول بنجاسه الأولين - الثعلب و الأرنب - و كذلك المحكى عن المقنعه فى باب لباس المصلى و مكانه.

---

(١) قال فى الجواهر ج ٦ ص ٨٢ ما حاصله: «ان المراد بالمسوخ هى حيوانات على صوره المسوخ الأصليه، و الا فهى لم تبق أكثر من ثلاثه أيام، و عددها المحصل من مجموع الروايات نيف و عشرون: الضب، و الفأره، و القرد، و الخنازير، و الفيل، و الذئب، و الأرنب، و الوطواط، و الجريث، و العقرب، و الدب، و الوزغ، و الزنبور، و

الطاوس، و الخفاش، و الزمير، و المارماهى، و الوبر، و الورس، و الدموص، و العنكبوت، و القنفذ، و سهيل، و الزهره».

---

خويى، سيد ابو القاسم موسوى، فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعة - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٢٧١

ثم نقل عن بعض الأصحاب زياده الكلب، و الحيه، و العضاءه، و البعوض، و القمله، و العيفيقا، و الخنفساء، و النعامه، و الثعلب، و اليربوع.

و ان شئت الاطلاع على رواياتها و سبب مسخها فراجع الوسائل ج ١٦ الصفحه: ٣٨٧، الباب الثانى من أبواب الأتعمه المحرمه، و كذلك المستدرک فى الباب المذكور.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٢

.....

---

و عن المفيد- أيضا- فى موضوع آخر من المقنعه، و سلار: القول بنجاسه الأخيرين- الفأره، و الوزغه- و عن ظاهر الصدوقين: القول بنجاسه الوزغ خاصه.

و عن ابن بابويه: القول بنجاسه الفأره.

بل عن الشيخ فى صريح اطعمه الخلاف «١» و ظاهر بيعه «٢»: القول بنجاسه المسوخ كلها، بل عن موضع من تهذيبه: القول بنجاسه كل ما لا يؤكل لحمه.

و الصحيح هو ما أشرنا إليه من طهاره الجميع - كما ستعرف - و عليها جمهور المتأخرين و متأخرى المتأخرين. فنقول: أما الثعلب و الأرنب فقد ورد فى نجاستها بل نجاسه عامه السباع:

مرسله يونس عن بعض أصحابه عن أبى عبد الله عليه السلام قال:

«سألته هل يحل أن يمس الثعلب و الأرنب، أو شيئاً من السباع، حياً أو ميتاً؟

قال: لا يضره، و لكن يغسل يده» «٣».

و لكنها ضعيفه السند لا يمكن الاعتماد عليها، و لا جابر لها، لأن الشهره على خلافها، فالمرجع فيها قاعده الطهاره. أو عموم:

صحيحه البقباق قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام

(١) ج ٢ ص ٥٣٨. المسأله ٢ من كتاب الأطمعه قال «قده» «مسأله ٢: الحيوان على ضربين طاهر و نجس، فالطاهر النعم بلا خلاف و ما جرى مجراها من البهائم و الصيد. و النجس الكلب و الخنزير و المسوخ كلها. و قال الشافعي: الحيوان طاهر و نجس فالنجس الكلب و الخنزير فحسب، و الباقي كله طاهر. و قال أبو حنيفه: الحيوان على أربعة أضرب طاهر مطلق، و هو النعم و ما فى معناها، و نجس العين و هو الخنزير، و نجس يجرى مجرى ما ينجس بالمجاوره و هو الكلب و الذئب (الدب) و السباع كلها. و مشكوك فيه، و هو الحمار».

(٢) ج ١ ص ٥٨٧. المسأله ٣٠٨.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦٢ الباب: ٣٤ من أبواب النجاسات. الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧٣

.....

الشاه، و البقره، و الإبل، و الحمار، و الخيل، و البغال، و الوحش، و السباع، فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه؟ فقال: لا بأس به، حتى انتهيت الى الكلب، فقال: رجس نجس.» (١).

لدلالاتها على طهاره جميع الحيوانات الا الكلب. و لا يقدر فى التمسك بعمومها عدم تعرضها لذكر الخنزير، لثبوت نجاسته بدليل آخر، فيخصص به العموم، و لعله لم يكن مورد ابتلاء السائل، و لذا لم يسئل عنه.

و بالجمله: العام المخصص لم يسقط عن الحجيه فى الباقي، فيتمسك به فى غير ما يثبت فيه التخصيص.

و أما الوزغ فيمكن الاستدلال على نجاسته ب روايه هارون بن حمزه الغنوى عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الفأره، و العقرب، و أشباه ذلك، يقع فى الماء، فيخرج حياً، هل يشرب من ذلك الماء، و يتوضأ

به؟ (منه) قال: يسكب منه ثلاث مرات - و قليله و كثيره بمنزله واحده - ثم يشرب منه (و يتوضأ منه) غير الوزغ، فإنه لا ينتفع بما يقع فيه» (٢).

و بصحيحه معاويه بن عمار قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأره، و الوزغ، تقع في البئر؟ قال: ينزح منها ثلاث دلاء» (٣)، و هي ظاهره في النجاسه، لظهور الأمر بالنزح في نجاسه ما يقع في البئر، و ان قلنا بعدم انفعالها بملاقاه النجس. هذا و لكن الأولى ضعيفه

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٢٦ الباب: ١ من أبواب الأستار الحديث: ٤ و ج ٣ ص ٤١٣ الباب: ١١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٤٠ الباب ٩ من أبواب الأستار. الحديث: ٤.

(٣) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٨٧ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق. الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧٤

.....

---

السند «١». على أنها و الصحيحه معارضتان ب.

صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألته عن الغطايه و الحيه، و الوزغ، يقع في الماء فلا يموت، أ يتوضأ منه للصلاه، قال:

لا بأس به.» (٢).

فتحمل الأولى على كراهه الانتفاع بما وقع فيه الوزغ، و الثانيه على استحباب النزح. و مع فرض عدم إمكان الجمع يرجع الى قاعده الطهاره بعد تساقط المتعارضين.

و أما الفأره فيدل على نجاستها.

صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام عن الفأره الرطبه قد وقعت في الماء، فتمشى على الثياب، أ يصلى فيها؟ قال: اغسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره انضحه بالماء» (٣).

و لكن بإزائها ثلاث روايات صحاح تدل على طهاره الفأره، و هي:



عليه السّلام- في حديث. «و سألته عن فأره وقعت في حب دهن، و أخرجت قبل ان تموت، أبيعته من مسلم؟ قال: نعم، و يدهن به» «٤».

و صحيحه سعيد الأعرج قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الفأره و الكلب، يقع في السمن و الزيت، ثم يخرج منه حيا قال: لا بأس

---

(١) و لعل ضعفها بوقوع يزيد بن إسحاق في طريقها فإنه لم ثبت وثاقته، الا انه من رجال كامل الزيارات- ب- ٧٩ ح ١ ص ١٩٤- فالظاهر انه لا بأس بسندها.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦٠ الباب ٣٣ من أبواب النجاسات. الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦٠ الباب ٣٣ من أبواب النجاسات. الحديث: ٢.

(٤) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦٠ الباب ٣٣ من أبواب النجاسات. الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧٥

.....

---

بأكله» «١».

و صحيح إسحاق بن عمار عن الصادق عليه السّلام: «ان أبا جعفر عليه السّلام كان يقول: لا بأس بسؤر الفأره- إذا شربت من الإناء- أن تشرب منه، و تتوضأ منه» «٢».

و مقتضى الجمع بين هذه الثلاثة و تلك الحمل على الاستحباب.

و أما العقرب فيدل على نجاسته:

موثقه أبي بصير عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «سألته عن الخنفساء تقع في الماء، أ يتوضأ به؟ قال: نعم، لا- بأس به. قلت: فالعقرب، قال:

أرقه» «٣».

و ذيل موثق سماعه: «و إن كان عقربا فأرق الماء، و توضأ من ماء غيره» «٤».

و بإزائهما روايه هارون بن حمزه المتقدمه فى الوزغ، لدلاله صدرها على طهاره العقرب. و لكنها لا تصلح لمعارضه الموثقتين، لأنها ضعيفه السند، كما أشرنا و لكن يمكن المناقشه فى دلالتهما، باحتمال أن يكون الأمر بإراقه الماء الذى وقع



فيه العقرب من جهة احتمال تسممه به دون نجاسته، لأنه من الحيوانات السامة، فقرينه المورد يسقط ظهور الأمر في الإرشاد إلى النجاسة.

و مما يؤكد القول بطهارته: طهاره ميتته، لانه مما لا نفس له، فكيف يمكن الحكم بنجاسته حيًا، و طهارته ميتًا؟!!

---

(١) وسائل الشيعة: الباب: ٤٥ من أبواب الأَطعمه المحرمه، الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٣٩ الباب ٩ من أبواب الأَسْئار، الحديث: ٢.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٤٠ الباب ٩ من أبواب الأَسْئار، الحديث: ٥، ٦.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٤٠ الباب ٩ من أبواب الأَسْئار، الحديث: ٥، ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧٦

### [مسألة ٢: كل مشكوك طاهر]

«مسألة ٢»: كل مشكوك طاهر (١)، سواء كانت الشبهه لاحتمال كونه من الأعيان النجسه، أو لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهره.

---

و أما القول بنجاسه مطلق المسوخ - كما عن الشيخ في أطمه الخلاف - و كذا القول بنجاسه كل ما لا يؤكل لحمه - كما عنه في التهذيب - فلم يعرف لهما مدرك أصلا، و لا روايه واحده حتى و لو كانت ضعيفه، و مقتضى الأصل، و عموم صحيحه البقباق المتقدمه «١»، طهاره جميع الحيوانات عدا ما ثبت نجاسته، من الكلب، و الخنزير، و بعض أقسام الكافر، حتى انه قيل في توجيه كلامه: انه لعله أراد بنجاسه المسوخ أو غير المأكول غير معناها المصطلح، كما قد يستظهر من بعض عبائره.

(١) مشكوك الطهاره لقاعده الطهاره، المسلمه عند الجميع، التي لم يختلف فيها اثنان فيما نعلم، المستفاده من الروايات الكثيره «٢» التي.

منها: موثقه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - «كل

(٢) كروايه حفص بن غياث، عن جعفر عن أبيه، عن علي عليه السلام

قال: «ما أبالي أبول أصابني، أو ماء إذا لم أعلم». وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٧ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

و موثق عمار: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في إناءه فاره، وقد توضأ من ذلك الإناء مرارا، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، وقد كانت الفأره متسلخه. فقال: ان كان رآها في الإناء قبل ان يغتسل، أو يتوضأ، أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء فعليه ان يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصلاة. و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمسه من ذلك الماء شيئا، و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه. ثم قال: لعله ان يكون انما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها». وسائل الشيعة ج ١ ص ١٤٢ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٧

و القول: بان الدم المشكوك كونه من القسم الطاهر أو النجس محكوم بالنجاسة. ضعيف (١) «١»

شيء نظيف حتى تعلم انه قدر، فإذا علمت فقد قدر، و ما لم تعلم فليس عليك» «٢».

و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين الشبهات الحكمية و الموضوعية، و بين كون الشبهه لأجل احتمال كون المشكوك من الأعيان النجسه، أو لاحتمال تنجسه مع كونه من الأعيان الطاهرة، كما لا فرق بين أنواع النجاسات. نعم إذا كان هناك دليل أو أصل حاكم على القاعده بحيث يخرج المشكوك عن كونه كذلك يحكم عليه بالنجاسة بمقتضى الدليل الحاكم، و لا تجرى القاعده المذكوره، لارتفاع موضوعها- و هو الشك على الفرض،

كما إذا كان المشكوك النجاسه، أو قامت البيه على نجاسته.

(١) الدم المشكوك كما تقدم فى المسأله السابعه من نجاسه الدم، وقد ذكرنا هناك انه لا فرق بين الدم وغيره من النجاسات فى الحكم بطهاره المشكوك منها. نعم يستثنى من ذلك كما تقدم أيضا- خصوص الدم المرئى على منقار جوارح الطيور، فإن الأصل فيه النجاسه، لقوله عليه السلام فى موثقه عمار: «فإن رأيت فى مقاره دما فلا- توضأ منه ولا تشرب» (٣). مع ان الدم الموجود فى منقارها- غالبا- مشكوك الطهاره و النجاسه لاحتمال كونه من القسم الطاهر

---

(١) و فى تعليقه- دام ظلّه- على قول المصنف «قده»: «ضعيف» «هذا فى غير الدم المرئى فى منقار جوارح الطيور».

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦٧ الباب: ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٣) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٣٠ الباب: ٤ من أبواب الأستار، الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧٨

نعم يستثنى مما ذكرنا الرطوبه الخارجه بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط، أو بعد خروج المنى قبل الاستبراء بالبول، فإنها- مع الشك- محكوم به بالنجاسه (١).

### [مسأله ٣: الأقوى طهاره غسله الحمام]

«مسأله ٣: الأقوى طهاره غسله الحمام (٢) و ان ظن نجاستها، لكن الأحوط الاجتناب عنها.

---

- كدم السمك و المذكى - أو النجس كدم الميتة لندرته العلم بكونه من القسم النجس. نعم ان غلبه الدم النجس خارجا مما جعلت أماره شرعيه على النجاسه بمقتضى الموثقه فى خصوص موردها، و لا محذور فراجع ما تقدم (١).

(١) البلل المشتبه بدعوى ظهور الروايات- الداله على انتقاض الوضوء بالبلل المشتبهه الخارجه بعد البول قبل الاستبراء بالخرطاط، و على انتقاض الغسل بالبلل الخارجه بعد المنى و قبل الاستبراء بالبول فى نجاسته تلك البلل، تقديمها للظاهر

على الأصل الا انه يمكن المنع عن دلالتها على ذلك، لأن غايتها الدلالة على الانتقاض دون نجاسه الخارج، و انه بول أو منى. و توضيح الكلام فى ذلك سيأتى فى بحث الاستبراء بإنشاء الله تعالى.

(٢) غسله الحمام لا يخفى: أن مقتضى قاعده الطهاره هو الحكم بطهاره غسله الحمام إذا شك فى نجاستها- كبقية المياه المشكوكه- و ان ظن نجاستها بظن غير

---

(١) فى الصفحه: ٤٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٧٩

.....

---

معتبر، لإطلاق القاعده المذكوره. الا- انه وقع الخلاف بين الأصحاب فى خصوص غسله الحمام، فذهب بعضهم الى القول بنجاستها، استنادا الى روايات توهم دلالتها على ذلك، فتكون تخصيصا فى قاعده الطهاره، نظير البلل المشتبهه الخارجه قبل الاستبراء تقديما للظاهر على الأصل، حيث ان الغالب معرضيتها لملاقاه النجاسات، من البول، و المنى، و غيرهما.

فظهر ان محل الكلام من حيث الطهاره و النجاسه انما هو فيما إذا شك فى ملاقاتها للنجس، و أما مع العلم بها أو بعدمها فلا خلاف من هذه الجهه، فإنه فى الأول يحكم عليها بالنجاسه جزما، إذا لم يحتمل طهارتها من جهه اتصالها بالعاصم، و فى الثانى بالطهاره، كما هو واضح.

و أما الأخبار التى ادعت دلالتها على نجاسه غسله الحمام- و هى مستند القائل بنجاستها- فهى جمله من الروايات التى ورد فيها النهى عن الاغتسال من غسله الحمام، أو من البئر التى يجتمع فيها ماء الحمام.

منها: روايه حمزه بن أحمد عن أبى الحسن الأول عليه السلام- فى حديث- «و لا تغتسل من البئر التى يجتمع فيها ماء الحمام، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب، و ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت. و هو شرهم» «١».

و منها: مرسله الكلينى عن

ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها غسله الحمام، فان فيها غسله ولد الزنا، و هو لا يطهر إلى سبعة آباء و فيها غسله الناصب و هو شرهما.» (٢).

---

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

الحديث: ١.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

الحديث: ٤.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٠

.....

---

و منها: مرسله على بن الحكم عن رجل أبي الحسن عليه السلام- في حديث- قال «لا تغتسل من غسله الحمام فإنه يغتسل فيه من الزنا، و يغتسل فيه ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» (١).

و منها: موثقه عبد الله بن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام- في حديث- قال: و «إياك ان تغتسل من غسله الحمام، ففيها تجتمع غسله اليهودي، و النصراني، و المجوسي، و الناصب لنا أهل البيت، فهو شرهم، فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب، و أن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (٢).

و الحق أن هذه الروايات لا تدل على نجاسة الغساله، لأن النهي عن الاغتسال بماء- سواء أريد به الاغتسال العبادي أو اللغوي- و ان كان لا يبعد دعوى ظهوره في الإرشاد إلى نجاسة ذاك الماء إلا أن القرينه في هذه الروايات تمنع عن انعقاد هذا الظهور، لان تعليل النهي فيها باغتسال الأشخاص الطاهره أبدانهم في الحمام شاهد على ان عله المنع ليست هي نجاسة الغساله، لأنها لا تناسب التعليل بذلك، بل لا بد من تعليله بملاقاه النجس. كيف و قد علل النهي فيها

باغتسال الجنب، و ولد الزنا، و الزانى و الجنب من الحرام، و من الزنا، و هؤلاء ليسوا بأنجاس، حتى الجنب من الحرام، لأن بدنه طاهر اتفاقا، و إنما الخلاف فى نجاسه عرقه، كما تقدم. فعلة المنع عن الغساله بسبب اغتسال هؤلاء فى الحمام لا يمكن ان تكون هى نجاستها، لما

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

الحديث: ٣.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٢٠ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

الحديث: ٥.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٨١

.....

---

ذكر، فلا بد ان تكون العله شيئا آخر، و ليست هى إلا- القذاره المعنويه الحاصله للغساله بالمباشره مع أبدان المذكورين فى الروايه.

و احتمال ان تكون العله تنجس أبدانهم بالنجاسات العرضيه غالبا، كالبول، و المنى، لعدم جريان العاده بإزاله النجاسات خارج الحمام منتف، لاستلزامه التعليل بها لا بكون المغتسل جنبا، أو زانيا، أو ولد زنا، أو جنبا من الحرام، أو من الزنا. نعم قورن بهم فى الروايات المذكوره اغتسال الناصب. و فى بعضها اغتسال اليهودى، و النصرانى، و المجوسى، و هم أنجاس- بناء على القول بنجاسه الكتابى كالناصر- الا ان هذه المقارنه أيضا لا تدل على ان عله المنع تنجس الغساله، لأن النجاسه غير عامه للجميع- كما ذكرنا- فلا بد من ان تكون العله ما هو جامع بين اغتسال الطاهر و النجس، و ليس ذلك إلا الخبائث المعنويه فى الغساله. بل لو فرض تفرد هؤلاء بالتعليل لما تمت الدلاله على النجاسه أيضا، لاحتمال طهارتها من جهه احتمال اتصالها بمياه الحياض المتصله بالماده، فيسقط الاستدلال. و كذا الكلام من جهه النجاسات العرضيه أيضا. و مما يؤكد ما ذكرنا: تعليل

النهي في روايه ابن ابي يعفور «١» بان ولد الزنا لا يطهر إلى سبعة آباء، و هذه قرينه قطعيه على ان العله ليست نجاسه الغساله، لعدم نجاسه ولد الزنا، فضلا عن أبنائه إلى سبعة أبطن.

و نحوه في التأكيد: ما ورد من النهي عن الاغتسال بماء اغتسل فيه غيره، و لو كان من أروع الناس، ففي:

روايه محمد بن علي بن جعفر عن الرضا عليه السلام انه قال: «من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فصابه الجذام فلا يلومن إلا

---

(١) المتقدمه في الصفحه: ٢٥٨.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٨٢

.....

---

نفسه «١».

فتحصل من جميع ما ذكرنا: عدم دلالة شيء من هذه الروايات على نجاسه الغساله. على أنها معارضه بما تدل على طهارتها، ك:

صحيحه محمد بن مسلم قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحمام يغتسل فيه الجنب و غيره، أغتسل من مائه قال: نعم، لا بأس أن يغتسل منه الجنب، و لقد اغتسلت فيه، و جئت فغسلت رجلي، و ما غسلتهما الا بما لزق بهما من التراب» «٢»، و:

صحيحته الأخرى قال: «رأيت أبا جعفر عليه السلام جائيا من الحمام، و بينه و بين داره قدر، فقال: لو لا ما بيني و بين داري ما غسلت رجلي، و لا يجنب (يخبث) ماء الحمام» «٣» و:

موثقه زراره قال: «رأيت أبا جعفر عليه السلام يخرج من الحمام، فيمضي كما هو لا يغسل رجليه حتى يصلي» «٤».

و هذه الروايات تدل على أن الإمام عليه السلام لم يكن يجتنب عن غسله الحمام التي أصابت رجليه، و إنما غسلهما لما لزق بهما من التراب، أو القدر، أو لم يغسلهما حتى صلى، مع ان الغساله قد أصابتها قطعا، لدخوله عليه السلام



الحمام، و مقتضى الجمع بين الطائفتين هو حمل النهى فى الطائفة الأولى على التنزه.

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢١٩ الباب ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢١١ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف. الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٤٨ الباب: ٧ من الماء المطلق. الحديث: ٣.

(٤) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٥٨ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف. الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٨٣

#### [مسأله ٤: يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصارى]

«مسأله ٤»: يستحب رش الماء إذا أراد أن يصلى فى معابد اليهود و النصارى (١)، مع الشك فى نجاستها، و ان كانت محكومه بالطهاره.

---

و مثلها فى الدلاله: مرسله أبى يحيى الواسطى عن بعض أصحابنا عن أبى الحسن الماضى عليه السلام قال: «سئل عن مجتمع الماء فى الحمام من غسله الناس يصيب الثوب. قال: لا بأس» (١).

الا انها مرسله لا اعتماد عليها، و لا نحتاج إليها بعد دلاله الروايات المعتمده المتقدمه على الطهاره.

هذا كله مع قطع النظر عن أن مورد الروايات التى استدلت بها على النجاسه هو صورته العلم بملاقاه الغساله للنجاسه، لأن المفروض فيها دخول الناصب، و اليهود، و النصارى، و المجوس الحمامات كما كان هو المتعارف فى عصر ورود الروايات. و اما مع الشك فى الملاقاه، كما إذا لم نعلم بدخولهم الحمام، أو علمنا بعدم دخول غير المسلم الظاهر، و لكن احتمال الملاقاه مع سائر النجاسات، كالبول، و المنى، فلا يمكن الحكم بنجاسه الغساله حينئذ.

(١) قد ادعى «٢» التسالم على ذلك. و قد دل عليه الروايات، و فيها اضافه بيوت المجوس ايضا، ك:

صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن

الصلاه فى الببع، و الكنائس، و بيوت المآوس، فقال: رش و صلّ «(٣)، و:

روايته الأخرى قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الصلاه فى الببع، و الكنائس، فقال: رش و صلّ. قال: و سألته عن بيوت المآوس، فقال:

رشها و صلّ «(٤) و:

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٦١ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٩.

(٢) الحدائق ج ٧ ص ٢٣٢. طبعه النآف الأشراف. و الجواهر ج ٧ ص ٣٧٥ - ٣٧٨.

(٣) وسائل الشيعه ج ٥ ص ١٣٨ الباب: ١٣ من أبواب مكان المصلى، الحديث: ٢، ٤.

(٤) وسائل الشيعه ج ٥ ص ١٣٨ الباب: ١٣ من أبواب مكان المصلى، الحديث: ٢، ٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٨٤

### [مسأله ٥: فى الشك فى الطهاره و النآسه لا يجب الفحص]

«مسأله ٥»: فى الشك فى الطهاره و النآسه لا- يجب الفحص (١)، بل بينى على الطهاره، إذا لم يكن مسبوقا بالنآسه، و لو أمكن حصول العلم بالحال فى الحال.

---

صحيحه الحلبي - فى حديث- قال: «سئل أبو عبد الله عليه السّلام عن الصلاه فى بيوت المآوس، و هى ترش بالماء. قال: لا بأس به» (١).

ثم ان المصنف - كغيره قيد الحكم الاستجابى بصوره الشك فى النآسه، بل قد ادعى التسالم على التقييد المذكور. إلا أنا لا نجد وجهاً لذلك، لإطلاق النصوص المتقدمه، فإنها تشمل صوره العلم بالطهاره. و يمكن ان يقال: ان الحكمه فى رش الماء انها نوع تنزه عن هؤلاء، و إلا فالرش ما لم يصل الى حد الغسل يزيد فى سرايه النآسه إلى الأمكنه الطاهره، و يوجب انتقالها إلى الملاقى من بدن المصلى و لباسه فكيف يمكن ان تكون الحكمه فيه دفع توهم النآسه؟!

(١) لا يجب الفحص عند الشك فى الطهاره هذا إذا كانت الشبهه موضوعيه،

كما هو مراده «قده»، كما إذا شككنا فى ان الدم الخاص هل هو من القسم الطاهر أو النجس، أو أن المائع المعين بول أو ماء، أو انه ماء طاهر أو نجس بعد العلم بالحكم الكلى، فتجرى قاعده الطهاره كسائر الأصول الترخيبيه- كقاعده الحل- لإطلاق أدلتها، كموثقه عمار المتقدمه «٢» و غيرها التى هى مدرك للقاعده المذكوره. وهذا من دون فرق بين ان يحتاج الفحص إلى مؤنه زائده و عدمه، كما إذا فرضنا

---

(١) وسائل الشيعه ج ٥ ص ١٤٠ الباب ١٤ من أبواب مكان المصلى، الحديث: ١.

(٢) فى الصفحه: ٢٧٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٨٥

.....

---

إمكان حصول العلم بمجرد فتح العين و النظر الى المشكوك، للإطلاق المذكور، و عدم موجب للتقييد من عقل أو نقل و يؤيد ذلك: ما فى بعض الروايات مما يدل على هذه التوسعه، كقوله عليه السلام: «ما أبالى أبول أصابنى أو ماء إذا لم أعلم» «١» فإن مفاده عدم توقف جريان قاعده الطهاره على الفحص فى الشبهه الموضوعيه. نعم لو كان المشتبه مسبوqa بالنجاسه جرى استصحابها و هذا ظاهر. هذا كله فى الشبهه الموضوعيه.

و أما إذا كانت الشبهه حكميه- كما إذا شككنا فى نجاسه الخمر، أو المسكر، أو عرق الجنب من الحرام، و نحو ذلك فلا بد من الفحص ثم الإفتاء بالطهاره إذا لم نجد دليلا معتبرا على النجاسه. و ذلك لأن أدله الأصول و ان كانت مطلقه، الا انها لا بد من تقييده بذلك فى الشبهه الحكميه بالعقل و النقل، بالتقريب المذكور فى محله من بحث الأصول، كما هو واضح.

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦٧ الباب ٣٧ من أبواب النجاسات. الحديث: ٥.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره،

---

طرق ثبوت النجاسه

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٨٨

.....

---

العلم الوجدانى. البيئه العادله. العدل الواحد. قول صاحب اليد. الظن المطلق. علم الوسواسى. العلم الإجمالى. الشهاده بموجب النجاسه. اختلاف العدلين فى مستند الشهاده.

أنواع الشهاده. اخبار الزوجه أو الخادمه بنجاسه شىء فى البيت. حكم ما كان فى يد شخصين. قول ذى اليد إذا كان فاسقا أو كافرا أو صبيًا مراهقا. اخبار ذى اليد بعد الاستعمال أو بعد خروج الشىء من يده.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٨٩

فصل طريق ثبوت النجاسه أو التنجس: العلم الوجدانى، أو البيئه العادله (١)

---

(١) فصل فى طريق ثبوت النجاسه البيئه العادله قد أوضحنا الكلام فى اعتبار البيئه العادله على النجاسه أو غيرها من الموضوعات الخارجيه فى مباحث المياه (١) بما لا مزيد عليه. و حاصل ما ذكرناه هناك و اعتمدنا عليه، هو ان مقتضى إطلاق قوله صَلَّى الله عليه و آله: «إنما أفضى بينكم بالبيئات و الأيمان» (٢) انما هو حجيتها فى مطلق الموضوعات الخارجيه، لأن البيئه فى اللغه بمعنى ما يتبين و يتضح به الشىء، و حيث أنا قد علمنا من الخارج انه صَلَّى الله عليه و آله قضى فى المرافعات بشهاده عدلين، و طبق البيئه عليها، ثبت لدينا انها كانت عنده صَلَّى الله عليه و آله من مصاديق الحججه، و التطبيق و ان كان فى مورد خاص - و هو القضاء - الا ان الظاهر عدم خصوصيه للمورد، فلا مانع من التمسك بالإطلاق بهذا المعنى.

الا فيما ثبت الدليل على عدم اعتبارها فيه، كما فى الزنا، و الهلال على قول. و ان شئت توضيح الحال فراجع ما ذكرناه هناك. و ذكرنا ايضا: ان الكلام فى حجيه

البينه انما هو مع قطع النظر عن حجيه خير العدل و الا فلا إشكال فى حجيتها، لشمول أدله حجته لها، لكن لا بعنوان انها بينه، بل بعنوان أنها خير العدل، إذ لا فرق فيه بين أن يكون واحدا أو متعددا.

---

(١) ج ٢ ص ٥٤.

(٢) وسائل الشيعه، الباب: ٢ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩٠

و فى كفايه العدل الواحد اشكال (١)، فلا يترك مراعاة الاحتياط.

---

(١) العدل الواحد لا إشكال فى عدم اعتبار العدل الواحد فى باب القضاء، لاعتبار البينه فيه جزما فإنه صَلَّى الله عليه و آله و سلم يقض بخير العدل الواحد، مع قوله صَلَّى الله عليه و آله: «إنما أفضى بينكم بالبينات و الأيمان.» و انما طبق البينه- التى هى بمعنى ما يتبين به الشىء، كما ذكرنا آنفا- على خصوص شهاده عدلين اى قضى بها فقط. كما لا إشكال فى عدم اعتباره فى الزنا لعدم الاكتفاء بأقل من أربعة شهود. و انما الكلام و الخلاف فى اعتباره فى غير هذين الموردین من الموضوعات الخارجيه- بعد التسالم على ثبوت الأحكام الكليه به- و انه هل يثبت به مطلق الموضوعات الخارجيه، الا ان يمنع عن اعتباره دليل خاص، أو لا اعتبار به إلا فيما ثبت بدليل، و قد ذكرنا فى بحث المياہ «١» ان الأقوى اعتباره مطلقا الا ما خرج. و العمده فى ذلك هو ما دل على حجته فى الأحكام الكليه، و هى السيره العقلائيه المستمره على العمل بخير الثقه فى أمور معاشهم و معادهم، فى الموضوعات و الأحكام، من دون ردع من الشارع. ثم ان السيره قد استقرت على مجرد كون المخبر ثقه

متحرزا عن الكذب، فلا- نعتبر العدالة في المخبر، و لا- حصول الوثوق الفعلى من خبره، بل يكفى كون المخبر ثقة متحرزا عن الكذب و ان لم يكن عدلا إماميا.

و قد يقال: بردع الشارع عن السيره المذكوره بمفهوم الحصر الوارد فى ذيل روايه مسعده بن صدقه، حيث قال عليه السّلام: «و الأشياء كلها على هذا حتى يستين لك غير ذلك، أو تقوم به البيئه» (٢) فإنه عليه السّلام حصر

---

(١) ج ٢ ص ٦.

(٢) وسائل الشيعه: ج ١٧ ص ٨٩ الباب: ٤ من أبواب ما يكتسب به، الحديث: ٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩١

.....

---

ما يرفع به اليد عن قاعده الحل بالعلم و البيئه، و خبر العدل أو الثقة ليسا منها.

و قد أجبنا عنه فيما تقدم بضعف الروايه- سندا- بمسعده،- و دلالة.

بأن البيئه ليست بمعنى شهاده العدلين- كما هو مبنى التوهم- لأن البيئه بالمعنى المذكور اصطلاح متأخر، بل هى بمعنى ما يتضح و يتبين به الشىء و يكون دليلا- عليه- كما هو معناها لغه- فيكون خبر العدل من مصاديقها أيضا. و من هنا لم تنحصر مثبتات الموضوعات الخارجيه بالعلم و البيئه المصطلحه، لثبوتها، بالاستصحاب، و حكم الحاكم، و الإقرار أيضا، فعليه يكون حاصل معنى الروايه: ان الأشياء كلها على هذا حتى يعلم حكمها، أو يدل عليه دليل معتبر، و من المعلوم صدق الدليل على خبر العدل، كصدقه على البيئه المصطلحه، و حكم الحاكم، و الاستصحاب، و إقرار المقر، فلا- تكون الروايه رادعه عن السيره. و لأجل توهم الردع استشكل المصنف «قده» فى العمل بخبر العدل، و قد عرفت دفعه. كيف و فى بعض الروايات- مضافا الى ما ذكرناه فى بحث المياه (١)- ما يؤيد

السيرة المذكورة، كالنهي عن إعلام المصلي بنجاسه ثوبه بقوله عليه السّلام: «لا يؤذنه حتى ينصرف» (٢). وكذا التويخ على اعلام المغتسل ببقاء لمعه في ظهره لم يصبها الماء، بقوله عليه السّلام:

«ما كان عليك لو سكت» (٣)، لدلالته على حجّيه اخبار العدل، أو الثقة، و

---

(١) ج ٢ ص ٦١.

(٢) عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: «سألته عن الرجل يرى في ثوب أخيه دما، وهو يصلي. قال: لا يؤذنه حتى ينصرف».

وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٨٧ الباب ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال «اغتسل أبي من الجنابه، فقليل له: قد أبقيت لمعه في ظهره لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكت، ثم مسح تلك اللمعه بيده».

وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٨٧ الباب: ٤٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٢

و تثبت ايضا بقول صاحب اليد (١)، بملك، أو إجاره، أو إعاره، أو أمانه، بل أو غضب.

و لا اعتبار بمطلق الظن (٢) و ان كان قويا. فالدهن، و اللبن، و الجبن المأخوذ من أهل البوادي محكوم بالطهارة و ان حصل الظن بنجاستها. بل قد

---

الا فلا وجه للمنع أو التويخ عن الإعلام.

(١) قول صاحب اليد قد أوضحنا الكلام في ذلك في بحث المياه (١) فلا نعيده تفصيلا و حاصل ما ذكرناه: هو ان العمده في حجّيه قوله- و ان لم يكن عدلا أو ثقته- السيرة المستمرة، الممضاه بعدم الردع، القائم على العمل بقول ذي اليد، مطلقا، سواء أ كان مالكا للعين، أو للمنفعه، أو للانتفاع، أو كان غاصبا. بل لا يبعد قبول

قول أمهات الأولاد، و مرتباتهم، فيقبل إخبارهن بنجاسه ثيابهم، و أبدانهم، و طهارتها. و لعل السرّ فيها: هو ارتكاز ان المستولى على الشئ ء أعرف بحال ما فى يده من غيره، فيقبل قوله بالطهاره، و ان كان على خلاف استصحاب النجاسه، الجارى فى كثير من الموارد. و إن شئت الإحاطه بما قيل أو يقال فى المقام، فراجع ما ذكرناه هناك.

(٢) الظن المطلق ما لم يبلغ مرتبه الاطمئنان، و الا- فهو حجه عقلائيّه، لم يردع عنها الشارع و أما إذا كان دونها فالأصل عدم حجيتّه، فيكون المرجع استصحاب الطهاره، أو قاعدتها ان لم تكن له حاله سابقه- كما إذا شك فى انه من الأعيان

---

(١) ج ٢ ص ٦٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩٣

يقال بعدم رجحان الاحتياط (١) بالاجتناب عنها، بل قد يكره أو يحرم إذا كان «١» فى معرض الوسواس.

---

النجسه أو غيرها- لأن موضوع الأصول أعم من الظن غير المعبر، كما ثبت فى محله. خلافا لما عن الشيخ فى النهايه، و الحلبي، من القول بحجيه مطلق الظن فى باب النجاسات، كما ذكرناه فى بحث المياه «٢»، مع جوابه.

(١) الاحتياط المؤدى إلى الوسواس لا إشكال فى أن الاحتياط فى نفسه- أى بما هو احتياط- أمر راجح، لأنه تحفظ على الواقع المحتمل، حذرا من الوقوع فى مفسدته، بترك محتمل الحرمة. أو جلبا لحصول مصلحته، بإتيان محتمل الوجوب. نعم قد يزاحمه عنوان آخر طارئ مساو له فى الأهميه، أو أرجح، فيوجب مرجوحته بالإضافة، أو حرمة، تبعا لأهميه العنوان المزاحم، و هذا مما لا- يختص بالاحتياط فى باب النجاسات، بل و لا بباب الاحتياط، بل يجرى ذلك فى جميع العناوين الثانويه المزاحمه للعناوين الأوليه فى الملاك، و



هذا كما إذا كان عنده ماء مشكوك الطهاره حيث انه يحسن الاحتياط حينئذ بترك الوضوء أو الغسل منه إذا كان عنده ماء آخر معلوم الطهاره. و أما إذا كان الماء منحصرا به فلا يجوز الاحتياط بتركه و الإتيان بالميم، لعدم مشروعيته مع وجود ماء محكوم بالطهاره شرعا. و كما إذا فرضنا ان تحصيل الماء الطاهر يحتاج إلى صرف وقت يوجب تأخير الصلاه عن وقتها، فإنه يحرم الاحتياط حينئذ أيضا، و هكذا. و هذا واضح لا كلام فيه، و انما

---

(١) و فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده»: - أو يحرم إذا كان .. «فى إطلاقه إشكال، بل منع».

(٢) ج ٢ ص ٤٩.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩٤

.....

---

الكلام فى أمرين آخرين، «أحدهما»: فى حرمه الاحتياط الناشئ عن الوسواس. «الثانى»: فى حرمه الاحتياط المؤدى إليه.

أما الأول فنقول: ان نفس الوسوسه - و هى حاله نفسانيه - مما لا إشكال فى مرجوحيتها، لأنها توجب تضييع الأوقات الغاليه، كما هو المشاهد فى الأشخاص المبتلين بها. بل قد توجب اختلال النظام، أعاذنا الله منها. الا ان الكلام فى أن الاحتياط الناشئ من هذه الحاله - اى الجرى العملى على طبقها - هل يكون حراما أم لا؟ فإذا أعاد الوضوء، أو الصلاه، مرارا من جهه الوسوسه فى صحتها، فهل يحكم بفسقه لو فرض التفاته الى الحكم و الموضوع، كما فى بقيه المحرمات الشرعيه؟ الظاهر عدم الحرمه ما لم يستلزم تفويت واجب، أو ارتكاب حرام، و ان التزم بعضهم بحرمه العمل على طبق الوسواس بما هو، بل فى بعض الكلمات نفى الاشكال عن حرمته. و قد يستدل لها بروايات:

منها: ما ورد فيها النهى عن تعويد الشيطان نقض الصلاه، بقوله عليه السلام: «لا

تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة» (١).

بدعوى: دلالتها على حرمه إعادته الصلاة إذا كانت عن وسوسة الشيطان.

و يندفع: بأن النهي قد تعلق بنقض الصلاة، دون إعادتها، فهو إرشاد إلى مرجوحته النقض، أو حرمة، كما عليها المشهور، فليس أمرا مولويا دالا

---

(١) كما عن زراره و أبي بصير جميعا قالا: «قلنا له: الرجل يشك كثيرا فى صلاته حتى لا يدرى كم صلى، و لا ما بقى عليه؟ فقال: يعيد. قلنا: فإنه يكثر عليه ذلك، كلما أعاد شك. قال: يمضى فى شكه. ثم قال: لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة، فتطمعوه، فان الشيطان خبيث معتاد لما عود، فليمض أحدكم فى الوهم، و لا يكثرن نقض الصلاة، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد اليه الشك. قال زراره: ثم قال: انما يريد الخبيث ان يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم».

الوسائل ج ٨ ص ٢٢٨ الباب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة، الحديث: ٢.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٥

.....

---

على حرمه الاحتياط بالإعادة. و يؤيده: تعليل النهي المذكور، بأنه: «انما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» (١)، و التعليل المذكور قرينه صريحه على الإرشاد.

و منها: ما دلت على أن الوسوسة من عمل الشيطان، و ما كان كذلك فهو حرام، ك:

صحيحه عبد الله بن سنان قال: «ذكرت لأبى عبد الله عليه السلام رجلا مبتلى بالوضوء و الصلاة، و قلت: هو رجل عاقل، فقال أبو عبد الله عليه السلام:

و أى عقل له، و هو يطيع الشيطان. فقلت له: و كيف يطيع الشيطان؟ فقال:

سله هذا الذى يأتيه من أى شىء هو، فإنه يقول لك من عمل الشيطان» (٢).

و فيه: أن الصغرى - أعنى كون

الوسوسة من عمل الشيطان- و ان كانت مسلّمه، بل مطلق الشك و التردد يكون منه، و الوسواسى يطيعه. إلا أنّ الكبرى- و هى أن كل عمل شيطانى يكون حراما- غير ثابتة. كيف و أن ارتكاب المباح أو المكروه يعدّ من الشيطان جزما، لأنّ المؤمن الحقيقى لا يضيع أوقاته الثمينه بالاشتغال بالمباح أو المكروه؟ و قد حكى عن بعض:

أنه لم يرتكب طيله حياته مباحا، فضلا عن المكروه. و هذا و ان كان صعبا، إلّا انه أمر ممكن، بالإتيان بجميع أموره متقربا بها من الله تعالى، بإضافته إليه تعالى بنحو من الإضافة. فإذا كان ارتكاب غير محبوبه تعالى مع كونه اطاعه للشيطان حلالا، فليكن الوسواس أيضا من هذا القبيل.

و بالجمله: لا دليل على حرمة العمل على طبق الوسواس، بما هو،

---

(١) كما فى روايه زراره و أبى بصير المتقدمه آنفا.

(٢) وسائل الشيعه: ج ١ ص ٦٣ الباب ١٠ من أبواب مقدمه العبادات، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩٦

### **[مسأله ١: لا اعتبار بعلم الوسواسى]**

«مسأله ١»: لا اعتبار بعلم الوسواسى فى الطهاره و النجاسه (١) «١»

---

نعم لو استلزم عنوانا آخر ما حرم لهذه الجبهه، كما إذا استلزم نقض الصلاه المحرّم على المشهور، أو ترك واجب، كتأخير الصلاه عن وقتها- كما حكى عن بعض المبطلين بالوسواس انه اتى نهرا للاغتسال قبل طلوع الشمس بساعه، و فرغ من اغتساله بعد الغروب- أو ترك الإنفاق على واجبى النفقه بواسطه صرف الوقت فى الوسوسه، أو استلزم اختلال النظام، أو الهلاكه، أو الضرر على النفس، أو على الغير، الى غير ذلك من العناوين الطارئه المحرمه، ففى جميع هذه الفروض يحرم الاحتياط و لو لم يكن من جهه الوسواس. هذا كله فى الاحتياط الناشئ عن الوسوسه.

أما الأمر الثانى، و هو الاحتياط المؤدى إلى الوسواس، فقد ظهر حكمه مما ذكرناه فى الأمر الأول، من عدم حرمة الوسواس، فالاحتياط المؤدى إليه لا- يكون حراما بطريق أولى، لأن حرمة المقدمه متوقفه على حرمة ذبيها، و المفروض عدم حرمة. فما ذكره فى المتن، من حرمة الاحتياط إذا كان فى معرض الوسواس غير صحيح، أما أولا: فلعدم حرمة الوسواس، فمقدمته غير محرمة أيضا. و أما ثانيا: فلان مجرد المعرضيه لا يكفى فى حرمة المقدمه ما لم يبلغ ذبيها مرتبه من الأهميه تستوجب الحذر من الوقوع فيه، و الوسوسه- لو سلم حرمتها- مما لم تبلغ هذه المرتبه.

(١) علم الوسواسى ينبغى التكلم فى جهات، «الاولى»: فى أنه هل يجب على

---

(١) و فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده»: - «لا اعتبار بعلم الوسواسى».

«بمعنى انه لا يجب عليه تحصيل العلم بالطهاره، و لا يعتمد على اخباره بالنجاسه».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩٧

.....

---

الوسواسى تحصيل العلم بالواقع فى مقام الامتثال، أو يجوز له الاكتفاء باحتمال فراغ الذمه؟ لا ينبغى الإشكال فى تعيين الثانى، و جواز اكتفائه بالاحتمال، و ذلك لخروج شكه عما هو المتعارف عند العقلاء، لحصول الشك له من الأسباب غير المتعارفه، فلا يشمل موضوع الأصول العمليه الشرعيه، من استصحاب النجاسه و نحوه، لانصرافه عنه. بل لا يجرى فى حقه قاعده الاشتغال العقلى، و ذلك للروايات «١» الداله على عدم لزوم الاعتناء بشك كثير الشك، و انه لا يجب عليه تحصيل العلم بإتيان الأمور به إذا أتى بالعمل على النحو المتعارف، فيثبت الحكم فى الوسواسى- الذى أشد من كثره الشك بطريق أولى.

الجهه الثانيه فى حجيه شهادته كما إذا شهد بنجاسه شىء مثلا.

الصحيح هو عدم الحجيه،

لحصول العلم له من الأسباب غير المتعارفه، فينصرف عنه أدله اعتبارها كانصراف أدله الأصول العمليّه عن شكه الحاصل له من الأسباب غير العاديّه، كما ذكرنا آنفاً. و عن بعض الوسواسيين: انه كان يتوضأ على السطح، فاعتقد أن قطره من ماء الوضوء قد نزلت من أرض الدار، فأصاب رقبته، فصار ذلك سبباً لتنبهه، و زوال وسوسته، إذ كيف يمكن صعود قطره ماء من أرض الدار الى السطح، فتصيب رقبته. و عن بعضهم: انه كان يعتقد نجاسه جميع المساجد في النجف الأشرف، من جهة انفعال الماء القليل بملاقاه الآلات و الأدوات المستعمله في البناء. و أعجب من ذلك ما حكى عن بعض العوام من أهل الوسوسة انه كان يحلق لحيته لوصول الماء إلى بشرته في الوضوء، لاعتقاده ان الشعر و لو خفيفه يمنع

---

(١) المذكوره في الوسائل ج ٨ ص ٢٢٧ الباب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩٨

.....

---

عن وصول الماء إلى البشره. فأمثال هذه الاعتقادات الحاصله من الأسباب غير المتعارفه لا- يمكن دعوى شمول أدله حجيه الشهاده لها، مع انها لا توجب الظن- بل و لا الاحتمال- لغير الوسواسي.

الجهه الثالثه: في حجيه علم الوسواسي بالنسبه إلى عمل نفسه، فإذا اعتقد نجاسه شيء- مثلاً- فهل يجب عليه الاجتناب عنه أو لا؟ و هكذا لو اعتقد بطلان عمله، من صلاه، أو وضوء، و نحوهما، من جهه علمه بفقد شرط، أو طرو مانع- كالحديث- فهل يكون اعتقاده في حقه حجه أو لا؟

الصحيح هو الحجيه، و لزوم العمل على طبق علمه و اعتقاده. و ذلك لما حقق في محله: من أن حجيه القطع ذاتيه لا يمكن الردع عنه في نظر القاطع و

ان كان مخالفا للواقع في نظر الزّادع. نعم يمكن التصرف في متعلق قطعه، بان يقال: ما علم نجاسته من طريق الوسوسة لا يجب الاجتناب عنه، أو أنّ فقدان الشرط أو وجود المانع إنما يبطلان العمل إذا علم بهما من غير هذا الطريق. الا ان هذا تقييد في موضوعات الأحكام الواقعيّة من غير دليل، لأن مفادها ثبوت الأحكام للموضوعات الواقعيّة بما هي، فالنجاسة بما هي يجب الاجتناب عنها، كما أن الحدث - مثلا- بما هو يبطل الصلاة، أو الوضوء، لا النجاسة المعلومه، أو الحدث المعلوم من طريق متعارف. و «دعوى»: ظهور الإجماع على ذلك «غير مسموعه» لأن المسألة لم تكن معنونه في كلمات الأصحاب كي يمكن تحصيل إجماع تعبدى في المقام.

و أما الروايات الداله على النهى عن تعويد الخبيث من نفسه، أو أن الوسوسة من عمل الشيطان، أو أن من أطاعه لا عقل له - كما تقدمت «(١)» -

---

(١) في الصفحة: ٢٩٤-٢٩٥ في المتن و التعليقه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٢٩٩

### [مسألة ٢: العلم الإجمالي كالتفصيلي]

«مسألة ٢»: العلم الإجمالي كالتفصيلي (١)، فإذا علم بنجاسة أحد الشيئين يجب الاجتناب عنهما، إلا إذا لم يكن أحدهما محلا لابتلاءه (٢) فلا يجب الاجتناب عما هو محل الابتلاء أيضا.

---

فمختصّه بصوره الشك، و لا- تعمّ العلم، كما لا- يخفى على من لا حظها. و من هنا ورد النهى فيها عن نقض الصلاة، و هو أمر اختياري للمكلف، و كذا إطاعه الشيطان، و هذا من خواص الشك و الترديد، و إلا فالعالم بالفساد تكون صلاته منتقضه في نفسها، كما أنه لا يرى البطلان إلا إطاعه الرحمن، لانه قاطع بالفساد، كما هو مفروض الكلام. فالصحيح يجب عليه العمل بعلمه.

(١) العلم الإجمالي بالنجاسة قد أوضحنا الكلام في

ذلك في مباحث القطع من الأصول، فراجع.

(٢) لا يخفى أن من شرائط تنجيز العلم الإجمالي فعليه التكليف على كل تقدير، بحيث لو فرض عدم فعليته - على تقدير ثبوته في بعض الأطراف - لانحل العلم الإجمالي، و لم يكن منجزا للتكليف، و جرى الأصل النافي في الطرف الآخر، لأنه حينئذ يكون من موارد الشك في التكليف لا المكلف به.

و من هنا تعتبر قدره على جميع الأطراف، لأنها من الشرائط العامه للتكاليف، فلو كان بعض الأطراف خارجا عن قدره المكلف لم يكن العلم منجزا، كما إذا علم إجمالا بغصبيه أحد الإنائين و كان أحدهما في قعر البحر، فإنه لا يصح النهي عن الإناء الواقع في البحر على تقدير أنه المغصوب، لخروجه عن قدره المكلف، فيرجع في الإناء الآخر الى الأصل. الا ان شيخنا الأنصاري «قده» و تبعه من تأخر عنه - زاد على ذلك في الشبهه التحريميه

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٠

.....

---

اشترط كون جميع الأطراف داخلا في محل الابتلاء. و المراد به كونها في معرض تصرف المكلف ليحسن التكليف بكل واحد منها، و هو أخص من قدره، إذ المكلف قد يكون قادرا على شىء الا انه لا داعى له الى ارتكابه، لخروجه عن معرض تصرفه، كما إذا فرضنا العلم الإجمالي بنجاسه إناء الملك أو إناء نفسه، فان الشرب في إناء الملك و ان كان مقدورا و لو ياتعاب النفس، و توسط الوسائط، و التوسل بخدم السلطان مثلا، الا انه لا داعى له إلى ذلك. و الوجه في هذا الاشتراط: استهجان التكليف بما يكون خارجا عن محل الابتلاء، لانه يعد لغوا في نظر العرف.

و بعبارة أخرى: النهي عن شىء انما يكون في مرتبه المانع، و لا

يستند عدم الشىء إلى المانع الا بعد فرض وجود المقتضى له، فإذا فرضنا عدم تعلق اراده العبد بفعل شىء أبداً، فلم يكن المقتضى له موجوداً، فلا محاله يستند عدمه الى عدم المقتضى، لا المانع.

أقول: الصحيح هو عدم اعتبار هذا الشرط فى التكليف الشرعيه زائداً على اعتبار القدره، لأن الغرض من النواهي الشرعيه ليس مجرد حصول الترك فى الخارج و ان كانت توصليه- كما هو الحال فى التكليف العرفيه- بل الغرض منها هو الترك مع إمكان حصول الكمال النفسانى بالتقرب منه تعالى بالامثال، و يكفى فى حصول هذا الغرض مجرد القدره على فعل الحرام و ان لم تتعلق اراده العبد بفعله- عاده- لصحه استناد الترك اليه اختياراً، امثالاً لنهى المولى، فمجرد إمكان الداعويه للنهى يكفى فى حسنه و ان لم يكن داعياً بالفعل. و من هنا صح النهى عن نكاح المحارم، و أكل القاذورات، و الخبائث، و لحوم الإنسان و ان لم ترغب النفس فيها عاده.

و بالجمله: إذا كان الخروج عن محل الابتلاء ملازماً للخروج عن

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠١

### [مسأله ٣: لا يعتبر فى البيئه حصول الظن بصدقها]

«مسأله ٣: لا يعتبر فى البيئه حصول الظن بصدقها (١). نعم يعتبر عدم معارضتها بمثلها (٢).

### [مسأله ٤: لا يعتبر فى البيئه ذكر مستند الشهاده]

«مسأله ٤: لا يعتبر فى البيئه ذكر مستند الشهاده (٣). نعم لو ذكرا مستندها، و علم عدم صحته لم يحكم بالنجاسه.

القدره- كما هو الحال فى أكثر الأمثله التى ذكروها لذلك صح الاشتراط المذكور، الا انه فى الحقيقه اشتراط للقدره لا شىء آخر، و الا فلا دليل على اعتباره. و تفصيل الكلام فى محله فى الأصول.

(١) بل لا يضر الظن بخلافها، لإطلاق دليل حجيتها، فالبيئه حجه، سواء أظن بوقاها أم بخلافها أم لا.

(٢) لعدم إمكان شمول الدليل للمتعارضين لاستحاله التعبد بالنقيضين، أو الضدين و لا لأحدهما المعين لانه ترجيح بلا مرجح و لا لأحدهما لا بعينه، إذ لا مصداق له فى الخارج، لان ما فى الخارج كلها تعينات.

فلا بد من التساقت و الرجوع الى أصل أو غيره. الا ان يقوم دليل على الترجيح، أو التخيير، كما فى الخبرين المتعارضين الواردين فى الأحكام دون الموضوعات الخارجيه.

(٣) ذكر مستند الشهاده هل تعتبر البيئه مطلقاً و لو من دون ذكر مستند الشهاده، أو يفصل بين ما إذا اتحد الشاهد و المشهود



عنده فى سبب النجاسه فتكون حجه من غير ذكر السبب، و بين ما إذا كان خلاف بينهما فلا يكون حجه؟؟

الصحيح هو الثانى «١».

---

(١) كما أشار الى ذلك فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده»: «لا تعتبر فى البيئه» بقوله: «إلا إذا كان بين البيئه و من قامت عنده خلاف فى سبب النجاسه».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٢

.....

---

توضيح المقال: هو انه لو ذكرت البيئه - القائمة على النجاسه مثلا - مستند الشهاده، و علمنا بخطاها فيه، لم يحكم بالنجاسه، كما أشار

إليه بقوله «قده»: «نعم لو ذكرا». وذلك لعدم حجيه الأماره مع العلم بالخلاف، سواء أ كان خطاءها في الموضوع- كما إذا شهدت بوقوع الدم في الماء، و علمنا بعدم وقوعه فيه- أم كان في الحكم، كما إذا شهدت بنجاسه الثوب من جهه ملاقاته لعرق الجنب من الحرام، و لم نقل بنجاسته.

و توهم: بقاء حجيتها في الدلاله على أصل النجاسه و ان لم تكن حجه في السبب الخاص من جهه العلم بالخطاء فيه.

مندفع: بسقوط المدلول الالتزامي عن الحجيه بعد سقوط المدلول المطابقي، فإن أصل النجاسه مدلول التزامي، لأخبارها عن النجاسه الخاصه المسببه عن سبب خاص، فإذا سقطت دلالتها على النجاسه الخاصه لم تكن حجه في الدلاله على أصل النجاسه.

و بعبارة أخرى: النجاسه المسببه عن ملاقاه الدم- مثلا- متفيه يقينا للعلم بخطاءها فيها، و النجاسه المسببه عن سبب آخر لم تحك عنها البيئه، لا بالمطابقه، و لا بالالتزام. هذا كله فيما ذكرت البيئه مستند الشهاده، و علمنا بخطاءها فيه.

و أما إذا لم تذكر مستندها، فان علمنا باتحاد البيئه و المشهود عنده في أسباب النجاسه اجتهادا أو تقليدا كما هو الغالب كانت حجه حينئذ، لترتب الأثر- على هذا التقدير- على الشهاده عند المشهود عنده، فيشمئها دليل الحجيه. و أما إذا لم نعلم بالاتحاد، و احتمالنا استنادها إلى شىء لا يكون سببا عند المشهود عنده، فالظاهر عدم الحجيه في هذا الحال كما عليه العلامه «قده»، حيث قال في محكى كلامه في التذکره: انه «لا تقبل الا بالسبب، لجواز

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٣

.....

---

ان يعتقد ان سئور المسوخ نجس.» و ذلك لعدم ثبوت اخباره عن ملاقاه ما يؤثر في النجاسه عند المشهود عنده. و الوجه

فى ذلك: ان الاخبار عن نجاسه الثوب- مثلا- ينحل إلى أمرين، كبروى و صغروى. «أما الكبرى» فهى الاخبار عن ثبوت الحكم بالنجاسه فى الشريعة المقدسه على نحو القضايا الحقيقيه لشىء ما- كالبول، و الدم، و المنى- و منجسيته لملاقية. «و اما الصغرى» فهى الاخبار عن ملاقاته الثوب لذلك النجس.

أما الكبرى فلا- طريق الى ثبوتها سوى الكتاب، و السنه، أو فتوى المجتهد، لأنها من الشبهات الحكميه، و لا حجيه للبينه فيها، لاختصاص حجيتها بالموضوعات الخارجيه، كما هو واضح.

و أما الصغرى- و هى الاخبار عن ملاقاته الثوب مع النجس- فالبينه و ان كانت حجه فيها إلا- أنها غير ثابتة، لجواز ان يكون الملاقى طاهرا عند المشهود عنده، لاحتمال خطأ هذا الشاهد فى اعتقاده بنجاسته، فلا أثر لهذه الملاقاه فى نظره، لأن الملاقاه مع جسم ما أعم من الطاهر و النجس لا- توجب نجاسه ملاقيه، فالإخبار عن الملاقاه المؤثره فى نظر المشهود عنده غير ثابتة، و الإخبار عن طبيعى الملاقاه مع جسم ما و ان كان ثابتا إلا أنه لا أثر له، فلا مانع حينئذ من الرجوع الى استصحاب عدم تحقق الملاقاه المؤثره- كملاقاه البول، أو الدم- بعد قيام الأماره على خلافه، و أثره الحكم بطهاره المشهود بنجاسته، و لا يعارضه استصحاب عدم الملاقاه مع غير المؤثر، لعدم ترتب أثر عليه.

و دعوى: قيام السيره على العمل بخبر الشاهد حتى فى هذا الحال، كما يعمل بخبره فيما إذا ذكر السبب الثابت سببته عند المشهود عنده. «غير مسموعه» لعدم ثبوتها عندنا.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٤

**[مسأله ٥: إذا لم يشهدا بالنجاسه بل بموجبا كفى]**

«مسأله ٥»: إذا لم يشهدا بالنجاسه بل بموجبا كفى، (١) و ان لم يكن موجبا عندهما، أو عند أحدهما، فلو قال:

ان هذا الثوب لاقى عرق الجنب من حرام، أو ماء الغساله: كفى عند من يقول بنجاستهما، و ان لم يكن من مذهبهما النجاسه.

### [مسأله ٦: إذا شهدا بالنجاسه و اختلف مستندهما]

«مسأله ٦»: إذا شهدا بالنجاسه و اختلف مستندهما كفى فى ثبوتها (٢)

و بالجمله: المدار فى حجيه البيئه، و ثبوت النجاسه بها انما هو على اخبارها بالملاقاه المؤثره عند من قامت عنده لاقى نظر الشاهد، و من هنا اكتفى المصنف «قده» فى المسأله الاتيه بالشهاده بموجب النجاسه عند المشهود عنده، و لو لم يكن موجبا لها عند الشاهدين، أو عند أحدهما.

و ما ذكرناه يجرى فى قول صاحب اليد ايضا، فلا يكون قوله حججه إلا مع توافقه مع الآخر فى السبب، كما هو الغالب. فتحصل: انه لا بد فى حجيه البيئه اما من العلم باتحادها مع المشهود عنده فى الأسباب، أو ذكر سبب النجاسه.

(١) قد ظهر حال هذه المسأله مما ذكرناه فى المسأله السابقه، من أن العبره فى الحجيه بترتب الأثر عند المشهود عنده، و ان لم يكن له أثر عند البيئه نفسها، كما هو الحال فى جميع الإمارات: و معه لا- مجال لاستصحاب عدم الملاقاه مع النجس، لقيام الأماره الحاكمه على خلافه.

(٢) اختلاف مستند الشهاده حاصل ما ذكره المصنف «قده» فى هذه المسأله هو التفصيل بين ما إذا نفى كل من الشاهدين قول الآخر، و بين ما إذا لم ينفيه، ففى الأول لا يثبت القدر المشترك أعنى أصل النجاسه، كما لا تثبت الخصوصيه، و فى الثانى يثبت الجامع و ان لم تثبت الخصوصيه، لوجود التنافى بين قوليهما فى

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٥

و ان لم تثبت الخصوصيه، كما إذا قال أحدهما: ان هذا الشىء لاقى البول، و قال

الأخر: أنه لاقى الدم، فيحكم بنجاسته، لكن لا تثبت النجاسة البوليه، و لا الدميه، بل القدر المشترك بينهما. لكن هذا إذا لم ينف كل منهما قول الآخر، بأن اتفقا على أصل النجاسه، و أما إذا نفاه- كما إذا قال أحدهما:

انه لاقى البول، و قال الآخر: لا بل لاقى الدم- ففي الحكم بالنجاسه إشكال.

---

الأول دون الثانى. و الصحيح هو عدم الفرق بينهما، لأن النافى للخصوصيه لا ينفى القدر المشترك، ففيها لا يستلزم نفى الجامع، فلو قلنا بثبوت القدر الجامع بمجرد الشهاده على خصوصيتين نقول به فى كلتا صورتين، و الا فلا.

و تنقيح الكلام فى المقام بحيث يتضح به حال صور اختلاف الشاهدين أن يقال: انه لا بد فى حجه البيئه من اتحاد مورد شهاده الشاهدين بحيث يتواردان على مورد واحد كى تتم البيئه عليه، سواء كان ذاك المورد أمرا شخصيا أم كليا، و أما انتزاع قدر جامع من قولهما فيما إذا اختلف مورد قول كل منهما عن الآخر فلا أثر له، لعدم قيام البيئه عليه، بل هو أمر انتزاعى من موردين مختلفين. نعم إذا كان نفس العنوان المذكور- اعنى الجامع الانتزاعى- موردا للشهاده، و كان ذا أثر شرعى، تكون البيئه حجه أيضا.

و عليه فإذا شهد كل منهما ببيع زيد داره من عمرو و تمت البيئه حينئذ على بيع شخصى، كما انه إذا شهدا ببيعها من أحد الشخصين عمرو أو بكر من دون تعيين أحدهما تمت البيئه أيضا على بيع الدار من كلى أحدهما، و يترتب عليه الأثر، كانتفاء حق ورثه زيد فى هذه الدار، و نحو ذلك، و ان لم يحكم بانتقالها الى خصوص عمرو، أو بكر. فمورد الشهاده فى هذه الصوره هو الأمر الكلى، أى

عنوان أحدهما، نظير متعلق العلم الإجمالي فيما إذا علمنا إجمالا ببيع داره من أحد هذين الشخصين، فكما ان العلم الإجمالي فيه يكون حجه فكذلك البينه، لوحده المتعلق في كلا الموردین. و أما إذا شهد أحدهما

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٦

.....

بيع الدر من عمرو، و شهد الآخر ببيعها من بكر فلا أثر لهذه الشهاده، إذ يبيعها على كل من عمر و أبو بكر مما لم تقم عليه البينه، بل مجرد شهاده عدل واحد كما أن يبيعها من أحدهما على نحو العنوان الكلى لم تقم عليه البينه أيضا، غاية ما هناك إمكان انتزاع جامع أحدهما عما هو المورد لكل من الشهادتين، الذى هو المدلول الالتزامى لكل منهما، لأن الشهاده على بيع الدار من عمرو- مثلا- تدل بالالتزام على بيعها من أحدهما، لصدق هذا العنوان على عمرو الا انه قد ذكرنا مرارا: أن الدلاله الالتزاميه كما انها تتبع الدلاله المطابقيه فى أصل وجودها، كذلك تتبعها فى الحجيه، فلو سقطت الدلاله المطابقيه عن الحجيه سقطت الدلاله الالتزاميه أيضا، و حيث انه لا اعتبار بشهاده عدل واحد فى مدلولها المطابقى لا اعتبار بها فى مدلولها الالتزامى أيضا، لعدم قبول شهاده عدل واحد فى باب المرافعات نعم إذا شهدا ابتداء بانتقال الدار إلى أحدهما تمت البينه على العنوان الكلى كما ذكرنا.

إذا عرفت ذلك فنقول: ان شهاده الشاهدين بالنجاسه قد يردان على وجود واحد، و اخرى على وجودين، فهنا قسمان:

أما القسم الأول، فان لم يكن فيه اختلاف أصلا حتى فى الخصوصيات فالأمر واضح، كما إذا شهدا بوقوع قطره من البول فى الإناء المعين فى الزمان المعين، بلا اختلاف فى شىء من ذلك، فحينئذ تثبت النجاسه بها بلا كلام.

و

أما إذا اختلفا فالاختلاف يكون- تاره- فى العوارض الشخصيه- و اخرى فى الصنف، و ثالثه فى النوع، فالصور ثلاثه:

أما الصورة الأولى: فكما إذا شهدا بوقوع قطره من البول فى الإناء، إلا أنهما اختلفا فى زمانه، فقال أحدهما: انه كان فى الليل، و قال الآخر: أنه

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٧

.....

كان فى النهار، بعد اتفاقهما على ان ما شهد به أحدهما هو عين ما شهد به الآخر. و لا إشكال فى تماميه البيئه فى هذه الصورة، لاتفاق الشاهدين على أمر واحد و ان اختلفا فى خصوصياته، إذ لا يضر هذا الاختلاف فى الحكم بالنجاسه المترتبه على طبيعى البول، من دون فرق بين إصابته للإناء فى الليل أو فى النهار، أو سائر الخصوصيات.

و أما الصورة الثانيه: فكما إذا شهدا بوقوع الميته فى الماء، و اختلفا فى انها كانت ميته شاه أو هره. و لا إشكال فى ثبوت النجاسه فى هذه الصورة أيضا، لتماميه البيئه على وقوع الميته التى هى موضوع الحكم بالنجاسه، و الاختلاف فى الصنف لا يقدر فى الحكم بالنجاسه المترتبه على طبيعى الميته بعد اتفاقهما على وحده المشهود به وجودا، و ان ما شهد به أحدهما عين ما شهد به الآخر.

و أما الصورة الثالثه: فكما إذا شهد أحدهما بوقوع قطره من الدم فى الإناء، و شهد الآخر بوقوع قطره من البول، بحيث كانا متفقين أيضا فى ملاقاته قطره واحده فاتحد المشهود به بهذا المقدار، إلا أنهما اختلفا فى ماهيته هذه القطره. و الظاهر عدم الحكم بالنجاسه فى هذه الصورة، لأنهما و إن اتفقا على وحده المشهود به، إلا أنهما اختلفا فى نوعه، و الاختلاف فى النوع مما له دخل فى ثبوت

النجاسه، بخلاف الاختلاف فى الصنف، أو العوارض الشخصيه، فإن الميته من ذى النفس السائله نوع واحد محكوم عليه بالنجاسه، سواء أ كانت ميته هره أم شاه مثلا و هذا بخلاف الدم و البول، فان كل واحد من هذين نوع مستقل محكوم عليه بالنجاسه- كسائر أنواع النجاسات- و لا جامع ما هويا بينهما يكون هو المحكوم عليه بالنجاسه، و الجامع الانتزاعى- اعنى: عنوان أحدهما- لم يكن موضوعا للحكم

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٨

.....

بالنجاسه، و لا- مشهودا به. فالمدلول المطابقى لكل واحد من الشهادتين غير ثابت، لأنه مما أخبر به عدل واحد، و لا نقول بحجيته- فرضا- فلا يثبت المدلول الانتزاعى لهما- و هو وقوع أحد هذين النجسين فى الإناء- أيضا، لتبعيته للمدلول المطابقى وجودا، و حجيه، و هذا من دون فرق بين نفى أحدهما للآخر و عدمه. نعم إذا شهدا بوقوع قطره من أحدهما بحيث كان مصبّ الشهاده هو هذا الجامع- اعنى وقوع النجس المردد بين البول و الدم- فقد تمت البيئه، لاتفاق قولهما على مورد واحد و ان كان هو الجامع الانتزاعى.

و أما القسم الثانى- و هو ما إذا كان مورد شهادتهما وجودين مختلفين- فله أيضا صور ثلاثه، لأنهما قد يختلفان فى الشخص، و اخرى فى الصنف، و ثالثه فى النوع أما «الأولى» فكما إذا شهد أحدهما بوقوع قطره من البول فى الإناء صباحا، و شهد الآخر بوقوع قطره أخرى منه فيه مساء.

و أما «الثانيه» فكما إذا شهد أحدهما بوقوع قطره من دم الرعاف، و شهد الآخر بوقوع دم الذبيحه. و أما «الثالثه» فكما إذا شهد أحدهما بوقوع الدم و الآخر بوقوع البول. و فى شىء من هذه الصور الثلاثه لا



يحكم بالنجاسه، لعدم تماميه البيئه على شىء واحد، لأن المفروض تعدد مورد كل من الشهادتين، وان المشهود به لأحدهما غير ما هو المشهود به للآخر.

و الفرق بين الاختلاف فى هذا القسم و القسم الأول هو: انه فى هذا القسم قد يقع التنافى بين قوليهما، و قد لا يقع، لان المنخبر عن وقوع قطره من البول قد ينفى وقوع قطره الدم فى الإناء من باب الاتفاق، و قد لا ينفيه، لعدم علمه بوقوع نجس آخر فيه و أما القسم الأول فالتنافى بين القولين ثابت فيه دائما، لفرض وحده الوجود، فيمكن القول بثبوت النجاسه فى هذا القسم

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٠٩

### [مسأله ٧: الشهاده بالإجمال كافيه أيضا]

«مسأله ٧»: الشهاده بالإجمال كافيه أيضا، كما إذا قال: أحد هذين نجس، فيجب الاجتناب عنهما. و اما لو شهد أحدهما بالإجمال، و الآخر بالتعيين كما إذا قال أحدهما: أحد هذين نجس، و قال الآخر: هذا- معينا- نجس ففى المسأله وجوه، و وجوب الاجتناب عنهما، و وجوبه عن المعين فقط، و عدم الوجوب أصلا (١).

---

من جهه اخبار العدل الواحد- لو قلنا بحجتيه فى الموضوعات- لعدم التعارض بينهما، بخلاف القسم الأول، كما عرفت. فتفصيل المصنف «قده» بين وقوع التنافى و عدمه ان تم فهو انما يتم فى القسم الثانى دون الأول، لوقوع التنافى فيه دائما.

(١) الشهاده بالإجمال بعد ان ذكر «قده» حكم الشهاده بالتفصيل تعرض فى هذه المسأله لحكم الشهاده بالإجمال و هى على نحوين، لأنهما قد يشهدان- معا- بالإجمال، و قد يشهد أحدهما بالتعيين، و الآخر بالإجمال.

أما الأول فإن كانت الواقعة فيه واحده فلا إشكال فى ثبوت النجاسه بها، كما إذا شهدا بوقوع قطره من الدم فى أحد الإنائين مع عدم علمهما

بما وقع فيه بالخصوص لما ذكرنا من عدم الفرق في المشهود به بين ان يكون أمرا شخصيا أو كليا، لأن الشهادة بالإجمال في حكم العلم الإجمالي بنجاسه أحد الأمرين، فهي علم تعبدى و بمنزلة العلم الحقيقي. و أما إذا تعددت الواقعة، أو لم تحرز وحدتها، فلا يمكن إثبات نجاسه أحدهما بالبينه، لما عرفت من لزوم وحده المشهود به في حجيتها، فلو شهد أحد الشاهدين بوقوع قطره من البول من أحد الإنائين، و شهد الآخر بوقوع قطره من الدم في أحدهما، فلا يمكن إثبات نجاسه أحدهما عن طريق البينه. نعم بناء على حجيه خبر

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٠

.....

---

العدل - كما هو المختار - تثبت نجاسه أحدهما.

و أما الثانى - و هو شهاده أحدهما بالتعيين و الآخر بالإجمال، كما إذا شهد أحدهما بوقوع قطره من الدم فى الإناء الصغير، و شهد الآخر بوقوع قطره من البول فى أحدهما - فإذا تعددت الواقعة فيه، و كان المشهود به لأحدهما غير المشهود به للآخر - كما فى المثال - فلا حجيه للبينه حينئذ، كما ذكرنا. فلا يجب الاجتناب عن شىء منهما، الا على القول بحجيه خبر العدل، إذ عليه يجب الاجتناب عن المعين، و اما الإناء الآخر فيبتنى الاجتناب عنه على سبق المعلوم بالإجمال زمانا على المعلوم بالتفصيل دون العكس.

و أما إذا اتحدت الواقعة، بأن اتفقا على وحده المشهود به و ان اختلفا فى التعيين و الإجمال - كما إذا أخبر أحدهما عن وقوع قطره من الدم فى أحد الإنائين، و الآخر عن وقوع تلك القطره بعينها فى الإناء الصغير مثلا، - ففيها وجوه، أشار إليها فى المتن:

أحدها: وجوب الاجتناب عنهما، بتوهم اتفاق الشهادتين فى الشهادة بنجاسه الجامع فيجب الاحتياط، لأن الشهادة

بالتعيين شهاده بالجامع أيضا، فإن المخبر بوقوع النجس فى الإناء الصغير يخبر بوقوعه فى أحدهما أيضا، فيتحد مورد الشهادتين وهو وقوع النجس فى أحدهما. وعباره أخرى. الشهاده فى المعين ينحل إلى أمرين خصوصيه التعيين و الجامع، و بما انها تنفرد فى الخصوصيه فلا أثر لها فيها، بناء على عدم حجيه خبر العدل، بخلاف الجامع، فإنها تتحد فيه مع الثانيه، فيكون الجامع مشهودا به لكليهما.

و فيه: ان الشاهد بالمعين لا شهاده له بالجامع إلا بالدلاله الالتزاميه، و هى تابعه للمطابقه فى الحجيه، كما مر، و المفروض عدم حجيتها فيها. بل لا

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١١

.....

شهاده له بالجامع أصلا، لأن الشاهد بالمعين انما يشهد بوقوع النجس فى المعين لا فى المعين و اللامعين، كيف و هما ضدان؟ و عبارة اخرى: انما يشهد شاهد التعيين بوقوع النجس فى الحصه الخاصه من الجامع - و هو الإناء الصغير - لا الجامع بينه و بين غيره، بل ينفى ذلك، فدعوى الانحلال غير تامه.

ثانيها: وجوب الاجتناب عن المعين فقط، بدعوى: اجتماع الشهادتين فى الشهاده بوجوب الاجتناب عنه و ان لم يجتمعا فى الشهاده بنجاسته لان لازم الشهاده بوقوع النجس فى أحدهما لا بعينه هو الشهاده بوجوب الاجتناب عن الطرفين، المعين و الطرف الآخر، فإن مقتضى علم الشاهد بوقوع النجس فى أحدهما هو وجوب الاجتناب عن كليهما و المفروض أن الشاهد بالتعيين أيضا يشهد بوجوب الاجتناب عن المعين خاصه، فيتحد مورد الشهادتين فى المعين دون الطرف الآخر. نعم لا يثبت بذلك نجاسته حتى يحكم بنجاسه ملاقيه، لان المشهود به وجوب الاجتناب عنه دون نجاسته، كما أشرنا.

و فيه: أن الشهاده بغير المعين انما تدل على وجوب الاجتناب عن

الطرفين بالالتزام، و هي تابعه للمطابقه فى الحجيه، و المفروض عدم حجيتها فى مدلولها المطابقى، لانفرادها فيه، فكذلك الالتزامى. بل لا استلزام فى المقام، لأن وجوب الاجتناب عن أطراف العلم الإجمالى حكم عقلى لا معنى للشهاده به، وإنما تعتبر فى الأحكام الشرعيه- كالنجاسه، و الملكيه، و الزوجيه، و نحوها- أو فى موضوعاتها- كالخمر، و البول، و نحوهما- فالصحيح هو:

الوجه الثالث و هو عدم وجوب الاجتناب أصلا، لعدم قيام البينه، لا على المعين و لا على غير المعين.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١٢

### **[مسأله ٨: لو شهد أحدهما بنجاسه الشئ ء فعلا، و الآخر بنجاسته سابقا]**

«مسأله ٨»: لو شهد أحدهما بنجاسه الشئ ء فعلا، و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا، فالظاهر وجوب الاجتناب (١). و كذا إذا شهدا معا بالنجاسه السابقه، لجريان الاستصحاب.

---

هذا كله بناء على اعتبار خصوص البينه فى الموضوعات الخارجيه، و أما بناء على حجيه خبر العدل فيها- كما هو الأقوى- فيجب الاجتناب عن خصوص المعين «١» لقيام الحججه على نجاسته. و أما الطرف الآخر فيجرى فيه الأصل بلا معارض، فان مقتضى الأخبار بنجاسه أحدهما و ان كان هو الاحتياط، لانه علم تعبدى إجمالى، الا انه ينحل بالأخبار بنجاسه المعين الى علم تفصيلى بنجاسته و شك بدوى بنجاسه الطرف الآخر، كما فى اجتماع العلم الإجمالى الحقيقى مع العلم التفصيلى فيما إذا اتحد متعلقهما، لان المفروض وحده الوجود، فيتحد متعلق العلمين، و كذلك الخبرين. و لا يعتبر فى ذلك رعايه سبق تاريخ أحد الخبرين على الآخر، و لحوقه به، أو مقارنته له، لأن العبره بزمان المعلوم، و مع فرض وحدته لا مجال لهذه التفاصيل، كما هو واضح.

(١) اختلاف الشهود لا إشكال فى ثبوت النجاسه فيما إذا اتحد الشاهدان فى المشهود به وجودا

و زمانا- كما إذا شهدا معا بنجاسه شخصيه سابقه- فإنها تثبت حدوثا بالبينه، و بقاء بالاستصحاب، لأنها يقين تعبدى، و به يتم كلا ركنى الاستصحاب، و يكفى فى جريانه ترتب الأثر بقاء، و به تتم حجيه البينه

---

(١) و فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده»: «فى المسأله وجوه»: «أوجهها أوسطها، بناء على ثبوت النجاسه باخبار العدل الواحد، و الا فالوجه الأخير هو الأوجه».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١٣

.....

---

أيضا، و لو لم يكن لها أثر آخر، كنجاسه الملاقي للنجس فى الزمان السابق.

و إلى ذلك أشار المصنف «قده» بقوله: «و كذا إذا شهدا معا بالنجاسه السابقه».

كما انه لا إشكال فى ثبوت النجاسه فيما إذا شهدا بنجاسه الشىء فعلا، على تفصيل تقدم فى المسأله السابقه بين وحده المشهود به و تعدده.

و أما إذا اختلفا فى زمان المشهود به، فشهد أحدهما بنجاسه الشىء فعلا، و الآخر بنجاسته سابقا مع الجهل بحاله فعلا، فان اختلفا فى وجوده أيضا، بأن كان المشهود به لكل منهما غير المشهود به للآخر، كما إذا شهد أحدهما بإصابه الدم الإناء أول الليل، و شهد الآخر بإصابه البول إياه آخر الليل، لم تثبت النجاسه بالبينه- كما ذكرنا فى المسأله السابقه- لعدم اتحاد مورد الشهادتين، و الجامع الانتزاعى غير مشهود به، فلا- تثبت بها النجاسه فيما لو اتفقا فى زمان المشهود به، فضلا عما إذا اختلفا فيه. و الظاهر ان المصنف «قده» أيضا لا يريد هذه الصوره.

و أما إذا اتحدا فى المشهود به وجودا، بان كان المشهود به لهما وجودا واحدا قد اختلف الشاهدان فى زمانه من حيث السبق و اللحق، فأخبر أحدهما بوجوده أول الليل مثلا، و أخبر الآخر بوجوده آخره،

فهل يحكم بثبوتة فعلا أم لا؟ الحق هو التفصيل، لأن المسألة صورا ثلاثة:

الأولى: ما إذا علم المشهود عنده بعدم طرو مطهر في البين. لا سابقا، و لا لاحقا، بحيث يعلم ببقاء نجاسه الشيء فعلا على تقدير ثبوتها سابقا، و فيها يحكم بنجاسته فعلا من دون حاجه إلى الاستصحاب، لقيام البينه عليها في الحال، مردده بين حدوثها فعلا أو بقاءها من السابق، فان الاختلاف في الزمان لا يقدر في تحقق البينه على الوجود الجامع بين الزمانين، كالاختلاف

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١٤

.....

في سائر الخصوصيات، ككون الدم أحمر، أو أصفر. فيكون المقام نظير ما إذا شهدا معا بنجاسه الشيء سابقا، و علمنا ببقائها على تقدير ثبوتها في السابق، إذ فيه يحكم بنجاسته بالفعل من دون حاجه إلى الاستصحاب، للعلم بالملازمه بين البقاء و الحدوث فرضا.

الثانيه: ما إذا شك المشهود عنده في بقاء النجاسه على تقدير ثبوتها سابقا، بان احتمال طرو المطهر بين الزمانين، و فيها أيضا يحكم بالنجاسه، لا من جهه استصحاب النجاسه المحتمل سابقا كي يشكل عليه بعدم اليقين بالحدوث، بل لاستصحاب كلي النجاسه المردده بين الزمانين الثابته بالبينه، فالشك انما هو في بقاء ما علم بحدوثه تعبدا، و هو من استصحاب الكلي من القسم الثاني، و قد حققنا في الأصول انه لا فرق في الكلي المستصحب بين أن يكون جامعا بين فردين. أو افراد- كالجامع المردد بين زيد و عمرو- و بين ان يكون جامعا بين زمانين لفرد واحد، فالخصوصيه المشكوكه من جهه الزمان لا تمنع عن استصحاب الجامع بين افراده. فهو من استصحاب الكلي بحسب الزمان، و ليس ذلك من استصحاب الفرد المردد- كما حققناه في محله أيضا- لأن المستصحب

هو الجامع القابل للانطباق على كل من الخصوصيتين بحسب الزمان، لا-الخصوصية المرددة، كى يقال بعدم وجودها فى الخارج. و ان شئت فاستصحب عدم طرؤ المطهر، لان مرجع الاستصحاب فى الأحكام الجزئية إلى استصحاب موضوعاتها، وجودا أو عدما.

الثالثة: ما إذا علم بطرؤ المطهر بين الزمانين، بان علم بزوال النجاسة على تقدير ثبوتها سابقا، و ببقائها على تقدير حدوثها لاحقا، فيدور أمرها بين مقطوع الارتفاع و مشكوك الحدوث، و فيها يجرى استصحاب كلى النجاسة أيضا، و هو من استصحاب الكلى من القسم الثانى أيضا، كما فى

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٥

### [مسألة ٩: لو قال أحدهما: انه نجس، و قال الآخر: انه كان نجسا و الان طاهر]

«مسألة ٩»: لو قال أحدهما: انه نجس، و قال الآخر: انه كان نجسا و الان طاهر، فالظاهر عدم الكفاية، «١» و عدم الحكم بالنجاسة (١)

الصورة الثانية، كاستصحاب جامع الحيوان المردد بين البق و الفيل. الا- انه معارض باستصحاب الطهارة المتخلله بين الزمانين، للعلم بحدوثها مع الشك فى ارتفاعها، و بعد التساقت يرجع الى قاعده الطهارة فظهر انه لا بد من الحكم بالنجاسة فى الصورة الاولى و الثانية، و بالطهارة فى الصورة الثالثة.

و لكن كل ذلك مبنى على عدم حجيه خبر العدل، و الا فلا بد من الحكم بالنجاسة فى جميع الصور المتقدمه، لاخبار العدل بنجاسه الشىء بالفعل، و لا يعارضه اخبار العدل الآخر بنجاسته سابقا الا فيما إذا اتحدت الواقعة المشهود بها، لان إخبار كل واحد منهما بوجودها فى أحد الزمانين ينفى الآخر بالالتزام. لاستحاله حدوث نجاسة واحده فى زمانين، فمع التساقت بالمعارضه يرجع الى قاعده الطهارة. ففيما إذا اتحدت الواقعة لا بد من الحكم بالطهارة فى جميع الصور، و مع تعددها يحكم بالنجاسة.

(١) الفرق بين هذه المسألة و سابقتها هو:

ان المفروض هنا أن الشاهد بالنجاسه السابقه يشهد ايضا بارتفاعها فى الحال، فله شهادتان، بخلاف المسأله السابقه. ثم ان الوجه فى حكم المصنف «قده» بعدم النجاسه هو انقطاع استصحاب النجاسه السابقه باخبار نفس الشاهد بالطهاره فى الحال فى هذه المسأله، بخلاف سابقتهما، و كيف كان فتفصيل الكلام هنا ان يقال: انا إذا قلنا بحجيه خبر العدل- كما هو الأصح- فإن كان المشهود به لكل من الشاهدين غير ما هو المشهود به للآخر- بان شهدا بوجودين من

---

(١) و فى تعليقه- دام ظله- على قول المصنف: «فالظاهر عدم الكفايه»: «بل الظاهر الكفايه فيما إذا كانت الواقعه واحده».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١٦

.....

---

النجاسه أحدهما سابقا، و الآخر لاحقا وقعت المعارضه بين الخبرين بالنسبه إلى الزمان المتأخر- لأن أحدهما يشهد بنجاسه الشىء فعلا، و الآخر بطهارته، و مع التسايط يرجع الى الأصل، و لا مانع من استصحاب النجاسه السابقه الثابته باخبار أحدهما، فيحكم بالنجاسه.

و قد يتوهم: ان المخبر عن طهارته الفعلية يخبر عن ارتفاع النجاسه السابقه بالدلاله الالتزاميه، و لا مجال للاستصحاب مع وجود الأماره على الخلاف.

و يندفع: بأنه لا حجيه لهذه الدلاله مع عدم حجيه المطابقه المبتلاه بالمعارض لأن الدلاله الالتزاميه تتبع المطابقه فى الوجود و الحجيه.

و ان كان المشهود به لهما وجودا واحدا، مع اختلافهما فى زمانه فهل يحكم بالنجاسه أم لا؟ ربما يقال بالثانى، لتعارض الخبرين فى مدلولهما الالتزامى، لأن المخبر عن وجودها فى الحال ينفى وجودها فى السابق- و كذلك العكس- و بعد التسايط يرجع إلى قاعده الطهاره. إلا- أن الأظهر هو الحكم بالنجاسه، لاستصحاب كلى النجاسه، المردده بحسب الزمان، الثابته بخبرهما معا- كما ذكرنا فى المسأله السابقه- دون النجاسه الشخصيه



السابقه الساقطه بالتعارض. و إخبار أحدهما بالطهاره الفعلية لا يصلح أماره على ارتفاع الكلى، لابتلائه بالمعارض، فالشك فى بقاء الكلى على حاله. هذا كله بناء على حجيه خبر العدل.

و أما بناء على عدم اعتباره- كما هو مبنى المصنف «قده»- فيجرى هنا ما ذكرناه فى المسأله السابقه، إذ لا أثر لإخبار أحدهما بالطهاره الفعلية، لأنه عدل واحد فان كان المشهود به لكليهما وجودا واحدا فيستصحب كلى النجاسه، و أما إذا كان وجودين فلا أثر للشهادتين، لعدم اتحاد مركزهما، فلا

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١٧

### [مسأله ١٠ إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها]

«مسأله ١٠» إذا أخبرت الزوجه أو الخادمه أو المملوكه بنجاسه ما فى يدها من ثياب الزوج أو ظروف البيت كفى فى الحكم بالنجاسه. و كذا إذا أخبرت المريبه للطفل أو المجنون بنجاسته أو نجاسه ثيابه. بل و كذا لو أخبر المولى (١) «١» بنجاسه بدن العبد أو الجاربه أو ثوبهما مع كونهما عنده أو فى بيته.

---

ثبتت النجاسه. فظهر انه لا فرق فى الحكم بالنجاسه فيما إذا اتحد المشهود به بين ما إذا اعتبرنا خبر العدل و بين ما إذا قلنا باعتبار خصوص البيئه، لجريان استصحاب كلى النجاسه على كلاً- التقديرين، و انما الفرق بينهما فيما إذا تعدد، فعلى الأول يحكم بالنجاسه دون الثانى.

(١) أخبار الزوجه أو الخادمه بنجاسه شىء فى البيت قد ذكرنا سابقا «٢» ان السيره القطعيه العقلانيه قائمه على حجيه اخبار ذى اليد فيما استولى عليه سواء أ كان ذلك استيلاء ملك أم غيره، و عليه يتم ما أفاده فى المتن من حجيه إخبار هؤلاء بالنجاسه. إلا فى إخبار المولى عن نجاسه بدن العبد أو الجاربه أو ثيابهما، فان العبد و الجاربه و ان كانا مملوكين

للمولى، و كانا تحت يده بحيث كان يضمهما إذا كانا مغصوبين، الا أنه لا يكفى هذا المقدار فى اليد التى تكون موضوعا لحجيه إخبار ذى اليد بالنجاسه، فإنه يعتبر فيها- زائدا على الاستيلاء- ان لا يكون لما تحت اليد استقلال فى التصرف أصلا، و هذا يتم فى غير الإنسان العاقل كالجمادات، و الحيوانات، و أما العبد و الجاربه فهما يستقلان بالتصرف فى بدنهما و ثيابهما،

---

(١) و فى تعليقه دام ظله على قول المصنف «قده»: «و كذا لو أخبر المولى»: «فيه اشكال، بل منع. نعم إذا كان ثوبهما مملوكا للمولى، أو فى حكمه، قبل اخباره بنجاسته».

(٢) ج ٢ ص ٦٣ و فى هذا المجلد ص ٢٩٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١٨

### [مسأله ١١ إذا كان الشىء بيد شخصين كالشريكين]

«مسأله ١١» إذا كان الشىء بيد شخصين - كالشريكين - يسمع قول كل منهما فى نجاسته. نعم لو قال أحدهما: انه طاهر، و قال الآخر: أنه نجس، تساقطا (١) كما ان البيئه تسقط مع التعارض (٢). و مع معارضتها بقول صاحب اليد تقدم عليه.

---

و ليسا تابعين للمولى تبعيه محضه، كالثوب الذى على بدن المولى: نعم فى الطفل غير المميّز، و المجنون يتم ذلك، لكونهما فى حكم الحيوان. و كذلك فى ثياب العبد و الجاربه إذا كانت تحت يد المولى، كما إذا كانت فى صندوقه يعطيها لهما عند الحاجة، فلو أخبر بالنجاسه حينئذ كان خبره حجه، كما إذا أخبر بنجاسه ثوب نفسه. نعم الثياب التى لبسها العبد أو الجاربه تخرج بعد اللبس عن يد المولى، و يكون خبرهما حجه فيها لا- خبره. و الحاصل: انه ليس فى المقام دليل لفظى يتمسك بإطلاقه فى جميع هذه الموارد، و انما الدليل هى السيره، و القدر المتيقن منها

هو تحقق استيلاء ذى اليد، مع عدم إرادته استقلاليه لما تحت اليد، و نتیجه ذلك هو ما ذكرناه.

(١) أما سماع قول كل منهما، فلعدم الفرق بين اليد الاستقلاليه و الضمنيه فى حجيه إخبار ذى اليد عما هو تحت يده، لقيام السيره على كلتا صورتين. و أما تساقطهما بالمعارضه، فلأنه مقتضى حجيه قول كل منهما. فى نفسه. نعم لو استند أحدهما إلى ما يرفع مستند الآخر- كما إذا استند أحدهما إلى العلم أو العلمى، و استند الآخر إلى الأصل- قدم الأول، لحكومته الأمارات مطلقا على الأصول، كما أوضحنا ذلك فيما سبق «١».

(٢) على تفصيل تقدم «٢» فيه و فى تعارض البيئه مع قول صاحب

---

(١) فى الجزء الثانى من كتابنا ص ٦٩-٧٢ فى البحث عن تعارض البيئتين، أو تعارض البيئه مع اليد، لوحده الملاك.

(٢) فى الجزء الثانى ص ٦٩-٧٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣١٩

### **[مسأله ١٢: لا فرق فى اعتبار قول ذى اليد بالنجاسه بين ان يكون فاسقا أو عادلا]**

«مسأله ١٢»: لا فرق فى اعتبار (١) قول ذى اليد بالنجاسه بين ان يكون فاسقا أو عادلا، بل مسلما أو كافرا.

### **[مسأله ١٣: فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا اشكال]**

«مسأله ١٣»: فى اعتبار قول صاحب اليد إذا كان صبيا اشكال (٢)، و ان كان لا يبعد إذا كان مراهما.

---

اليد، من ان التساقط بالمعارضه فى البيئتين انما يتحقق مع تكافؤهما فى المستند، و أما إذا كان مستند إحداهما رافعا لمستند الأخرى فتقدم الاولى على الثانيه. كما انه يشترط فى تقدم البيئه على قول صاحب اليد ذلك أيضا، إذ معه لا سيره على حجيه قول ذى اليد عند معارضته مع البيئه. الا ان يستند صاحب اليد إلى ما يكون حاكما على مستند البيئه، فيقدم عليها.

(١) حجيه قول ذى اليد و ان كان فاسقا أو كافرا لقيام السيره فى جميع ذلك، و الاشكال فى الكافر لما فى بعض النصوص «١» الوارده فى البختج من اعتبار الإسلام، بل الورع. مندفع:

بخروجها عن محل الكلام لان البحث هنا فى حجيه قول ذى اليد بالنجاسه، و مورد النصوص هو الإخبار بالطهاره بعد النجاسه. و سيأتى الكلام فى ذلك فى بحث المطهرات إنشاء الله تعالى.

(٢) و الظاهر عدمه، لثبوت السيره على حجيه خبر الصبي إذا كان مميزا للطهاره و النجاسه و ان لم يكن مراهقا، فلا وجه للتقييد به، فاشترط تكليفه بالبلوغ لا يلازم اشتراط قبول قوله به، و لا بكونه مراهقا. نعم لا عبره بقول غير المميز.

---

(١) كموثقه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام - في حديث - انه سئل عن الرجل يأتي بالشراب، فيقول مطبوخ على الثلث؟ قال: ان كان مسلما، ورعا، مؤمنا (مأمونا) فلا بأس أن تشرب».

الوسائل: الباب: ٧ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث: ٦.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره،

**[مسألة ١٤: لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال]**

«مسألة ١٤»: لا يعتبر في قبول قول صاحب اليد ان يكون قبل الاستعمال (١) - كما قد يقال - فلو توضأ شخص بماء - مثلاً - وبعده أخبر ذو اليد بنجاسته يحكم ببطلان وضوئه و كذا لا يعتبر ان يكون ذلك حين كونه في يده، فلو أخبر بعد خروجه عن يده بنجاسته حين كان في يده يحكم

(١) لقيام السيره على قبول قوله و لو بعد الاستعمال الموجب لانعدام الموضوع إذا كان له أثر في هذا الحال، كما إذا أخبر بنجاسة الماء المستعمل في الوضوء، فإن أثره بطلان الوضوء، و نجاسة الأعضاء، و ان انعدم الماء بالاستعمال في الوضوء، و خرج بذلك عن يد المخبر. فلا يفرق الحال بين ان يكون اخباره قبل الاستعمال أو بعده، و لا بين بقاء العين بعد الاستعمال - كالثوب و نحوه - و بين انعدامه به - كالماء المستعمل في الوضوء - لأن العبرة بثبوت اليد حال الاستعمال لا حال الاخبار. نعم لو لم يكن له أثر بعد الاستعمال لم يقبل قوله، كما إذا أخبر بنجاسة ثوب المصلى بعد الصلاة فيه، فإنه لا يوجب البطلان، لأن الطهاره عن الخبث شرط علمي للصلاه لا واقعي، بخلاف طهاره الماء المستعمل في الطهاره عن الحدث، فإنها شرط واقعي فيها، فعدم قبول قوله في المثال انما يكون من جهة عدم الأثر، لا من جهة انعدام الموضوع بالاستعمال، و خروجه عن تحت اليد.

و يؤيد ذلك: صحيحه العيص بن القاسم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أياما، ثم ان صاحب الثوب أخبره انه لا يصلى فيه. قال: لا يعيد شيئاً من صلاته» (١).

بناء على ان المانع عن الصلاه في الثوب هي النجاسه

---

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٧٥ الباب: ٤٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٦.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢١

عليه بالنجاسة «١» (١) في ذلك الزمان، و مع الشك في زوالها تستصحب (٢).

---

فظهر: ان القول بعدم القبول بعد الاستعمال - كما عن التذكرة «٢» - ضعيف.

(١) فيه اشكال، لاستناد حجيه قول ذى اليد إلى السيره، و ثبوتها بعد خروج الشئ عن استيلائه غير معلوم، أو معلوم العدم، فإذا خرج عن استيلائه - بيع و نحوه - لا يصدق عليه انه صاحب اليد حينئذ، و لا يعتمد على اخباره بالنجاسة، لما ذكر. و هذا من دون فرق بين اليد البعيده - كما إذا باع شيئاً ثم أخبر بعد سنه مثلاً بنجاسته - أو القريبه، كما لو دفع المبيع إلى المشتري ثم أخبر بنجاسته بلا فصل.

و قد يقال: ان السيره العمليه و ان لم تكن ثابتة الا ان السيره الارتكازيه قائمه على العمل بخبره، و لا سيما في اليد القريبه.

و لكنه ضعيف، لان قيامها في هذا الحال انما يكون بلحاظ حجيه خبر الثقة لا قول ذى اليد، و من هنا لم يعتمد على قوله فيما إذا لم تثبت وثاقته عند المشتري، كما إذا كان مورد اتهام استرجاع المبيع، و الندم على البيع، كيف و لا إشكال في عدم حجيه قوله بعد البيع إذا أخبر عن كونه مغصوباً، أو وقفاً، كما أحوط.

كان يعتبر قبله من باب حجيه إقرار العقلاء على ما في يدهم. فظهر ان

(٢) هذا فيما تثبت حجيه قول ذى اليد في حدوث النجاسة، و قد عرفت اعتبار بقاء الشئ تحت يده حال الاخبار في حجيه قوله.

---

(١) و في تعليقه قدس سره على قول المصنف «قده»: «يحكم

عليه بالنجاسه» «على الأحوط، و لا يبعد ان لا يحكم عليه بها».

(٢) كما فى الجواهر ج ٦ ص ١٧٧-١٧٨.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٢٣

### [فصل فى كيفيه تنجس المتنجسات]

#### اشاره

---

كيفيه تنجس المتنجسات

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٢٤

.....

---

اشترط سرايه النجاسه بالرطوبه.

ملاقاه ميت الإنسان. تنجس المائعات. عدم تنجس العالى بملاقاه السافل. كيفيه تنجس الجوامد. تنجس المتنجس. تنجيس المتنجس. ملاقاه النجس فى الباطن. فروع و تطبيقات.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٢٥

فصل فى كيفيه تنجس المتنجسات يشترط (١) فى تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس أن يكون فيهما أو فى أحدهما رطوبه مسريه، فإذا كانا جافين لم ينجس.

---

(١) فصل فى كيفيه تنجس المتنجسات اشترط السرايه بالرطوبه المسريه يشترط فى تنجس الملاقى للنجس أو المتنجس ان يكون فيهما أو فى أحدهما رطوبه مسريه، فمع جفاف المتلاقيين لا تؤثر النجاسه.

و يدل على ذلك أمران:

الأول: الارتكاز العرفى على عدم السرايه مع الجفاف، لان تنجس الشىء عندهم عباره عن انتقال النجس اليه، و لا انتقال الامع

الرتوبه المسريه.

الثانى: الأخبار الداله على عدم السرايه مع اليبوسه، ك:

حسنه محمّد بن مسلم- فى حديث- «ان أبا جعفر عليه السّلام وطأ على عذره يابسه، فأصاب ثوبه، فلما أخبره قال: أ ليس هى يابسه؟ فقال: بلى.

فقال: لا بأس» «١»، و ما عن:

عبد الله بن بكير قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام: الرجل يبول، و لا يكون عنده الماء، فيمسح ذكره بالحائط؟ قال: كل شىء يابس زكى» «٢»، و:

صحيح البقباق: «قال أبو عبد الله عليه السّلام: إذا أصاب ثوبك من

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٤٤ الباب: ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٤.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٣٥١ الباب: ٣١



من أبواب أحكام الخلو، الحديث: ٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٦

.....

---

الكلب رطوبه فاغسله، و إن مسّه جافا فاصب عليه الماء.» (١)

و نحوها غيرها من الروايات (٢) الداله على ذلك في موارد مختلفه غير ما ذكر، كالمنى، و الخنزير، و الميتة.

هذا مضافا الى ظهور الروايات الإمره بغسل ما اصابه النجس في انتقاله الى المتنجس، لان الغسل عباره عن إزاله الأثر، و لا يتأثر المتنجس الا مع الرطوبه. و ذلك ك:

صحيحه محمد بن مسلم قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصيب شيئا من جسد الرجل؟ قال: تغسل المكان الذى اصابه» (٣)، و:

حسنه قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب السلوقى، فقال:

إذا مسسته فاغسل يدك» (٤).

و نحوهما غيرهما (٥).

فإن الأمر بغسل المكان أو اليد بإصابه الكلب يكون ظاهرا فى تأثير الملقى بالكسر - من الملقى - بالفتح - و لا تأثر مع الجفاف.

و أما الروايات الداله على نجاسه ملقى النجس، أو المتنجس، من غير تقييدها بالرطوبه فهى على نوعين:

الأول: ما ورد فى ملاقيه النجاسات المائعه، أو فى ملاقيه الماء القليل مع النجاسات أو ملاقيه الماء المتنجس لغيره، و ذلك كالأخبار الإمره بغسل

---

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٣٩ الباب: ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٤١ الباب: ٢٦ من أبواب النجاسات.

(٣) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٥ الباب: ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٤) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤١٦ الباب: ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٩.

(٥) فى الباب المتقدم وغيره.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٧

و ان كان ملاقيا للميته (١)، لكن الأحوط غسل ملاقى ميت الإنسان قبل الغسل و ان كانا جافين.

ما أصابه البول «١» أو الدم «٢» أو المنى «٣» و الاخبار الداله على وجوب الاجتناب عن الماء القليل إذا أصابه نجس «٤» و ما ورد فيه الأمر بغسل كل ما أصابه الماء المتنجس، كموثقه عمار «٥». و الرطوبه فى مثل هذه الاخبار مفروغ عنها لا محاله، و لا معنى للتقييد بها فيها، لانه لغو محض، فلا دلالة فيها على نفي اعتبار الرطوبه فى السرايه.

الثانى: ما ورد فى ملاقاته النجاسات الجامده، من دون تقييدها بما إذا كان فى أحد المتلاقيين رطوبه، و ذلك كروايتى محمد بن مسلم المتقدمين «٦» الواردين فى الكلب. و نحوهما غيرهما «٧» مما ورد فى ملاقاته الخنزير أو الميتة. و مقتضى إطلاقها و ان كان عدم اعتبار الرطوبه، الا- انه لا بد من تقييدها بالارتكاز العرفى، أو بالروايات الداله على اعتبارها. بل قد عرفت أن الأمر بالغسل بنفسه دال على اعتبار إزاله الأثر من المتنجس، و لا يكون ذلك الا مع الرطوبه.

(١) ملاقاته الميتة أو ميت الإنسان قد عرفت آنفا: أن مقتضى الارتكاز العرفى هو اعتبار الرطوبه

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٣٩٥ الباب: ١ من أبواب النجاسات.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٩ الباب: ٢٠ من أبواب النجاسات.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٢٨ الباب: ١٩ من أبواب النجاسات.

(٤) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٨٠ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق.

(٥) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٤٢ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

(٦) فى الصفحه: ٣٢٦.

(٧) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤١٦ الباب ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٩.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٢٨

أحدهما، رطوبه غير

فى سرايه النجاسه، فتحمل الإطلاقات على ما هو المرتكز عندهم، ومنها الإطلاقات الوارده فى ملاقيه الميته أو ميت الإنسان «١». و ان ذهب بعضهم الى القول بوجوب الغسل مطلقا- مع الرطوبه، أو عدمها- فى ميت الإنسان، أو غيره، كالعلامه فى النهايه، ناسبا له إلى الأصحاب، كما تقدم الكلام فى ذلك فى بحث نجاسه الميته فى ذيل المسأله العاشره من مسائلها «٢»، فلا بد من تقييد رواياتها بما ذكر. أو الحمل على الاستحباب.

و احتاط المصنف هنا و فى تلك المسأله، خصوصا فى ميت الإنسان، لوجود القول بذلك لا سيما فى الثانى، بل عن بعضهم: نسبه الى المعروف من المذهب، أو المشهور. فراجع ما ذكرناه هناك.

نعم لا- إشكال فى وجوب الغسل بمس ميت الأدمى قبل الغسل و بعد البرد، الا ان الكلام فى المقام انما هو من حيث الخبث لا الحدث.

(١) الرطوبه غير المسريه الرطوبه التى يعتبر وجودها فى السريه انما هى الرطوبه المسريه، و هى ما تستقل بالوجود بحيث تحمل النجاسه من جسم الى آخر، و أما الرطوبه غير المسريه، المعبر عنها بالنداوه، فهى بنظر العرف ليست من الأجسام القابله للانتقال و ان سرت بنفسها من جسم الى آخر، فإنها فى نظرهم من الاعراض المنتقله كالالوان، و هى ليست من النجس، و لا- موجه للانتقال النجس إلى ملاقيه، و ان كانت بحسب الدقه الفلسفيه جسما أيضا،

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٦١ الباب: ٣٤ من أبواب النجاسات، كالحديث: ٣، ٢، ١.

(٢) راجع الجزء الثانى من كتابنا ص ٤٥٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٢٩

ثم ان كان الملاقي للنجس أو المتنجس مائعا تنجس كله (١)، كالماء القليل، و المضاف مطلقا، و الدهن المائع،

و نحوه من المائعات. نعم لا ينجس العالى بملاقاه السافل، كالفواره.

---

لاستحاله انتقال العرض بلا محل، حتى فى مثل صبغ الأجسام بالألوان فإن العرف يرون انتقال اللون من جسم الى آخر- كانتقال لون الحناء الى اليد- ممكنا، الا انه بحسب الدقه و البرهان العقلى يستحيل ذلك بدون انتقال الأجسام الصغار الحامله للألوان الى جسم آخر.

و عليه فلو وضع شىء - كالمح و الفرش - فى محل متنجس مرطوب- كالسرداب و نحوه- فانتقلت الرطوبه منه الى ذاك الشىء لم يحكم بنجاسته. كما ان المصبوغ بالحناء المتنجس أو بالدم بعد زوال عينه محكوم بالطهاره.

و بالجمله: الرطوبه اما مسريه للنجاسه الى ملاقيها و اما ساريه بنفسها، و الاولى توجب انتقال النجاسه، دون الثانيه، لأنها تحمل النجاسه فى نظر العرف، فإنها فى نظرهم من قبيل الاعراض لا الأجسام: و يقابل الاولى الجفاف، كما انه يقابل الثانيه اليوسه.

(١) تنجس المائعات الملقى للنجس قد يكون مائعا، و اخرى يكون جامدا، و المائع قد يكون ماء مطلقا، و اخرى غيره، سواء أ كان ماء مضافا أم غيره، كالدهن المائع، و الزيت.

اما الماء فينجس كله بملاقاه النجس إذا كان أقل من الكره، سواء فيه موضع الملاقاه و غيره، و سواء فيه السطح العالى و السافل، لصدق الوحده فى جميع ذلك. إلا إذا كان هناك جريان و دفع من العالى أو السافل كالماء

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٠

.....

---

المنصب من الإبريق على اليد النجسه، و الفواره، فإنه لا ينجس العالى- فى الأول- بملاقاه السافل، و لا ينجس السافل- فى الثانى- بملاقاه العالى، لتعدد الماء فى نظر العرف حينئذ، كما تقدم تفصيله فى بحث المياه «١». و منه يظهر الحال فى غيره من المائعات، فيحكم

بنجاسه كله بالملاقاه، سواء فيه الماء المضاف و غيره، كان بمقدار الكر أو أقل، لصدق الوحده فى جميع ذلك! و الاعتصام بالكريه انما يختص بالماء المطلق دون غيره. و قد تقدم الكلام فى ذلك فى بحث المياه «٢» ايضا. و ما ذكرناه من عدم الانفعال فى صورته الدفع و الجريان مما لا يفرق فيه بين الماء و غيره من المائعات- كما أشار إليه فى المتن- لوحده الملاك فى الجميع.

تنجس الجوامد و أما إذا كان الملقى للنجس جامدا- كالثوب، و الأرض، و نحوهما- فلا يتنجس الا موضع الملاقاه منه، سواء أ كان باقى الجسم جافا، أم مرطوبا برطوبه ساريه أو مسريه. اما فى الأولين فواضح، لاختصاص الملاقاه بموضع خاص، و لا موجب لسرايه النجاسه منه الى مجاوره، و ان كان فيه رطوبه ساريه- اى النداو- لما عرفت من عدم كفايتها لنقل النجاسه و لو مع الملاقاه للنجس، فمقتضى القاعده بقاء غير موضع الملاقاه على طهارته، و اختصاص النجاسه بموضعها.

على ان المستفاد من النصوص ذلك ايضا، ك:

صحيحه زراره قال: «قلت أصاب ثوبى دم رعاف، أو غيره، أو

---

(١) فى الجزء الأول فى القسم الثانى ص ٤١.

(٢) فى الجزء الأول فى القسم الثانى ص ٣٨.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣١

من غير فرق فى ذلك بين الماء و غيره من المائعات و ان كان الملقى جامدا اختصت النجاسه بموضع الملاقاه سواء كان يابسا- كالثوب اليابس إذا لاقت النجاسه جزأ منه- أو رطبا- كما فى الثوب المرطوب، أو الأرض المرطوبه- فإنه إذا وصلت النجاسه إلى جزء من الأرض أو الثوب لا يتنجس ما يتصل به، و ان كان فيه رطوبه مسريه، بل النجاسه مختصه بموضع الملاقاه. و

من هذا القبيل الدهن و الدبس الجامدان. نعم لو انفصل ذلك الجزء المجاور ثم اتصل تنجس موضع الملاقاه منه، فالإتصال قبل الملاقاه لا- يؤثر فى النجاسه و السرايه، بخلاف الإتصال بعد الملاقاه. و على ما ذكر فالبطيخ و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبه مسريه إذا لاقت النجاسه جزأ منها لا تتنجس البقيه، بل يكفى غسل موضع الملاقاه. إلا إذا انفصل بعد الملاقاه ثم اتصل.

---

شىء من منى الى ان قلت: فانى قد علمت انه قد أصابه، و لم أدر أين هو فاغسله. قال: تغسل من ثوبك الناحيه التى ترى انه قد أصابها.» (١).

فإنها تدل على وجوب غسل خصوص الناحيه التى أصابها الدم، أو المنى، دون غيرها، و هذا ظاهر.

و أما فى الثالث، أعنى ما إذا كان فى الجسم رطوبه مسريه- كالأرض الممطوره أو البطيخ و الخيار و نحوهما مما فيه رطوبه مسريه- فهل تسرى النجاسه من موضع الملاقاه إلى غيره من اجزاء الجسم أم لا؟

قد يتوهم ذلك، نظرا الى اتصال اجزائه، و رطوبتها، فإذا تنجس جزء منه تنجس جزؤه المتصل به بملاقاته معه، و هو يلاقى الجزء الثالث المتصل به فينجسه، و هكذا الى تمام الأجزاء.

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٠٢ الباب: ٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢. و نحوها غيرها من نفس الباب.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٢

.....

---

و يندفع: بان المستفاد من الروايات ان موضوع التنجس فى غير المائعات انما هو الإصابه و الملاقاه مع النجس، و لا إصابه و لا ملاقاه إلا مع بعض الجامد، و اما اتصال الأجزاء الأخر بهذا البعض الحاصل قبل الملاقاه فلا يكفى فى السرايه، لعدم شمول الأدله له، بل قام الدليل على عدمها،

و هي الروايات الواردة في إصابه السمن و الزيت، و العسل « ١ » إذا كانت جامده، الداله على اختصاص النجاسه بموضع الملاقاه منها لا غير، مع ان فى بعض مراتب الجمود رطوبه مسريه.

هذا مضافا الى انه لو كان الاتصال الحاصل قبل الملاقاه موجبا لسرايه النجاسه مع وجود الرطوبه المسريه للزم الحكم بنجاسه جميع الراضى البلد الواحد المبتله بنزول المطر، بمجرد ملاقاه جزء منها للنجاسه، و هذا مقطوع البطلان. هذا كله فى الاتصال قبل الملاقاه. و أما الاتصال بعدها، كما لو انفصل جزء من الجسم المتنجس بعضه ثم اتصل به ثانيا- كالأمثله المذكوره فى المتن- فإنه يوجب تنجس موضع الملاقاه منه مع الجزء المتنجس أولا، لوجود الرطوبه المسريه على الفرض، و صدق الإصابه و الملاقاه فى هذا الفرض، دون الفرض السابق. و الفارق بين الموردین- فى تطبيق موضوع النجاسه على أحدهما دون الآخر- هو العرف. نعم لو كان الجسم مائعا- كالماء و نحوه- يتنجس جميعه بملاقاه بعضه، لصدق الوحده فى المائعات، فهو ماء واحد، أو دهن واحد- مثلا- فملاقاه بعضه مع النجاسه يساوق ملاقاه الكل.

---

(١) الوسائل: الباب: ٤٣ من أبواب الأطمعه المحرمه، الحديث: ٢. و نحوها غيرها من نفس الباب.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٣

### **[مسأله ١: إذا شك فى رطوبه أحد المتلاقيين]**

«مسأله ١»: إذا شك فى رطوبه أحد المتلاقيين، أو علم وجودها و شك فى سرايتها، لم يحكم بالنجاسه (١) و أما إذا علم سبق وجود المسريه، و شك فى بقائها فالأحوط الاجتناب، و ان كان الحكم بعدم النجاسه لا يخلو عن وجه « ١ » (٢).

---

(١) للشك فى تحقق شرطها- و هو وجود الرطوبه المسريه- فيرجع إلى قاعده الطهاره، كما هو الحال فيما إذا شك فى أصل الملاقاه.

(٢) إذا علم سبق



وجود رطوبه مسريه و شك في بقائها، فقد يتوهم:

لزوم الحكم بالنجاسه، بمقتضى استصحاب الرطوبه المسريه، إذ به يحرز شرط التنجس، و يتم موضوعه بضم الوجدان الى الأصل، لأن الملاقاه محرزه بالوجدان، و الرطوبه المسريه تحرز بالأصل.

و يندفع بأنه لو كان موضوع التنجس مجرد ملاقاه الشىء مع النجس أو المتنجس، حال رطوبتهما، أو رطوبه أحدهما، لثم ما ذكر، لإحراز تمام الموضوع، بضم الوجدان الى الأصل، كما ذكرنا و أما إذا كان موضوعه السرايه الخارجيه فلا يصح الحكم بالنجاسه، لأن استصحاب الرطوبه لا يثبت تحقق السرايه الفعلية من النجس إلى ملاقيه، الا على القول بالأصل المثبت، و لا نقول به. و الثانى هو الأظهر لأنه المستفاد من الأدله بمقتضى الارتكاز العرفى، فإن العرف لا يرون أن مجرد الملاقاه مع النجس كاف فى تنجس الملاقى، ما لم تسر منه الى ملاقيه، و ينفعل به، و يتأثر بأثره، و لذلك اعتبرنا الرطوبه المسريه فى التنجس و قد أشرنا فى التعليقه إلى أن الأظهر هو الحكم بعدم النجاسه. و بذلك يظهر ان الحكم بالاحتياط فى المتن يكون

---

(١) و فى تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده»: «لا يخلو عن وجه»: هذا الوجه هو الأظهر.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٤

### [مسأله ٢: الذباب الواقع على النجس الرطب]

«مسأله ٢»: الذباب الواقع على النجس الرطب إذا وقع على ثوب أو بدن شخص، و ان كان فيهما رطوبه مسريه لا يحكم بنجاسته (١) إذا لم يعلم مصاحبه لعين النجس. و مجرد وقوعه لا يستلزم نجاسه رجله، لاحتمال كونها مما لا تقبلها، و على فرضه فزوال العين يكفى فى طهاره الحيوانات.

---

استجابيا.

(١) عدم النجاسه بملاقاه الذباب الواقع على النجس لقاعده الطهاره لعدم العلم بمصاحبه الذباب لعين النجس. و

أما رجله و ان وقع على النجس الرطب- كالعذره و نحوها- الا انها محكومته بالطهاره، إما لاحتمال عدم انفعالها بملاقاه النجس، لاحتمال كونها مما لا يقبلها- كما قيل بذلك فى الزيتق و نحوه- و إما من جهه ان زوال العين يكفى فى طهاره بدن الحيوان و ان تأثر بالملاقاه. هذا لو علم بزوال العين، و أما لو شك فى زوالها مع سبق العلم بالتلوث بالنجاسه فلم يتعرض له المصنف «قده».

و تفصيل الحال فى المقام أن يقال: ان الشك فى تنجس ملاقى رجل الذباب الواقع على النجس قد يكون من جهه الشك فى بقاء الرطوبه المسريه فى رجله، و فيه لا يحكم بنجاسه الملاقى، لما عرفت فى المسأله السابقه من ان استصحاب الرطوبه لا يثبت السرايه الفعلية و هذا من دون فرق بين القول بتنجس بدن الحيوان و طهارته بزوال عين النجاسه، أو القول بعدم تنجسه رأسا، و بين العلم ببقاء عين النجس على رجله، أو العلم بعدمه، أو عدم العلم بهما، لأن السرايه تكون شرطا للتنجس على جميع التقادير، و مع الشك فيها لا يحكم بالنجاسه، لقصور الاستصحاب عن إثباتها.

و قد يكون من جهه الشك فى بقاء عين النجس على رجل مثل الذباب، مع العلم بوجود الرطوبه المسريه فى أحد المتلاقيين، كما إذا وقع

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٥

.....

---

الذباب على الماء، أو الثوب المرطوب برطوبه مسريه، و الكلام فى هذه الصوره يكون- تاره- بلحاظ القاعده الأوليه- و أخرى- بلحاظ الروايات الوارده فيها.

أما القاعده الأوليه فمقتضاها التفصيل بين القول بعدم تنجس بدن الحيوان رأسا، و بين القول بتنجسه و طهارته بزوال العين، إذ على الأول لا بد من الحكم بالطهاره لقاعدتها، و

استصحاب عين النجس لا يثبت ملاقاتها مع الثوب إلا على القول بالأصل المثبت، فإن التنجس من آثار الملاقاه مع النجس دون أصل وجوده، و الملاقاه مع رجل الذباب و إن كانت محرزه بالوجدان إلا انه لا أثر لها، لان المفروض عدم تنجسها بملاقاه النجس، و ماله الأثر- و هى الملاقاه مع عين النجس- غير ثابتة. و أما على الثانى، و هو القول بنجاسه بدن الحيوان و طهارته بزوال العين- كما هو الأقوى لعموم أدله الانفعال. و قيام السيره على الاكتفاء بزوال العين فى الحكم بطهارته، إذ من المقطوع به ملاقاه بدن الحيوان مع النجس و لو مره واحده، و لا أقل من دم الولاده، و مع ذلك لم يعهد الالتزام بغسله بالماء من أحد من المتشرعه، بل يكتفون بزوال عين النجاسه عن بدنه، و على ذلك جرت السيره، و قد أمضاها الشارع. و سيأتى الكلام فى ذلك فى المطهّرات ان شاء الله تعالى- فالصحيح هو الحكم بنجاسه الملاقى مع العلم بوجود الرطوبه المسريه- كما هو المفروض- لاستصحاب نجاسه الرجل و لو كان لأجل الشك فى زوال العين عنها. و بعبارة واضحه: ان موضوع السرايه هى الملاقاه مع النجس، و الجزء الأول محرز بالوجدان، و الثانى بالأصل، و بذلك يتم الموضوع، هذا هو المعروف بين الأصحاب.

و لكن ربما يقال: بعدم جريان استصحاب النجاسه على هذا القول

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٦

.....

---

أيضا، و ذلك لعدم ترتب أثر على المستصحب، و معه لا يجرى الأصل العملى.

بيان ذلك: ان نجاسه رجل الذباب- مثلا- لا أثر لها فى الفرض كى تستصحب، ضروره عدم الحكم بنجاسه بدن الحيوان الا مع بقاء عين النجس عليه، فإذا لا يعقل

ملاقاه شىء لبدن الحيوان إلا وقد لاقى عين النجس قبله و لو آنا ما، فيستند نجاسته إلى ملاقاه عين النجس دون بدن الحيوان، إذ مع تعدد العلل. و اختلافها فى الزمان يكون الأثر للسابق مستقلا، و المتنفس لا يتنجس ثانيا، فلا أثر لنجاسه العضو نفسه كى يجرى الاستصحاب لإثباتها.

و الجواب عن ذلك: انه إن أريد بعدم ترتب أثر على نجاسه عضو الحيوان انه لا- أثر لها فى تنجس الملاقى فى صورته العلم بوجود العين على العضو. ففيه: ان النجاسه بنفسها من الأحكام الشرعيه القابله للجعل من دون توقف صحه جعلها على تأثيرها فى الملاقى، نعم لا- بد و ان لا- يكون لغوا، و يكفى فى رفع اللغويه ترتب أحكام آخر عليها كحرمه الأكل، و البيع- بناء على حرمه بيع النجس- و غير ذلك من أحكام النجاسات، فإذا صح الجعل بذلك حدوثا صح استصحابها ليرتب عليه الحكم بنجاسه الملاقى بقاء، لما هو الحق من كفايه ترتب الأثر بقاء فى جريان الاستصحاب، تبعا لصاحب الكفايه «قده».

و الحاصل: ان نجاسه الملاقى و ان لم تكن من آثار حدوث نجاسه عضو الحيوان الا انها تكون من آثار التعبد ببقائها فى صورته الشك فى زوال العين.

و إن أريد بذلك ان نجاسه الملاقى لا تكون من آثار نجاسه العضو حتى بقاء، فلا يمكن إثباتها باستصحاب نجاسه العضو، لان العين إذا كانت باقيه

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٧

.....

---

فنجاسه الملاقى تستند الى ملاقاتها، و ان لم تكن باقيه فالعضو يكون طاهرا، و لا أثر لملاقاته. و بالجملة: انا نعلم وجدانا بعدم تأثير الملاقاه مع العضو فى نجاسه الملاقى، فكيف يمكن الحكم به تعبدا؟

و الجواب عن ذلك: ان النجاسه

الواقعيه فى الملاقي و ان كانت كذلك، اى انه لا- تأثير لملاقاه العضو فيها- كما ذكر- الا ان النجاسه الظاهريه تكون من آثار نجاسته بقاء، و ثابتة بثبوتها له تعيدا، لتماميه موضوعها بضم الوجدان الى الأصل.

بيان ذلك: ان ترتب الحكم الشرعى على موضوعه ليس من باب ترتب المعلول على علته كى يجرى فيه قانون العليه، و يلحظ فيه سبق التأثير، فإنها اعتبارات خاصه لا تنشأ إلا من اراده من بيده الاعتبار، و لا تأثير للتكويتات فيها بوجه و عليه فلا مانع من الحكم بالنجاسه الظاهريه للملاقي من أجل استصحاب نجاسه عضو الحيوان، لتماميه موضوعه- و هى الملاقاه مع النجس- بضم الوجدان الى الأصل، و العلم بسبق النجاسه الواقعيه على تقدير بقاء العين لا يمنع من الحكم بالنجاسه الفعلية الظاهريه، كما لا يخفى.

و نظير المقام ما إذا علمنا بنجاسه شىء بخصوصه، و بطهاره آخر كذلك، ثم علمنا إجمالا بطهاره النجس أو نجاسه الطاهر، و عدم بقائهما- معا- على ما كانا عليه، فإنه لا إشكال فى جريان استصحاب الحاله السابقه فى كل منهما، و نتيجه ذلك هو الحكم بنجاسه مستصحب الطهاره إذا لاقى مستصحب النجاسه، مع انا نعلم وجدانا بعدم تأثير هذه الملاقاه واقعا، للعلم الإجمالى إما بنجاسه الملاقي أو طهاره الملاقي الا ان ذلك لا يمنع من الحكم بتأثيرها ظاهرا فى تنجس مستصحب الطهاره، فلاحظ.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٨

.....

---

فتحصل من جميع ما ذكرنا: انه لو شك فى زوال عين النجس عن مثل الذباب لزم التفصيل بين القول بعدم انفعال بدن الحيوان بملاقاه النجس، و بين القول بانفعاله به، فعلى الأول لا يجرى استصحاب النجاسه، بخلاف الثانى، و حيث ان الثانى هو الحق

عندنا فلا بد من الحكم بنجاسه الملاقى فى هذه الصورة. هذا كله ما تقتضيه القاعده الأوليه.

و أما بالنظر الى الروايات الوارده فى هذا المقام فلا بد من الحكم بطهاره الملاقى مطلقا و لو كان الشك من جهه زوال العين، و قلنا بنجاسه بدن الحيوان، ك:

موثقه عمار عن أبى عبد الله عليه السلام- فى حديث- قال: «كل شىء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا أن ترى فى منقاره دما فلا تتوضأ منه و لا تشرب» (١).

و صحيحه على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: «سألته عن الدود يقع من الكنيف على الثوب، أ يصلّى فيه؟ قال: لا بأس، إلا ان ترى فيه أثرا فتغسله» (٢).

فإنهما تدلان على طهاره ملاقى منقار الطير، و دود الكنيف، الا مع رؤيه النجاسه عليهما، فمع عدمها لا يحكم بالنجاسه مطلقا، كان مع سبق العلم بالتلوث أو عدمه. بل الغالب فى مورد هما سبق العلم به، لا سيما فى الثانى. و ظاهر الرؤيه- بعد إلغاء خصوصيه الرؤيه بالبصر جزما- هو العلم الوجدانى، فلا- يقوم مقامه الاستصحاب لقيامه مقام العلم الطريقي دون ما إذا أخذ على نحو الصفتيه، كما هو ظاهر الروايتين. بل قرينه المورد فيهما تمنع عن

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٥٢٧ الباب: ٨٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٥٢٦ الباب: ٨٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٣٩

.....

---

التعميم، و الا لزم حملهما على الفرد النادر، لقله مورد لم يعلم بسبق ملاقاه منقار جوارح الطيور لدم الميته، أو لم يعلم سبق تلوث دود الكنيف بالنجاسه (١).

نعم لو قلنا بان المراد من الرؤيه هو العلم الكاشف، اى الملحوظ

على نحو الطريقيه المحضه، كما فى قاعدتى الحل، و الطهاره، فإن المراد من العلم فى قوله عليه السّلام: «كل ما كان فيه حلال و حرام فهو لك حلال حتى تعرف الحرام بعينه فتدعه» (٢)، و قوله عليه السّلام: «كل شىء نظيف حتى تعلم انه قدر.» (٣) هو العلم الطريقي، مؤيداً ذلك بما ورد فى بعض روايات المقام، من قوله عليه السّلام: و ان لم يعلم أن فى منقارها قدراً توضعاً منه و اشرب» (٤)، فيقوم مقامه الاستصحاب لزم الحكم بالنجاسه على كلا القولين، أى من دون فرق بين القول بتنجس بدن الحيوان أو عدمه، لان المستفاد من الروايتين هو ان موضوع النجاسه مجرد ملاقاه الشىء لبدن الحيوان، بشرط العلم بوجود النجاسه عليه، فإذا علم بسبق وجود النجس على بدنه يستصحب، و به يتم موضوع النجاسه بضم الوجدان الى الأصل و لا يكون الأصل مثبتاً حينئذ، إذ ليس الموضوع- على هذا- ملاقاه النجس كى يقال بان استصحابه لا يثبتها لان المستفاد من قوله عليه السّلام: «فإن رأيت فى منقاره دماً فلا تتوضأ منه و لا تشرب» ان مجرد العلم بوجود الدم على

---

(١) و من هنا ذكر- دام ظله- فى تعليقه على قول المصنف «قده»: -فزوال العين يكفى»- «لا تبعد كفايه احتمال الزوال أيضاً، لا طلاق النص» فان المراد من النص هو ما ذكرناه من الروايتين، فإن إطلاقهما يعم مستصحب النجاسه، كما ذكرنا فى الشرح.

(٢) وسائل الشيعه: الباب: ٦١ من أبواب الأطحه المباحه، الحديث: ١، ٧.

(٣) وسائل الشيعه: ج ٣ ص ٤٦٧ الباب: ٣٧ من أبواب النجاسات، الحديث: ٤.

(٤) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٣١ الباب: ٤ من أبواب الأسئار، الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره،

**[مسألة ٣: إذا وقع بعر الفأره فى الدهن أو الدبس الجامدين]**

«مسألة ٣: إذا وقع بعر الفأره فى الدهن أو الدبس الجامدين يكفى القاءه و إلقاء ما حوله، و لا يجب الاجتناب عن البقيه (١). و كذا إذا مشى الكلب على الطين، فإنه لا يحكم بنجاسه غير موضع رجله، إلا إذا كان وحلا.

منقار الطير كاف فى الحكم بنجاسه ما شرب منه، و الملاقاه محرز به بالوجدان، و وجود النجس على بدنه بالأصل.

هذا، و لكن الأظهر - كما ذكرنا - أن الرؤيه ملحوظه على نحو الصفتيه، بمعنى العلم الوجدانى، فلا يجرى الاستصحاب مطلقا، حتى على القول بتنجس بدن الحيوان. فالأقوى طهاره الملاقى مطلقا، كما فى المتن.

(١) بعد ان ذكر «قده» - فى أول الفصل - حكم الجامد و المائع فى التنجس بالملاقاه على الوجه الكلى تعرض لخصوص بعض الموارد، لورود النص فيها بالخصوص كما فى السمن، و الزيت، و العسل، فقد ورد فيها روايات كثيره «١» بتعابير مختلفه، ففى بعضها: التفصيل بين الشتاء و الصيف، و هو إشاره إلى الجمود و الميعان و فى بعضها: التفصيل بين الذائب و الجامد، و فى بعضها: التفصيل بين السمن و العسل و بين الزيت، فإنه يكون ذائبا دائما، بخلاف السمن و العسل.

أما الأول: فكصحيح الحلبي قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفأره، و الدابّه تقع فى الطعام، و الشراب، فتموت فيه. فقال: إن كان سمنا، أو عسلا، أو زيتا فإنه ربما يكون بعض هذا، فان كان الشتاء فانزع ما حوله، و كله. و ان كان الصيف فارفعه حتى تسرح به، و ان كان بردا فاطرح الذى

(١) و هى تبلغ ثلاثه عشر روايه - كما نبه على ذلك دام ظلّه - سته منها مرويه فى الوسائل: ج ١٧ ص ٩٧، الباب:



٦ من أبواب ما يكتسب به. و سبعة في ج ١٧ ص ٤٦١، الباب: ٤٣ من أبواب الأُطعمه المحرمه.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٤١

.....

كان عليه، و لا تترك طعامك من أجل دابّه ماتت عليه» (١).

و لا إشكال في أن التعبير بالشتاء كناية عن الجمود. مضافا الى قرينه قوله عليه السّلام «فانزع ما حوله» على ذلك فان النزع عباره عن القلع، و لا- يكون ذلك إلا- في الجامد. ثم ان في بعض النسخ المصححه: «ثردا» بالثاء المثلثه بدل: «بردا» و الظاهر انه هو الأصح، لأنه على تقدير كونه بالباء يكون تكرارا للسابق من دون وجه حسن. و الثرد هو الشريد من الخبز في ماء اللحم و نحوه، و هو في حكم الجامد من جهه عدم سرايه النجاسه من الملاقي الى جميع الطعام، لعدم الميعان الموجب لها.

و أما الثاني فكحسنة زراره عن أبي جعفر عليه السّلام قال: «إذا وقعت الفأره في السّمّن فماتت فيه، فان كان جامدا فألقها و ما يليها و كل ما بقى، و ان كان ذائبا فلا تأكله و استصبح به. و الزيت مثل ذلك» (٢).

و أما الثالث فكصحيح معاويه بن وهب عن أبي عبد الله عليه السّلام قال: «قلت: جرد مات في زيت، أو سمن، أو غسل. فقال: أما السّمّن و العسل فيؤخذ الجرذ و ما حوله، و الزيت يستصبح به» (٣).

وجه التفصيل بين السّمّن و العسل و بين الزيت انما هو حصول الذوبان في الزيت دائما دون السّمّن و العسل، فإنهما قد ينجمدان و لا يتنجس إلا موضع الملاقاه منهما إذا الظاهر أنّ المراد من الزيت عند الإطلاق انما هو

(١) وسائل الشيعة: الباب ٤٣ من أبواب الأُطعمه المحرمه،

الحديث: ٣. وقد أسندها شيخنا الأنصاري «قده» في المكاسب الى سعيد الأعرج، و هو سهو، كما نبه عليه دام ظلّه هناك و في المقام. و لعل منشأ السهو هو وقوع نظره «قده» على الروايه التي ذكرت بعد هذه الروايه في نفس الباب.

فلاحظ.

(٢) الوسائل في الباب المتقدم، الحديث: ٢.

(٣) الوسائل: ج ١٧ ص ٩٧، الباب ٦ من أبواب ما يكتسب به، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٤٢

و المناط في الجمود و الميعان (١) أنه لو أخذ منه شيء، فان بقي

---

الزيت المتخذ من الزيتون، و ان أريد به غيره يضاف الى المتخذ منه و يقيده به، كزيت اللوز و الجوز و غيرهما، كما هو الحال في لفظ الماء، فإنه عند الإطلاق ينصرف إلى الماء المطلق، و عند التقييد يراد به غيره، كماء الرمان، و ماء الورد و نحوهما، من دون استلزامه التجوز، كما تقدم تفصيله في محله. فلا تكون الصحيحه تفصيلا بين الزيت و غيره الا من جهه أن المتخذ من الزيتون مائع دائما حتى في الشتاء و ان كان هو في الصيف أرقاً. و أصرح من ذلك في الدلاله على المطلوب:

روايه إسماعيل بن عبد الخالق عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سأله سعيد الأعرج السمان - و أنا حاضر - عن الزيت و السمن و العسل، تقع فيه الفاره، فتموت، كيف يصنع به؟ قال: أما الزيت فلا - تبعه الا - لمن تبين له فيبتاع للسراج، و أما الأكل فلا. و أما السمن فان كان ذائبا فهو كذلك، و إن كان جامدا و الفأره في أعلاه فيؤخذ ما تحتها و ما حولها ثم لا بأس به. و العسل كذلك إن كان جامدا» (١).

و على

الجملة: هذه الروايات - على اختلافها - تشير إلى معنى واحد، وهو تنجس الجميع بملاقاه البعض في المائع دون الجامد. و من مصاديق ذلك هو ما أشار إليه في المتن أيضا، من مشى الكلب على الطين، فإنه لا يحكم بنجاسه غير موضع رجله إلا إذا كان وحلا، فإنه إما ماء مضاف أو في حكم المضاف فيتنجس الجميع على أي تقدير، كما تقدم.

(١) انما لو حظ الذوبان و الجمود موضوعين للسرايه و عدمها في

---

(١) الوسائل في الباب المتقدم، الحديث: ٥.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٤٣

مكانه خاليا حين الأخذ- و ان امتلاء بعد ذلك- فهو جامد، و ان لم يبق خاليا أصلا فهو مائع.

#### [مسألة ٤: إذا لاقى النجاسة جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى إلى سائر أجزائه]

«مسألة ٤: إذا لاقى النجاسة جزءاً من البدن المتعرق لا يسرى (١) إلى سائر أجزائه، إلا مع جريان العرق.

#### [مسألة ٥: إذا وضع إبريق مملوء من ماء على الأرض النجسه]

«مسألة ٥: إذا وضع إبريق مملوء من ماء على الأرض النجسه و كان في أسفله ثقب يخرج منه الماء، فان كان لا يقف تحته بل ينفذ في الأرض أو يجري عليها فلا يتنجس ما في الإبريق (٢) من الماء،

---

بعض الروايات كحسنه زواره المتقدمه «١». و هما من المفاهيم العرفيه التي لا بد من الرجوع فيها الى العرف، كبقية المفاهيم، و من الظاهر ان المائع عندهم ما يجري بسرعه على وجه الأرض و الجامد ما ليس كذلك و ان انتشر ببطى، فليس المراد بالجامد ما يبلغ في الصلابه صلابه الحجر، فما ذكره في المتن في بيان المناط فيها هو الصحيح.

و تشهد لذلك: الروايات المفصلة بين الشتاء و الصيف، فان السمن و العسل لا يبلغان في الشتاء - غالباً - صلابه لا تقبل الانتشار و لو بعد حين.

(١) قد علم حكم هذه المسألة مما سبق في الاتصال مع الرطوبه قبل الملاقاه و بعدها و قد عرفت أن الاتصال قبل الملاقاه لا يوجب السرايه. نعم مع فرض جريان العرق المتنجس يتنجس ما جرى عليه العرق، و هذا ظاهر.

(٢) إذا كان في أسفل الإبريق الذى فيه الماء ثقب و وضع على الأرض النجسه، فإن كان يخرج الماء من الثقب بدفع و قوه - إما لجريان الماء على الأرض، أو لنفوذها فيها، كما في الأراضي الرملية - فلا يتنجس ما في الإبريق لما ذكرناه من عدم السرايه حينئذ،

لأن الدفع مانع عن صدق

---

(١) في الصفحة: ٣٤١.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٤

و ان وقف الماء بحيث يصدق اتحاده مع ما فى الإبريق

بسبب الثقب تنجس. و هكذا الكوز، و الكأس، و الحب، و نحوها.

خوبى، سيد ابو القاسم موسوى، فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

فقه الشيعه - كتاب الطهاره؛ ج ٣، ص: ٣٤٤

### [مسأله ٦: إذا خرج من أنفه نخاعه غليظه]

«مسأله ٦: إذا خرج من أنفه نخاعه غليظه و كان عليها نقطه من الدم لم يحكم بنجاسه ما عدا محله (١) من سائر أجزائها، فإذا شك فى ملاقاته تلك النقطه لظاهر الأنف لا يجب غسله. و كذا الحال فى البلغم الخارج من الحلق.

### [مسأله ٧: الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس]

«مسأله ٧: الثوب أو الفراش الملطخ بالتراب النجس يكفيه نفضه (٢) و لا يجب غسله و لا يضر احتمال بقاء شىء منه بعد العلم بزوال القدر المتيقن.

الوحده. و ان لم يخرج كذلك، بان وقف الماء تحت الإبريق تحقق الاتصال بين الماء الداخلى و الخارج بلا دفع، لأن اجتماع الماء تحت الإبريق مما يمنع عنه، و الاتصال بالنجس يوجب نجاسه الجميع فى المائعات. و هذا هو مراد المصنف «قده» من فرض وقوف الماء على نحو يصدق اتحاده مع ما فى الإبريق بسبب الثقب، لا الوقوف فى مكان آخر بعيد عنه بحيث لا يمنع الخروج بدفع، فلا مجال للإشكال عليه بما إذا كان الخروج بقوه بواسطه الضغط الدافع، فإنه مانع من سرايه النجاسه إلى ما فى الإبريق. وجه الاندفاع: ان مفروض كلامه «قدمه» هو عدم الدفع لمنع الماء الواقف تحت الإبريق عنه، لا الأعم منه و مما فيه الدفع، كما هو ظاهر.

(١) لعدم السرايه، فيبقى الباقي على طهارته

(٢) إذا تلطخ الثوب أو الفرش بالتراب النجس، أو بنفس النجس كالعذره اليابسه و دخل غبارها فيهما فيكفى مجرد النفض، و لا يحتاج الى غسلهما لعدم تنجسهما به لفرض اليوسه فى المتلاقيين. و هذا الحكم على طبق القاعده، مضافا الى ورود نص صحيح بذلك، و هو:

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٤٥

.....

---

صحیح علی بن جعفر فی کتابه عن أخیه علیه السّلام: «عن الرجل يمر

بالمكان فيه العذره، فتهبّ الريح، فتسفى عليه من العذره، فيصيب ثوبه و رأسه، يصلّى فيه قبل أن يغسله؟ قال: نعم، يفضّه و يصلّى فلا بأس» (١).

ثم انه ينبغي التنبيه على أمرين: الأول: أنه لو قلنا بجواز حمل النجس فى الصلاه لجاز الصلاه فى مثل هذا الثوب قبل النفض، لانه من حمل النجس لا- الصلاه فى الثوب النجس. لكن الصحيحه المذكوره قد دلت على المنع حتى بناء على هذا القول و كأنه لجعله من الصلاه فى النجس تعبدا، لإطلاق عدم جواز الصلاه قبل النفض، من حيث تنجس الثوب بالعذره لوصول رطوبه اليه و عدمه، فالصلاه فى مثل هذا الثوب الذى دخل التراب النجس فى جوفه تكون من الصلاه فى النجس - كالصلاه فى الثوب المتنجس - لا- من الصلاه فى المحمول النجس، كحمل قاروره فيها العذره فى حال الصلاه. فنلتزم بعدم جواز الصلاه فى المحمول النجس، الا انه لا بد من تخصيصه بمورد النص.

الأمر الثانى: انه إذا شك بعد النفض فى بقاء مقدار من التراب النجس فى الثوب كان ذلك على نحوين «أحدهما»: ان يكون منشأ الشك الشك فى أصل المقدار الداخلى فى الثوب. «الثانى»: أن يكون منشأ الشك فى المقدار الخارج بعد العلم بالمقدار الداخلى فيه، كما إذا علم بتلطح الثوب بمثقالين من التراب النجس - مثلا- و شك فى خروج تمام هذا المقدار.

أما الأول فلا يجرى فيه الاستصحاب إلّا من القسم الثالث من أقسام الكلى، لأنه يعلم بخروج مثقال من التراب - مثلا- و يشك فى مقارنه مقدار آخر لذاك المقدار من الأول، فالمعلوم حدوثة قد زال قطعا، و

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٤٣ الباب ٢٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١٢.

**[مسأله ٨: لا يكفى مجرد الميعان فى التنجس]**

«مسأله ٨»: لا- يكفى مجرد الميعان فى التنجس (١) بل يعتبر أن يكون مما يقبل التأثر. و بعبارة أخرى: يعتبر وجود الرطوبة فى أحد المتلاقيين، فالزبيق إذا وضع فى ظرف نجس لا- رطوبه له لا ينجس و ان كان مائعا. و كذا إذا أذيب الذهب أو غيره من الفلزات فى بوتقه نجسه، أو صب بعد الذوب فى ظرف نجس، لا ينجس، الا مع رطوبه الظرف، أو وصول رطوبه نجسه إليه من الخارج.

---

المشكوك فيه مما يشك فى أصل حدوثه من الأول، و قد ذكرنا فى محله عدم حجيه هذا القسم من الاستصحاب.

و أما الثانى فيجرى فيه الاستصحاب فى نفسه، بمعنى تماميه أركانه، لأنه من الشك فى بقاء شخص المقدار الداخلى فى الثوب. الا انه لا أثر له بالنسبه إلى نجاسه الثوب عند ملاقاته مع الرطوبه، لأن استصحاب وجود التراب النجس فى الثوب لا يثبت ملاقاته مع الرطوبه، إلا على القول بالأصل المثبت، لأن الملاقاه مع الثوب و ان كانت محرزه، إلا أن ملاقاتها مع التراب النجس مشكوكه و استصحابه لا- يثبت الملاقاه معه. نظير ما إذا شك فى بقاء البول على الأرض التى أصابها الثوب- مثلا- فان استصحاب وجود البول على الأرض و عدم يبوسته لا- يثبت ملاقاه الثوب معه إلا- بالملازمه العقلية، لأن المعلوم ملاقاه الثوب مع الأرض لا مع البول، فلا يجرى الاستصحاب من هذه الجهه. نعم لا بأس بجريانه بلحاظ المنع عن الصلاه فى الثوب، لما عرفت من دلاله النص على عدم جواز الصلاه فيه إذا كان فيه التراب النجس، فإذا ثبت بالاستصحاب بقاءه لا تجوز الصلاه فيه، و ان قلنا بجواز الصلاه فى المحمول النجس فى غير هذا المورد



المنصوص عليه، كما عرفت.

(١) الميعان أعم من الرطوبة التي توجب السّرايه و تلوث الملاقى بالنجس، بالنظر الى الارتكاز العرفى، الذى هو المعيار فى هذا الباب. فالمائع

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٤٧

### [مسأله ٩: المتنجس لا يتنجس ثانيا]

«مسأله ٩»: المتنجس لا- يتنجس ثانيا (١) و لو بنجاسه أخرى، لكن إذا اختلف حكمهما يرتب كلاهما. فلو كان لملاقى البول حكم و لملاقى العذره حكم آخر يجب ترتيبهما معا، و لذا لو لاقى الثوب دم ثم لاقاه البول يجب غسله مرتين، و ان لم يتنجس بالبول بعد تنجسه بالدم، و قلنا بكفايه المره فى الدم. و كذا إذا كان فى إناء ماء نجس ثم ولغ فيه الكلب يجب تعفيره و ان لم يتنجس بالولوغ.

---

الجاف- كالزّييق- لا يتنجس بملاقاه النجس و إن كان ميعانه أكثر من الماء، بلحاظ عدم استقراره فى محل إلا بصعوبه الا انه مع ذلك لا- يتلوث بالنجس، و هكذا الحال فى الفلزات المذابه، كالذهب، و الفضة. نعم إذا لاقاها النجس برطوبه تنجست، و لا يمكن تطهيرها أبدا، لتداخل اجزائها بالغليان، و لا- يطهر الا- سطحها الظاهر، و أما جوفها فتبقى على النجاسه و ان كسرت و صارت اجزاء صغارا- كما إذا حكت بالمبرد- فان جوف تلك الأجزاء الصغار مما لا يدخله الماء فيبقى على نجاسته. و عليه يشكل الأمر فى مصوغات اليهود و النصارى إذا علم بتنجس الذهب أو الفضة عندهم حال ذوبانها فى البوتقه النجسه إذا لاقى مع الرطوبه. إلا- أن لا- يعلم إلا- بنجاسه سطحها الظاهر. ثم ان الرطوبه لا- تختص برطوبه الماء بل تعم مطلق ما ينتقل من أحد المتلاقيين إلى الآخر و يتأثر أحدهما بالآخر، كما فى مثل رطوبه السمن، و الزيت،

و العسل و نحوها من المائعات. و العبره فى هذا الباب بالارتكاز العرفى، كما أشرنا.

(١) تنجس المتنجس حاصل ما أفاده «قده»: ان الشىء إذا تنجس لا يتنجس ثانيا، سواء أ كانت الثانيه من نوع الأولى أم غيرها، فلا فرق بين ملاقاته الدم

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٤٨

.....

مرات عديده، و بين ما إذا لاقاه الدم أولا ثم لاقاه البول فى عدم تنجسه ثانيا. نعم لو كان للنجاسه الثانيه حكم آخر غير ما للأولى يترتب ذلك الحكم لا- محاله، كالغسل مرتين فى ملاقاته البول، و التعفير فى ولوغ الكلب. و الظاهر ان ما ذكره مما لا خلاف فيه بين الأصحاب.

ولا يخفى عليك: ان هذا الحكم- اعنى عدم تنجس المتنجس- غير مبنى على التداخل فى الأسباب. كما أن الحكم بعدم وجوب تعدد الغسل فيما إذا لم يختلف حكمهما لا يبنى على التداخل فى المسببات كى يقال بأنهما على خلاف الأصل كما زعم. و ذلك لان محل الكلام فى تلك المسأله انما هو الأوامر المولويه دون الإرشاديه التى هى المبحوث عنه فى المقام، و ذلك لما يستظهر هناك من ان أمر المولى بطبيعته مشروطا بشرطين مختلفين- كما إذا قال: «ان ظاهرت فأعتق» و «ان أفطرت فأعتق». أو قال: «إذا أجنبت فاغتسل» و «إذا مسست الميت فاغتسل»- ظاهر فى إرادته فردين من الطبيعه، لظهور اشتراط الوجوب بشىء فى سببيه ذاك الشىء له مستقلا، فهناك سببان للحكم، فلا بد من تقييد متعلق كل منهما بغير ما تعلق به الآخر، و الالتزام بوجوب فردين من العتق و وجوب غسلين فى المثالين، لاستحاله تعلق البعث بشىء واحد مرتين. فمقتضى الأصل هو عدم التداخل فى الأسباب و كذلك المسببات،

فلا يكفى امتثال واحد، الا ان يدل دليل على خلافه. هذا فى الأوامر المولويّه.

و أما الأوامر الإرشاديه، التى منها الأوامر الوارده فى باب النجاسات- كالأمر بغسل الثوب الملاقى للبول مثلا- فليست كذلك بل مقتضى الأصل فيها هو التداخل. و السير فى ذلك هو انه ليس فى الأوامر الإرشاديه طلب و بعث نحو شىء، كى يقال باستحاله تعلق بعثين بشىء

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٤٩

.....

واحد، و إنما هى بمنزله الإخبار عن الشىء، و لا محذور فى اجتماع إخبارات عديده عن شىء واحد.

توضيح ذلك: أن الأمر بغسل الثوب الملاقى للبول مثلا- كقوله عليه السّلام «اغسل ثوبك من أبوال ما لا يؤكل لحمه» (١)- يكون إرشادا إلى أمرين «أحدهما»: تنجس الثوب بملاقاه البول. «الثانى» زوال نجاسته بالغسل بالماء. فإذا قال أيضا: اغسل ثوبك من الدّم، كان إرشادا إلى تنجسه بالدّم و زوال نجاسته بالغسل، و هكذا بقيه النجاسات. و النسبه بين هذه الأدله العموم من وجه، لأنه قد يجتمع موردها فى محل واحد، كما إذا لاقى الثوب الدم و البول معا، و قد يفترقان، كما فى انفراد كل منهما بملاقاه الثوب.

الا- انه لا- ظهور عرفا لكل من الدليلين إلا فى الإرشاد إلى زوال النجاسه بالغسل، و لا محذور فى اجتماع إرشادين إلى نجاسه واحده تزول بغسل واحد عند تواردها بملاقاه نجسين على محل واحد، لأنهما بمنزله إخبارين عن شىء واحد. و التعبير بسببته البول أو الدم للنجاسه انما هو اصطلاح من العلماء، و ليس عنها عين و لا أثر فى لسان الشارع. و على الجملة: الظهور العرفى الثابت فى الأوامر المولويّه- عند تعددها- فى مغايره المتعلق غير ثابت هنا، فان حال المقام ليس إلا

كالإخبار عن التقذر بالقذاره الخارجيه، كما إذا قال المولى: نَظَّف ثوبك من كثافه التراب، و قال أيضا: نَظَّف ثوبك من كثافه الرَّماد، حيث لا يتوهم أحد ان الثوب المتلوث بكثافتين لا بد من تنظيفه مرتين و انه لا تكفى المره فى ذلك.

فظهر مما ذكرنا: أن الإشكال- المشار إليه فى المتن - فى الحكم بعدم

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٠٤ الباب: ٨ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢ و نحوه الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٠

.....

---

تنجس المتنجس ليس هو مخالفته لأصالة عدم التداخل - كما قيل - لأن الأصل فى التنجيس هو التداخل لا عدمه، بل الإشكال المتوهم هو: انه لو قلنا بعدم التداخل فى المقام و ان المتنجس لا يتنجس ثانيا فكيف يثبت له حكم الأشد؟ لأنه حينئذ يكون من ثبوت الحكم بلا- موضوع. فإذا ولغ الكلب فى الإناء المتنجس بالدم- مثلا- كان الحكم بلزوم التعفير حينئذ بلا موجب، لعدم تنجس الإناء بولوغه على الفرض.

و الجواب عنه هو: أن مقتضى إطلاق ما دل على لزوم التعفير بولوغ الكلب، أو تعدد الغسل بملاقاه البول، هو ثبوتهما و ان كان الشىء مسبوqa بملاقاه غيرهما من النجاسات، إذ لم يعتبر فى دليلهما تنجس الملاقي بهما. و بعبارة واضحة: ليس موضوع الحكم بوجود التعفير أو بوجود تعدد الغسل بالتنجس بالبول أو بالبول بل هو نفس البولغ و إصابه البول، و هما ثابتان حتى مع سبق ملاقاه نجس آخر. و سببئتهما للنجاسه مما لم يرد فيه نص، كى يقال بعدمها مع سبق التنجس بنجس آخر. هذا فيما إذا كان للنجس الثانى أثر زائد، و أما إذا لم يكن كذلك فلا إشكال فى كفايه الغسل مره واحده، سواء

كان النجس الثانى متحدا مع الأول فى النوع- كما إذا لاقى الدم مرات عديده- أو مختلفا معه نوعا، كما إذا لاقى الدم أولا ثم لاقى العذره. وهذا مما لا اشكال و لا خلاف فيه بين الأصحاب.

هذا كله فيما إذا لم تكن للنجاسه مراتب بحسب الشده و الضعف، و أما إذا قلنا بها فيندفع الإشكال رأسا- كما أشار إليه فى المتن- إذ عليه يكون حكم الأشد ثابتا لثبوت موضوعه، فلا يبقى مجال للإشكال بعد ذلك.

فتحصل من جميع ما ذكرناه: أنه إن قلنا بعدم تنجس المتنجس فيمكن الإشكال عليه: بان مقتضاه عدم ثبوت حكم الأشد، لأنه حينئذ من ثبوت

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥١

و يحتمل أن يكون للنجاسه مراتب فى الشده و الضعف، و عليه فيكون كل منهما مؤثرا، و لا إشكال (١)

### [مسأله ١٠: إذا تنجس الثوب- مثلا- بالدم مما يكفى فيه غسله مره]

«مسأله ١٠»: إذا تنجس الثوب- مثلا- بالدم مما يكفى فيه غسله مره، و شك فى ملاقاته للبول أيضا مما يحتاج الى التعدد، يكتفى فيه بالمره، و يبنى على عدم ملاقاته للبول (٢).

الحكم بلا- موضوع. و ان كان يدفعه: إطلاق الأدله و ان موضوعه مجرد الملاقاه و الإصابه لا- التنجس ثانيا. و أما إذا قلنا بان المتنجس يتنجس ثانيا، لا بمعنى اجتماع نجاستين بحددهما فى محل واحد لانه غير معقول بل بمعنى الاشتداد فى النجاسه، فيرتفع الإشكال المذكور من أصله.

(١) قد عرفت أن الإشكال المتوهم فى المقام انما هو فيما لو قلنا بعدم تنجس المتنجس ثانيا حيث كان ترتيب حكم كليهما- فيما لو اختلفا فيه- من ثبوت الحكم بلا موضوع. و هذا الإشكال انما يرد فيما إذا لم نقل باختلاف مراتب النجاسه فى الشده و الضعف، و أما على القول

به فيندفع الإشكال من أصله. لثبوت الحكم بثبوت موضوعه حينئذ، وإن تداخل في حكم الضعيف.

(٢) الشك في ملاقاته الثوب - مثلاً - لنجاسه زائده يكون على قسمين، لأنه إما أن يعلم - أولاً - بملاقاته لنجس معين - كالدّم - ثم يشك في ملاقاته لنجاسه أشدّ، كالبول، و الولوغ، فيكون الشك في ملاقاته نجاسه زائده بعد العلم التفصيلي بملاقاته أصل النجاسة. وإما أن يشك من الأول في ملاقاته أحد النجسين المرادين بين الضعيف والشديد، بمعنى حصول العلم الإجمالي بملاقاته أحدهما من دون علم تفصيلي بملاقاته الضعيف، كما إذا علم بتنجسه إما بالبول أو الدم، أو إما بالولوغ أو بغيره من النجاسات.

أما القسم الأول: فيكفي فيه الغسل مره واحده من دون حاجه إلى التعدد أو التعفير، لاستصحاب عدم ملاقاته للنجس الزائد، و هو حاكم على

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٢

.....

---

استصحاب كلي النجاسه بعد الغسل مره، فإنه لا مانع من استصحابها في نفسه لانه من استصحاب الكلي القسم الثاني، لأن منشأ الشك في بقائها هو تردد الفرد المعلوم تحققه بين ما هو مقطوع الارتفاع و ما هو مقطوع البقاء، لأن النجاسه الثانيه على تقدير طروها لا تغاير وجودا مع الاولى، لما ذكرناه في المسأله السابقه من ان التداخل في أسباب النجاسات انما هو بمقتضى القاعده، لأن أدلتها تكون بمنزله الإخبار عنها. و لو منع عن ذلك فغايتها الالتزام بوجود مراتب للنجاسه في الشده و الضعف.

فعليه لا توجب النجاسه الثانيه إلا تبدل الاولى من مرتبه ضعيفه إلى مرتبه شديده، فيتردد حال الفرد الواحد بين مقطوع الارتفاع بعد الغسل مره واحده، على تقدير كونه نجاسه الدم مثلاً، و مقطوع البقاء على تقدير تبدله بنجاسه أشدّ، كنجاسه البول أو

الولوغ، فليس الشك في مقارنة نجاسه أخرى للنجاسه الأولى المعلوم ثبوتها كى يكون استصحابها من الكلى القسم الثالث.

و على الجملة: لا مانع من استصحاب كلى النجاسه فى المقام، لانه من الكلى القسم الثانى المحقق فى محلّه جريانه فيه. الا انه فى مفروض الكلام محكوم باستصحاب عدم تبدل الفرد المعلوم حدوثه الى فرد آخر مقطوع البقاء على تقدير حدوثه. و بعبارة واضحة: انما يتم استصحاب ذاك القسم فيما إذا كان حال الفرد مرددا من أول حدوثه بين الفرد القصير و الطويل، و أما إذا علمنا بحدوث فرد معين ثم شككنا فى تبدله الى فرد آخر يبقى الكلى ببقائه، فمقتضى الأصل هو عدم التبدل، و معه لا مجال لاستصحاب النجاسه، لحكومته عليه.

و هذا نظير ما إذا كان محدثا بالأصغر يقينا، ثم شك فى عروض حدث الجنابه لخروج بلل مشتبهه بين البول و المنى، فإنه لا مانع حينئذ من

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٣

و كذا إذا علم نجاسه إناء و شك فى انه ولغ فيه الكلب أيضا أم لا، لا يجب فيه التعفير و يبنى على عدم تحقق الولوغ. نعم لو علم تنجسه اما بالبول أو الدم أو اما بالولوغ أو بغيره، يجب اجراء حكم الأشد (١)، من

---

استصحاب كلى الحدث بعد الوضوء من حيث هو لتماميته أركانه. إلا أنه محكوم باستصحاب عدم طرو الجنابه فيكتفى بالوضوء من دون حاجه الى الغسل، كما سيأتى التعرض لذلك فى محله «١» إنشاء الله تعالى.

و أما القسم الثانى: فلا- يكفى فيه الغسل مره واحده، بل يجب التعدد فيما إذا كان طرف العلم الإجمالى البول، كما انه يجب التعفير فيما لو كان طرفه الولوغ فيجب إجراء حكم الأشد على

كل تقدير، و ذلك لاستصحاب كلى النجاسه، و هو من القسم الثانى من استصحاب الكلى. هذا إذا لم نقل بجريان الاستصحاب فى الأعدام الأزلئيه، و إلا فعلى القول بجريانه فيها- كما هو المختار عندنا- فيجرى استصحاب عدم الأشد- كالبول و الولوغ- فيكتفى بالغسل مره واحده كالقسم الأول و لا يعارضه استصحاب عدم الطرف الأخر- كالدم- لعدم ترتب أثر عليه، لأن موضوع الحكم- اعنى وجوب الغسل- هو طبعى النجاسه، و هى معلومه ثابتة، و الأثر الزائد- كالتعدد و التعفير- موضوعه الأشد، و هو منفى بالأصل، فيكتفى بالغسل مره واحده، لكفايته فى مطلق النجاسات إلا ما خرج بالدليل، لأن كل نجس لم يكن بولا أو ولوغا يكفى فيه الغسل مره واحده، و قد أحرز فى المقام بضم الوجدان الى الأصل «٢».

(١) لاستصحاب كلى النجاسه، و هو من القسم الثانى من

(١) فى فصل الاستبراء، المسأله ٨.

(٢) و من هنا جاء فى تعليقه دام ظلّه على قول المصنف «قده»:- «يجب اجراء حكم الأشد»- «لا- تبعد كفايه اجراء حكم الأخف».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٤

التعدد فى البول، و التعفير فى الولوغ.

**[مسأله ١١: الأقوى ان المتنجس منجس]**

«مسأله ١١»: الأقوى ان المتنجس منجس (١) «١» كالنجس

استصحاب الكلى إلا- انه- على المختار- محكوم باستصحاب عدم الأشدّ عندما أزلنا كما أوضحناه آنفا، فيكفى إجراء حكم الأخف من الغسل مره واحده، كالفرض الأول.

(١) تنجيس المتنجس المشهور هو سرايه نجاسه المتنجس إلى ملاقيه و لو بوسائط كثيره- بلغ ما بلغ- ما دون فرق بين المائعات و الجوامد المتنجسه إذا كانت الملاقاه مع الرطوبه المسريه، و لم ينسب الخلاف صريحا إلا إلى المحدث الكاشانى فى مفاتيحه «٢»، و استظهر ذلك من الحلّى فى محكى السرائر، و كذا



عن السيد المرتضى «قده».

بل نسب إلى المحدث الكاشاني تبعاً للسيد «قدس سرهما»: القول بعدم السرايه حتى في الأعيان النجسه، فيدور الحكم مدار عينها إلا في الموارد التي ثبت تعبداً وجوب غسل ملاقيها، كالثوب و البدن، دون سائر الأجسام. فلو فرضنا زوال عين النجس بغير الغسل بالماء كفى ذلك في طهاره الملاقي لها، فعدم تنجيسه لملاقيه إنما هو من باب السالبه بانتفاء الموضوع، و جعل ذلك وجهاً للحكم بطهاره بدن الحيوان و بواطن الإنسان بزوال العين لا لخصوصيه فيها.

---

(١) و في تعليقه - دام ظلّه - على قول المصنف «قده»: «الأقوى ان المتنجس منجس»:

«في قوته على إطلاقه اشكال نعم هو أحوط».

(٢) لاحظ الحدائق ج ٢ ص ١٦-١٧ طبعه النجف الأشرف في نص عبارته المحدث الكاشاني و كذا الوافي ج ١ م ٤ ص ٢٤ في أواخر باب التطهير من البول إذا أصاب الجسد أو الثوب.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٥

.....

---

الا انه يدفع هذا القول ما تقدم من الأدله على اعتبار الغسل بالماء في زوال النجاسه، التي من جملتها قوله عليه السّلام في موثقه عمار «١» الواردة في الماء الذي وقعت فيه فأره متسلخه: «يغسل ثيابه، و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» فإن الأمر بغسل الثوب و غيره مما أصابه ذلك الماء يدل على ان مجرد زوال عين النجس لا يكفي في الطهاره، لأن الثوب - و كذا غيره مما أصابه الماء المتنجس و لو كان غير الثوب و البدن - لم يكن فيه عين النجس، و مع ذلك أمر بغسله و هذا ظاهر لا ينبغي التأمل فيه.

فالعمده هو البحث عن تنجيس المتنجس الخالي عن عين النجس، و قد ذكرنا ان المشهور هو التنجيس و لو

كانت الوسائط كثيره، من دون فرق بين المائعات و غيرها. و استدل على ذلك بوجه:

الأول: دعوى الضروره على سرايه المتنجس لملاقيه مطلقا.

و فيه: أنه ان كان المراد بها ما هو معلوم من الشارع، بحيث يكون الملتفت إلى النبوه يلتفت إليه أيضا، و يكون إنكاره موجبا لإنكار النبوه، كوجوب الصلاه و الصوم و الحج و نحو ذلك مما تداول في لسان الشارع، فواضح المنع جدا، لأن المسأله من المسائل النظرية المحتاجه إلى الاستنباط، و ليس في لسان الشارع تصريح بذلك، و الضروره بهذا المعنى تنحصر في الأحكام الكثيره الدوران في الكتاب و السنه القطعيه: و ان أريد بها معلوميه الحكم لدى المتشرعه و كونه من المسلّمات عندهم، فيدفعه: ان مجرد ذلك لا- يوجب صيروره الحكم من الضروريات الواضحات، بحيث يعلم صدوره من الشارع و ثبوته في الشريعه المقدسه، إذا العوام يرجعون في تلقي الأحكام

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٤٢ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٦

.....

---

إلى مراجع تقليدهم، فإذا اتفقوا على فتوى و لو في العصور المتأخره صار الحكم من المسلّمات عند الناس. الا ان هذا لا يقتضى صيروره مثله حجه يعتمد عليها.

الوجه الثاني: الإجماع، لثبوت الاتفاق على الحكم بالتنجيس.

و فيه: انه ان كان مبتدئا على قاعده اللطف، كما هو مبنى السلف كالشيخ «فده» في العده و غيره، فحجّيته و ان كان ثابتا حتى بالنسبه إلى عصر من العصور لما قيل في تقريبه: من ان اتفاقهم يكشف عن رأى المعصوم، لأن إبقاء الأمه على الخطاء و لو في عصر واحد و برهه من الزمن مناف للطف، فيدعى الملازمه العقليه بين اتفاقهم و رأى المعصوم عليه

السّلام فيدفعه أولاً: ما ذكرناه في بحث الأصول، من عدم تماميه قاعده اللطف في نفسها، لأن هدايه العباد بإرسال الرسل و نصب الإمام تفضل منه تعالى لا واجب عليه و لو سلم كان الواجب نصب الامام و بيان الأحكام على النحو المتعارف الذي جرت عليه سيره الأئمه عليهم السّلام. هذا مضافا الى ان تأثير إلقاء الخلاف من جانب الامام عليه السّلام انما يتوقف على ان يعرفه الناس، و هو خلاف ما استقر عليه المذهب من غيبته عليه السّلام الى زمان معلوم، و مع عدم معرفه الناس له عليه السّلام لا يعبأ بقوله. و تمام الكلام في محله. و ثانيا: لو سلم حجيه الإجماع المبني على قاعده اللطف لم يتم في المقام، لاحتمال استناد المجمعين الى الروايات التي توهم دلالتها على ذلك، بل كثير منهم استدل بها في صريح كلامه.

و ان كان مبنيا على الحدس و ان اتفاق العلماء على شىء يلازم عادة موافقه المعصوم عليه السّلام، كما هو مبني المتأخرين.

ففيه: أن حجيته على هذا القول مبني على حصول القطع الشخصي

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٧

.....

لكل من يرى الملازمه العاديه بين اتفاق العلماء و رأى المعصوم عليه السّلام، لعدم حجيه الإجماع في نفسه عقلا أو تعبدا، بل انما هو طريق و سبب للقطع بقول المعصوم عليه السّلام. و من هنا اعتبروا فيه اتفاق العلماء أولاً في جميع الأعصار و لم يكتفوا فيه باتفاق علماء عصر واحد. و لا شك ان الناظر في هذه المسأله لا يحصل له القطع بذلك.

أما أولاً: فلعدم حصول الاتفاق على هذا النحو، لمخالفه بعضهم، كالسيد و الحلبي و الكاشاني و غيرهم، بل لم نجد من صرح من القدماء

بذلك مع كثره الابتلاء به، و لهذا كتب المرحوم الحاج آقا رضا الأصفهاني «قده» إلى العلامة البلاغي «قده» في رساله وجهها إليه ما مضمونه: ان لم أجد من القدماء من صرح بتنجيس المتنجس، فكيف ادعى الإجماع على ذلك في منظومه العلامة الطباطبائي «قده» بقوله:

و الحكم بالتنجيس إجماع السلف و شدّ من خالفهم من الخلف

و طلب منه ان يفتش الأقوال و يوقفه على ما عثر عليه منها و إلما فإني - على حد تعبير العلامة الأصفهاني - أغير هذا البيت، و أقول:

و الحكم بالتنجيس إحداه الخلف و لم نجد قائله من السلف

فإذا كان هذا حال الإجماع المدّعى في المقام، فكيف يحصل القطع برأى المعصوم عليه السّلام من نقله، لعدم ثبوت اتفاق القدماء عليه.

و أما ثانيا: فلاحتمال استناد المجمعين الى الروايات التي يأتي ذكرها.

الوجه الثالث: الروايات، فمنها الروايات «١» الإيمره بغسل الإناء الذي شرب منه الكلب و الخنزير، لدلالاتها على منجسيه الماء المتنجس

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٢٥ الباب ١ من أبواب الأستار و ج ٣ ص ٤١٤ و الباب:

١٢ من أبواب النجاسات.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٨

.....

---

بالولوغ لملاقيه و هو الإناء، لقضاء العاده بشربهما في الإناء من دون ملاقاتهما له، و لا وجه للأمر بالغسل أو التعفير إلا إزاله النجاسه.

و منها: روايه العيص بن قاسم: قال: «سألته عن رجل أصابته قطره من طشت فيه وضوء. فقال: ان كان من بول أو قدر فيغسل ما أصابه» (١).

لدلالاتها على ان الغساله المتنجسه بالبول أو القدر تكون منجسه لملاقيها، و الا لم يكن وجه للأمر بغسله.

و منها: روايه معلى بن خنيس قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنزير يخرج من الماء فيمر

على الطريق، فيسيل منه الماء، أمرّ عليه حافياً؟

فقال: أليس ورائه شيء جاف؟ قلت: بلى. قال: فلا بأس، إن الأرض يطهر بعضها بعضاً» (٢).

فإنها تدل على نجاسة الرجل بالماء الملقى لبدن الخنزير، و أنها تطهر بالمشى على الأرض الجافه.

و منها: موثقه عمار: «انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يجد في إناءه فاره، و قد توضأ من ذلك الإناء مرارا، أو اغتسل منه، أو غسل ثيابه، و قد كانت الفأره متسلخه. فقال: ان كان رآها في الإناء قبل ان يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء، و يعيد الوضوء و الصلاه. و ان كان انما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله فلا يمسه من ذلك الماء شيئا و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه. ثم قال: لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعه التي رآها» (٣).

---

(١) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١١ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١٤.

(٢) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٥٧ الباب: ٣٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٣.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٤٢ الباب ٤ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٥٩

.....

---

فإنها تدل على تنجس كل ما أصابه ذاك الماء المتنجس بميته الفاره.

و الجواب عن جميع هذه الروايات- و نحوها مما وردت في تنجيس المائع المتنجس- هو خروجها عن محل الكلام، لاختصاصها بالمائع المتنجس، و الظاهر ان المحدث الكاشاني «قده» أيضا لا يقول بعدم الشرايه فيه، إذ محل الكلام انما هو الجامد المتنجس إذا لاقى شيئا

مع الرطوبة المسريه، كاليد المتنجسه بالبول- بعد جفافها و زوال العين- إذا لاقت الثوب المرطوب- مثلا- فلاستدلال بهذه الروايات على تنجيس المتنجس غفله عما هو محل الكلام. نعم يجدى ذلك فى قبال من أنكر السّرايه مطلقا حتى فى المائعات المتنجسه. و لم يعلم إنكارها- بهذا العموم- من أحد.

و منها: موثقه عمار: «قال سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الباريه يبلّ قصبها بماء قدر، هل تجوز الصلاه عليها؟ فقال: إذا جفت فلا بأس بالصلاه عليها» «١».

بدعوى: ان مفهومها ثبوت البأس بالصلاه على الباريه إذا لم تجف، و ليس ذلك الا من جهه تنجس لباس المصلى أو بدنه بها.

و يدفعها: انه ان كان المراد بالجفاف فيها خصوص الجفاف بالشمس كما حملها جماعه على ذلك، و استدلوا بها على مطهريه الشمس للحصر و البوارى، و حملوا الصلاه عليها على السجود على الباريه، لأنها من النبات غير المأكول و الملبوس، فيصح السجود عليها لو لا نجاستها كانت الروايه أجنيته عما هو محل الكلام- من تنجيس المتنجس- رأسا، لورودها حينئذ فى اعتبار طهاره المسجد، و حصولها بتجفيف الشمس فيها إذا كان المسجد من

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٥٣ الباب: ٣٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٥.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٦٠

.....

---

الحصر و البوارى، دون ما إذا لم تجف، أو جفت بغير الشمس.

و ان كان المراد بالجفاف فيها مطلق الجفاف و لو بغير الشمس، كما هو الصحيح لعدم التقييد فيها بالشمس، و من هنا لا يسعنا الالتزام بدلالاتها على مطهريه الشمس للحصر و البوارى- كما يأتى فى محلّه- كانت الروايه داله على منجسيه المتنجس. الا انها مختصه بخصوص المائع المتنجس، لأن عدم الجفاف انما يكون بقاء

نفس الماء القذر على الباريه، فيكون هو المنجس لملاقية، وقد ذكرنا آنفا: ان المائع المتنجس يكون في حكم نفس النجس، بلا خلاف ظاهر، فيكون سبيلها سبيل الروايات المتقدمه من جهة عدم تعرضها للجامد المتنجس بعد زوال العين. كما ان المراد بالصلاه عليها هو الصلاه فوقها، سواء سجد عليها أم لم يسجد، فليس المانع الا تنجس بدن المصلي أو ثيابه إذا صلى فوقها قبل الجفاف.

و منها: و هي العمده في المقام، الروايات الكثيره المتضمنه لكيفيته تطهير الفراش «١» و الأواني المتنجسه بالخمير «٢» أو بموت الجرذ فيها «٣» أو بإصابه الخنزير «٤» أو ولوغ الكلب «٥» أو سائر النجاسات «٦» بال غسل بالماء، مع التعدد ثلاثا أو سبعا، و مع التعفير بالتراب أو بدونه، على اختلاف

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٠٠ الباب: ٥ من أبواب النجاسات، الحديث: ١، ٣.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٩٤ الباب: ٥١ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٩٦ الباب ٥٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

(٤) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤١٧ الباب ١٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١، و ج ١ ص ٢٢٥ الباب ١ من الأستار، كالحديث: ٢.

(٥) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٥١٦ الباب: ٧٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ١ و ج ١ ص ٢٢٦ الباب: ١ من الأستار، كالحديث: ٣، ٤.

(٦) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٩٦ الباب: ٥٣ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٦١

.....

---

النجاسات، كما يظهر من الروايات بتقريب: ان الغرض من تطهيرها ليس الا الفرار من تنجس ملاقيتها و سرايه نجاستها إليه، لعدم استعمالها بنفسها فيما يشترط فيه الطهاره، من الأكل و



الشرب، و اللبس فى الصلاه، أو السجود عليها. كما انه لا يحتمل ان يكون تطهيرها واجبا نفسيا. فعليه يتعين حمل الأمر بالتطهير فى هذه الروايات على الإرشاد إلى الفرار عن سرايه النجاسه إلى ملاقيها، من الطعام وغيره.

وقد أورد المحقق الهمداني «قده» «١» على الاستدلال المذكور بأن غايه ما يمكن ان يستفاد من الأمر بغسل الأواني و نحوها بعد البناء على ظهورها فى الوجوب الغيرى كما هو المتعين انما هو حرمة استعمالها- حال كونها متنجسه- فى المأكل و المشروب، المطلوب فيها النظافه و الطهاره، فى الجملة، و لو بالنسبه إلى المائعات التى يتنفر الطبع من شربها فى إناء قدر، و أما تنجس ما فيها بها فلا يستفاد منها.

و هذا الجواب منه «قده»: «ينبغى ان يعدّ من الغرائب، لقيام الضروره على عدم حرمة الأكل و الشرب من آنيه متنجسه لو لا سرايه نجاستها إلى ما فيها من الطعام و الشراب إذ لا حرمة فى أكل خبز جاف من آنيه متنجسه- مثلا- كما لا إشكال فى عدم حرمة أكل ما فى الإناء المتنجس إذا اتصل بالماء العاصم مع بقاء الإناء على النجاسه كما لو احتاج إلى التعفير أو التعدد فى الغسل و نحو ذلك، و ليس الأكل فى الأواني المتنجسه كالأكل فى أواني الذهب و الفضة أو المغصوبه من حيث حرمة استعمالها فى الأكل و الشرب. فالمتعين هو حمل الأمر بالغسل فى هذه الروايات على الإرشاد إلى تنجس الملاقي بها

---

(١) كتاب الطهاره من مصباح الفقيه ص ٥٧٨.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٦٢

.....

---

مع الرطوبه. كيف و عمومها يشمل الأواني التى لم تعد للأكل و الشرب منها، كالأواني الكبار المجهوله للخمر- كاللّدن و نحوه-

فإنها تشملها الأخبار الواردة في كيفية تطهير الإناء، مع عدم احتمال ان يكون الأمر بالغسل فيها لرفع حرمه الأكل و الشرب منها. فما ورد في بعض الروايات «١»، من تعليق عدم البأس بجعل الخل و نحوه في الدن الذي كان فيه الخمر على الغسل ليس إلا من جهة عدم تنجس الملاقى به حينئذ، إذ لا يتوهم ان يكون ثبوت البأس بدون الغسل لأجل حرمه الأكل أو الشرب منه قبل الغسل، لان ما في الدن لا يؤكل أو يشرب إلا بعد إخراج منه و جعله في إناء آخر.

و ربما يجاب عن هذه الروايات: بان الغرض من الأمر بغسل الأواني فيها انما هو زوال عين النجاسه و أثرها عنها لا التحرز عن تنجس الملاقى بها، فان الشارع قد اهتم بإزاله أعيان النجاسات و التجنب عنها في الاستعمالات، و لا كلام في سرايه نجاستها إلى ملاقئها، و كذا الحال في الفراش المتنجس.

و فيه: انه لو تم لاختص ببعض النجاسات، كما في الأواني المتنجسه بالخمر لبقاء أثرها في الإناء، و أما المتنجسه بما لا يبقى أثره في الإناء - كالمتنجس بولوغ الكلب - فلا يتم فيه ذلك، إذ لا أثر للماء المتنجس بالولوغ بعد إراقته و جفاف الإناء. هذا مع انه يكفي في إزاله العين الغسل مره واحده و لا حاجة إلى التعدد ثلاث مرات - كما في المتنجس بالخمر - أو سبع مرات - كما في الإناء الذي شرب منه الخنزير - و لا التعفير - كما في المتنجس بولوغ

---

(١) كموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: سألته عن الدن يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خل، أو ماء كامخ، أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس». و سائل الشيعة ج

.....

الكلب- لزوال أثر النجاسه بالغسل مره واحده، بل يمكن إزالته بغير الماء.

فالأمر بغسلها على وجه مخصوص ليس إلا- لتطهيرها شرعا، كي لا يتنجس ملاميحها من الطعام و الشراب. بل الأمر كذلك في الأمر بغسل الفراش العذى اصابه البول، فان الفرش لا- يستعمل فيما يشترط فيه الطهاره، من الأكل و الشرب و اللبس، فليس الغرض من غسله إلّا التحرز عن تنجس ملاميقه- من بدن الإنسان و نحوه- إذا مسّه برطوبه مسريه و لو بعد زوال عين النجاسه بالجفاف و نحوه، كما هو مقتضى إطلاق روايته «١».

فالإنصاف ان دلالة هذه الطائفة من الأخبار على تنجيس المتنجس مما لا- ينبغي المناقشه فيها. إلّا أنها لا تدل على أكثر من تنجيس الواسطه الأولى- أى المتنجس بعين النجس- فى الجوامد- كالفرش المتنجس بالبول- أو تنجيس الواسطه الثانيه إذا كانت متنجسه بالمائع، كالإناء المتنجس بالماء المتنجس بولوغ الكلب، فإن المائع المتنجس فى حكم نفس النجس، و إنما الإشكال فى تنجيس الواسطه الثانيه و ما فوقها فى الجوامد.

و مثل هذه الروايات- بل أوضح منها- الروايات الناهيه عن إدخال اليد القذره بإصابه المنى أو البول أو غيرهما من النجاسات فى الإناء إلّا بعد الغسل، و فى بعضها: الأمر بإراقه الإناء إذا أصابته اليد القذره، و ليس ذلك إلّا لأجل عدم الانتفاع بالماء القليل المتنجس فى الشرب و الوضوء، إذ الانتفاع به فى غير ما يشترط فيه الطهاره- كسقى البستان و الدواب و نحو ذلك- فى حكم المعدوم، لفرض قله الماء و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين بقاء العين و زوالها. و هى كثيره.

.....

منها: صحيحه أحمد بن محمد بن أبي نصر: قال: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإناء و هي قدره. قال: يكفى الإناء (١)».

و اليد القدره هي المتنجسه، و إطلاقها يشمل صورته زوال العين.

و منها: صحيح علي بن جعفر عليه السلام عن أبي الحسن الأول عليه السلام: قال: سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقه أو مستنقع، أو يغتسل منه للجنابه، أو يتوضأ منه للصلاه، إذا كان لا يجد غيره، و الماء لا يبلغ صاعاً للجنابه و لا مداً للوضوء، و هو متفرق، فكيف يصنع، و هو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه؟ فقال: ان كانت يده نظيفه فليأخذ كفاً من الماء بيد واحده. (٢) و إطلاقها كسابقتها.

و منها: روايه أخرى له عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام - في قرب الاسناد - قال: «سألته عن الرجل يتوضأ في الكنيف بالماء، يدخل يده فيه، أو يتوضأ من فضله للصلاه؟ قال: إذا أدخل يده و هي نظيفه فلا بأس، و لست أحب ان يتعود ذلك إلا أن يغسل يده قبل ذلك» (٣).

و منها: موثقه سماعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا أصاب الرجل جنابه فأدخل يده في الإناء فلا بأس، إذا لم يكن أصاب يده شيء من المنى» (٤).

فإن مفهومها ثبوت البأس إذا أصاب المنى يده. بل صرح بنفس هذا المفهوم في موثقه الأخرى قال: «سألته عن رجل يمس الطست أو الركوه، ثم

---

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٠٦ الباب: ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٧.

(٢) وسائل الشيعة ج ١ ص

٢١٦ الباب: ١٠ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١.

(٣) وسائل الشيعة ج ١ ص ٢٢٣ الباب: ١٤ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١.

(٤) وسائل الشيعة ج ١ ص ١٥٣ الباب: ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٩.

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٥

.....

يدخل يده فى الإناء قبل ان يفرغ على كفيه. قال: يهريق من الماء ثلث جفنتا، و ان لم يفعل فلا بأس. و ان كانت أصابته جنابه فأدخل يده فى الماء فلا بأس به، ان لم يكن أصاب يده شىء من المنى، و إن كان أصاب يده فأدخل يده فى الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله» (١).

فان مفهوم قوله عليه السلام: «و ان لم يكن أصاب يده شىء من المنى» و ان كان هو ثبوت البأس إذا كان قد أصابها المنى، الا انه مع ذلك صرح عليه السلام بالمفهوم، بقوله «و ان أصاب يده». و تعليق اراقه الماء- التى هى كناية عن تنجسها- على اصابه المنى لليد و عدم إفراغ الماء عليها دليل على ان مجرد زوال العين لا يكفى فى رفع النجاسه بل يتوقف على الغسل بالماء.

فيستفاد من الروايه: ان اليد الممتنجه بالمنى تنجس الماء و ان زال العين، فتوهم اعتبار بقاء العين فى التنجيس مما لا مجال له.

فالإنصاف ان دلالة هذه الاخبار و نحوها على تنجيس الممتنجه و لو بعد زوال العين مما لا يقبل النقاش، فما عن بعض المتأخرين - كالحاج آقا رضا الأصفهاني - من إنكار وجود روايه تدل على ذلك، مبنى على عدم الدقه و عدم ملاحظه الروايات المتقدمه و نحوها. و من الغريب ما عن صاحب الكفايه «قده» من إنكار دلالة هذه الاخبار على أزيد

من تنجيس المتنجس بعين النجاسه، و أما المتنجس بالمتنجس فخارجه عن مدلولها. فلا تدل الا على تنجيس الواسطه الاولى، و اما الثانيه و الثالثه فما فوق و لو إلى ألف واسطه، فلا تدل هذه على تنجيسها، لاختصاصها بالفرش و الأواني و اليد و نحوها المتنجسه بعين النجاسات، فلا بد في التعميم من التماس دليل

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٥٤ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١٠.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٦٦

.....

---

آخر، فان تم فهو، و الا فالمرجع قاعده الطهاره:

و ربما يقال بالتعميم، و يستدل عليه: ب:

صحيحه البقباق: قال: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن فضل الهره، و الشاه، و البقره و الإبل، و الحمار، و الخيل، و البغال، و الوحش، و السباع، فلم اترك شيئاً إلا سألته عنه. فقال: لا بأس به، حتى انتهيت الى الكلب.

فقال: رجس نجس، لا يتوضأ بفضله، و اصعب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مره ثم بالماء» (١).

و نحوها: روايه معاويه بن شريح: «قال: سألت عذافر أبا عبد الله عليه السّلام - و أنا عنده - عن سؤر السنور، و الشاه، و البقره، و البعير، و الحمار، و الفرس، و البغل، و السباع يشرب منه، أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم، اشرب منه، و توضأ منه، قال: قلت له الكلب؟ قال: لا. قلت: أليس هو سبع؟ قال:

لا و الله، إنه نجس» (٢).

و تقريب الاستدلال بهما هو: ان المستفاد من قوله عليه السّلام في الأولى: «رجس نجس لا يتوضأ بفضله»، و في الثانيه: «لا و الله انه نجس» هو ان العله في عدم جواز التوضؤ بسؤر الكلب و الشرب منه انما هي ملاقاته النجس، فيستفاد من

ذلك كبرى كليه فى التنجيس، و هى ان كل نجس ينجس ملاقيه، و النجس أعم من المتنجس لغه و عرفا. بل المستفاد من بعض الروايات «٣» إطلاقه على الأعم أيضا، فيتشكل القياس، و ينتج: ان

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٣٦ الباب ١ من أبواب الأستار، الحديث: ٤.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٢٦ الباب المتقدم، الحديث: ٦.

(٣) منها. قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء». الوسائل ج ١ ص

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٦٧

.....

---

كل متنجس منجس. فيقال: ان المتنجس نجس، و كل نجس منجس لملاقيه، فالمتنجس منجس لملاقيه.

و فى الاستدلال بهما نظر، أما الاولى فلان إطلاق النجس على المتنجس و ان كان صحيحا الا انه لا يطلق عليه الرجس جزما، لأن المراد به هو النجس بالذات، المعبر عنه بالفارسيه ب «پلید» و هو ما بلغ غايه الخبائه و القذاره. و قد أنيط الحكم بتنجس فضل الكلب و عدم جواز الوضوء به- فى هذه الروايه- بالمجموع، اعنى كونه رجسا و نجسا، فالكبرى- على تقدير استفادها- مختصه بالنجاسات العييه.

هذا مضافا الى إمكان المنع عن دلالتها على التعليل- كما ادعى- و إلا لزم الحكم بوجود التعفير فى مطلق النجاسات، مع انه مختص بولوغ الكلب. فقوله عليه السلام: «و اغسله بالتراب أول مره» قرينه على عدم إرادته عليه النجاسه المطلقه لتنجس الملاقي، فالروايه لا تكون إلا فى مقام بيان نجاسه الكلب بخصوصه و ما يترتب على نجاسته من الآثار.

و أما الروايه الثانيه فلضعف سندها بمعاويه ابن شريح أولا، و لعدم كونها فى مقام التعليل كالأولى ثانيا، بل هى فى مقام بيان نجاسه خصوص الكلب أيضا، لأن الحصر فى قوله عليه

السّلام: «لا والله انه نجس» إضافي في مقابل تخيل السائل انه من السباع، وقد حكم الامام عليه السّلام بجواز الشرب من سورها. فتبه عليه السّلام بقوله ذلك على انه ليس كسائر السباع بل هو نجس، فلا يستفاد منها حكم مطلق ما يصدق عليه النجس.

و أحسن ما يستدل به على تنجيس المتنجس - و لو مع الواسطه - ما

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٦٨

.....

دل من الروايات على عدم جواز إدخال اليد القذره في الماء القليل إذا أراد الغسل أو الوضوء به، و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين المتقذر بعين النجس أو المتنجس به، لما عرفت من ثبوت السرايه من الواسطه الاولى - اعنى المتنجس بعين النجس - إلى ملاقيه، فتدل هذه الروايات على سرايه النجاسه من الواسطه الثانيه إلى ملاقيه. فلو كانت اليد متنجسه بالمتنجس بعين النجس سرت النجاسه منها الى الماء القليل فلا يجوز الوضوء أو الغسل به، فيستفاد منها تنجيس المتنجس مطلقا، لصدق القذر و غير الطاهر على المتنجس بواسطتين، و هكذا.

و من تلك الروايات: صحيحه زراره أو حسنته الوارده في الوضوءات البيانيه المشتمله على حكايه الإمام عليه السّلام لوضوء رسول الله صلّى الله عليه و آله قال: قال أبو جعفر عليه السّلام: ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلّى الله عليه و آله؟ فقلنا: بلى، فدعا بقعب فيه شىء من ماء، فوضعه بين يديه، ثم حسر عن ذراعيه، ثم غمس كفّه اليمنى، ثم قال: هكذا إذا كانت الكفّ طاهره. «١».

فإن مفهوم قوله عليه السّلام: «هكذا إذا كانت الكفّ طاهره» هو عدم جواز غمس الكف في الماء القليل إذا لم تكن طاهره، و ليس ذلك إلا لأجل تنجس الماء بها، فلا يصح



الوضوء به حينئذ. و عدم الطاهر كما يصدق على اليد المتنجسه بعين النجاسه يصدق على المتنجس بالمتنجس بها، لما عرفت من ثبوت السرايه من الواسطه الاولى الى ملاقيها، فمقتضى إطلاقها عدم

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٣٨٧ الباب: ١٥ من أبواب الوضوء، الحديث: ٢. و منها:

صحيح على بن جعفر عليه السّلام المتقدمه ص: ٣٦٤ لقوله عليه السّلام فيها: «ان كانت يده نظيفه فليأخذ كفا من الماء بيد واحده».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٦٩

.....

---

الفرق بين ان تكون الكف متنجسه بلا واسطه أو مع الواسطه الاولى. فيستفاد من ذلك ان المتنجس يكون منجسا مطلقا و لو غير الواسطه الاولى بلغ ما بلغ، إذ يصدق على الماء الذى أصابه ذلك الماء- المنفعل بملاقاه اليد المتنجسه بواسطتين - أنه أصابه ما ليس بطاهر، فلا يجوز التوضؤ به لتنجسه بها، فيكون متنجسا بالواسطه الثالثه، و يصدق عليه انه غير طاهر، فيسرى نجاسته الى ماء ثالث، و هكذا. لعين الملاك، و هو اصابه ما ليس بطاهر الماء القليل الذى يراى استعماله فى الوضوء أو الغسل.

و ربما يناقش فى دلالتها: باحتمال «١» إرادته صيروره الماء القليل بوضع اليد المتنجسه فيه غسله مستعمله فى رفع الخبث، فلا يجوز استعماله فى رفع الحدث و ان كان طاهرا، فيكون نظير ما تسالموا عليه من عدم جواز استعمال ماء الاستنجاء فى رفع الحدث، مع البناء على طهارته، فتكون الروايه و ما أشبهها من أدله عدم جواز استعمال الماء المستعمل فى رفع الخبث فى رفع الحدث، و ان كانت الغساله طاهره. فتكون هذه الروايه ك:

روايه عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: «قال لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل. فقال: الماء

الذى يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابه لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه.» (٢).

و مع هذا الاحتمال تصبح هذه الروايات مجمله لا يمكن الاستدلال بها

---

(١) لا يخفى ابتناء هذا الاحتمال على عدم اعتبار ورود الماء على المتنجس فى إزاله نجاسته بالماء القليل. و على طهاره الغساله. و قد تقدم إيراد هذه المناقشه فى بحث انفعال الماء القليل فى القسم الثانى من الجزء الأول ص ١٥١ الطبعة الثانیه.

(٢) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢١٥ الباب: ٩ من أبواب الماء المستعمل و المضاف، الحديث: ١٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٠

.....

---

على تنجيس المتنجس.

و يدفعها أولاً: ان هذا الاحتمال خلاف ظهور الروايات، لان مقتضى الفهم العرفى من قوله عليه السّلام: «هكذا إذا كانت الكف طاهره» هو تقدر الماء إذا لم تكن طاهره و سرايه قدراتها إليه، فإن مقابل الطاهر هو القدر. و يتضح ذلك بملاحظه القذارات العرفيه، فإذا قيل: لا تضع يدك الوسخه فى الماء، يستفاد منه ان عله المنع هو توسخ الماء بها و سرايه الوساخه منها الى الماء، و هذا ظاهر.

و ثانياً: ان الموضوع فى المفهوم هو اليد غير الطاهره، و لها أفراد ثلاثه، اليد المتنجسه مع بقاء العين عليها، و اليد المتنجسه بالعين مع زوالها عنها، و اليد المتنجسه بالمتنجس بالعين، كما إذا أصابها ماء اصابه البول - مثلاً - و لا إشكال فى تنجس الماء بالفرد الأول لإصابته عين النجس، بل و بالثانى لأن الواسطه الاولى منجسه لملاقية - كما تقدم - فيكون جهه المنع عن التوضؤ بالماء الملاقى لليد غير الطاهره فى هذين الفرضين هى نجاسه الماء، فيختص المنع - من جهه صيروره الماء مستعملاً فى رفع الخبث مع البقاء على

الطهاره- بالثالث. و اختصاص المفهوم به مع عدم القرينه لا موجب له، و اراده جميع الأقسام- بإرادته كون المنع فى الأولين من جهه تنجس الماء، و فى الثالث من جهه الاستعمال فى رفع الخبث- غير صحيح «١».

و ثالثا: ان الأمر بإراقه الماء الذى أصابه القدر فى بعض هذه

---

(١) لعله من جهه استعمال اللفظ فى أكثر من معنى. و قد ذكر- دام ظله- فى الأصول: أنه معقول، الا انه يحتاج إلى القرينه. على انه لا حاجة الى ذلك، لا مكان تعلق النهى بالجميع و ان اختلف ملاك المنع فى كل واحد منها، فيكون من قبيل استعمال اللفظ فى المشترك المعنوى لا اللفظى. فالأولى فى دفع المناقشه هو الوجه الأول.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧١

.....

---

الروايات «١» ظاهر فى سقوطه عن الانتفاع رأسا المساوق لنجاسته، إذ الغساله الطاهره لا- تسقط عن الانتفاع بالمره، لجواز استعمالها فى الشرب و فى رفع الخبث و ان لم يجز استعماله فى رفع الحدث. فالإنصاف أن دلالة هذه الروايات على تنجيس المتنجس و لو مع الواسطه مما لا ينبغى التأمل فيه، فما أوردناه على الاستدلال بها فى بحث انفعال الماء القليل «٢» غير صحيح.

نعم يرد على الاستدلال بها: ان موردها الماء فلا يعم الجوامد، و لو أردنا التعميم لكان غايته التعدى إلى مطلق المائعات، و أما الجوامد فلا- موجب للتعدى إليها، إذ لا استبعاد فى الالتزام بسرايه النجاسه فى خصوص المائعات و لو بوسائط عديده لمكان لطافتها فتسرى إليها النجاسه و لو بغير الواسطه الأولى، بخلاف الجوامد، فاهتم الشارع بحفظها من القذارات. هذا مضافا الى ان السرايه أمر ارتكازى، و ينقطع الارتكاز بكثرة الوسائط، كما فى القذرات العرفيه، فلو

لا- دعوى الإجماع على عدم الفرق بين المائعات و الجوامد لالتزما بعدم السرايه فى الثانى. فعموم الحكم بالسرايه مبنى على الاحتياط، كما أشرنا إليه فى التعليقه «٣».

هذا كله فى أدله القائلين بتنجيس المتنجس مطلقا.

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٥١، ١٥٣ الباب ٨ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ٧، ٢.

لصدق القدر على ما أصابه المتنجس بالواسطه الاولى، و هكذا.

(٢) راجع القسم الثانى من الجزء الأول ص ١٥١ و قد ذكرنا هناك ما ناقش به- دام ظله- فى الاستدلال بصحيحه زواره أو حسنته المتقدمه فى ص ٣٦٨. من الإجمال فى الدلاله و لا- يدفعه سوى الوجه الأول و الثالث من الوجوه الثلاثه المذكوره فى المتن فى دفعه، لما عرفت فى الوجه الثانى من انه لا مانع من اختلاف ملاك النهى فى الافراد المنهى عنها.

(٣) فى تعليقه- دام ظله- على قول المصنف «قده»: «الأقوى أن المتنجس منجس»- «فى قوته على إطلاقه اشكال، نعم هو أحوط».

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٢

.....

---

و أما القائلون بعدمه فاستدلوا له بوجوه:

الوجه الأول: ما ذكره المحقق الهمدانى «قده» «١»، من انه لو كان المتنجس منجسا مطلقا- كما هو معقد إجماعاتهم المحكيه- للزم نجاسه جميع ما فى أيدي المسلمين و أسواقهم، و لتعذر الخروج عن عهده التكليف بالتجنب عن النجس، و التالى باطل- بشهاده العقل و النقل- فكذا المقدم. و قال «قده» فى بيان وجه الملازمه ما حاصله- بتوضيح منا- انا نعلم ان كثيرا من الناس لا يتحرزون عن النجاسات، خصوصا الصبيان، و لا إشكال فى أن هؤلاء يخالطون غيرهم فى المآكل و المشارب و الحمامات الى غير ذلك، فيحصل العلم- بعد مضى برهه من الزمن- بتنجس جميع ما فى الأسواق

بل جميع ما فى البيت من الأثاث و الفرش و اللباس و غير ذلك و كذا المحلات العامه كالسقايات التى يوضع فيها الماء ليشرب منه عامه الناس، و لا- ينبغى التشكيك فى حصول العلم بملاقاه الماء ليد متنجسه من الأطفال أو غيرهم فى طول مدته قليله فيتنجس كل من شرب منه فيخالط غيره فى المقاهى و سائر المحلات العامه كما يخالط أهل بيته فى المأكل و المشرب، فشخص واحد ينجس عددا كثيرا من أهل البلد و كل واحد من هؤلاء أيضا يخالط غيره فيتنجس جميع ما فى البلد و هكذا بقيه البلدان خاصه فى بلدان يعيش فيها غير المسلمين كبغداد مثلا. و من جمله ذلك آلات البنائين فان غالب هؤلاء بل جميعهم لا يتحرزون عن تنجيسها فيستعملونها فى الإمكان النجسه كالكنائف و البالوعات، ثم يستعملونها فى الأماكن الأخر فيتنجس جميع البيت بذلك و هكذا.

---

(١) فى كتاب الطهاره من مصباح الفقيه ص ٥٧٩.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٣

.....

---

ثم قال «قده»: و من زعم ان هذه الأسباب لا تؤثر فى حصول القطع لكل أحد بابتلائه فى طول عمره بنجاسه موجه لتنجيس ما فى بيته من الأثاث، مع إذعانه بان إجماع العلماء على حكم يوجب القطع بمقاله المعصوم لكونه سببا عاديا لذلك، فلا أراه إلا مقلدا محضا لا يقوى على استنتاج المطالب من المبادئ المحسوسه، فضلا عن ان يكون من أهل الاستدلال. انتهى بتوضيح و تلخيص.

أقول: الإنصاف ان ما افاده «قده» و ان كان لا يقبل الإنكار و من يقول باننا نحتمل عدم اصابه النجس أو المتنجس لما فى أيدينا بالخصوص، و ان حصل لنا العلم الإجمالى بالنسبه اليه و الى غيره مما هو خارج عن

ابتلائنا، مكابر مخالف للوجدان فاحتمال الطهاره انما هو من باب عدم تنجسه بإصابه المتنجس لا من جهه عدم العلم بإصابته له، الا انه مع ذلك لا يدل هذا الوجه على عدم السرايه مطلقا حتى بالواسطه الاولى، بل غايته عدم السرايه المطلقه و انها تنقطع فى البين كما هو مقتضى الارتكاز العرفى فى سرايه القذارات العرفيه، فإنهم يرون السرايه إلى واسطه أو واسطتين أو أكثر مثلا و لو الى ألف واسطه فلا يلتزمون بها، فالالتزام بتنجس الواسطه الأولى أو التفصيل بين الجوامد و المائعات بما ذكرناه من عدم السرايه فى الجوامد الا- من الواسطه الاولى و السرايه مطلقا فى المائعات كما قام عليه الدليل لا يستلزم تعذر الامتثال و لغويه الحكم بالسرايه كما لا يخفى.

الوجه الثانى: استقرار سيره المشرعه خلفا عن سلف على عدم الاجتناب عن شىء مما فى أيدي المسلمين الا مع العلم بنجاسته خاصه بحيث من يجتنب عن ذلك يطعن عليه جميع المشرعه بالوسواس و يروونه منحرفا عن الطريقه المعرفه عندهم فى اجتناب النجاسات.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٤

.....

و قد ظهر جواب هذا الوجه مما ذكرناه فى الوجه السابق، من ان تعذر الامتثال انما يتحقق فيما لو التزمنا بالسرايه المطلقه، لا ما إذا خصصناها بالواسطه الأولى أو بالمائعات دون الجوامد، و كذا الحال فى مخالفه السيره.

و ربما يقال: بان عدم الاجتناب- مع الالتزام بالنجاسه- انما هو لأجل أدله نفي الحرج، لأن فى الاجتناب عن جميع ما فى البلد أو جميع ما فى أيدي المسلمين حرجا عظيما فيرتفع التكليف بالاجتناب و ان كان نجسا، إذ لا مانع من الالتزام بكون ما فى أيدينا نجسا معفوا عنه.

و يندفع: بأنه ان كان المراد الحرج

الشخصى فلا- بد من الالتزام بوجوب الاجتناب لمن لا- يصيبه الحرج، كما إذا كان مثيرا متمكنا من تحصيل جميع لوازمه أو بعضها من الطاهر، وفيما إذا كان في بيته من الدواب ما يتمكن معه من تحصيل الدهن و اللبن و الحليب و غير ذلك و كان متمكنا أيضا من طبخ الخبز في بيته- مثلا- الى غير ذلك من لوازمه في الإعاشه، فلا بد من القول بوجوب الاجتناب على مثل هذا الشخص، و لا يجوز له شراء ما في أسواق المسلمين و استعمالها فيما يشترط فيه الطهاره من الأكل و الشرب، و غيرهما بل لا بد من وجوب تطهير ما يشتري من السوق بمقدار لا يكون فيه حرج، و لا أظن أن يلتزم به أحد. و ان كان المراد الحرج النوعى و انه يكفى في ارتفاع التكليف عن الجميع حتى عمن لا- يكون في حقه حرج كون الاجتناب حرجيا على الأغلب، فيدفعه: ان الحكم بالنجاسه حينئذ يكون لغوا لعدم ترتب أى أثر عليه في هذا الحال لجواز الشرب و الوضوء و الغسل و غير ذلك مما يشترط فيه الطهاره من الماء النجس، و النجاسه التى لا يترتب عليها أثر لا فائده في جعلها فهذا دليل على عدم الحكم بالتنجيس لا على عدم ترتب الأثر عليه.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٥

.....

---

بل الصحيح فى الجواب هو ما ذكرناه: من عدم اقتضاء هذا الوجه و سابقه إلا عدم السرايه المطلقه لا عدم السرايه مطلقا إذ لم يثبت قيام السيره و لا تعذر الامتثال فى ملاقى المتنجس بلا واسطه.

الوجه الثالث: الأخبار و فيها المعبرات و عن المحدث الكاشانى الإشاره إليها فى محكى كلامه، زاعما دلالتها على

عدم السرايه مطلقا «١» و نذكر أهمها.

منها: موثقه حنان بن سدير قال: سمعت رجلا سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال: إني ربما بلت فلا أقدر على الماء و يشتد ذلك علي؟ فقال: إذا بلت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك، فان وجدت شيئا فقل هذا من ذاك» «٢».

بدعوى دلالتها على عدم تنجس الريق الممسوح به المخرج المتنجس بالبول و الا لم يكن مسحه بالريق مخلصا للسائل عما اشتد عليه و موجبا للشك في طهاره البلل المردد بين كونه بولا أو ريقا، للزوم الحكم بنجاسته حينئذ على كل تقدير لتنجس الريق بملاقاه المخرج أيضا.

و تندفع: بأنه لا بد من ملا-حظه وجه الاشتداد على السائل و انه من أى جهه كان يشتد عليه الأمر، كى يتم الاستدلال بكيفيه التخلص على عدم تنجيس المتنجس فان كان مراد السائل الاشتداد من جهه خروج البلل المشتبهه بالبول قبل الاستبراء لانه محكوم بالبوليه حينئذ، فيتنجس ثوبه و بدنه و ينتفض وضوءه فيشتد عليه الأمر لذلك فعلمه الامام عليه السلام عملا يوجب الشك فى ان ما خرج هل هو من البلل الخارج قبل الاستبراء كى

---

(١) كتاب الطهاره من مصباح الفقيه ص ٥٨١.

(٢) وسائل الشيعه: ج ١ ص ٢٨٤ الباب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث ٧:

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٦

.....

---

يحكم ببوليته أو من الريق الطاهر و ان كان ملاقيا لمخرج البول الا- انه لم يتنجس به، لان المتنجس لا ينجس فيبقى طاهرا غير ناقض، و مع التردد يحكم بالطهاره و عدم الانتقاض. ففيه أولا: انه لو كان التخلص من الشده بمسح الذكر بالريق مبني على عدم تنجيس المتنجس، كان الاولى تعليمه الاستبراء الموجب لقطع بطهاره البلل الخارج



بعده، لأن المفروض عدم تنجسه بالمخرج المتنجس بالبول ولا حاجة الى تبعيد المسافه و تعليم طريقه تورث الشك و توجب الرجوع الى قاعده الطهاره. و ثانيا: ان تقريب الاستدلال بهذا الوجه مبنى على اراده مسح خصوص مخرج البول بالريق، مع انه لا دليل فى الروايه على هذا التقييد و من المتحمل اراده غيره من بقيه الذكر، و دعوى الخصم مبنيه على اراده خصوص المخرج «١» و ثالثا: ان الشده من جهه خروج البلب المشتبهه قبل الاستبراء لا ترتبط بوجود الماء و عدمه للحكم بنجاسته سواء تمكن من الماء أو لم يتمكن، فاراده الشده من هذه الجهه بعيده. و ان كان المراد الاشتداد من أجل تنجس البلب الخارج بالمخرج و لو كان بعد الاستبراء- كما هو ظاهر الروايه- كانت الروايه أدل على تنجيس المتنجس، فلا بد حينئذ من حمل المسح على غير المخرج ليحصل الاشتباه و يتخلص السائل بذلك عن الشده، لحصول الشك له حينئذ فى ان البلب هل هو من الريق الطاهر أو الخارج المتنجس بالمخرج، فيرجع الى قاعده الطهاره. و احتمال خروج البلب على نحو لا- يلاقى أطراف المخرج كى يكون الشده من أجل نجاسه نفس البلب لكونه قبل الاستبراء- كما هو مقتضى الاحتمال الأول- لا من جهه تنجسه بالمخرج، فى غايه البعد بل من

---

(١) يكفى فى الاستدلال ترك الاستفصال و التمسك بالإطلاق الا ان يقال بلزوم تقييده حينئذ بما دل على تنجيس المتنجس.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٧

.....

---

المحال العادى، لخروج البلب عاده بتناقل و بطء فلا محاله يلاقى أطراف المخرج، و لا يخفى ظهور الروايه فى هذا المعنى - كما أشرنا- لكون الشده حينئذ مستنده الى عدم قدره على

الماء، إذ لو كان عنده الماء و غسل المخرج لم يحكم بنجاسه البلل الخارج بملاقاته للمخرج و لو، منع من ذلك فلا أقل من الإجمال.

و منها: صحيحه حكم بن حكيم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال له: أبول فلا أصيب الماء، و قد أصاب يدي شىء من البول فأمسحه بالحائط و بالتراب، ثم تعرق يدي فأمسح (فأمس) به وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي؟ قال: لا بأس به «(١)».

بدعوى: دلالتها على عدم تنجس الوجه أو بعض الجسد أو الثوب باليد المتنجسه بالبول مع الرطوبه المسريه.

و يدفعها: احتمال أن يكون الحكم بعدم النجاسه، إما من أجل عدم العلم بموضع النجاسه من اليد فيكون الوجه أو بعض الجسد من ملاقى أطراف الشبهه المحصوره المحكوم بالطهاره لعدم تعارف المسح بتمام الكف و عدم تعارف تعرقه كذلك، و إما من أجل عدم العلم بملاقاه الوجه للموضع من اليد المعلوم النجاسه تفصيلا فيكون الشك فى ملاقاه النجس فيحكم بطهاره الملاقى أيضا، إذ لا- يخلو الحال من أحد الوجهين: العلم الإجمالى أو التفصيلى بموضع النجاسه من اليد، فإذا جاء هذا الاحتمال لم يتعين كون الحكم بطهاره الوجه أو بعض الجسد و الثوب من أجل عدم تنجيس المتنجس.

و منها: روايه سماعه قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: إنى

---

(١) وسائل الشيعه: ج ٣ ص ٤٠١ الباب: ٦ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٨

.....

---

أبول ثم أتمسح بالأحجار، فيجىء منى البلل ما يفسد سراويلي؟

(بعد استبرائي) قال: ليس به بأس «(١)».

بدعوى دلالتها على عدم تنجس البلل بالمخرج المتنجس بالبول فتدل على عدم تنجيس المتنجس، إذ لا بد من تقييدها بما بعد الاستبراء لأن الخارج

قبله محكوم بالنجاسة جزماً على أن في نسخه التهذيب «٢» زياده قول السائل: «بعد استبرائي» فيتمحض جهه السؤال في ملاقاته مع المخرج المتنفس بالبول فتدل الروايه على المطلوب.

و تندفع أولاً: بضعف السند لان فيه «حكم بن مسكين» إذ لم ينص أحد بتوثيقه أو مدحه و مجرد عدم الطعن في حقه لا يكفي في العمل بروايته، فما عن الشهيد الأول «قده» «٣» من انه قال: «لما كان كثير الروايه و لم يرد فيه طعن فأنا أعمل بروايته» غير مسموع كما اعترض عليه الشهيد الثاني «قده» بأنه لا يكفي عدم الجرح بل لا بد من التوثيق و في السند أيضاً «هيثم بن أبي مسروق النهدي» الراوي عن حكم و هو أيضاً كسابقه الا- انه ورد في حقه انه فاضل و قريب الأمر «٤» فلا- يمكن الاعتماد على هذه الروايه لضعف سندها بما ذكر «٥».

و ثانياً: بضعف الدلاله لظهورها في كفايه الأحجار في الاستنجااء من

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ٢٨٣ الباب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء، الحديث: ٤.

(٢) ج ١ ص ٥١ من طبع النجف الأشرف.

(٣) تنقيح المقال للمامقاني ج ٢ ص ٣٦٠.

(٤) تنقيح المقال للمامقاني ج ٣ ص ٣٠٥.

(٥) هكذا أفاد- دام ظلّه- في البحث إلا انهما من رجال كامل الزيارات. أما الأول ففي ب ٢٨ ح ٢ ص ٨٩ و اما الثاني ففي ب ٧٠ ح ٣ ص ١٧٠. و قد اعتمد- دام ظلّه- أخيراً على من وقع في اسناد الكتاب المذكور كما ذكرنا في تعليقه ص ٣٣ فالروايه معتبره من حيث السند.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٧٩

.....

---

البول- كما هو مذهب العامه- «١» فتحمل على التقيه جمعا بينها و بين ما

دل من الروايات «٢» على عدم كفايه غير الماء في الاستنجاء منه، بخلاف الغائط فإنه يتخير فيه بين الغسل بالماء و الاستنجاء بالأحجار، و لو منع عن ظهورها في ذلك فلا- أقل من تساوى الاحتمالين فتكون مجمله غير قابله للاستدلال. و أما احتمال ان يكون نفى البأس من جهه احتمال عدم ملاقاته البلبل لحافه الذكر المتنجسه بالبول فضعيف غاية- كما ذكرنا في ذيل موثقه حنان- و منها: صحيحه العيص بن قاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال في موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و قد عرق ذكره و فخذاه؟

قال: يغسل ذكره و فخذيه. و سألته عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فأصابه ثوبه يغسل ثوبه؟ قال: لا «٣».

بدعوى دلالة ذيلها على عدم تنجس الثوب باليد المتنجسه بالبول مع وجود العرق الموجب للسرايه. و تندفع: بأنه لم يفرض تنجس اليد بالبول في السؤال الثانى، لأن مسح الذكر بها أعم من مسح المخرج، فمن المحتمل اراده مسح غير المخرج و ان تكون جهه السؤال هي احتمال ان يكون مجرد مسحه موجبا لغسل اليد و ان لم يصبها البول، و لعل منشأ السؤال هو قول جملة

---

(١) كما في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٣٨-٣٩ الطبعة الخامسة.

(٢) الوسائل ج ١ ص ٣١٥ فى الباب ٩ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ١ و ٦ و فى الباب ٣٠، الحديث ٢ ص ٣٤٨ و فى الباب ٣١، الحديث ٢، ص ٣٥٠.

(٣) ذكر فى الوسائل صدر الحديث فى ج ١ ص ٣٥٠ فى الباب ٣١ من أبواب أحكام الخلو، الحديث ٢ و ذيله فى ج ٣ ص ٤٠١ فى الباب

.....

---

من العامه أو كثير منهم «١» بان مس الذكر ينقض الوضوء فاحتمل السائل انه يوجب غسل اليد عندنا و ان لم يوجب الحدث كما زعمه العامه.

و لو نوقش في هذا الاحتمال و سلمنا الإطلاق بلحاظ ترك الاستفصال، أو إرادته مسح خصوص المخرج و تنجس اليد به، بقريته الصدر- اعنى السؤال الأول- المفروض فيه مسح الذكر بالحجر، لان الممسوح فيه خصوص المخرج جزما تخلصا من عين البول الذى على المخرج، لكان هناك احتمال آخر و هو ان عدم تنجس الثوب باليد المتنجسه و لو مع وجود العرق الموجب للسرايه يحتمل ان يكون لوجهين: إما من جهة كونه ملاقيا لأطراف الشبهه المحصوره لعدم العلم بموضع نجاسه اليد بالتفصيل. و إما من جهة عدم العلم بإصابته للموضع النجس من اليد المعلوم بالتفصيل- لو فرض العلم به- لا- من جهة عدم تنجيس المتنجس، و قريته ذلك صدر الروايه حيث أمره الإمام عليه السلام بغسل الفخذ إذا عرق، لحصول العلم عاده بإصابه المخرج المتنجس بالبول لها في حال المشى و الجلوس و نحو ذلك، و هذا بخلاف الثوب الملقى لليد المتنجسه بالبول- كما أشرنا- و بذلك يجمع بين الصدر و الذيل و يرتفع التنافى بينهما.

و أما حمل «٢» الصدر على صورته وجود العرق على الذكر حال البول بجعل الواو في قول السائل: «و قد عرق ذكره و فخذاه» حاله فيتنجس

---

(١) كما عن المالكيه و الشافعيه و الحنابله المختلفين في شروط المس خلافا للحنفيه فإنهم لم يلتزموا بذلك و قد حملوا ما رواه عن النبي صلى الله عليه

و آله «من مس ذكره فليتوضأ» على الوضوء اللغوى و هو غسل اليدين. راجع (كتاب الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٦٧-٦٨-٦٩ الطبعة الخامسة).

(٢) كما فى مصباح الفقيه كتاب الطهاره ص ٥٨١.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨١

.....

العرق الذى على المخرج بنفس البول لا- بالمخرج المتنجس به، فتخرج الصدر عما هو محل الكلام من سرايه النجاسه فى الجوامد، لاختصاصه حينئذ بالمائع الذى لا كلام فى سرايته و بذلك يرتفع التنافى بين الصدر و الذيل، ففى غايه البعد لعدم معهوديته عرق المخرج، على ان فرض عرق الفخذ حينئذ يكون لغوا. مضافا الى أنه حمل على الفرد النادر لندره الفرض على تقدير تحققه.

فتحصل ان هذه الروايه من جهه إجمالها لا تجدى للخصم نفعاً.

و منها: روايه حفص الأعور قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام الدّن يكون فيه الخمر ثم يجفّف يجعل فيه الخلّ؟ قال: نعم. «١». بدعوى دلالتها على كفايه الجفاف فى عدم تنجس الخل بالدّن المتنجس بالخمّر، فتكون دليلاً على عدم تنجيس المتنجس.

و تندفع أولاً- بأن دلالتها على ذلك انما هى بالإطلاق و ترك الاستفصال، فلا بد من تقييدها بما دل من الروايات على لزوم غسل الإناء الذى جعل فيه الخمر- كما عن الشيخ «قده»- و يؤيد ذلك ان الاكتفاء بالجفاف انما ورد فى السؤال دون جواب الامام عليه السلام بقوله: «نعم»، فلا مانع من تقييده بما بعد الغسل بقريته سائر الروايات التى منها:

موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «سألته عن الدّن يكون فيه الخمر هل يصلح ان يكون فيه خلّ أو ماء كامخ أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس.» «٢»

(١) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٩٥ الباب

(٢) فى الباب المذكور، الحديث ١ و نحوه الحديث ٤ و ٥ و ٦ المروى فى الباب ٣٠ من أبواب الأشربه المحرمه و قد سماه فى الوسائل ب (باب جواز استعمال أوانى الخمر بعد غسلها) ج ١٧ ص ٢٩٥.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨٢

.....

و ثانيا: لو سلم دلالتها على كفايه الجفاف فى جعل الخل فى دَنّ الخمر من دون حاجه الى الغسل لكانت هذه من جمله الروايات «١» الداله على طهاره الخمر، لظهورها فى بقاء اجزاء خمريه فى الدَنّ و لو بعد الجفاف، لانه لا يذهب بالاجزاء المتخلفه فتكون ك:

روايه حفص الأخرى قال: «قلت لأبى عبد الله عليه السّلام، إني آخذ الرّكوه فيقال انه إذا جعل فيها الخمر و غسلت «٢» ثم جعل فيها البختج كان أطيب له فأخذ الرّكوه فنجعل فيها الخمر فنخضضه ثم نصبته فنجعل فيها البختج؟ قال: لا بأس به» «٣».

فإنها ظاهره بل صريحه فى بقاء اجزاء خمريه فى الرّكوه بعد الخضّ و الصّب، و مع ذلك فقد جَوّز الامام عليه السّلام جعل البختج فيها، فلا بد من حملها على التقيه كسائر الروايات الداله على طهاره الخمر جمعا بينها و بين ما دل على نجاستها «٤».

و لو سلم عدم ظهورها فى بقاء الأجزاء الخمريه لكانت مجمله، لاحتمال ان يكون الوجه فى نفى البأس طهاره الخمر فلم يتنجس الدَنّ، كما يحتمل ان يكون الوجه فيه عدم تنجيس المتنجس، و مع الإجمال لا تصلح للاستدلال للخصم.

و منها: صحيحه على بن مهزيار قال: كتب إليه سليمان بن رشيد

(١) وسائل الشيعة: ج ٣ ص ٤٧١ من أبواب النجاسات، كالحديث: ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و

(٢) اى بالخمير بقرينه الذيل.

(٣) وسائل الشيعة الباب ٣٠ من أبواب الأشربه المحرمه، الحديث ٣.

(٤) وسائل الشيعة ج ٣ ص ٤٦٨ الباب ٣٨ من أبواب النجاسات، كالحديث: ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ وغيرها.

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨٣

.....

يخبره أنه بال في ظلمه الليل و انه أصاب كفه برد نقطه من البول لم يشك أنه أصابه و لم يره، و أنه مسح بخرقه ثم نسي أن يغسله، و تمسح بدهن فمسح به كفيه و وجهه و رأسه ثم توضأ وضوء الصلاه فصلّى؟ فأجابه بجواب قرأته بخطه، أما ما توهمت مما أصاب يدك فليس بشىء إلا ما تحقق، فان حققت ذلك كنت حقيقا أن تعيد الصلاه اللواتى كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه ما كان منهنّ في وقتها، و ما فات وقتها فلا إعاده عليك لها، من قبل أن الرجل إذا كان توبه نجسا لم يعد الصلاه إلا ما كان في وقت، و إذا كان جنبا أو صلى على غير وضوء فعليه إعاده الصلوات المكتوبات اللواتى فاتته، لان الثوب خلاف الجسد فاعمل على ذلك إن شاء الله» (١).

و تقريب الاستدلال بها هو أنها أفادت كبرى كليته قد فصلت فيها بين الحدث و الخبث، فمع نسيان الأول يجب الإعادة و القضاء، و مع نسيان الثانى لا تجب إلا الإعادة فى الوقت دون القضاء، فتكون كغيرها من الروايات الداله على هذه الكبرى الكليه.

ثم انها طبقت هذه الكبرى على مفروض السؤال، و هو وضوء السائل مع نسيان البول الذى أصاب كفه، بوجود الإعادة دون القضاء، و لا يكون ذلك الام مع صحه وضوئه و ارتفاع الحدث به، و لا يتم ذلك الا ببناء



على عدم تنجيس المتنجس و الا لبطل الوضوء بتنجس مائه بإصابه يده المتنجسه بالبول، و لازمه وجوب الإعادة و القضاء.

و أما ما يتوهم من لزوم بطلان الوضوء على كل تقدير، اى و لو لم نقل بتنجيس المتنجس لاعتبار طهاره أعضاء الوضوء كما يعتبر طهاره مائه،

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤٧٩ الباب ٤٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨٤

.....

---

فلو لم يبطل من الجهه الثانيه لبطل من الجهه الأولى، لأن المفروض نجاسه كفه بالبول.

فيندفع: بأنه لا- دليل على اعتبار طهاره الأعضاء بما هي إذ لم يرد و لا روايه واحده تدل على ذلك، و انما اعتبر الأصحاب طهارتها تحفظا على طهاره ماء الوضوء بناء على تنجسه بملاقاه الأعضاء المتنجسه، و قد دلت الروايه على عدم تنجسه بها و الا لوجب القضاء أيضا لبطلان الوضوء.

و قد يتوهم أيضا: أنّ مقتضى تقييد وجوب الإعادة بذلك الوضوء بعينه هو بطلانه، حيث قال عليه السلام: «فان حققت ذلك كنت حقيقا ان تعيد الصلاه اللواتى كنت صليتهن بذلك الوضوء بعينه» و الا فلا موجب للتقييد به لوجوب الإعادة- مع نجاسه البدن- و لو توضحاً ثانيا و ثالثاً و هكذا، فتعليق الأمر بالإعادة فى الوقت على ذاك الوضوء بعينه يدل على بطلانه فيجب القضاء أيضا، فكيف اقتصر فيها على الإعادة؟

و يندفع: بأن وجه التقييد به ليس بطلانه، بل هو اعتبار تعدد الغسل فى المتنجس بالبول، إذ بالوضوء الأول لا يحصل الغسل الإمره واحده لكفايه الغسل الوضوئى فى غسل النجاسه. لتحقق الجريان به، فبالوضوء الأول لا ترتفع النجاسه و ان صح- بناء على عدم تنجيس المتنجس- فيجب الإعادة دون القضاء، فلو توضحاً ثانيا ترتفع النجاسه لحصول

التعدد فلا يجب حتى الإعادة، فالتقييد بذاك الوضوء بعينه يؤكد دلالتها على عدم تنجيس المتنجس.

فالإنصاف أن دلالتها على المطلوب مما لا-يحتمل النقاش، الا انه مع ذلك لا يمكن العمل بها لأنها مضمرة، و ليس المضمرة ممن يطمأن بعدم إضماره عن غير الامام عليه السلام كزراره و محمد بن مسلم و أضرابهما و ليس المضمرة

فقه الشيعة - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٥

.....

فى هذه الروايه على بن مهزيار الذى هو من الأجلء كى يستبعد سؤاله غير الامام عليه السلام، و انما المضمرة سليمان بن رشيد و هو مجهول الحال، و ياحتمل كونه عاميًا سئل بعض علماء العامه، الا ان على بن مهزيار قد اطمأن أو ظن بطريق معتبر عنده أنه سئل الإمام عليه السلام، و هو لا يجدى لغيره.

و منها: الروايات الكثره الوارده فى القطرات الناضحه من بدن الجنب أو من الأرض أو المغتسل الذى يبال فيه، فى الإناء الذى يغتسل منه و كذا الوارده فيما ينتضح من الكنيف على الثوب، لما فيها من نفى البأس- الدال على الطهاره- عن تلك القطرات و مقتضى ترك الاستفصال فيها عدم الفرق بين الناضحه عن الأرض المتنجسه أو الطاهره، فتدل على طهاره تلك القطرات مطلقا و ان أصابت الأرض أو البدن المتنجسين.

أقول: هذه الروايات على طوائف ثلاث.

الاولى: الروايات «١» الوارده فى ان الجنب يغتسل فينضح من الأرض أو بدن الجنب فى الإناء، فقال عليه السلام: لا بأس. و لا دلالة لهذه الروايات على عدم تنجيس المتنجس، إذ لم يفرض فيها نجاسه الأرض أو بدن الجنب الملاقى للماء، فمن المحتمل ان تكون جهه السؤال توهم نجاسه بدن الجنب بما هو جنب كما عن بعض العامه «٢» أو توهم

(١) عن فضيل قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يغتسل فينتضح من الأرض في الإناء؟ فقال: لا بأس، هذا مما قال الله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ».

و عن شهاب بن عبد ربه، عن أبي عبد الله عليه السلام: «انه قال في الجنب يغتسل فيقطر الماء عن جسده في الإناء فينتضح الماء من الأرض فيصير في الإناء: انه لا بأس بهذا كله» وسائل الشيعة ج ١ ص ٢١١ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ١ و ٦.

(٢) قال العلامة في التذكرة- ج ١ ص ٢٦- «وقال أبو يوسف: ان ادخل يده- يعنى الجنب- لم يفسد الماء و ان ادخل رجله فسد، لان الجنب نجس و عفى عن يده للحاجه.»

فقه الشيعة - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨٦

.....

الغسل أو الوضوء كما نسب الى أبي حنيفة «١» أو معرضيه تنجس الماء بالمنى كمعرضيه الأرض - كأرض الحمام- للنجاسه، فيكون نفى البأس في هذه الأخبار من جهه عدم العلم بنجاسه الملقى لا عدم تنجيسه للملقى على فرض نجاسته، بل يمكن ان يقال: ان نفى البأس فيها انما هو لدفع توهم ان حكم القطرات الناضحه حكم الغساله في مانعيتها عن الاغتسال بها، فتكون هذه الروايات في مقام بيان عدم مانعيه تلك القطرات عن الاغتسال بالماء الذى وقعت فيه و ان حكم القطرات ليس كحكم نفس الغساله، فتصبح هذه الأخبار أجنيه عما هو محل الكلام بالمره.

الثانيه الروايات: الداله على نفى البأس عن القطرات الناضحه من الكنيف أو من مغتسل يبال فيه في الإناء الذى يغتسل منه أو تقع على الثوب، و ظاهرها فرض نجاسه الأرض، و لا أقل من شمولها

للأرض النجسه بمقتضى ترك الاستفصال- العدى هو دليل على العموم- فى الجواب، فتدل هذه الروايات على طهاره تلك القطرات سواء نزلت عن أرض معلومه النجاسه أو معلومه الطهاره أو مشكوكتها، من دون فرق بين جفافها و رطوبتها. و ذلك ك:

روايه عمر بن يزيد قال: قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أغتسل فى مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابه، فتقع فى الإناء ما ينزو من الأرض؟

فقال: لا بأس به «٢».

الثالثه: و هى بمضمون الطائفه الثانيه مع التقييد بالجفاف.

---

(١) قد تعرضنا لنسبه القول المذكور إليه- فى ج ٢ ص ٨٩- ٩١ من كتابنا- فى بحث الماء المستعمل فى الوضوء فراجع.

(٢) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٢١٣ الباب ٩ من أبواب الماء المضاف، الحديث: ٧.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨٧

.....

---

كما عن على بن جعفر عن أخيه عليه السلام قال: سألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينضح على الثياب، ما حاله؟ قال عليه السلام: إذا كان جافاً فلا بأس «١».

و لا بد من تقييد سابقتها بهذه، لأن مفهومها ثبوت البأس إذا لم يكن الكنيف جافاً، و الظاهر ان المراد بالجفاف ما يقابل اليوسه، و إطلاقها يشمل صورته العلم بنجاسه المحل- كما ذكرنا- فتدل على طهاره القطرات الناضحه من الأرض النجسه بشرط الجفاف.

و ما قيل «٢» من احتمال أن يكون المراد من الكنيف الجاف ما لا يجتمع ما يقع فيه من قدر، فى مقابل ما يجتمع فيه، فيلازم الشك فى النجاسه لتوارد الحالتين من الطهاره و النجاسه، لأنه كما ينجس بملاقاه القذر كذلك يطهر بالماء المستعمل فى الاستنجاء و نحوه من المياه الطاهره، فيرجع فيه الى أصاله الطهاره و يحكم بطهاره ملاقيه لذلك.

غير سديد، لان الجفاف

لا يلزم الشك في النجاسة إذ قد يكون مع العلم بها، وقد يكون مع العلم بالطهاره، وقد يجتمع مع الشك فيها، ومقتضى ترك الاستفصال عدم الفرق بين هذه الصور- كما أشرنا- وبالجملة نتيجة الجمع بين هاتين الطائفتين هو الحكم بعدم انفعال القطرات الناضحه من الكنيف المتنجس و لكن بشرط اليوسه و لا نرى مانعا من الالتزام بعدم انفعال الماء القليل الوارد على المتنجس إذا لم يستقر معه، بمقتضى هذه الروايات فتكون مخصّصه لأدله انفعال القليل، بل يمكن الالتزام بعدم التخصيص فيها، لأن الأخبار الداله على انفعاله على طائفتين: «الأولى»

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٥٠١ الباب: ٦٠ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

(٢) كما في المستمسك ج ١ ص ٤٨٣، الطبعة الرابعه.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨٨

.....

---

مفهوم أخبار الكرو «الثانيه» الروايات الوارده في الموارد المختلفه الداله على تنجس الماء أو غيره بملاقاه النجس من الميته و الدم و غيرهما، و لا إطلاق في شىء منهما يدل على انفعال القليل الوارد على النجس و ان لم يستقر معه.

«أما الأولى» فلأن مفهوم قوله عليه السلام: «إذا كان الماء قدر كرم لم ينجسه شىء» «١»، و هو انه إذا لم يكن قدر الكرم ينجسه شىء ماء، و لا إطلاق في هذا المفهوم كما حققناه في محلّه، لان نقيض السالبه الكليه انما هو الموجهه الجزئيه، و يكفى في صدقها تنجس الماء القليل بعين النجس أو بالمتنجس مع الاستقرار معه، فيلتزم بانفعاله مطلقا و لو كان الماء واردا على النجس إلا أنه بشرط الاستقرار معه، خلافا للسيد المرتضى «قده» حيث انه فضل بين الوارد و المورد و لم يلتزم بالنجاسه فى الأول مطلقا

حتى مع الاستقرار، و الحاصل انه لا إطلاق لهذا المفهوم لا من حيث الأفراد و لا من حيث كيفية التنجس.

«و أما الثانيه» أعنى الروايات الوارده فى الموارد المختلفه، فلان مورد جميعها استقرار النجس كالميته و الدم و نحوهما مع الماء، فلا تعم غير المستقر معه، فالالتزام بعدم انفعال القليل الوارد على النجس غير المستقر معه يكون من باب التخصص لا التخصيص فى أدله الانفعال، فيكون العمل بهذه الروايات أسهل.

فتحصل من جميع ما ذكرنا: ان شيئاً من هذه الأخبار لا يدل على عدم تنجيس المتنجس مطلقاً، فالصحيح هو ما ذكرناه من ان المتنجس بلا واسطه- اى المتنجس بعين النجس- يكون منجسا لملاقية من دون فرق

---

(١) وسائل الشيعه ج ١ ص ١٥٨ الباب ٩ من أبواب الماء المطلق، الحديث: ١.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٨٩

لكن لا يجرى عليه جميع أحكام النجس (١)

---

بين الجوامد و المائعات بلا- اشكال و أما المتنجس مع الواسطه- أى المتنجس بالمتنجس الأول- فإن كان فى المائعات فلا إشكال فى تنجيسه لملاقية أيضاً، سواء أ كان الميعان فى طرف الملقى أو الملقى فكما ان الثوب المتنجس باليد المتنجسه بالبول- مثلاً- ينجس ما أصابه من الماء أو غيره من المائعات، كذلك الماء المتنجس باليد ينجس ملاقية و ان كان جامداً، بل قد عرفت «١» ان حكم الماء المتنجس حكم نفس النجس فالمتنجس بالمائع المتنجس ينجس ملاقية و ان كان جامداً كالإناء المتنجس بالولوغ- مثلاً- ينجس الطعام المنصب فيه، و ان كان المتلاقيان جامدين و كان الملقى- و هو الإناء المتنجس بالماء المتنجس بولوغ الكلب- من الواسطه الثانيه و أما إذا كان فى الجوامد فلا دليل لنا على السرايه فى غير الواسطه

الأولى فاليد المتنجسه بالبول تسرى نجاستها الى الثوب الملاقي لها و أما إذا لاقى الثوب جامدا آخر فيشكل القول بالسرايه لجمود المتلاقيين و عدم وجود إطلاق في أدله السرايه تشمل الفرض الا- ان المشهور قالوا بالسرايه أيضا و يكون مخالفتهم أشكال من الإفتاء بالعدم و لا ينبغي ترك الاحتياط «٢».

(١) بعد البناء على تنجيس المتنجس مطلقا أو في خصوص الوساطه الاولى، يقع الكلام في أنه هل يجرى على المتنجس بالمتنجس أحكام نفس النجس أى الأحكام المترتبة على المتنجس بعين النجس أم لا؟ الظاهر هو الثانى، لأن ثبوت الحكم تابع لثبوت موضوعه، فالأحكام المترتبة على اصابه البول كتعدد الغسل و على و لوغ الكلب كالتعفير لا تترتب على اصابه

---

(١) فى ص ٣٦٤ فى ذيل الروايات الداله على كيفية تطهير الأواني و غيرها.

(٢) كما جاء فى تعليقه- دام ظلّه- على المتن على ما أشرنا فى ذيل ص: ٣٠٤.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٩٠

.....

---

المتنجس بالبول أو المتنجس بالولوغ و هكذا، لعدم تحقق موضوعها فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره، لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاه هذا الإناء أو صب ماء الولوغ فيه لا يجب تعفيره، و يكفى فى الطهاره الغسل مره واحده، لإطلاقات أدله الغسل الا ان يمنع الإطلاق، فلا بد من الرجوع الى استصحاب النجاسه لو قلنا بجريانه فى الأحكام الكليه، فيجب الغسل مرتين بل التعفير لو احتملنا لزومه فى المتنجس بماء الولوغ مطلقا، تحصيلا لليقين بالطهاره، الا ان الإطلاق ثابت و الاستصحاب المذكور ممنوع- كما مر غير مره- و الحاصل: ان الخصوصيه الزائده على طبيعى الغسل، من التعدد مرتين أو أكثر أو التعفير، تحتاج الى دليل خاص و لا يكون إلا فى

موارد خاصه نعم الاحتياط حسن غير لازم- كما فى المتن- وقد يتوهم: لزوم تعفير الإناء الذى صب فيه ماء الولوغ من إناء آخر، بدعوى ظهور دليله فى أن موضوعه الإناء الذى هو ظرف لماء الولوغ و ان لم يكن ظرفاً لنفس الولوغ فيه، و يتحقق الموضوع فى الإناء المنصب فيه ماء الولوغ.

و يندفع: بان الظاهر من صحيحه البقباق التى هى مستند الحكم بلزوم التعفير هو اختصاص الحكم بالإناء الذى ولغ فيه الكلب.

قال- فى حديث- انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب؟ فقال:

رجس نجس لا تتوضأ بفضله، و اصعب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مره ثم بالماء» (١).

فان مرجع الضمير فى قوله عليه السلام: «و اغسله بالتراب» و ان لم

---

(١) وسائل الشيعه ج ٣ ص ٤١٥ الباب: ١٢ من أبواب النجاسات، الحديث: ٢.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٩١

.....

---

يذكر، الا- ان مساق الكلام يدل على ان المرجع هو الإناء الذى يشرب منه الكلب و بقى فضله فيه، و الا فلا معنى للصب، و شمول الحكم لغيره يحتاج الى الدليل.

و لو نوقش فى ذلك فلا أقل الإجمال، إذ المفروض انه لم يذكر مرجع الضمير لقوله عليه السلام: «اغسله» كى يتمسك بإطلاق الإناء الذى فيه فضله، بأنه أعم مما شرب منه أو صب فيه من إناء آخر، فيتردد الأمر بين كون المرجع هو خصوص الإناء الذى ولغ فيه الكلب أو الإناء الذى فيه فضله و لو لم يشرب منه، و القدر المتقين هو الأول، فالمرجع فى غيره إطلاقات أدله الغسل، فلا حظ و تأمل و يؤيد ما ذكرنا.

روايه حريز عن ابن عمر، عن أبى عبد الله عليه السلام قال: «إذا ولغ الكلب



و ما عن محمّد بن مسلم، عن أبى عبد الله عليه السّلام قال: سألته عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال: اغسل الإناء.» (٢).

فان لفظ «فى و من» ظاهر فى ترتب الحكم على الإناء الذى شرب فيه أو منه الكلب، و بعد تقييدهما بالروايه الأولى يجب فيه التعفير أيضا.

و دعوى القطع بالمناط و انه انتقال (الميكروبات) التى يحملها فم الكلب إلى الماء، و لا فرق فى ذلك بين ما ولغ فيه الكلب أو صبّ فيه ماء الولوغ، عهدتها على مدّعيها، لا- نجزم بها، و من هنا لا يجب التعفير فى غير الأوانى كالثوب و اليد و غيرهما مما لاقاه ماء الولوغ مع انتقال (الميكروبات) إليها أيضا.

---

(١) فى الباب المتقدم، الحديث: ٥.

(٢) فى الباب المتقدم، الحديث: ٣.

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٩٢

فإذا تنجس الإناء بالولوغ يجب تعفيره، لكن إذا تنجس إناء آخر بملاقاه هذا الإناء أو صب ماء الولوغ فى إناء آخر لا يجب فيه التعفير (١) و ان كان الأ-حوط خصوصا فى الفرض الثانى (٢) و كذا إذا تنجس الثوب بالبول و جب تعدد الغسل (٣)، لكن إذا تنجس ثوب آخر بملاقاه هذا الثوب لا يجب فيه التعدد، و كذا إذا تنجس شىء بفساله البول- بناء على نجاسه الغساله- لا يجب فيه التعدد.

### [مسأله ١٢: قد مر أنه يشترط فى تنجس الشىء بالملاقاه تأثره]

(مسأله ١٢): قد مر أنه يشترط فى تنجس الشىء بالملاقاه تأثره (٤)، فعلى هذا لو فرض جسم لا يتأثر بالرطوبه أصلا، كما إذا دهن على نحو إذا غمس فى الإناء لا يتبلل أصلا، يمكن ان يقال: انه لا يتنجس بالملاقاه و لو مع الرطوبه المسريه، و يحتمل ان تكون رجل الزنبور و الذباب و البق من هذا القبيل.

لاختصاص الأدله بإناء الولوغ و لا تعم غيره و ان صب فيه ماء الولوغ.

(٢) و عن بعضهم تقويه هذا الاحتمال، بدعوى ان المناط فى وجوب التعفير هو تنجس الإناء بماء الولوغ سواء ولغ فيه الكلب أيضا أم لا، و قد عرفت أننا ان النجاسه و آثارها أحكام تعبدية لا بد فيها من الاقتصار على دلالة الدليل، و لا عموم فى دليل التعفير يشمل غير إناء الولوغ و لا أقل من الإجمال- كما ذكرنا- فلا حظ صحيح الفضل و غيرها من الروايات المتقدمه.

(٣) كما سيأتى ان شاء الله. فى فصل المطهرات فى التطهير بالماء.

(٤) قد مر فى أول هذا الفصل اشتراط السرايه بالرطوبه، فلا- بد من وجود رطوبه توجب انتقال النجاسه إلى الملاقى للنجس بمقتضى الارتكاز العرفى- كما مر- و هذه الكبرى مسلمه لا كلام فيها، الا ان الصغريات التى ذكرها فى المتن ممنوعه لا يمكننا المساعده عليها فان الدهن الذى على الجسم

فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ج ٣، ص: ٣٩٣

### [مسأله ١٣: الملاقاه فى الباطن لا توجب التنجيس]

(مسأله ١٣): الملاقاه فى الباطن لا توجب التنجيس (١) فالنخامه الخارجه من الأنف طاهره و ان لاقت الدم فى باطن الأنف. نعم لو ادخل فيه شىء من الخارج و لاقى الدم فى الباطن فالأحوط فيه الاجتناب.

---

لا يمنع عن تنجسه لتأثر نفس الدهن بملاقاه الماء النجس فيتنجس الجسم بالدهن المنتجس لا محاله، فكيف يمكن دعوى عدم تأثر الجسم بالرطوبه المنتجسه. و هكذا رجل الذباب و نظيره- الزنور و البق- تتأثر بملاقاه الرطوبه المسريه كما هو المشاهد بالوجدان فيما إذا طار الذباب من جسم رطب و وقع على اليد و الوجه و غيرهما من أعضاء بدن الإنسان، و من هنا ذكرنا فى التعليقه ان ما أورده

فى المتن مجرد فرض لا واقع له.

(١) قد تقدم الكلام فى ذلك فى المسأله الأولى من مسائل نجاسه البول و الغائط فراجع «١».

و قد وقع الفراغ بحمد الله و المنه من إعداد (الجزء الثالث) من هذا الكتاب دروس فى فقه الشيعه فى عاصمه العلم و الدين النجف الأشرف فى جوار باب مدينه علم الرسول الأعظم صلى الله عليه و آله أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام على يد مؤلفه أقل خدام العلم فى شهر ربيع الأول لسنة ١٣٧٩. الهجرية و تليها الأجزاء الأخرى بعون الله تبارك و تعالى، و منه أستمد التأييد و التسديد و ما توفيقى إلاً بالله عليه توكلت و إليه أنيب.

---

(١) راجع كتابنا ج ٢ ص ٢٧٥-٢٨٢. و فى تعليقه- دام ظلّه- على قول المصنف «قده» «فالأحوط فيه الاجتناب» «تقدم ان الأقوى فيه الحكم بالطهاره» وجه الأقوائيه هو ما ذكرناه هناك من عدم وجود دليل على نجاسه الدم فى الباطن. نعم لو خرج الشىء و كان عليه دم يحكم بنجاسته لانه من الملاقاه فى الخارج بقاء و ان لم يكن كذلك حدوثاً.

---

خويى، سيد ابو القاسم موسى، فقه الشيعه - كتاب الطهاره، ٦ جلد، مؤسسه آفاق، قم - ايران، سوم، ١٤١٨ هـ ق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائيين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام  
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية  
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب  
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات  
توسيع عام لفكرة المطالعة  
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية  
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة  
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة  
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات  
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : [www.ghaemiyeh.com](http://www.ghaemiyeh.com)

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة ( sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : [www.ghbook.ir](http://www.ghbook.ir)

البريد الإلكتروني : [Info@ghbook.ir](mailto:Info@ghbook.ir)

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز  
الغمامة  
اصبحان  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

